



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الحقوق

قسم العلوم الإدارية والمالية

دور الدفع الإلكتروني في كفاءة الجباية الضريبية دراسة مقارنة

مرسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في قسم العلوم الإدارية والمالية

إعداد الطالبة

ساره جمال زين العابدين

إشراف الدكتور

جميل صابوني

أستاذ في القانون العام في كلية الحقوق

دمشق 2024

{وكانُ فضلُ اللهِ عليكَ عظيمًا}

صدق الله العظيم

اللهم زدني علماً وفهماً.. يا كاشف الأسرار.. ويا عالم السر والخفيات، اكشف لي الحجب عن وجوه العلم والأسئلة حتى أطلع على حقيقتها وأنت الموفق لكل أمر وأنت علام الغيوب..

شكر وتقدير

أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى **الدكتور جميل صابوني** - الأستاذ في قسم القانون العام، الذي أكرمني بقبوله الإشراف على هذا البحث والحكم عليه، فكانت توجيهاته قيمة مضافة لنهج المنهج الصحيح في توجيه هذه الأطروحة... دائماً ممتنة ومدينة له بتشجيعه ونصحه.

كما أتوجه تقديراً ومحبة واحتراماً إلى **الدكتور محمد الحلاق** - الأستاذ في قسم القانون العام، الذي تتلمذت على يديه واهتديت به منذ لحظة تخرجي من كلية الحقوق.. فكان خير المحامي.. وخير الأستاذ.. وخير الناصح، وأسأل الله له دوام الصحة والعافية

كما أتوجه بالشكر والاحترام إلى السادة الأفاضل أعضاء لجنة الحكم الأساتذة:

د. محمد خير العكام المدرس في قسم القانون العام - عضواً

د. محمود الصران الأستاذ المساعد في قسم القانون العام - عضواً

د. محمد الدالي الأستاذ من خارج الجامعة - عضواً

السادة أعضاء الهيئة التدريسية بكلية الحقوق في جامعة دمشق.. والعاملين بها ممثلة بالسيد **عميد الكلية**

الدكتور سنان عمار

لجهودهم الصادقة التي يبذلونها في سبيل رفع راية العلم، وتعزيز وتأهيل المعرفة لبناء مجتمع

العلم والقانون..

محبةً وكرامةً لكم كل الشكر.. وجزاكم الله عنّا خير الجزاء

الإهداء

إلى من بلّغ الرسالة وأدى الأمانة.. ونصح الأمة..

إلى سيد البشرية.. وهادي الإنسانية.. اعترافاً بفضلته.. ودفاعاً عن سنته..

إلى المرابطين الشرفاء على أرض الياسمين..

إلى جرحى وشهداء حرب سورية..

إلى كل غيور على كل ذرة تراب من أرض الجمهورية العربية السورية..

{ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين أن اشكر لي

ولوالديك إليّ المصير..}

صدق الله العظيم

آمنت أن الأمهات أوطان صغيرة، يوجد في كل وطن نسكنه ونحبه وكذلك نفتخر به، آمنت أن

البيت هو حيث تكون أمي.

والدتي الجميلة

براً وإحساناً

أيقنت أن الحياة، كل شيء في الحياة، هو أبي، الحب الأول والأخير، أظهر وأصدق حب،

القلب الحنون، الكلمة الصادقة، العمر الذي لا يتكرر إلا مرة واحدة في العمر، قطرة عرق جبينه هي ما

أنا عليه اليوم..

والدي الحبيب

براً وإحساناً

من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي..

من تذوقت معهم أجمل اللحظات..

إخوتي

خالد - خلود - سفيان

سفانة - خولة

خير مكاسب الدنيا الأوفياء الذين آمنوا بي..

الإخوة الذين لم تلدهم أُمي..

أصدقائي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	هـ
المقدمة	1
أهمية البحث:	4
مشكلة البحث:	5
أهداف البحث:	5
منهج البحث:	6
خطة البحث:	7
الدراسات السابقة:	11
أولاً - الدراسات العربية:	11
ثانياً - الدراسات الأجنبية:	13
الباب الأول: الإطار النظري والواقع التطبيقي لأنظمة الدفع الإلكتروني	16
الفصل الأول: الإطار النظري لأنظمة الدفع الإلكتروني	18
المبحث الأول: ماهية أنظمة الدفع الإلكتروني	19
المطلب الأول: مفهوم نظام الدفع الإلكتروني	20
الفرع الأول - نشأة وتطور أنظمة الدفع الإلكتروني:	20
الفرع الثاني - تعريف أنظمة الدفع الإلكتروني:	25
أولاً - التعريف الشكلي:	26

- 27 ثانياً – التعريف المصرفي:
- 28 ثالثاً – التعريف القانوني:
- 33 المطلب الثاني: خصائص أنظمة الدفع الإلكتروني وأنواع وسائله
- 33 الفرع الأول – خصائص وأطراف وأنظمة الدفع الإلكتروني:
- 33 أولاً – خصائص أنظمة الدفع الإلكتروني:
- 36 ثانياً – الأطراف المتعلقة بعمليات الدفع الإلكتروني:
- 38 ثالثاً – العلاقات بين أطراف تقنية الدفع الإلكتروني وحاملها:
- 43 الفرع الثاني – أنواع وسائل أنظمة الدفع الإلكتروني:
- 44 أولاً – وسائل الدفع الإلكتروني المطورة:
- 50 ثانياً – وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة:
- 61 المبحث الثاني: الآثار القانونية الناجمة عن استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني
- 62 المطلب الأول: وسائل الإثبات المستخدمة في أنظمة الدفع الإلكتروني
- 62 الفرع الأول – الكتابة الإلكترونية:
- 63 أولاً – مفهوم الكتابة الإلكترونية:
- 65 ثانياً – خصائص الكتابة الإلكترونية:
- 68 الفرع الثاني – التوقيع الإلكتروني:
- 68 أولاً – مفهوم التوقيع الإلكتروني:
- 72 ثانياً – أهم صور التوقيع الإلكتروني ودوره في تأمين أنظمة الدفع الإلكتروني:

المطلب الثاني: الجهود الدولية والوطنية في دعم حجية الإثبات المقررة في أنظمة الدفع

الإلكتروني 77

الفرع الأول – حجية الكتابة الإلكترونية في الإثبات في نطاق وسائل الدفع الإلكتروني: ... 77

أولاً – الجهود الدولية في دعم حجية الإثبات للكتابة الإلكترونية: 78

ثانياً – الجهود المقارنة والوطنية في دعم حجية الإثبات للكتابة الإلكترونية: 80

الفرع الثاني – حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات في نطاق وسائل الدفع الإلكتروني: ... 82

أولاً – الجهود الدولية في دعم حجية الإثبات للتوقيع الإلكتروني: 82

ثانياً – الجهود المقارنة والوطنية في دعم حجية الإثبات للتوقيع الإلكتروني: 87

الفصل الثاني: الواقع التطبيقي لأنظمة الدفع الإلكتروني 91

المبحث الأول: دور أنظمة الدفع الإلكتروني في تعزيز مفهوم الحكومة الإلكترونية 92

المطلب الأول: متطلبات وأهداف الحكومة الإلكترونية 94

الفرع الأول – متطلبات الحكومة الإلكترونية: 94

أولاً – المتطلبات الفنية والتكنولوجية للحكومة الإلكترونية: 95

ثانياً – المتطلبات المالية والاقتصادية والمعلوماتية للحكومة الإلكترونية: 97

ثالثاً – المتطلبات التنظيمية للحكومة الإلكترونية: 98

رابعاً – المتطلبات القانونية للحكومة الإلكترونية: 101

الفرع الثاني – أهداف الحكومة الإلكترونية: 105

المطلب الثاني: دور الحكومة الإلكترونية في تطوير أداء الإدارات 111

الفرع الأول – مقومات نجاح الحكومة الإلكترونية: 111

- أولاً- نشر الحكومة للمعلومات عبر شبكة الاتصالات: 112
- ثانياً - توسيع المشاركة الجماهيرية في تطوير مشروع الحكومة الإلكترونية: 112
- ثالثاً - توحيد البنى الاستراتيجية المناسبة الكفيلة ببناء المجتمعات الإلكترونية: 113
- رابعاً - توفر الإرادة السياسية والتوجه الحقيقي والجاد نحو إنشاء مشروع الحكومة الإلكترونية: 113
- خامساً - إعادة هندسة العمليات الإدارية: 114
- سادساً - أتمتة الأنظمة في الحكومة الإلكترونية والأرشفة الإلكترونية: 115
- الفرع الثاني - مجالات تطبيق الحكومة الإلكترونية: 120
- أولاً - تجربة الحكومة الإلكترونية في الإمارات العربية المتحدة: 120
- ثانياً- تجربة الحكومة الإلكترونية في الجمهورية العربية السورية: 127
- المبحث الثاني: تأثير أنظمة الدفع الإلكتروني على أداء المصارف 133
- المطلب الأول: ملامح تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني على المعاملات المصرفية 134
- الفرع الأول - المصارف الإلكترونية والعمليات المصرفية الإلكترونية المعاصرة: 134
- أولاً - أنواع المصارف الإلكترونية: 136
- ثانياً - الوسائط المستخدمة في العمليات المصرفية الإلكترونية: 137
- ثالثاً - مزايا ومشكلات استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني في المصارف: 140
- رابعاً - أهمية أنظمة الدفع الإلكتروني في زيادة كفاءة خدمات المصارف: 141
- الفرع الثاني - متطلبات العمليات المصرفية الإلكترونية المعاصرة ومخاطرها: 146
- أولاً - متطلبات العمليات المصرفية الإلكترونية المعاصرة: 146

ثانياً - مخاطر العمليات المصرفية المعاصرة:	150
المطلب الثاني: دور التسويق الرقمي والشركات المعنية بالدفع الإلكتروني في تحسين نشاط	
المصارف	159
الفرع الأول - أثر التسويق الإلكتروني على تسير المعاملات المصرفية:	159
أولاً - تعريف التسويق الإلكتروني وخصائصه:	161
ثانياً - ركائز ووظائف التسويق الرقمي للخدمات المصرفية:	163
الفرع الثاني - دور شركات الدفع الإلكتروني الوسيط في إنجاز العمليات بين المصرف	
والعميل:	165
أولاً - دور الشركات المرخصة والمعنية بالدفع الإلكتروني في دولة الإمارات العربية	
المتحدة:	166
ثانياً - دور الشركات المرخصة والمعنية بالدفع الإلكتروني في التشريع السوري:	170
الباب الثاني: رقمنة الإدارات الضريبية والمشكلات المتعلقة بها ضمن مشاريع التحول لأنظمة الدفع	
الإلكتروني	175
الفصل الأول: أتمتة الإدارة الضريبية	176
المبحث الأول: دور التحول الرقمي في رفع كفاءة الإدارة الضريبية	177
المطلب الأول: قصور أداء الإدارة الضريبية وأثر الرقمنة على تطويره	178
الفرع الأول - أوجه القصور في النظم الضريبية ومتطلبات الإصلاح:	178
أولاً - أوجه القصور في النظم الضريبية:	179
ثانياً - المبادئ العامة للإصلاح الضريبي:	184

- الفرع الثاني - متطلبات ومكاسب وأهداف الإدارة الضريبية من الرقمنة: 190
- أولاً - متطلبات واحتياجات الإدارة الضريبية للتحويل نحو الرقمنة: 191
- ثانياً - مكاسب التحويل نحو الرقمنة: 194
- ثالثاً - أهداف التحويل نحو الرقمنة: 198
- المطلب الثاني: انعكاسات الرقمنة على تحسين أداء الإدارة الضريبية 203
- الفرع الأول - أهمية مشروع الفوترة الإلكترونية كأحد آليات التحويل الرقمي: 203
- الفرع الثاني - أهم الخطوات الحكومية المتخذة في تحقيق رؤية الإدارة الضريبية: 213
- أولاً - القانون رقم 15/ تاريخ 2021/3/29 الخاص بتنظيم استيفاء ضريبة البيوع العقارية: 213
- ثانياً - المرسوم التشريعي رقم 8/ لعام 2021 المتضمن قانون حماية المستهلك الجديد: 216
- ثالثاً - المرسوم التشريعي رقم 30/ لعام 2023 القاضي بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل: 219
- المبحث الثاني: تأثير الرقمنة على أنظمة عمل الإدارة الضريبية 222
- المطلب الأول: التسجيل والإقرار والتحصيل الضريبي الإلكتروني 223
- الفرع الأول - التسجيل والإقرار الضريبي الإلكتروني: 223
- الفرع الثاني - التحصيل الضريبي الإلكتروني: 232
- المطلب الثاني: التحقق الضريبي الإلكتروني 248
- الفرع الأول - مفهوم التحقق الضريبي الإلكتروني: 248

- أولاً - تعريف التحقق الضريبي الإلكتروني: 249
- الفرع الثاني - مدى فاعلية الرقمنة وأنظمة الدفع الإلكتروني في رفع كفاءة التحقق الضريبي: 258
- الفصل الثاني: المشكلات المتعلقة بأتمتة الإدارة الضريبية: 261
- المبحث الأول: التوازن بين حق المكلف في الخصوصية والسرية وحق الإدارة الضريبية في الحصول على المعلومات 263
- المطلب الأول: حق الإدارة الضريبية في الحصول على المعلومات 264
- الفرع الأول - السلطات الممنوحة للإدارة الضريبية في الحصول على المعلومات: 264
- الفرع الثاني - دور الرقمنة في تحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلف: 270
- المطلب الثاني: حق المكلف في الحفاظ على سرية البيانات والخصوصية في ظل الرقمنة .. 277
- الفرع الأول - الضمانات القانونية لاحترام حق المكلف في الخصوصية والسرية: 278
- الفرع الثاني - التعاون الدولي بشأن تبادل المعلومات والأسرار الضريبية: 284
- أولاً - قانون الامتثال الضريبي (الفاتكا): 285
- ثانياً - الاتفاقية متعددة الأطراف لتنفيذ التدابير المتعلقة بالاتفاقيات الضريبية لمنع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح: 287
- ثالثاً - نموذج اتفاقية الضرائب الدولية لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): 288
- رابعاً - اتفاقية بودابست لمكافحة الجريمة الإلكترونية: 289
- خامساً - الاتفاقية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: 290

المبحث الثاني: التهرب الضريبي في ظل التحول لأنظمة الدفع الإلكتروني	295
المطلب الأول: التهرب الضريبي في ظل الرقمنة	296
الفرع الأول - صور التهرب الضريبي الإلكتروني وأسبابه:	296
أولاً - صور التهرب الضريبي الإلكتروني:	298
ثانياً - أسباب التهرب الضريبي الإلكتروني:	300
الفرع الثاني - دور الرقمنة وأنظمة الدفع الإلكتروني في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي:	303
المطلب الثاني: آليات التهرب الضريبي في ظل الرقمنة وسبل مكافحته	311
الفرع الأول - آليات التهرب الضريبي الإلكتروني:	311
أولاً - الملاجئ الضريبية كآلية للتهرب الضريبي الإلكتروني:	312
ثانياً - التسعير التحويلي كآلية للتهرب الضريبي الإلكتروني:	317
الفرع الثاني - سبل مكافحة التهرب الضريبي الإلكتروني:	321
أولاً - على المستوى الداخلي:	321
ثانياً - على المستوى الدولي:	325
الخاتمة	330
أولاً - النتائج:	333
ثانياً - التوصيات:	335
قائمة المراجع	337

الملخص

لا زالت الكثير من الدول تضع رؤى واستراتيجيات لتلحق بركب التحول الكامل نحو حكومة إلكترونية، وعلى وجه الخصوص الإدارات الحكومية، التي مازالت تعمل تحت وطأة الروتين والتعقيدات الإدارية، وبموجب ذلك، كان لابد من الأخذ بعين الاعتبار بوجوب البدء بالاعتراف بدور الحكومة الإلكترونية في تطوير أداء الإدارات والمؤسسات، وبدور أنظمة الدفع الإلكتروني المهم في تعزيز وتطوير مفهوم الحكومة الإلكترونية، كما دور هذه الأنظمة الفعّال والمؤثر على أداء المصارف. وعلى الصعيد الضريبي، ولتحقيق الهدف المالي للضريبة وتحقيق الشفافية، كان لا بدّ من الاستفادة من أنظمة الدفع الإلكتروني لتعزيز كفاءة الجباية الضريبية، والاستفادة من الرقمنة لتحسين أداء الإدارة الضريبية. ويمكن الاستفادة من إدخال التكنولوجيا في النظم الضريبية وتطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية والربط الإلكتروني لتحقيق العدالة الضريبية، ورفع كفاءة تحصيل الضرائب، وتوسيع القاعدة الضريبية، ومعالجة كافة المشكلات المتعلقة بأتمتة الإدارة الضريبية من حيث التعارض بين أحقية الإدارة الضريبية في الحصول على المعلومات، وأحقية المكلف في الحفاظ على خصوصيته وسريته بياناته، ومن حيث معالجة ظاهرة التهرب الضريبي.

المقدمة

"شيئان لا مفرّ منهما في الحياة، الموت والضرائب"

اقتباس شهير من مقولة للمؤلف والعالم أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة

-بنجامين فرانكلين-

لم يُعَدّ الذهب أو البترول هو أكثر الأصول قيمة اقتصادية، إنّما احتلّت البيانات الـ DATA هذه المكانة¹.

استطاعت التكنولوجيا بفضل الثورة المعلوماتية وشيوع استخدام شبكة الإنترنت اقتحام مختلف المجالات والقطاعات، لا سيما القطاعات الحكومية والإدارية والمصرفية.

حيث أن تكنولوجيا الاتصالات الحديثة أحدثت آثاراً كبيرة في حياة الأفراد، وأفرزت مفاهيماً جديدةً صاحب ظهورها خلق أنماط جديدة للوسائل التي يتم من خلالها إبرام التصرفات القانونية، فبينما كانت هذه التصرفات تنشأ عن طريق الكتابة التقليدية والتوقيع التقليدي، أصبحت الآن تنشأ بواسطة تقنيات حديثة، وأوجدت أشكالاً جديدة للكتابة والتوقيع، حملت جميعها مفهوم الطابع الإلكتروني، وقد قامت التكنولوجيا الحديثة بطرح جيل جديد من أدوات الوفاء، يتسم بالسهولة والسرعة في تسوية المعاملات، كما مكنت الأفراد من نقل النقود دون الرجوع للمستندات أو الدعامات الورقية المكتوبة، إنّما بوسائل تسوية تتم عن طريق ذبذبات إلكترونية يمكن قراءتها عبر وسائل إلكترونية معدة لهذا الغرض، هذا الجيل الجديد هو ما يطلق عليه اسم نظام الدفع الإلكتروني.

وتجدر الإشارة إلى أن وسائل أنظمة الدفع الإلكتروني قد مرت بمراحل مختلفة لتصل إلى ما هي عليه اليوم، وقد شاع انتشار الاستخدام لبطاقات الدفع الإلكتروني عبر العالم، بعد ذلك ظهر ما

¹ ICAEW: **Digitation of Tax: International perspectives**, IT Faculty. 2019. P.4.

يسمى بـ "النقود الإلكترونية" والتي تعتبر أيضاً من وسائل أنظمة الدفع الإلكتروني البارزة التي عرفت انتشاراً واسعاً أيضاً عبر أنحاء العالم.

في هذا الإطار، مكنت شبكة الإنترنت وأنظمة الدفع الإلكتروني من التحول العميق في نمط تفكير وسلوك الأفراد، وقد طال هذا التحول الحكومات على حدٍ سواء، وأصبح من الضروري في ظل التطور التكنولوجي الانتقال إلى التحول الرقمي من أجل رفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين في المجتمع من جهة، ورفع كفاءة أعمال المؤسسات الحكومية من جهة أخرى، وذلك من خلال تحول الحكومات التقليدية في الدول إلى حكومات إلكترونية تقدم الخدمات الحكومية بشكل إلكتروني، وهو ما يلعب دوراً مزدوجاً في تبسيط وتطوير النشاطات والإجراءات الحكومية الحالية ونقلها نوعياً من الأطر الآلية أو اليدوية إلى الأطر التقنية الإلكترونية المتقدمة، كل ذلك أدى إلى ولادة مفهوم حديث أُطلق عليه مصطلح "الحكومة الإلكترونية".

ومن الأهمية بمكان، بيان أنّ أنظمة الدفع الإلكتروني أتاحت الكثير من الفرص وفتحت الطرق لمستخدميها، وطرحت أيضاً تحديات كبيرة في المجال التشريعي، وتم إحداث تطورات قانونية واكبت التقدم التكنولوجي، وقد اتجه المشرعون نحو الاعتراف بأنظمة الدفع الإلكتروني وتم إقامتها في عدة مجالات وقطاعات، ومما عزّز هذا التوجه، توالي صدور النصوص التشريعية لأنظمة الدفع الإلكتروني. وفي إطار إصلاحات النظم الضريبية، فإن النظام الضريبي قد واجه العديد من أوجه القصور التي تتعلق بجوانبه التشريعية والتطبيقية التي باتت واضحة، حيث لوحظت هذه الأوجه في تدني مستويات الكفاءة والفاعلية بكافة أركان هذا النظام، والتي بلا شك وقفت حائلاً أمام تحقيق الرؤى الاستراتيجية للإدارات الضريبية.

وضمن إطار دراستنا فقد تم تسليط الضوء على عدة مشكلات أبرزها مشكلة انعدام الثقة بين المكلفين وبين الإدارة الضريبية، والتي أدت إلى إطالة وتعقيد إجراءات ربط وتحصيل الضريبة، مما أدى معه إلى تراكم المتأخرات الضريبية، وكل هذه المشكلات أدت في النهاية إلى زيادة معدلات التهرب

الضريبي، هذا كله وقف حائلاً أمام الإدارة الضريبية في تحقيق أهدافها المنشودة والمتمثلة في زيادة الحصيلة الضريبية وتحقيق العدالة والشفافية.

وإن انتشار ظاهرة التهرب الضريبي حثّم على الحكومات معالجة هذه الظاهرة، من خلال تسخير كل الطاقات والإمكانات اللازمة لمواجهتها، ويعد تبني الدفع الإلكتروني أحد الطرق الفعالة للحد من هذه الظاهرة.

وتجدر الإشارة، بأن الإدارات الضريبية في أغلب الدول النامية مازالت تستعمل وسائل وإجراءات تقليدية في عملية التحصيل ما وصفها بالجمود والبيروقراطية، هذه الإجراءات لا زالت بحاجة إلى تطوير جذري يطال العقلية والفلسفة التي يتم الاستناد إليها في فرض الضريبة، التي من الواجب أن تكون شفافة وواضحة ومنسجمة مع أرض الواقع، لذلك مازال المواطن المكلف في الدول النامية يعتقد إلى اليوم بأن الدولة تقتطع الضريبة من خبزه وعيشه، بدلاً من اعتقاده بأنها تعبير عن حالة التضامن بين المواطنين في تحمل أعباء البلد الذي يعيش فيه.

وفي هذا الصدد، استهدف تطبيق الدفع الإلكتروني واقع الإدارة الضريبية المتدني من خلال التعرف على أثر التحول الرقمي في الحكومة عموماً، وفي الإدارة الضريبية خصوصاً، وذلك بشكل فعلي وليس نظري، وعليه، فقد بدأت الإدارة الضريبية رحلة نقل روح التشريعات النظرية إلى الواقع العملي، وبدأت بفتح صفحة جديدة مع المكلفين من خلال الربط الإلكتروني والفوترة الإلكترونية، بما يحقق الهدف المالي للضريبة ويحقق الشفافية، ويرفع مستوى الوعي المؤسساتي والتجاري والصناعي ووعي المواطن المكلف بالدرجة الأولى، وبالتالي الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

ومن هنا، ستحقق أنظمة الدفع الإلكتروني دوراً مهماً وفعّالاً في التحقق الضريبي من خلال رقمنة النظم الضريبية، وأتمتة العمل الضريبي، بهدف تبسيط إجراءات العمل ومحاربة الفساد على كافة مستوياته، وزيادة الحصيلة الضريبية، حيث أن نجاح وكفاءة آلية العمل الضريبي سيكون بداية لنجاح

الإدارة الضريبية بشكل عادل تجاه المكلف وذلك عن طريق الاستفادة من التطورات التقنية الحديثة لخدمة الالتزام الضريبي.

أهمية البحث:

إنَّ دراسة موضوع دور الدفع الإلكتروني في كفاءة الجباية الضريبية، يعتبر من بين المستجدات التي تحتاج للبحث والدراسة، لذلك تتضح أهمية اختيار الباحثة لهذا الموضوع من خلال عدة نقاط أبرزها:

- إثراء البحث العلمي، وذلك لقلة الدراسات والأبحاث في مجال الدفع الإلكتروني ودوره في رفع كفاءة الجباية الضريبية.

- دراسة وتحليل أنظمة الدفع الإلكتروني والآثار الناجمة عن استخدامها ووسائل الإثبات المستخدمة فيها وأثرها في تطوير مفهوم الحكومة الإلكترونية وتطوير أداء المؤسسات والمصارف.

- محاولة تسليط الضوء على المزايا والفرص التي تتيحها الرقمنة للإدارات الضريبية، وزيادة قدرتها على إنجاز أعمالها بكفاءة، وإعداد الكوادر القادرة على التعامل مع التقنيات التكنولوجية الحديثة.

- الأهمية المتزايدة للتركيز على الدور المهم الذي تمثله ثقافة الدفع الإلكتروني من حيث تجاوز المسافات واختصار الزمن، والذي ثبت خلال فترة انتشار جائحة COVID-19.

- توعية المجتمع الضريبي بما يسهم في إعادة جسور الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية والحد من ممارسات التهرب الضريبي، وتحقيق المزيد من الشفافية والعدالة الضريبية، ورفع كفاءة الجباية الضريبية، باعتبار أنَّ الضرائب أحد أهم مصادر تمويل الإيرادات العامة للدولة.

مشكلة البحث:

تتبلور المشكلة البحثية في أن الإدارة الضريبية تتطلب الاستفادة من تجربة الرقمنة وإدخال آليات التحول الرقمي في نظم العمل لديها، وتطبيق الإقرارات الإلكترونية والتحقق الإلكتروني والجباية الإلكترونية، وتفعيل ثقافة تداول الفاتورة الإلكترونية بشكل أكبر التي تتواءم مع هذا الفكر المتقدم.

ولكي يتحقق هذا الغرض فإن الباحثة ستحاول الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور الدفع الإلكتروني في رفع كفاءة الجباية الضريبية؟

وبناءً عليه ستجيب الدراسة على الأسئلة الفرعية الآتية:

- إلى أي مدى يُسهم استخدام آليات التحول الرقمي والدفع الإلكتروني في تطوير النظام

الضريبي ككل؟

- ما هي انعكاسات تفعيل دور أنظمة الدفع الإلكتروني على المشكلات المتعلقة بأتمتة الإدارة

الضريبية؟

- هل يوجد أثر لاستخدام أنظمة الدفع الإلكتروني في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية

والمالية للضريبة؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة أثر النظم الحديثة بما فيها أنظمة الدفع الإلكتروني في زيادة الإيرادات

الضريبية، على اعتبار أن الضريبة هي تعبير عن حالة التضامن الاجتماعي بين المواطنين في تحمل

الأعباء العامة للبلد، وانطلاقاً من هذه الأهمية يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1. التعرف على أثر التحول الرقمي والأتمتة في مجال الآليات الحالية في تعزيز عمل الحكومة

والعمل المصرفي وتحقيق أهداف الضريبة.

2. تحديد طبيعة العلاقة بين أنظمة الدفع الإلكتروني والجباية الضريبية من خلال الفوترة الإلكترونية والربط الإلكتروني بنظم معلوماتية رقمية متكاملة لدى كافة الجهات الإدارية والمؤسساتية والصناعية والتجارية في الدولة.

منهج البحث:

بغية الإجابة العلمية على مشكلة البحث بما يؤمن تغطية شاملة لجميع جوانبه، فقد اتبعت الباحثة المنهج الاستقرائي أو التأصيلي كمنهج أساسي وذلك من خلال تبني تفاصيل تتعلق بالإدارة الضريبية والتشريع الضريبي وصولاً إلى أهمية الانتقال إلى أنظمة الدفع الإلكتروني والرقمنة بسبب دورها في تعزيز مفهوم الحكومة الإلكترونية وأثرها على المصارف ورفعها سوية أداء الإدارة الضريبية، وبالتالي تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية للضريبة.

كما اتبعت الباحثة المنهج المقارن كمنهج ثانوي، وتطرقّت لدراسة حالة تجربة عربية، وهي تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة كتجربة رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك مقارنةً بالنظم القانونية الوطنية والموازنة بينهما للوصول إلى نتيجة محددة قابلة للتحقق.

خطة البحث

الباب الأول - الإطار النظري والواقع التطبيقي لأنظمة الدفع الإلكتروني

الفصل الأول: الإطار النظري لأنظمة الدفع الإلكتروني.

المبحث الأول: ماهية أنظمة الدفع الإلكتروني.

المطلب الأول: مفهوم نظام الدفع الإلكتروني.

الفرع الأول: نشأة وتطور أنظمة الدفع الإلكتروني.

الفرع الثاني: تعريف أنظمة الدفع الإلكتروني.

المطلب الثاني: خصائص نظام الدفع الإلكتروني وأنواع وسائله.

الفرع الأول: خصائص وأطراف أنظمة الدفع الإلكتروني.

الفرع الثاني: أنواع وسائل أنظمة الدفع الإلكتروني.

المبحث الثاني: الآثار القانونية الناجمة عن استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني.

المطلب الأول: وسائل الإثبات المستخدمة في أنظمة الدفع الإلكتروني.

الفرع الأول: الكتابة الإلكترونية.

الفرع الثاني: التوقيع الإلكتروني.

المطلب الثاني: الجهود الدولية والوطنية في دعم حجية الإثبات المقررة في أنظمة الدفع الإلكتروني.

الفرع الأول: حجية الكتابة الإلكترونية في الإثبات في نطاق وسائل الدفع الإلكتروني.

الفرع الثاني: حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات في نطاق وسائل الدفع الإلكتروني.

الفصل الثاني - الواقع التطبيقي لأنظمة الدفع الإلكتروني

المبحث الأول: دور أنظمة الدفع الإلكتروني في تعزيز مفهوم الحكومة الإلكترونية.

المطلب الأول: متطلبات وأهداف الحكومة الإلكترونية.

الفرع الأول: متطلبات الحكومة الإلكترونية.

الفرع الثاني: أهداف الحكومة الإلكترونية.

المطلب الثاني: دور الحكومة الإلكترونية في تطوير أداء الإدارات.

الفرع الأول: مقومات نجاح الحكومة الإلكترونية.

الفرع الثاني: مجالات تطبيق الحكومة الإلكترونية.

المبحث الثاني: تأثير أنظمة الدفع الإلكتروني على أداء المصارف.

المطلب الأول: ملامح تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني على المعاملات المصرفية.

الفرع الأول: المصارف الإلكترونية والعمليات المصرفية الإلكترونية المعاصرة.

الفرع الثاني: متطلبات العمليات المصرفية الإلكترونية المعاصرة ومخاطرها.

المطلب الثاني: دور التسويق الإلكتروني والشركات المعنية بالدفع الإلكتروني في تحسين نشاط المصارف.

الفرع الأول: أثر التسويق الإلكتروني على تسير المعاملات المصرفية.

الفرع الثاني: دور شركات الدفع الإلكتروني الوسيط في إنجاز العمليات بين المصرف والعميل.

الباب الثاني - رقمنة الإدارات الضريبية والمشكلات المتعلقة بها ضمن مشاريع التحول

لأنظمة الدفع الإلكتروني

الفصل الأول - أتمتة الإدارة الضريبية.

المبحث الأول: دور التحول الرقمي في رفع كفاءة الإدارة الضريبية.

المطلب الأول: قصور أداء الإدارة الضريبية وأثر الرقمنة على تطويره.

الفرع الأول: أوجه القصور في النظم الضريبية ومتطلبات الإصلاح.

الفرع الثاني: متطلبات ومكاسب وأهداف الإدارة الضريبية من الرقمنة.

المطلب الثاني: تأثير الرقمنة على أنظمة عمل الإدارة الضريبية.

الفرع الأول: أهمية مشروع الفوترة الإلكترونية كأحد آليات التحول الرقمي.

الفرع الثاني: أهم الخطوات الحكومية المتخذة في تحقيق رؤية الإدارة الضريبية.

المبحث الثاني: تأثير الرقمنة على أنظمة عمل الإدارة الضريبية.

المطلب الأول: التسجيل والإقرار والتحصيل الضريبي الإلكتروني.

الفرع الأول: التسجيل والإقرار الضريبي الإلكتروني.

الفرع الثاني: التحصيل الضريبي الإلكتروني.

المطلب الثاني: التحقق الضريبي الإلكتروني.

الفرع الأول: مفهوم التحقق الضريبي الإلكتروني.

الفرع الثاني: مدى فاعلية الرقمنة وأنظمة الدفع الإلكتروني في رفع كفاءة التحقق الضريبي.

الفصل الثاني - المشكلات المتعلقة بآتمنة الإدارة الضريبية.

المبحث الأول: التوازن بين حق المكلف في الخصوصية والسرية وحق الإدارة الضريبية في الحصول

على المعلومات.

المطلب الأول: حق الإدارة الضريبية في الحصول على المعلومات.

الفرع الأول: السلطات الممنوحة للإدارة الضريبية في الحصول على المعلومات.

الفرع الثاني: دور الرقمنة في تحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلف.

المطلب الثاني: حق المكلف في الحفاظ على سرية البيانات والخصوصية في ظل الرقمنة.

الفرع الأول: الضمانات القانونية لاحترام حق المكلف في الخصوصية والسرية.

الفرع الثاني: التعاون الدولي بشأن تبادل المعلومات والأسرار الضريبية.

المبحث الثاني: التهرب الضريبي في ظل التحول لأنظمة الدفع الإلكتروني.

المطلب الأول: التهرب الضريبي في ظل الرقمنة.

الفرع الأول: صور التهرب الضريبي الإلكتروني وأسبابه.

الفرع الثاني: دور الرقمنة وأنظمة الدفع الإلكتروني في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

المطلب الثاني: آليات التهرب الضريبي في ظل الرقمنة وسبل مكافحته.

الفرع الأول: آليات التهرب الضريبي الإلكتروني.

الفرع الثاني: سبل مكافحة التهرب الضريبي الإلكتروني.

الدراسات السابقة:

ثمة العديد من الدراسات السابقة ذات الطابع الأكاديمي والبحثي والتي تناولت أفكاراً متصلة بدراسة الباحثة الحالية، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، وسوف نستعرض جملة من هذه الدراسات على النحو الآتي:

أولاً - الدراسات العربية:

- دراسة الدكتور رمضان صديق بعنوان "الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي لعام 2020²:

تهدف الدراسة إلى إعادة النظر في القواعد الضريبية المستقرة وما يمكن أن ترتبه الأنشطة الرقمية من مخاطر تهدد السيادة الضريبية وخاصة في الدول النامية التي تعاني من ضعف في إمكانيات إدارتها الضريبية، وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها، أن الرقمنة سوف تعود بالمنفعة على الإدارة الضريبية، حيث ستزداد كفاءتها في إدخال التكنولوجيا في أعمال الحصر والفحص الضريبي وتحقيق العدالة في المجتمع.

وأوصت الدراسة بضرورة الإنفاق وتوفير البنى التكنولوجية الحديثة للإدارات الضريبية وضرورة التوسع في تطبيق نظام الرقمنة في الإدارة الضريبية.

- دراسة الدكتور مبروك محمد نصير بعنوان "الضرائب الإلكترونية" لعام 2022³:

وتهدف هذه الدراسة إلى إمكانية الاستفادة من إدخال التكنولوجيا المالية في النظام الضريبي المصري وتطبيق المنظومة الضريبية الإلكترونية التي تشمل الإقرارات الضريبية الإلكترونية ومنظومة الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني لما لها من مزايا وفوائد.

² د. صديق، رمضان. (2020). الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي. القاهرة: مصر. دار النهضة العربية.

³ د. محمد نصير، مبروك. (2022). الضرائب الإلكترونية. مصر. الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن تطبيق الفحص الضريبي الإلكتروني يُسهم في زيادة موارد الدولة لما له من أهمية في تحقيق الأهداف المستقبلية للمنظومة الضريبية المصرية الإلكترونية. وأوصت الدراسة بضرورة تبني منهج متكامل لرقمنة الأنظمة الضريبية كونه سيدعو إلى تغيير في استراتيجيات العمل داخل الإدارة الضريبية، بما يتماشى مع تكنولوجيا المعلومات.

- دراسة د. محمد الطعامة ود. طارق العلوش بعنوان "الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في

الوطن العربي" لعام 2004⁴:

تناولت هذه الدراسة طبيعة التحول العالمي والعربي تجاه الأداء الإلكتروني والإدارة الإلكترونية في القطاعات المختلفة، مع الإشارة إلى الحكومة الإلكترونية، والتعرض لموضوعات المعلوماتية وما يتفرع عنها من أشكال معرفية، وتقانة المعلومات، ومنظوماتها، ودورها في تحفيز التنمية الشاملة لقطاعاتها المختلفة، وتناولت الدراسة تطبيقات عربية في الحكومة الإلكترونية ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة.

- دراسة فوندو عبد اللطيف وعمر نصر الدين بعنوان "أثر استخدام الأنظمة الإلكترونية

الحديثة على الفحص الضريبي" لعام 2022⁵:

تطرقت الدراسة لموضوع أثر استخدام الأنظمة الإلكترونية الحديثة على الفحص الضريبي، وهدفت إلى التعرف على الأنظمة الإلكترونية وأثرها على الفحص بدايةً، ومن الجانب النظري تناولت الدراسة جميع الجوانب التي تخدم موضوع الدراسة، في حين تم إجراء الدراسة الميدانية على مستوى المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة، وقد اعتمدت الدراسة على استمارة استبيان تم توزيعها على الموظفين كأداة لجمع البيانات، وتم تحليلها بواسطة برنامج خاص، وخلصت الدراسة إلى أن الأنظمة الإلكترونية

⁴ د. الطعامة، محمد. د. العلوش، طارق. (2004). الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

⁵ عبد اللطيف، فوندو. نصر الدين، عمر. (2022). أثر استخدام الأنظمة الإلكترونية الحديثة في الفحص الضريبي. رسالة ماجستير. جامعة بو ضياف. المسيلة: الجزائر.

الحديثة تؤثر إيجاباً على عملية الفحص الضريبي وتؤدي إلى كشف الغش والتلاعب في التصريحات، وإلى وصول الإدارة الضريبية إلى المعلومات وبالتالي الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

ثانياً - الدراسات الأجنبية:

- دراسة Mohd Rizal Palil:

"Tax knowledge and tax compliance determinants in self-Assessment system in Malaysia. 2010"⁶

الهدف من الدراسة هو استكشاف كيفية تفاعل العوامل في تطوير النظم الضريبية مع التركيز على دور المعرفة الضريبية، وتم استخدام دولة ماليزيا كنظام ضريبي لهذه الدراسة، وترتكز هذه الدراسة على مستوى معرفة دافعي الضرائب الماليزيين الأفراد وكيف تؤثر مستويات المعرفة الضريبية على سلوك الامتثال الضريبي، وهدفت الدراسة إلى دراسة العديد من التدابير من أجل زيادة الإيرادات في العديد من البلدان فيما يتعلق بمبادئ الكفاءة وتقليل عبء السلطات الضريبية في تقييم القرارات الضريبية، وزيادة كفاءة التحصيل، كما خلصت أحد أهم نتائج هذه الدراسة إلى أهمية تعزيز نظام التحصيل الخاص بالإدارة الضريبية من خلال تحديث الخدمة الإلكترونية، حيث تتعاون الإدارة مع العديد من المؤسسات المالية حتى يتمكن دافعو الضرائب من دفع ضريبة دخلهم عبر العداد أو الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وإلى أهمية القيام بنشاط الترويج لاستخدام الإيداع الإلكتروني الذي يعتبر من أهم الآليات في زيادة كفاءة الإيداع والخلو من الأخطاء، أهمية القيام بتطوير موقع ويب يقدم مجموعة من المعلومات الخاصة بالضرائب تمكن دافعي الضرائب الذين لديهم مشاكل تتعلق بأمورهم الضريبية تصفح الموقع الإلكتروني للبحث عن حلول، أو التواصل مع مسؤولي الضرائب عبر البريد الإلكتروني أو الهاتف، ويمكنهم تصفح تطبيقات رئيسية تتعلق بإدارة ضرائب الأفراد وهي الإيداع الإلكتروني والدفع

⁶ Mohd Rizal Palil. (2010). **"Tax knowledge and tax compliance determinants in self-Assessment system in Malaysia"**. Ph.D. the University of Birmingham.

الإلكتروني والتسجيل الإلكتروني، كما يمكن لدافعي الضرائب تحديث حالتهم الضريبية من خلال الهواتف المحمولة.

– دراسة Agbedzani Yagra Constant:

"Effectiveness and efficiency of Income Tax Collection in Berekum

District Tax Office, 2011"⁷

تهدف الدراسة إلى أن استخدام الخدمات عبر الإنترنت عن طريق تكنولوجيا المعلومات قد يوفر أسباباً للاستفادة من نظام إدارة أكثر كفاءة وأكثر تقدماً في المنظمات، وهذا بدوره سوف يقلل الوقت اللازم لدفع الضرائب ويساعد على زيادة الالتزام الضريبي.

وتناولت هذه الدراسة أسباب انخفاض مستوى التحصيل الضريبي إضافة إلى التحديات التي تواجه قسم الضرائب المحلية في مقاطعة بيريكوم في سعيه لتحقيق أهداف تحصيل الإيرادات، وبحثت الدراسة أيضاً في مستوى الالتزام الضريبي الطوعي في مكتب الضرائب في مقاطعة بيريكوم، وتم تحديد انخفاض مستوى التعليم الضريبي وعدم كفاية الموارد وانخفاض تحفيز المواطنين كأسباب رئيسية لانخفاض الامتثال، كما لم يتم تحقيق الكفاءة والفعالية الضريبية.

وخلصت الدراسة إلى أن القوانين الضريبية والإجراءات البيروقراطية والغرامات لا يمكن اعتبارها عوامل فعالة في كفاءة النظام الضريبي، وإلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام الضريبي وتدريب العاملين في النظام الضريبي من بين أمور أخرى يمكن أن تكون عوامل فعالة لكفاءة النظام الضريبي.

⁷ Agbedzani Yagra Constant, (2011). Effectiveness and efficiency of Income Tax Collection in Berekum District Tax Office, Master Thesis, Kawme NKrumah University of Science and Technology.

- دراسة (S. Danchev, E. Demian, E. Papadakis) وآخرون بعنوان: Digital

.⁸payments and tax revenues in Greece, 2015

تهدف الدراسة إلى دراسة دور المدفوعات الرقمية في الحد من اقتصاد الظل وزيادة عائدات الضرائب في اليونان، وتحاول الدراسة أيضاً قياس التأثير على الإيرادات الضريبية من خلال اعتماد حوافز لاستخدام المدفوعات الرقمية.

ويلعب هدف زيادة الإيرادات الضريبية من خلال الحد من التهرب الضريبي وتقليص حجم اقتصاد الظل دوراً رئيسياً في الجهود الرامية إلى ترشيد المالية العامة وإعادة الاقتصاد اليوناني إلى مسار النمو.

ويزدهر اقتصاد الظل بسبب قلة العمالة غير المعلنة، وإحدى الأدوات المتاحة للحد من اقتصاد الظل هي استخدام الوسائل الإلكترونية، مما يسهل التدقيق الضريبي لكل من المعاملات والدخل، لذلك فإن الاستخدام الأوسع لهذه المدفوعات يمكن أن يسهم بشكل كبير في الحد من اقتصاد الظل ونمو عائدات الضرائب وبالنهاية انتعاش الاقتصاد.

⁸ S. Danchev, E. Demian, E. Papadakis, **Digital payments and tax revenues in Greece**, حقوق النشر 10BE. مؤسسة البحوث الاقتصادية والصناعية

الباب الأول

الإطار النظري والواقع التطبيقي لأنظمة الدفع الإلكتروني

بالرغم من أهميته وتعقيد وسائله والمخاطر والآثار التي يثيرها الوفاء الإلكتروني، فإنه لا يُعد ثورة في حد ذاته، فالوفاء؛ سواءً كان إلكترونياً أم عادياً، لا يخرج عن كونه واحد من مفاهيم نظرية الالتزام، ووسيلة لتنفيذ الالتزام وانقضائه، بل هو في الحقيقة انعكاس للتطورات التكنولوجية والثورة الرقمية المتسارعة في السنوات الأخيرة.

وبما أن البشرية تخطو خطى مهمة نحو عالم بلا نقود، على الرغم من أن النقود العادية ما زالت تحتل مكاناً مهماً، والدفع المباشر في العملية التقليدية ما يزال يشغل حيزاً كبيراً في كل الاقتصادات، وعلى وجه الخصوص في عمليات تبادل السلع والخدمات اليومية.

لكن ذلك لم يعد يصلح في تسهيل التعاملات من أجل تلبية الاحتياجات في بيئة غير مادية، كالتجارة الإلكترونية والعقود الإلكترونية التي تبرم عبر الإنترنت، ولأجل ذلك كان الدفع الإلكتروني الذي يتفق وطبيعة التجارة الإلكترونية⁹.

ولذلك ظهرت أدوات الدفع الإلكترونية المصرفية، والتي تقوم على التبادل الإلكتروني للبيانات المصرفية، لتحويل القيم المالية المتفق عليها، من حساب شخص إلى حساب شخص آخر، سواءً كان في نفس المصرف أو في مصرف آخر بواسطة التطورات التقنية في شبكة الاتصالات¹⁰؛ كما أثر ذلك في جميع الأجهزة الحكومية وأصبحت مُطالبة في التفكير بإدخال التقنيات التكنولوجية الحديثة للاستفادة بتطبيقاتها في تحسين مستوى الخدمة وتحقيق الرضا لدى المتعاملين¹¹.

⁹ منصور، محمد حسين. (2007). المسؤولية الإلكترونية. الإسكندرية: مصر. الناشر: دار الجامعة الجديدة للنشر. ص101.

¹⁰ مطلق، مراد محمود يوسف. (2007). التعاقد عن طريق وسائل الاتصال الإلكتروني (دراسة مقارنة). رسالة ماجستير. كلية الحقوق. جامعة عين شمس. القاهرة: مصر. ص386.

¹¹ إبراهيم، هشام محمود. (2012). الحكومة الإلكترونية. ط1. القاهرة: مصر. الناشر: مركز الخبرات المهنية للإدارة. ص13.

وإنّ دراسة أنظمة الدفع الإلكتروني نظرياً وعملياً تقتضي منا الرجوع إلى نشأة وتطور هذه الأنظمة والتعرف على أهم الوسائل التي تتم عن طريقها، كما تقتضي الوقوف عند أهم ما قدمته تلك الأنظمة من خدمات لتطوير الحكومة الإلكترونية وتطوير أداء المصارف، وذلك بالتعرض لفصلين وفق الآتي:

الفصل الأول - الإطار النظري لأنظمة الدفع الإلكتروني.

الفصل الثاني - الواقع التطبيقي لأنظمة الدفع الإلكتروني.

الفصل الأول

الإطار النظري لأنظمة الدفع الإلكتروني

وسط تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي يعيشها العالم اليوم، ووسط تطورها المتسارع، باتت مؤكداً سيطرتها على كافة القطاعات والمؤسسات، وبات الإنسان مُقبلاً إقبالاً شديداً على الاستفادة من هذه التكنولوجيا الحديثة، فكان ذلك دافعاً لبروز أنظمة حديثة للدفع تتماشى وهذه البيئة التكنولوجية ومتطلباتها.

ويعد نظام الدفع الإلكتروني نتيجة حتمية للتطور في مجال الاتصالات، وحتى يحقق هذا النظام أهدافه، كان من المهم توضيحه والتعريف بأهم خصائصه لضمان الثقة لدى المقبلين على التعامل به؛ ومن المهم أيضاً توضيح الوسائل التي يتم بها نظام الدفع الإلكتروني، وتدعيم الثقة بحجيتها.

انطلاقاً من هذا، تناولت الباحثة من خلال هذا الفصل نشأة ومفهوم وخصائص وأنواع وسائل الدفع الإلكتروني في مبحث أول، بالإضافة إلى التعرض لأهم وسائل الإثبات المستخدمة في أنظمة الدفع الإلكتروني في مبحث ثان، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول - ماهية أنظمة الدفع الإلكتروني.

المبحث الثاني - الإثبات في أنظمة الدفع الإلكتروني.

المبحث الأول

ماهية أنظمة الدفع الإلكتروني

برزت أهمية أنظمة الدفع الإلكتروني بشكل جلي في الوقت الراهن، الذي يشهد تنامي العلاقات الاقتصادية محلياً ودولياً، وبينما تتنامى الأعمال والأنشطة التي تتم عبر شبكة الاتصالات العالمية "الانترنت"، تبدو المجتمعات أكثر قدرة على التفاعل مع هذه المتغيرات، كنتيجة حتمية لهذه التطورات الحديثة.

ويتطلب البحث في ماهية أنظمة الدفع الإلكتروني، تناول مفهوم نظام الدفع الإلكتروني والوقوف عند أهم خصائص هذا النظام، والتعرف إلى أنواع وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة والمطورة، وذلك وفق المطلبين الآتيين:

المطلب الأول - مفهوم نظام الدفع الإلكتروني.

المطلب الثاني - خصائص نظام الدفع الإلكتروني وأنواع وسائله.

المطلب الأول

مفهوم نظام الدفع الإلكتروني

إنَّ التصدي لمفهوم نظام الدفع الإلكتروني يتطلب بدايةً، العودة إلى نشأة هذه الأنظمة وتطورها ليتسنى لنا الوقوف عند أهم تعريفات الدفع الإلكتروني.

لذا قسمت الباحثة هذا المطلب إلى فرعين، أولهما نشأة وتطور أنظمة الدفع الإلكتروني، فيما يهتم الثاني بتعريف أنظمة الدفع الإلكتروني.

الفرع الأول - نشأة وتطور أنظمة الدفع الإلكتروني:

تعود نشأة بطاقات الدفع الإلكتروني إلى القرن الماضي، ففي عام 1914 أصدرت شركة (Western Union) في الولايات المتحدة الأمريكية بطاقات الوفاء بالديون، وهي عبارة عن بطاقات معدنية تمنح زبائنها المميزين لدى الشركة معاملة خاصة، إضافة لمنحهم تسهيلات زمنية في دفع الالتزامات المترتبة عليهم¹².

وقد اتسع استخدام بطاقات الدفع عن طريق المصارف، حتى أصبحت وسيلة ضمان لتسليف العميل الملتزم، إضافة لكونها بطاقة دفع، وأول من أصدر بطاقة الائتمان، بنك يدعى (National Franklin Bank)¹³ في نيويورك.

وفي عام 1920 قامت بعض شركات البترول الكبرى كشركة (Chell)، بإصدار بطاقات لضمان إخلاص العملاء لها، حيث تحولت هذه البطاقات إلى بطاقات ائتمان، يستفيد من خلالها الحامل من مهلة الوفاء، فقد تصل إلى (35) يوماً، حيث يلتزم الحامل مرة واحدة شهرياً بالنفقات المنفذة خلال هذه المدة، إلا أن هذه البطاقة قد فشلت وذلك لأسباب عديدة، منها، ارتفاع تكاليف إصدارها، وكذلك

¹² طه، مصطفى كمال. بندق، وائل أنور. (2009). الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكتروني الحديثة. ط: 1. الإسكندرية: مصر. دار الفكر الجامعي. ص 353.

¹³ د. متري، موسى. (2022). التشريعات المصرفية. جامعة دمشق: سورية. دمشق: سورية. ص 21.

حيازة السائقين لأكثر من بطاقة، مما أصاب أصحاب هذه الشركات بخيبة أمل في ضمان إخلاص العملاء لها، واختفت هذه البطاقات نهائياً بعد الحرب العالمية الثانية¹⁴.

وفي الفترة ما بين (1958-1959) بدأ الدخول الحقيقي للمصارف في مجال البطاقات، حيث قام بنك (Bank of America) وهو أحد أكبر البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية، بإصدار بطاقة (Bank American Card)، وقد عمم إصدارها في جميع فروع المنتشرة على الساحل الغربي للولايات المتحدة، وفي ذات الوقت قام بنك "Chase Manhattan"، وهو أيضاً أحد أضخم البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية بالسير على نفس النهج، وعقب ذلك دخول العديد من بنوك الولايات المتحدة الأمريكية في المجال ذاته، وكانوا يقدمون خدمات انتمانية متعددة، وبالرغم من أن هذه الخدمات كانت تعمل بصورة جيدة على الصعيد المحلي، إلا أن عدم وجود تسهيلات تبادل بين البنوك كان قد شكل صعوبة لحاملي البطاقات عند سفرهم، أو عند التعامل بالبطاقات خارج بنك الإصدار¹⁵.

وقد بدأت القفزة الكبرى في مجال بطاقات الدفع الإلكتروني، عندما سمح مصرف أمريكا في عام 1966 للمصارف الأخرى ورخص لها بإصدار بطاقته الائتمانية، مما جعل هذه البطاقة تتحرر من الإقليم الذي نشأت فيه، لتنتشر عبر العالم، وتتيح لحاملها فرصة التسوق في أي مكان، ثم جمعت كل هذه التراخيص التي منحها مصرف أمريكا عام (1977) تحت اسم واحد هو (Visa) وهي كلمة مأخوذة من عبارة "هيئة خدمة بطاقة فيزا الدولية"¹⁶.

في الوقت الحالي تعتبر أكبر الشركات التي تصدر بطاقات مصرفية، هي بطاقات (Master Card, Visa Card) إضافة لـ American Express¹⁷، حيث تعتبر منظمة

¹⁴ د. الجهني، أمجد حمدان. (2010). المسؤولية المدنية الناشئة عن الاستخدام غير المشروع لبطاقات الدفع الإلكترونية. الطبعة:

1. عمان: الأردن. الناشر: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. ص18.

¹⁵ السقا، إيهاب فوزي. (2007). الحماية الجنائية والأمنية لبطاقات الائتمان. الإسكندرية: مصر. دار الجامعة الجديدة للنشر.

ص34.

¹⁶ Jones, Sally, A, (1991), The law relating to Credit Cards, Oxford, London, p.1.

¹⁷ د. متري، موسى. التشريعات المصرفية. مرجع سابق. ص355.

Master Card وهي مؤسسة أمريكية مختصة بالدفع والسحب مقرها نيويورك، ثاني أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية بعد منظمة فيزا، حيث أنها الوحيدة التي يمكن أن تتنافسها¹⁸.

حيث بلغ عدد بطاقات Visa Card المصدرة في عام (2004) حوالي (1.3) مليار بطاقة مصرفية، يمكن استخدامها عبر (24) مليون نقطة بيع وحوالي (1) مليون صراف آلي، وبلغ عدد خطوط الاتصال لديها لنفس العام (14) مليون خط مكنها من إجراء وتيسير (30) مليار عملية دفع وسحب سنوياً، بمتوسط (6200) عملية في الثانية الواحدة¹⁹.

أما شبكة Master Card فلها مؤسسات مالية معنية بخدمة المستهلك في أكثر من (210) دولة بأكثر من (40) ألف مستخدم عبر (1000) مكتب، وقد بلغ عدد أعضاؤها أكثر من (30) ألف عضو لعام (2012)، كما لها موزعين عالميين يتمركزون في آسيا وأوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط²⁰. وفي فرنسا بدأ استعمال بطاقات الدفع الإلكتروني على شكل بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف العمومي، ففي عام (1968) صدرت البطاقة الزرقاء عن ثمانية بنوك فرنسية، وذلك لتنافس البطاقات الأمريكية التي بدأت تدخل فرنسا مثل America Express، وقد مكنت البطاقة الزرقاء صاحبها من استخدامها دولياً، حيث قامت البنوك الفرنسية بإبرام اتفاقيات مع بنك أمريكا، ليتمكن حاملها من استخدامها داخل فرنسا وخارجها²¹.

أما في السويد، فقد بدأ الدفع الإلكتروني في وقت متأخر في عام (1995)، وذلك عندما بدأ بنك (Spar Banken) بتطوير تقنيات الدفع المصرفي عن بُعد، وفي عام (1997) بدأت البنوك

¹⁸ الكيلاني، محمود. (2004). التشريعات التجارية والمعاملات الإلكترونية. ط: 1. عمان: الأردن. دار وائل الطباعة والنشر والتوزيع. ص 513.

¹⁹ Daniel Paltrinere (**1er from Monétique du Maghreb, de 1, Afrique centrale et del, Ouest**), Presentation du DEGAS Visa, Marrakech, 16/2/2006, p.2.

²⁰ Master Card-Company Fact Sheet'- Consulted: 26 July 2012.

<http://www.mastercardinternational.com>.

²¹ كيلاني، محمود عبد الراضي. (1998). المسؤولية عن الاستخدام غير المشروع لبطاقات الوفاء والضمان. القاهرة: مصر. دار النهضة العربية. ص 23.

الأخرى في السويد، بتوجيه العملاء إلى شبكة الإنترنت عبر إستراتيجية ممنهجة، هذه الاستراتيجية أدت إلى نتيجة مفادها أن (30%) من العملاء في السويد لعام (2000) أصبحوا عبر شبكة الإنترنت، وتمكنت السويد في الفترة ما بين (1995 - 2000) من خفض عدد أفرعها بمعدل (23%)²²، وقد استمرت السويد في تكثيف نشاطات مصارفها عن طريق تطوير الخدمات المصرفية ونظم الدفع الإلكترونية حتى وصل عدد عملاء بنك (Spar Banken) خارج أوروبا الشمالية إلى أكثر من (160) ألف متعامل في ألمانيا تحديداً وذلك في بداية عام (2001)²³.

أما في الدول العربية، فقد كانت مصر السبّاقة في دخول دائرة التعامل بأنظمة الدفع الإلكتروني وذلك في عام (1981)، لكن تجربة مصر لم تحقق النجاح المطلوب، لذلك سارع بنك مصر في عام (1992) إلى الانضمام لعضوية منظمة Visa العالمية ومنظمة Master Card، وقام بالتسويق لهاتين البطاقتين في السوق المصرية، وفي عام (1997) قام البنك الأهلي المصري وبنك القاهرة بإصدار أول بطاقة Visa داخل مصر، وهذا سبب انتشار هاتين البطاقتين في مصر²⁴.

ثم انتشر بعدها استخدام بطاقات الدفع الإلكتروني في باقي الدول العربية ومنها المملكة الأردنية الهاشمية، حيث بدأت الأردن بإصدار بطاقات الدفع الإلكتروني في عام (1982)، عن طريق بنك البتراء، والذي كان في ذلك الوقت البنك المعني بإصدار هذه البطاقات بترخيص من شركة فيزا العالمية، ثم بعده بنك القاهرة عمان، الذي قام بإصدار تلك البطاقات، ونتيجةً لتعرض بنك البتراء للعديد من المشاكل التي أدت إلى وضعه تحت التصفية، إلا أن الرغبة بالتعامل ببطاقات الدفع الإلكتروني كانت لا تزال موجودة، مما أدى ببعض البنوك تأسيس شركة خاصة بخدمات الدفع الإلكتروني، فكانت الشركة

²² Guibourg, G. and Segendorf, B, (2007), "Anote on the price and cast structure of retail payment services in the Swedish Banking sector, 2002", Journal of Banking and Finance, vol.31. pp. 2817-2827.

²³ Central Bank of Sweden (2000 and 2006): "Financial Stability Reports", Echikson, W. (2001), "The Dynamo of E- Banking", article in Business week Magazine, April, 16th, 2006.

²⁴ السقا، إيهاب فوزي. (2007). الحماية الجنائية والأمنية لبطاقات الائتمان. مرجع سابق، ص36.

الأردنية لخدمات الدفع وذلك في عام (1991) حيث قامت هذه المؤسسة بشراء رخصة الفيزا العالمية التي كانت ممنوحة لبنك البتراء²⁵.

أما دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد شهدت تطوراً ونموً كبيراً في مجال بطاقات الدفع الإلكتروني على مستوى الشرق الأوسط، واحتلت المرتبة الأولى بين أكثر دول الشرق الأوسط استخداماً لبطاقات الدفع الإلكتروني، وذلك في بداية عام 2001 عندما تم إطلاق منظومة الدرهم الإلكتروني، ثم اجتهدت بنوك الإمارات العربية المتحدة من أجل إصدار مختلف أنواع البطاقات الإلكترونية، إضافةً إلى قيام بنك أبو ظبي وبنك دبي الإسلامي بإصدار بطاقات تتسجم وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث حقق بنك دبي الإسلامي نجاحاً كبيراً، وقام بإصدار بطاقته الائتمانية المسماة فيزا إسلامي، وتسمى أيضاً بطاقة السداد المؤجل والتي تتسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية²⁶.

وفي الجمهورية العربية السورية، ومع بدء انطلاقة المصارف الخاصة نشاطها في عام 2005، أصبحت هذه المصارف تصدر بطاقات مصرفية من مؤسستي Visa و Master وقد استمر الحال هذا حتى بداية الحرب في سورية عام 2011، عندما قاطعت تلك الشركات المصارف السورية بسبب العقوبات الاقتصادية على سورية، أما محلياً، فقد أصدر المصرف العقاري بطاقة دفع تستخدم لعملائه، وبالليرة السورية حصراً في عام 2001، وأصدرت بعده جميع المصارف بطاقات مشابهة²⁷.

وترى الباحثة أن سبب تأخر التحول نحو الدفع الإلكتروني في سورية خصوصاً، وفي بعض البلدان العربية عموماً يرجع إلى عدة أسباب، أهمها: ضعف البنية التحتية للتعامل بأنظمة الدفع الإلكتروني تقنياً، بسبب ضعف الإنترنت، وانقطاع التيار الكهربائي المستمر، والضعف في التمويل

²⁵ السعد، أحمد محمد أحمد. (2005). أحكام التعامل ببطاقة الائتمان في الشريعة الإسلامية. مج (20). العدد (5). عمان: الأردن. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات. ص 40.

²⁶ عطا الله، هدى غازي. (1997). الجوانب القانونية للبطاقات الائتمانية. رسالة ماجستير. الجامعة الأردنية. الأردن. ص 33.

²⁷ د. منري، موسى. (2022). التشريعات المصرفية. مرجع سابق، ص 355.

المادي لتجهيزات التحول كاملاً نحو أنظمة الدفع الإلكتروني، إضافةً لقلّة التثقيف الاجتماعي للتعامل بهذه الأنظمة.

الفرع الثاني - تعريف أنظمة الدفع الإلكتروني:

بدايةً، قبل البدء بتعريف مفهوم الدفع الإلكتروني، لا بد من التعرض إلى مفهوم كلمة إلكترون، والتي تعرف بأنها دقيقة ذات شحنة سالبة وشحنتها هي الجزء الذي لا يتجزأ من الكهربائية²⁸. كما عرّف قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية رقم 2/ لعام 2002 في دولة الإمارات مصطلح إلكترون بأنه: "ما يتصل بالتكنولوجيا الحديثة وذو قدرات كهربائية أو رقمية أو مغناطيسية أو مؤتمتة أو ضوئية أو ما شابه ذلك".

ويمكن تعريف تقنية الدفع الإلكتروني بأنها تقديم البنوك، الخدمات المصرفية سواء بطريقة تقليدية أو بطريقة مبتكرة من خلال شبكات اتصال إلكترونية، وتقتصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين فيها وفقاً لشروط العضوية التي تحددها البنوك ومن خلال أحد المنافذ على الشبكة كوسيلة لاتصال العملاء²⁹.

وعرّفها البعض، بأنها عملية تحويل الأموال ثمناً لخدمة أو سلعة، بطريقة رسمية، باستخدام أجهزة الكمبيوتر، وإرسال البيانات عبر خط تليفوني أو شبكة ما أو أي طريقة رقمية أخرى لإرسال البيانات³⁰.

²⁸ المعجم الوجيز الصادر عن مجمع اللغة العربية. طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم سنة (1416) للهجرة/ 1995 ميلادي. ص23.

²⁹ الشراقوي، محمود أحمد إبراهيم. (2003). مفهوم الأعمال المصرفية الإلكترونية، وأهم تطبيقاتها. مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون. دبي. ص17.

³⁰ وافد، يوسف. (2011). النظام القانوني للدفع الإلكتروني. مذكرة ماجستير في القانون العام. جامعة مولود معمري وزو. الجزائر. ص20.

كما يعرف نظام الدفع الإلكتروني بأنه: "أداة وسيلة تستخدم للدفع باستخدام شبكة إلكترونية، ومؤخراً ظهرت العديد من خدمات الدفع الجديدة التي تعتمد على الابتكارات التكنولوجية مثل البطاقات والهاتف والإنترنت"³¹.

وعرفها المجلس الاقتصادي الفرنسي بأنها: "مجموعة تقنيات إعلامية، مغناطيسية أو إلكترونية، تسمح بتحويل الأموال دون دعامة ورقية، وينتج عنها علاقة ثلاثية، ما بين البنك والبائع والمستهلك"³². وهناك العديد من وسائل الدفع الإلكتروني نذكر منها³³:

1. التحويل المالي الإلكتروني من حساب إلى آخر Account to Account.
 2. الدفع عن طريق بطاقات الائتمان بكافة أنواعها Credit Cards.
 3. بطاقات القيد الفوري، بطاقات فيزا إلكترون وماستر كارد والكروت Debit Cards.
 4. الدفع النقدي من خلال مراكز موزعة على كافة المناطق Cash Payment.
- ونظراً لأهمية البطاقات في أنظمة الدفع الإلكتروني، في جميع أنحاء العالم، لا بد للباحثة من التطرق إلى التعريفات الشكلية والمصرفية والقانونية لبطاقة الدفع الإلكتروني، وذلك على الشكل الآتي:

أولاً - التعريف الشكلي:

جميع البطاقات تتفق والخصائص الشكلية التي تتكون منها، مهما كانت طبيعة وظائفها، وجميعها مصنوعة من مواد بلاستيكية ذات مواصفات كيميائية محددة مصنوعة من مادة كلوريد الفينيل غير المرئي وغير المرن، مستطيلة الشكل، أبعادها هي 8.582 سم للطول و 5.403 سم للعرض، ويبلغ

³¹ Nzaro, R. and Magidi, N. (2014). **Assessing the Role of Electronic payment systems in Financial institutions. A case of savings bank in Zimbabwe**, Global journal of management and Business research Finance, vol. 14 (2), pp, 44-45.

³² TOERING Jean Pierre et BRION François, **Les Moyens de paiement**, Edition que sais – je? 1^{ère} édition, Paris, 1999, p.32.

³³ د. الحياصات، حمدان محمد. د. الشرفاء، أمجد جميل. (2012). **دور القبض الإلكتروني للإيرادات في تعزيز فاعلية الرقابة في القطاع العام بالأردن**. دراسة ميدانية. مج (27). العدد (3). الأردن. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات. ص75.

سمكها بين 0.76 و 0.8 مم، مطبوع على وجهها بشكل بارز رقمها واسم حاملها وتاريخ صلاحيتها، واسم وشعار المنظمة العالمية الراعية للبطاقة، والبنك المصدر لها، ويوضع غالباً عليها توقيع حاملها كوسيلة لضمان التعرف عليه حين استعمالها مع نموذج البطاقة، وهو ذاته التوقيع المعتمد في البنك، وذلك بخلفية البطاقة المخصصة للتوقيع الخاصة بصاحب البطاقة، إضافة إلى رصيدها أو تاريخ انتهائها، أو بداية استعمالها، ورقم هاتف البنك مصدرها، وكل ما يتعلق بها من معلومات³⁴.

ثانياً - التعريف المصرفي:

تعددت تعريفات بطاقة الدفع الإلكتروني من وجهة النظر المصرفية كالآتي: "هي أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات، مقبولة على نطاق واسع محلياً ودولياً لدى الأفراد والتجار والبنوك، كبديل للنقد، لدفع قيمة السلعة أو الخدمة المقدمة لحامل البطاقة، مقابل توقيعه للتاجر على إيصال بقيمة التزامه الناشئ عن مشترياته، أو نتيجة حصوله على الخدمة، على أن يقوم التاجر بتحصيل قيمته من البنك المصدر للبطاقة عن طريق البنك الذي صرح له بقبول البطاقة كوسيلة دفع، ويطلق على عملية التسوية بين البنوك والأطراف فيها اسم "نظام الدفع الإلكتروني" والذي تقوم بتنفيذه الهيئات الدولية المصدرة لهذه البطاقات³⁵.

وعُرفت أيضاً بأنها بطاقة دفع تؤدي وظيفتين هما الوفاء، والائتمان، فهي تتيح لحاملها الحصول على السلع والخدمات فور تقديمها، ودفع قيمة تلك السلعة أو الخدمة آجلاً للجهة مصدرة البطاقة، ولحامل البطاقة أن يدفع كامل الرصيد الظاهر أو جزء منها في نهاية فترة السماح، وذلك يتوقف على الاتفاق العقدي المبرم بين المصرف والعميل³⁶.

³⁴ الشبلي، حسين محمد. الدويكات، مهند فايز. (2009). التزوير والاحتيال بالبطاقات الائتمانية. الطبعة الأولى. عمان: الأردن. الناشر: دار مجدلاوي. ص13.

³⁵ عمر، محمد عبد الحليم. (1997). الجوانب الشرعية والمصرفية والمحاسبية لبطاقات الائتمانية. القاهرة: مصر. الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث. ص15.

³⁶ السقا، إيهاب فوزي. (2007). الحماية الجنائية والأمنية لبطاقات الائتمان. مرجع سابق، ص14.

ثالثاً - التعريف القانوني:

أطلق أساتذة القانون تعريفات متعددة على بطاقات أنظمة الدفع الإلكتروني، تورد الباحثة أبرز

هذه التعريفات على النحو الآتي:

- عقد يتعهد بمقتضاه مصدر البطاقة بفتح اعتماد بمبلغ معين، لمصلحة شخص آخر هو العميل (حامل البطاقة)، الذي يستطيع بواسطتها الوفاء بمشترياته لدى المحلات التجارية، التي ترتبط مع مصدر البطاقة، بعقد تتعهد فيه بقبولها الوفاء بمشتريات حاملي البطاقة الصادرة عن الطرف الأول، على أن تتم التسوية النهائية بعد مدة محددة في هذا العقد³⁷.

- بطاقة الدفع الإلكتروني هي التي تسمح لحاملها بدلاً من تسوية حسابه فوراً، أن يقوم بتسديد ثمن مشترياته على دفعات، خلال مدة متفق عليها، وفي حدود نسبة محددة سلفاً، وتتجدد تلقائياً بقدر مدفوعاته، ويتميز نظام هذه البطاقات بحق العميل (حامل البطاقة) في اعتماد حقيقي لدى الجهة المصدر لها³⁸.

ويمكن للباحثة بعد استطلاع أهم التعريفات لأنظمة وبطاقات الدفع الإلكتروني، أن تعرفها بأنها: "وسيلة من الوسائل الإلكترونية المقبولة لتسوية المعاملات سواء شراء سلعة أو الحصول على خدمة، وتشترك جميعها في الشكل والوصف البنكي لها، كما تشترك في الصفة الائتمانية لها، وتقوم على مبدأ الثقة وعلى شروط عقدية بين البنك مصدر البطاقة، وبين حاملها، حيث يوجد فاصل زمني بين دفع أثمان السلعة أو الخدمة المطلوبة وبين استرداد هذه الأثمان".

ولا بُد من الوقوف عند تعريف أنظمة الدفع الإلكتروني في القانون المقارن والتشريع الوطني

وفق الآتي:

³⁷ براهمي، ياسين. (2014). الاستعمال غير المشروع لبطاقة الدفع. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص. كلية الحقوق. جامعة قسنطينة. الجزائر. ص 50.

³⁸ د. أبابير، رفعت فخري. (1984). بطاقة الائتمان من الوجهة القانونية. الكويت. بحث منشور في مجلة إدارة الفتوى والتشريع. ص 53.

1- تعريف أنظمة الدفع الإلكتروني في دولة الإمارات العربية المتحدة:

تطرقت الإمارات إلى تعريف المعاملات الإلكترونية في القانون رقم 2/ لعام 2002 بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية، فعرفت المعاملات الإلكترونية المؤتمتة بأنها: "معاملات يتم إبرامها أو تنفيذها بشكل كلي أو جزئي بواسطة وسائل أو سجلات إلكترونية، ولا تكون فيها هذه الأعمال أو السجلات خاضعة لأي متابعة أو مراجعة من قبل شخص طبيعي، كما في السياق العادي لإنشاء وتنفيذ العقود والمعاملات"³⁹.

كما تمّ التطرق إلى تعريف التعامل الإلكتروني في المرسوم رقم 46/ على أنه: "إنشاء أو توقيع أو إرسال أو استلام أو حفظ أو استرجاع المستندات الإلكترونية"⁴⁰.

وسابقاً كانت من أهم وسائل الدفع الإلكتروني في دولة الإمارات إصدار بطاقة الدرهم الإلكتروني الزرقاء من الجيل الثاني لمنظومة الدرهم الإماراتي، وذلك في بداية عام 2010، والتي كانت متلائمة مع بطاقة فيزا العالمية، والتي شكلت بديلاً اقتصادياً ذكياً للأموال النقدية، حيث تميّز الجيل الثاني من منظومة الدرهم الإلكتروني الذي تم تشغيله عام 2011 بأنه جاء استكمالاً لبرنامج الدرهم الإلكتروني الذي تم إطلاقه في عام 2001 بالتكامل مع وسائل الدفع العالمية والمرونة العالية، حيث ازداد عدد الجهات المرتبطة بمنظومة الدرهم الإلكتروني ليصل إلى 30/ جهة.

كما شهدت منظومة الدرهم الإلكتروني تطوراً ثالثاً منذ إطلاقها، حيث تم إطلاق الجيل الثالث منها في عام 2020 وهو النسخة الأكثر تقدماً وتطوراً للمنظومة، وذلك أسهم في تعزيز مكانة الدولة الريادية في مجال حلول التكنولوجيا المالية على مستوى العالم⁴¹، أما حالياً، فقد تم تطبيق بوابة دفع

³⁹ انظر المادة 1/ من القانون رقم 2/ لسنة 2002 بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية في الإمارات العربية المتحدة.

⁴⁰ انظر المادة 7/ من المرسوم بقانون اتحادي رقم 46/ لعام 2021 بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة.

⁴¹ بيانات منشورة على موقع منظومة الدرهم الإلكتروني على شبكة الإنترنت E-dirham، آخر تحديث في 23 نوفمبر 2021.

جديدة لخدمات وزارة الاقتصاد، حيث أصبح بالإمكان دفع الرسوم المستحقة باستخدام Master Card وتم إلغاء بطاقات الدرهم الإلكتروني وذلك من تاريخ 19 أكتوبر 2022⁴².

2- تعريف أنظمة الدفع الإلكتروني في التشريع الوطني:

صدرت العديد من القوانين في الجمهورية العربية السورية التي جاءت لتنظيم المعاملات عن طريق الشبكة، فقد عرّف المشرع السوري المعاملات الإلكترونية في القانون رقم 7/ لعام 2023

المعاملات الإلكترونية بأنها: "معاملات تنفذ بوسائل إلكترونية"⁴³.

كما عرّف القانون نفسه البطاقة الإلكترونية بأنها: "الأداة التي يصدرها الشخص الاعتباري، وتمنح صاحبها حق الوصول إلى حسابه أو إلى إحدى الخدمات الإلكترونية"، وهو ذات التعريف الوارد في القانون رقم 20/ لعام 2022 المتعلق بالجريمة المعلوماتية⁴⁴.

وقد عرّف المشرع السوري الدفع الإلكتروني في القانون رقم 3/ لعام 2014 على أنه أي تمويل للأموال، يتم بوسائل إلكترونية، تخول المؤسسة المالية إجراء عمليات القيد على حسابات المتعاملين، وذلك وفق الأنظمة والتعليمات النافذة الصادرة عن مصرف سورية المركزي⁴⁵.

ولقد تم إحداث الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية في الجمهورية العربية السورية بموجب القانون رقم 13/ لعام 2012 (Syrian Electronic Payment Company) وتخضع لقانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 9/ لعام 2011، غايتها إنشاء البنى التحتية اللازمة لخدمات الدفع الإلكتروني، وتكون مسؤولة بشكل خاص عن تنفيذ وتشغيل المنظومة الوطنية الموحدة للدفع الإلكتروني التي تربط القطاع المصرفي بمصدري الفواتير ومتقاضي الرسوم، وتكمن أهمية وجود الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية ضمن البنية الوطنية للدفع الإلكتروني في سورية، من خلال كونها البوابة

⁴² منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.moec.gov.ar/e-dirham> آخر تحديث للمحتوى في 20 ديسمبر 2023.

⁴³ القانون رقم 7/ لعام 2023 الخاص بالتوقيع الرقمي.

⁴⁴ القانون رقم 20/ لعام 2022 الخاص بالجريمة المعلوماتية.

⁴⁵ القانون رقم 3/ لعام 2014 الخاص بالمعاملات الإلكترونية.

التي ستمكن المصارف العاملة من تقديم خدمات الاستعلام عن الفواتير والرسوم وتسديدها بشكل إلكتروني من خلال أي من قنوات الدفع الإلكتروني المتاحة لدى المصارف (الصرافات الآلية، نقاط البيع، أجهزة الخدمة الذاتية، الهاتف النقال، موقع المصرف على شبكة الإنترنت)، حيث يمكن للمصرف من خلال ربط وحيد وموحد مع هذه الشركة من الاستعلام وتسديد أي فاتورة لدى المفوترين المرتبطين مع الشركة.

وفي عام 2020 أعلنت الشركة عن بدء إطلاق خدمات الدفع الإلكتروني لبعض المعاملات منها تسديد فواتير الهاتف الثابت والكهرباء بدمشق وريفها، كما تطور الأمر إلى إتاحة خدمة دفع الرسوم والفواتير لسداد قيمة المعاملات دون أن يكون للشخص حساب مصرفي، وذلك من خلال بطاقة تسمى بالبطاقة الذكية.

ولطالما انتظرنا تطور خدمات الدفع الإلكتروني في سورية على اعتبار اعتماد وسائل الدفع الكلاسيكية المحددة في المؤسسات، ونظراً لدول الجوار، تعتبر سورية من المتأخرين في تأمين خدمات الدفع الإلكتروني.

إلا أنّ عام 2021 حمل معه ولادة جديدة لخدمة الدفع الإلكتروني بعد طول انتظار فقد أعلنت "وزارة الاتصالات والتقانة" ومصرف سورية المركزي عن تطوير خدمة الدفع الإلكتروني وشملت الخدمة تزويد شركتي الهاتف الخليوي "سيريتل، وMTN" ليتمكن كل مواطن من دفع الرسوم والفواتير بشكل إلكتروني عن طريق هاتفه⁴⁶.

وفي عام 2022 أطلقت الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية منظومة إلكترونية متطورة تدعى سيب أونلاين (SEP online) والتي تربط القطاع المصرفي بمصدري الفواتير ومتقاضى الرسوم ومقدمي خدمات التجارة الإلكترونية والجهات المعنية الأخرى.

⁴⁶ موقع الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية الرسمي <http://www.sep.com.sy>.

وعليه، فإنه في الوقت الحالي أصبح المواطن السوري يعمل على منظومات دفع إلكترونية تجنبه انقطاع الخدمات عنه جراء التأخر في التسديد⁴⁷.

وأمام الواقع الذي تشهده الجمهورية العربية السورية بعد الحرب التي عاشتها، ترى الباحثة بأن سورية تخطو بشكل دائم نحو مجارة التكنولوجيا الرقمية الحديثة وفق الإمكانيات المتاحة، وآخر هذه الخطوات المهمة كان صدور القانون رقم /7/ لعام 2023 الذي نصّ على إحداث هيئة وطنية لخدمات تقانة المعلومات، والذي منح الهيئة مرونة عالية لتقديم خدماتها وتنفيذ مشاريعها في مجال التحول الرقمي على النحو الأمثل، إلا أنه ما زال هناك قصور تشريعي لناحية تفعيل منظومة الدفع الإلكتروني في دوائر ومؤسسات الدولة، التي تسهل الإجراءات وتخفف نسبة الضغط والازدحام مقارنةً مع الوسائل التقليدية المعمول بها لحد الآن، والتي أصبحت مضيعةً للوقت ومرهقةً للمواطن والكادر الوظيفي على حد سواء، كما أنّ منظومة الدفع الإلكتروني أصبح معوّلاً عليها في إحداث نقلة نوعية في آليات الدفع الإلكتروني بغية إنشاء مجتمع غير قائم على الدفع النقدي، وبغية تمكين البنية الاقتصادية على العموم.

⁴⁷ <https://tigaratuna.com>.

المطلب الثاني

خصائص أنظمة الدفع الإلكتروني وأنواع وسائله

إنّ البحث في أنظمة الدفع الإلكتروني يقتضي منا الوقوف عند أهم الخصائص التي تتمتع بها هذه الأنظمة والتعريف بأطرافها، ومن ثم الوقوف عند الوسائل المستخدمة في تسيير العملية الإلكترونية وذلك في فرعين على النحو الآتي:

الفرع الأول: خصائص وأطراف وأنظمة الدفع الإلكتروني.

الفرع الثاني: أنواع وسائل أنظمة الدفع الإلكتروني.

الفرع الأول - خصائص وأطراف وأنظمة الدفع الإلكتروني:

أولاً - خصائص أنظمة الدفع الإلكتروني:

من خلال التعرض لمفهوم الدفع الإلكتروني يمكننا استخلاص الخصائص التي تتمتع بها أنظمة الدفع الإلكتروني على النحو الآتي:

1. تعد بطاقة الدفع الإلكتروني بطاقة ائتمان ووفاء في ذات الوقت، فهي أداة ائتمان حيث يقدم مصدرها (المصرف على سبيل المثال) عادةً تسهيلات وآجال للوفاء بقيمة المسحوبات وحتى في حالة وجود حساب جارٍ للحامل لدى المصرف، فإن وفاء البنك للتاجر لا يتم فور الشراء عادةً، بل لحين وصول المستندات المثبتة لشراء العميل، أو أن الخصم عادة لا يتم إلا لآخر المدة المحددة، وقد تكون شهراً مثلاً أو إلى أن تحل هذه المدة أو يكتمل إرسال المستندات والتحقق منها⁴⁸.

وتعتبر أداة وفاء لأن الحامل يستطيع الوفاء بالتزاماته تجاه التاجر أو صاحب الخدمة من خلال تقديمها دون الحاجة إلى حمل النقود فهي وسيلة فعالة للسداد عن غيرها من وسائل الدفع الأخرى وذلك

⁴⁸ البغدادي، كميّ طالب. (2008). الاستخدام غير المشروع لبطاقة الائتمان. ط: 1. الأردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع. ص 69.

لسهولة حملها واستخدامها وقبولها لدى أصحاب المحلات التجارية والخدمات، ويعتبر ذلك أسهل وأضمن من الشيكات مثلاً، كما أنها أقل عرضة للسرقة والضياع.

2. الدفع الإلكتروني يتم عادةً بأحد الأسلوبين، الأسلوب الأول يكون من خلال نقود مخصصة سلفاً لهذا الغرض، فالدفع هنا لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية معاملات أخرى عليها بغير هذه الطريقة، ويشبه ذلك العقود التي يكون فيها الثمن مدفوعاً مقدماً، أما الأسلوب الثاني، فيتم بواسطة البطاقات البنكية العادية.

حيث لا يوجد مبالغ مخصصة مسبقاً لهذا الغرض، بل أن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات تكون قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملة مالية⁴⁹.

ويتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشيكات، حيث أن الأولى خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد، ويفترض في ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم أما الثانية فهي شبكة عامة يتم التعامل فيها بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة⁵⁰.

3. لا تخضع بطاقات الدفع الإلكتروني للتنظيم القانوني الخاص بوسائل الوفاء التقليدي ويعتبر ذلك من أهم عوامل تطور البنوك وهو عدم خضوعها لتنظيم تشريعي، الذي يترتب عليه جمودها، حيث يخضع لقوالب تشريعية من الصعب عليها ملاحقة التطورات السريعة التي تشهدها البيئة التجارية، وبوجه خاص في مجال العمليات المصرفية.

فبطاقة الدفع الإلكتروني تمتاز عن غيرها من وسائل الوفاء التقليدية في أن المشرع لن يتدخل فيها بوضع نصوص تشريعية محددة بشأنها لذلك لن تخضع للقواعد العامة المطبقة على النقود كوسيلة للوفاء، وعلى القواعد العامة في النظام المصرفي، وفي غياب النصوص التشريعية يكون للمؤسسات المالية التي تهتم بإصدار بطاقات الدفع الإلكتروني فرصة لتطويرها ومتابعة التقدم، لتلافي ما يظهر فيها

⁴⁹ فواظمية، حمزة. (2018). مستقبل الدفع الإلكتروني في الجزائر. رسالة ماجستير. جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم. الجزائر.

من عيوب، نتيجة التعامل بها في البيئة التجارية، على عكس وسائل الدفع التقليدي كالكاشيك، أو سند السحب، أو سند لأمر التي يتدخل المشرع وينظمها بنصوص قانونية آمرة من الصعب مخالفتها، وبذلك يكون المشرع قد سد طريق تطويرها⁵¹.

4. بطاقة الدفع الإلكتروني سهلة الاستخدام مقارنةً مع وسائل الدفع التقليدية فبإمكان مستخدم الإنترنت من أي مكان وفي أي وقت شراء أي خدمة أو سلعة معروضة على الإنترنت بواسطة نظام الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت دون تكبد عناء التنقل.

5. يستخدم الدفع الإلكتروني لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان ويتم الدفع عبر شبكة الإنترنت وفق المعطيات الإلكترونية التي تسمح بالاتصال المباشر بين أطراف العقد، ويتم الدفع بأحد أسلوبين من خلال نقود مخصصة سلفاً لهذا الغرض حيث يكون الثمن مدفوع مقدماً ومن خلال البطاقات البنكية العادية حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقاً لهذا الغرض⁵².

6. تمتد صفة دولية العقد الإلكتروني إلى تقنية الدفع الإلكتروني، حيث تضيف صفة الدولية على العقد الذي يتم عبر الإنترنت الذي يفترض تباعد أطرافه حيث يغيب الحضور المادي عن المفاوضات أو ما يسمى بمجلس العقد، فوسيلة الدفع الإلكتروني تستجيب لهذه السمة، حيث أنها تكون وسيلة دفع لتسوية المعاملات التي تتم عن بعد فيتم الدفع من خلال إعطاء أمر الدفع الذي يتم وفقاً لمعطيات إلكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين أطراف العقد⁵³.

⁵¹ زرقان، هشام. (2016). النظام القانوني لبطاقات الدفع الإلكتروني. رسالة ماجستير. جامعة خيضر بسكرة. الجزائر. ص16.

⁵² بركة، السعيد. (2011). واقع عمليات الصيرفة الإلكترونية وآفاق تطورها في الجزائر. رسالة دكتوراه. جامعة العربي بن مهيدي.

أم البواقي. الجزائر. ص140.

⁵³ الأباصيري، فاروق محمد أحمد. (2002). عقد الاشتراك في قواعد المعلومات عبر شبكة الإنترنت. مصر. دار الجامعة الجديدة.

7. الدفع الإلكتروني يتم من خلال فضاء معلوماتي مفتوح، فإن خطر السطو على أرقام الكروت أثناء الدفع الإلكتروني قائم، فيزداد هذا الخطر في الدفع عبر الإنترنت عن غيرها من الشبكات باعتبارها فضاء يستقبل جميع الأشخاص من جميع البلدان بمختلف مقاصدهم ونواياهم، لذلك يجب أن يكون مصحوباً بوسائل أمان فنية من شأنها أن تحدد هوية المدين الذي يقوم بالدفع للدائن الذي يستفيد منه، فتتم بطريقة مشفرة ومراجع خاصة معدة لهذا الغرض حيث لا يظهر الرقم البنكي على الشبكة الويب Web، كما يتم عمل أرشيف للمبالغ التي يتم السحب عليها باستخدام هذه الطريقة يكون من السهل الرجوع إليه⁵⁴، بالرغم من أنها تقوم على نظام تشفير للبيانات واستخدام أرقام سرية ومنعاً لاعتراض الغير لها بطريقة غير مشروعة، إلا أنه لحد الآن نعرف تمام المعرفة أنه لا يوجد نظام تشفير لا يمكن خرقه.

ثانياً – الأطراف المتعلقة بعمليات الدفع الإلكتروني:

1- اعتبر الباحثون بأن الدفع الإلكتروني أو الوفاء الإلكتروني تقنية معقدة لتحقيق أهدافها، وتنفيذ التزامات مستعمليها، مما يستوجب تدخل أطراف أخرى لخصوصية هذه التقنية التي تتم عبر دعامات إلكترونية، والتي يشترك فيها ثلاثة أطراف أساساً⁵⁵:

أ- الطرف الأول – البنك أو المؤسسة المالية مقدمة تقنية الدفع الإلكتروني:

وهي تلك الجهة التي تمنح العميل البطاقة بشروط محددة⁵⁶، والتي تقبل كذلك المعاملات الإلكترونية الأخرى كالشيك الإلكتروني، وهو في الغالب يكون بنك أو مؤسسة مالية تقوم بنقل الثمن من المشتري إلى البائع في عقد البيع مثلاً، أو من المستخدم إلى المنتج في عقد المعلومات، ويتم ذلك عن طريق التسويات المالية، باستخدام نظام المعاملات الآمنة، الذي يتم بواسطة نقل بيانات بطاقة الدفع،

⁵⁴ الأباصيري، فاروق محمد أحمد. (2002). عقد الاشتراك في قواعد المعلومات عبر شبكة الإنترنت. مرجع سابق. ص 102.

⁵⁵ وافد، يوسف. (2011). النظام القانوني للدفع الإلكتروني. مرجع سابق. ص 22.

⁵⁶ طه، مصطفى كمال. بندق، وائل أنور. (2009). الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكتروني الحديثة. مرجع سابق، ص 357.

حيث يؤكد هذا النظام شخصية حامل البطاقة، أو عن طريق ما يسمى بالبنك المحمول، وهو عبارة عن حاسوب شخصي متصل إلكترونياً بالبنك الأصلي، الذي يقوم كوسيط مالي بالوفاء بالالتزامات النقدية لعملائه تجاه دائنيه⁵⁷.

وبالتالي، فإنَّ مصدر وسيلة الدفع الإلكتروني، هو هيئة متمتعة بالشخصية الاعتبارية وتقوم بنشاط إصدار وسائل الدفع، ولا يمكن اعتبار جهة ما، مصدراً لوسائل دفع إلكتروني إلا إذا توفر فيها معيارين، هما⁵⁸:

- تمتعها بالشخصية الاعتبارية، وبالتالي تمتعها بذمة مالية مستقلة عن ذمة الأعضاء، سواء كانوا شركاء أم مساهمين.

- مزاوله نشاط تجاري، يُعنى بإصدار البطاقات وفق الترخيص المعطى لها، وفق عقد تأسيسها أو نظامها الداخلي.

ب- الطرف الثاني - الحامل المرخص له استعمال تقنية الدفع الإلكتروني:

وهو العميل الذي يحصل على البطاقة لاستخدامها فيما بعد في الوفاء وتسديد التزاماته بقيمة مشترياته، أو بسحب مبالغ نقدية من أجهزة الصراف الآلي.

وتجدر الإشارة هنا بأنَّ الشخص الذي يحمل وسيلة الدفع الإلكتروني، قد يكون صاحبها الأصلي الذي صدرت وسيلة الدفع لصالحه، كما يمكن أن يكون شخص آخر، فالشخص صاحب وسيلة الدفع الإلكتروني هو الشخص الذي أصدرت البطاقة باسمه، والذي فتح الحساب باسمه، وهو المسؤول

⁵⁷ وهذان، رضا المتولي. (2008). النظام القانوني للعقد الإلكتروني والمسؤولية عن الاعتداءات الإلكترونية. الطبعة الأولى، جامعة المنصورة. دار الفكر والقانون. ص 27-28.

⁵⁸ العلبي، أنس. (2005). النظام القانوني لبطاقات الاعتماد. بيروت: لبنان. منشورات الحلبي الحقوقية. ص 40.

قانونياً عن جميع المبالغ المستحقة نتيجة أداة الدفع الإلكتروني، سواءً من طرفه أو من طرف الحامل الذي يعد مجرد حامل لها، ويقوم باستخدامها دون أن يكون مسؤولاً عنها⁵⁹.

ج- الطرف الثالث - التاجر المرخص له التعامل بتقنية الدفع الإلكتروني:

وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقبل التعامل بالبطاقة، والوفاء بموجبها مع العميل، بناءً على اتفاق مسبق بينه وبين المؤسسة مصدرة وسيلة الدفع، من أجل تزويدها بالآلات والمعدات اللازمة لوسيلة الوفاء، على أن يكون لهذه المؤسسات وجود مادي، يلجأ إليه الحامل عند استعماله وسيلة الوفاء⁶⁰.

كما يمكن أن تتخذ لها موقعاً على الشبكة (الإنترنت)، للإعلان عن السلع والخدمات التي تقوم بإنتاجها وتسويقها، دون أن يكون لها كيان مادي⁶¹.

ويلتزم التاجر عند إجرائه أي عملية بيع بواسطة وسيلة دفع إلكتروني، بالاحتياط من العميل، والتأكد من صحة توقيع المطابق للجهاز والصورة المرفقة على البطاقة⁶² في حال وجود صورة.

ثالثاً - العلاقات بين أطراف تقنية الدفع الإلكتروني وحاملها:

يُنظر إلى بطاقات الدفع الإلكتروني بأنها ذات علاقات متعددة، وكل علاقة يحكمها عقد ويُنظر إلى كل عقد من العقود المبرمة بمناسبة بطاقة الدفع الإلكتروني على أنه عقد مستقل، وكل عقد له

⁵⁹ الصغير، جميل عبد الباقي. (1999). الحماية الجنائية والمدنية لبطاقة الائتمان المغنطة. القاهرة: مصر. دار النهضة العربية. ص50.

⁶⁰ الخضر، رفاف. (2016). بطاقة الائتمان والالتزامات الناشئة عنها. الإسكندرية: مصر. دار الجامعة الجديدة. ص52.

⁶¹ الهندي، عدنان. (2000). التجارة الإلكترونية والخدمات المصرفية والمالية عبر الإنترنت. لبنان: بيروت. اتحاد المصارف العربية. ص10.

⁶² فهمي، خالد مصطفى. (2007). النظام القانوني للتوقع الإلكتروني في ضوء التشريعات العربية والاتفاقيات الدولية. الإسكندرية: مصر. دار الجامعة الجديدة. ص222.

وصف قانوني قد يختلف عن عقد غيره أُبرم لاستكمال هذه التقنية⁶³، ويترتب على كل طرف بتقنية الدفع الإلكتروني التزامات كما له حقوق.

1. العلاقة بين مصدر وسيلة الدفع الإلكتروني:

إنَّ العقد المبرم بين البنك المصدر لبطاقة الدفع وبين العميل، يربط التزامات متبادلة، وتنتهي هذه العلاقة بتمام الأجل المتفق عليه⁶⁴.

أ- التزامات مصدر بطاقة الدفع الإلكتروني تجاه حاملها:

- الالتزام بوفاء ديون العميل الناشئة عن استعمال بطاقة الدفع الإلكتروني، وتأمين وتغطية نفقات حامل البطاقة، في حدود المبلغ المتفق عليه بينهما، ويكون البنك ضامناً في حدود هذا المبلغ، ولا يستطيع الحامل التنصل من الوفاء للبنك مصدر الطاقة بما زاد عن الحد الأدنى المتفق عليه في العقد، إلا إذا كان الحامل وافق على هذا الوفاء في وقت مناسب، ولم يحظر البنك بأنه لا يرغب بالوفاء بهذه الزيادة⁶⁵.

وبغرض تحقيق ضمانات أكبر وإتقان لبطاقات الدفع، فإن هذه البطاقات تتضمن أمراً غير قابل للرجوع، مثلما هو الحال بالنسبة للشيك، إلا أن الشيك بمجرد إصداره تنتقل ملكيته مقابل الوفاء إلى الحامل، أما بالنسبة لبطاقات الدفع فإن عدم قابلية الرجوع يُفسر لمصلحة التاجر لحماية حقوقه⁶⁶.

- التزام البنك بإعلام الحامل عن كافة المعلومات والمحاذير المترتبة على إصدار البطاقة وإيضاحها، وطرق الحفاظ على البطاقة، وحالات الإبلاغ عن فقدانها أو سرقتها، إضافةً إلى إعلامه مسبقاً

⁶³ البغدادي، كميث طالب. (2008). الاستخدام غير المشروع لبطاقة الائتمان. مرجع سابق. ص 80.

⁶⁴ البغدادي، كميث طالب. المرجع نفسه، ص 81.

⁶⁵ القليوبي، سميحة. (2016). الأوراق التجارية. ط (5). القاهرة: مصر. دار النهضة العربية. ص 31.

⁶⁶ En cas d'utilisation d'une carte, l'irrévocabilité de l'Ordre s'explique que très simplement par la volonté de protéger le fournisseur et d'en faire un moyen de paiement fiable; elle est en outre compatible avec la notion de choix (définitif) du créancier quant à l'option relative à l'obligation alternative de restitution. Claire Deschamp- populin, op, cit, p.578.

بأن للبنك الحق في التنازل عن أية حقوق ناشئة له على حامل البطاقة للغير، كما له الحق في تعديل شروط العقد أو الاتفاقية، وتصبح ملزمة بعد إخطار حملة البطاقات بأي أسلوب يراه المصدر مناسباً للإبلاغ⁶⁷.

- يلتزم البنك بالتحقق من توقيع العميل صاحب بطاقة الدفع الإلكتروني، ومقارنته بالنماذج الموجودة لديه، لأنه ملزم شخصياً تجاه التاجر بالوفاء، وإلا تحمّل البنك مصدر البطاقة مسؤولية الوفاء غير الصحيح⁶⁸.

ب- التزامات حامل بطاقة الدفع الإلكتروني تجاه مصدرها:

يتضمن العقد المبرم بين مصدر بطاقة الدفع وحاملها التزامات يجب على الحامل التقيد بها، وهي التزامات تتعلق بالاعتبار الشخصي للحامل⁶⁹، وأهمها:

- يلتزم الحامل بتقديم البيانات المطلوبة منه (كحالاته المدنية، عنوانه، مهنته...)، ويعد هذا الالتزام من الالتزامات العامة، فيتوجب عليه تقديم كامل المعلومات التي تهم البنك، والتي يطلب إليه توضيحها قبل إبرام العقد⁷⁰.

- دفع الرسوم المطلوبة منه سواء كانت رسوم اشتراك أو تجديد أو إصدار.

- يلتزم الحامل بالاستعمال الشخصي لبطاقة الدفع الإلكتروني، لأن شخصيته كانت محل اعتبار عند التوقيع على الاتفاقية، فلا يحل محله شخص آخر دون موافقة البنك، فعلى الحامل الحفاظ بشكل دائم على البطاقة وعلى رقمها السري، والإبقاء عليها تحت سيطرته الشخصية⁷¹.

⁶⁷ البغدادي، كميت طالب. (2008). الاستخدام غير المشروع لبطاقة الائتمان. مرجع سابق. ص 84.

⁶⁸ الشورة، جلال عايد. (2009). وسائل الدفع الإلكتروني. ط: (1). عمان: الأردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع. ص 42.

⁶⁹ سعودي، محمد توفيق. (2002). بطاقات الائتمان والأسس القانونية للعلاقات الناشئة عن استخدامها. ط: (1). دار الأمين للطباعة. ص 32.

⁷⁰ البغدادي، كميت طالب. (2008). الاستخدام غير المشروع لبطاقة الائتمان. مرجع سابق، ص 85.

⁷¹ البغدادي، كميت طالب، المرجع السابق نفسه، ص 86.

- يلتزم الحامل بأن يستعمل بطاقة الدفع الإلكتروني استعمالاً سليماً، وعند مخالفته لشروط الاستعمال المنصوص عليها في العقد المبرم بينه وبين البنك، يحق للبنك عندها سحب البطاقة، لأن البطاقة تعتبر بمثابة وديعة، يترتب على عدم المحافظة عليها اعتباره خائناً للأمانة، ويتعرض للمسؤولية الجزائية عند المخالفة (كأن يتجاوز حد الائتمان أو أن يوهم التاجر بوجود رصيد أو اعتماد وهمي)، وعليه أن يعيد البطاقة للبنك المصدر لها عند طلبه ذلك سواء بمناسبة انتهاء مدتها أو عدم رغبة أي منهما في تجديدها⁷².

- يلتزم الحامل بدفع المبالغ التي سدها من خلال البطاقة، إذ أن توقيع الحامل يعد اعترافاً منه بما ورد بالفاتورة، وبذلك ذمته تكون مشغولة بالدين للتاجر، ولا تبرأ إلا بالوفاء الفعلي من البنك للتاجر، في حين تبقى ذمته مشغولة بالبنك ولا تبرأ حتى يستوفي البنك ما دفعه للتاجر⁷³.

2- العلاقة بين مصدر وسيلة الدفع الإلكتروني والتاجر:

إنَّ العلاقة بين البنك مصدر بطاقة الدفع والتاجر قائمة على الاعتبار الشخصي، حيث يختار مصدر البطاقة، التاجر الذين يتمتعون بسمعة تجارية حسنة ليتعاقد معهم⁷⁴.

أ- التزامات البنك تجاه التاجر:

- غالباً ما يكون التعاقد مع التاجر سابق على التعاقد مع حاملي البطاقات، حيث يقوم البنك بالاتفاق مع تاجر يقبلون الوفاء بواسطة البطاقة الصادرة عنهم، وعليه يقع على عاتق البنك التزام بالتعاقد مع حاملين يتم منحهم البطاقات، ليتمكنوا من استخدامها لدى هؤلاء التاجر⁷⁵.

⁷² موسى، عصام حنفي. (2003). الطبيعة القانونية لبطاقات الائتمان. مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون. ص 895.

⁷³ القليوبي، سميرة. (2002). وسائل الدفع الحديثة. بحث منشور في أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق: الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية. منشورات الحلبي الحقوقية. لبنان. ص 13.

⁷⁴ موسى، عصام حنفي. المرجع السابق نفسه، ص 987.

⁷⁵ البغدادي، كميث طالب. (2008). الاستخدام غير المشروع لبطاقة الائتمان. مرجع سابق. ص 97.

- يلتزم البنك بتزويد التاجر بأدوات العمل بالبطاقة، كتزويده بالأجهزة اللازمة لإتمام عملية البيع والسداد عن طريق البطاقة، والمتمثلة في أجهزة التفويض المباشر وأجهزة تقوم بختم اسم ورقم التاجر وسندات البيع⁷⁶.

- الالتزام بالوفاء للتاجر، ويعد أهم التزامات البنك تجاه التاجر، حيث يسدد البنك الفواتير التي يوقعها الحامل طالما أنَّ هذا الوفاء قد تم بصورة سليمة من حاملها⁷⁷.

- يلتزم البنك بإخطار التاجر بقوائم البطاقات المزورة أو المفقودة أو المسروقة، ويخطر بأسماء العملاء الذين أوقف التعامل معهم لأي سبب كان، كما عليه أن يزوده بقائمة الاعتراضات التي تدرج فيها أسماء البطاقات التي ضاعت أو تمت سرقتها⁷⁸.

ب- التزامات التاجر تجاه البنك مصدر وسيلة الدفع الإلكتروني:

- يلتزم التاجر بقبول البطاقات التي تعاقد على قبولها، حيث لا يمكن له رفضها أو المطالبة بثمن نقدي للسلعة أو الخدمة، وإن رفض فهو ملزم بالتعويض استناداً للمسؤولية العقدية بينه وبين البنك، لأن ذلك من شأنه أن يلحق ضرراً بالمصدر جراء الإخلال بمبدأ الثقة في التعامل بهذه البطاقات⁷⁹.

- يلتزم التاجر بالتحقق من توقيع صاحب البطاقة والتأكد من صلاحيتها وسلامتها، والتأكد من بيانات الهوية المدرجة في البطاقة، وذلك يكون من خلال أجهزة قبول البطاقات الموجودة لدى التجار⁸⁰، والتي يتم تزويدهم بها من قبل البنك.

⁷⁶ عصفور، وائل إسماعيل. (1999). بطاقات الوفاء. مجلة البنوك في الأردن. العدد (3)، مجلد (18)، عمان: الأردن، ص21.

⁷⁷ عطا الله، هدى غازي. (1997). الجوانب القانونية للبطاقات الائتمانية. رسالة ماجستير. الجامعة الأردنية. الأردن. ص36.

⁷⁸ برهم، نضال سليم. (2009). أحكام عقود التجارة الإلكترونية. ط(1). عمان: الأردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع. ص149.

⁷⁹ الحمود، فداء يحيى أحمد. (1999). النظام القانوني لبطاقة الائتمان. ط: (1). عمان: الأردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

ص40.

⁸⁰ عصفور، وائل إسماعيل. (1999). بطاقات الوفاء. مرجع سابق، ص21.

3- العلاقة بين حامل بطاقة الدفع الإلكتروني مع التاجر:

أ- التزامات حامل بطاقة الدفع الإلكتروني:

- يلتزم الحامل بالتوقيع على فاتورة الشراء ليتمكن التاجر من تحصيلها، وبتوقيعه الفاتورة، فإن حق التاجر لا ينقضي إلا بوفاء هذه الفاتورة⁸¹.

- يلتزم الحامل تجاه التاجر بأن تكون بطاقته صالحة للاستخدام وغير مزورة أو مرفوضة⁸².

ب- التزامات التاجر تجاه حامل بطاقة الدفع الإلكتروني:

إنّ أهم ما يلتزم به التاجر تجاه الحامل هو أن يقبل الوفاء بالبطاقة، إذ لا تثير العلاقة بين التاجر والحامل أي مشكلة، حيث يحكمها العقد الأصلي كعقد البيع أو عقد تقديم الخدمة⁸³.

الفرع الثاني - أنواع وسائل أنظمة الدفع الإلكتروني:

بسبب إجراء ملايين المعاملات والصفقات باستخدام النقود، وما صاحبها من مشاكل الحسابات المعقدة، السرقة، الضياع، وثقل حمل ونقل النقود، تم اتخاذ شكل معين له صفة القبول العام وله قيمة معروفة تسمح بقيامه مقام التعامل الورقي، يطلق عليه عموماً اسم وسيلة الدفع⁸⁴.

وكل شكل من أشكال التجارة يظهر معه شكل معين من أشكال التسوية ونظم الدفع⁸⁵، ولذلك ونتيجةً لزيادة تطور التكنولوجيا وخاصة في عالم المصارف، أصبحت المنافسة شديدة على تحسين مستوى الخدمات والسرعة والدقة وتقليل التكاليف، وذلك من خلال اللجوء إلى وسائل دفع حديثة تتلاءم مع طبيعة هذه التطورات.

⁸¹ البغدادي، كميّ طالب. (2008). الاستخدام غير المشروع لبطاقة الائتمان. مرجع سابق، ص119.

⁸² موسى، عصام حنفي. (2003). الطبيعة القانونية لبطاقات الائتمان. مرجع سابق، ص1125.

⁸³ صادق، مدحت. (2001). أدوات وتقنيات مصرفية. القاهرة: مصر. دار غريب للطباعة والنشر. ص150.

⁸⁴ قريشي، قاسم. شافعي، أحمد. (2014). وسائل الدفع الإلكترونية. مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية. جامعة أبي بكر بلقايد. الجزائر. ص2.

⁸⁵ BERNER, les moyens de paiement des espèces à la monnaie électronique, banque éditeur, 1997, p.24.

وعليه، كان لزاماً الوقوف عند أهم الوسائل الحديثة التي يتم بموجبها انقضاء الالتزام، ومن هذا المنطلق تعرضت الباحثة في هذا الفرع إلى أهم وسائل السداد الإلكتروني وفق الآتي:

أولاً - وسائل الدفع الإلكتروني المطوّرة:

وتعتبر وسائل الدفع المطوّرة من وسائل نظام الدفع الإلكتروني، حيث لا تمثل نموذجاً جديداً في الوفاء، إنما هي صورة إلكترونية مستنسخة عن نظام الوفاء التقليدي، وبتعبير أدق هي نتيجة تطوير نظام الوفاء التقليدي⁸⁶.

1- الأوراق التجارية المعالجة بشكل إلكتروني:

تلعب الأوراق التجارية بشكل عام دوراً مهماً في الحياة التجارية كونها تنشّط حركة تداول النقود وتقوم بتسيير التعامل بين الأفراد، كما أنها تغني عن نقل النقود من مكان لآخر، حيث تعتبر أداة وفاء تقلل من تداول النقود، وإذا ما تضمنت الأوراق التجارية على أجل للوفاء فإنها تكون أداة ائتمان أيضاً⁸⁷ وتعرّف بأنها "محررات معالجة إلكترونياً بصورة كلية أو جزئية، تمثل حقاً موضوعه مبلغ من النقود، قابلة للتداول بالطرق التجارية، ومستحقة الدفع لدى الاطلاع أو بعد أجل قصير، وتقوم مقام النقود في الوفاء"⁸⁸.

والأوراق التجارية الإلكترونية بهذا المعنى صورتان، الصورة الأولى، هي الأوراق التجارية الإلكترونية الورقية، وهي التي تصدر من البداية بصورة تقليدية على محرر ورقي ثم يتم معالجتها إلكترونياً، وإدخال مضمونها على دعامة إلكترونية، وهذا هو المقصود بأن المعالجة الإلكترونية تتم بصورة جزئية، أما الصورة الثانية، فهي الأوراق التجارية الإلكترونية الممغنطة وهي التي يختفي فيها دور

⁸⁶ الحموري، ناهد فتحى. (2010). الأوراق التجارية الإلكترونية. ط2. عمان: الأردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع. ص43.

⁸⁷ Georges Ripert René Roblot: Droit commercial, Tome 2. 15ème, édition par Philippe Delebecque et Michel Germain, L.G.D.J. Paris, 1996, p.163.

⁸⁸ طه، مصطفى كمال، بندق، وائل أنور، (2007)، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، مرجع سابق. ص343.

الورق تماماً وتتم بشكل كلي من خلال الوسائط الإلكترونية، فتصدر من البداية على دعامة إلكترونية ممغنطة، وإذا حدث لها تداول فيتم تداولها أيضاً عبر وسائل إلكترونية.

وقد عرّف المشرع السوري في القانون رقم 3/ لعام 2014 الخاص بالمعاملات الإلكترونية، السند التجاري الإلكتروني بأنه السند التجاري أو غيره من الأسناد القابلة للتداول المنصوص عليها في قانون التجارة، إذا تم إنشاؤه أو تداوله بوسيلة إلكترونية.

وللأوراق التجارية الإلكترونية عدة أنواع نذكر أهمها:

أ. السفتجة الإلكترونية:

- تعريفها:

لم يتطرق المشرع السوري إلى تعريف السفتجة، بل اكتفى بذكر بياناتها في المادة 246/ من قانون التجارة رقم 33/ لعام 2007.

والسفتجة أو سند السحب هو السند الذي يطلب بموجبه شخص يدعى "الساحب" من شخص آخر يدعى "المسحوب عليه" بأن يدفع لأمر شخص ثالث يدعى "المستفيد" مبلغاً معيناً من النقود في مكان وزمان معينين⁸⁹، وبتعبير آخر، فهي سند ثلاثي يستهدف تصفية علاقتين مختلفتين: علاقة الساحب بالمسحوب من جهة، وعلاقة الساحب بالمستفيد من جهة أخرى⁹⁰.

والسفتجة الإلكترونية تختلف عن السفتجة العادية فقط بالوسيلة التي يتم تداولها بها وهي إلكترونياً، وبالتالي وانطلاقاً من المعالجة الإلكترونية للبيانات، ظهر الشكل الجديد والمتطور للسفتجة وهو ما يسمى بالسفتجة المسجلة إلكترونياً⁹¹.

ومنهم من اعتبر السفتجة الإلكترونية من نتاج العمل المصرفي وليس التشريعي⁹².

⁸⁹ د. حداد، إلياس. (2002). القانون التجاري. جامعة دمشق: سورية. منشورات جامعة دمشق: سورية. ص264.

⁹⁰ د. الحكيم، جاك. (2001). الحقوق التجارية (2). الطبعة (6). دمشق: سورية. منشورات جامعة دمشق: سورية. ص12.

⁹¹ وهيبة، عبد الرحيم. (بلا تاريخ نشر). مداخلة بعنوان: تقييم وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها. الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصريّة نظام الدفع في البنوك الجزائرية. المركز الجامعي لتترياست. ص13.

⁹² فايد، محمد بهجت عبد الله. (2001). الأوراق التجارية الإلكترونية. ط: 1. مصر. دار النهضة العربية. ص22.

وتعرف السفتجة الإلكترونية بأنها امتداد للتعامل بالسفتجة التقليدية، حيث أن نظام السفتجة الإلكترونية يعتمد على تدقيق وتطوير النظام والتقنية التي وضعت للسفتجة الورقية، وموضع الاختلاف بينهما هو أن السفتجة الإلكترونية تخضع للمعالجة الإلكترونية كلياً أو جزئياً، أي تغيب الدعامة الورقية غياباً شبه تاماً، والتي تعد أساساً وضرورة لإنشاء السفاتج التقليدية⁹³، كذلك أصبحت هذه الوسيلة الجديدة هي الأفضل لدى المؤسسات والشركات الضخمة التي تستخدم التكنولوجيا الحديثة بحيث تقوم بتسجيل جميع البيانات المتعلقة بالسفتجة على أسطوانة مغناطيسية وتسلمها إلى عملائها⁹⁴.

- أنواعها: تقسم السفتجة الإلكترونية إلى نوعين⁹⁵:

* **السفتجة الورقية (La letter de change relevé papier):** ويرمز لها اختصاراً (L.C.R. Papier)، وهي التي تصدر من البداية في شكل ورقي كأى سفتجة تقليدية، ثم يتم معالجتها إلكترونياً عند تقديمها لدى البنك لتحصيلها، أو بمناسبة تظهيرها لأي طرف آخر، ويشترط أن تتم الطباعة بطريقة تسمح بمعاملة السفتجة الإلكترونية والاطلاع عليها باستخدام وسائل الإطلاع الآلية والبصرية، وبوسائل المعلومات الحسية (الحواسيب الآلية)⁹⁶، ويكون لها شكلية إلكترونية بواسطة بيانات تداول عبر قنوات الاتصال بين حواسيب الأطراف المتعاملة بها⁹⁷.

* **السفتجة الممغنطة (La letter de change relevé magnétique):** ويرمز لها اختصاراً (L.C.R. Magnétique)، وفيها يختفي تماماً دور الورق، وتصدر من البداية على دعامة ممغنطة، والواقع أن هذا النوع هو الذي يمثل قمة الاستفادة من التقنيات الإلكترونية الحديثة⁹⁸.

⁹³ JEANTIN Michel, **Paul Le Cannu, droit commercial: instruments de paiement et de crédit**, entreprise en difficulté, 5ème, édition, Dalloz, Paris, 1999, p276.

⁹⁴ D'hoir lauprète Catherine, **'Droit Du Crédit'**, Edition EUIPSES, Lyon, 1999, p.115.

⁹⁵ وافد، يوسف. (2011). **النظام القانوني للدفع الإلكتروني**. مرجع سابق. ص55.

⁹⁶ الجنبهي، منير محمد. الجنبهي، ممدوح محمد. (2005). **البنوك الإلكترونية**. الإسكندرية: مصر. دار الفكر الجامعي. ص105.

⁹⁷ وافد، يوسف. (2011). **النظام القانوني للدفع الإلكتروني**. مرجع سابق. ص55.

⁹⁸ طه، مصطفى كمال. بندق، وائل أنور. (2009). **الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكتروني الحديثة**. مرجع سابق. ص346.

وترى الباحثة بأن السفتجة الإلكترونية الورقية لم تحقق الغاية التي استُحدثت من أجلها، لأنها تصدر بشكل ورقي، وهذا لم يقضي على مشكلات نفقات استخدام الورق، فضلاً عن تضییع الوقت في استخدامها لأنها تتم على مرحلتين، الأولى: إصدارها ورقياً، والثانية: معالجتها بشكل إلكتروني، وهذا أيضاً يستهلك وقتاً وجهداً، ويُعاب أيضاً على اللجوء إلى السفتجة الإلكترونية، عدم تأطيرها تشريعياً سواء على المستوى المحلي أم الدولي، فلا ينظمها قانون خاص وبالتالي ستثير العديد من المشكلات إذا بقيت تُعامل معاملة إسقاط تشريعات السفتجة العادية عليها.

- خصائصها:

حتى تكون السفتجة الإلكترونية صحيحة، يجب أن تتوافر فيها شروط موضوعية؛ هي نفسها تلك الشروط اللازمة لصحة الالتزام الناشئ عن السفتجة التقليدية⁹⁹.

السفتجة الإلكترونية لها دور مزدوج، فهي يمكن أن تكون أداة للحصول، كما يمكن خصمها لدى البنك، وحينئذٍ تقوم بدور مهم في دعم الائتمان¹⁰⁰.

هناك صعوبة في بعض العمليات الواردة على السفتجة الإلكترونية، مثل التظهير والقبول والضمان الاحتياطي¹⁰¹.

ب. الشيك الإلكتروني:

تناول المشرع السوري الأحكام المنظمة للشيك من خلال المواد 351/ إلى 404/ من قانون التجارة 33/ لعام 2007، ولم ينطرق إلى تعريف الشيك، بل اكتفى بذكر بياناته في المادة 351/ من قانون التجارة رقم 33/.

⁹⁹ بلعيسوي، محمد الطاهر. (2012). الوجيز في شرح الأوراق التجارية. ط: 4. الجزائر. دار هومة للنشر. ص24.

¹⁰⁰ الحموري، ناهد فتحي. (2010). الأوراق التجارية الإلكترونية. مرجع سابق. ص121.

¹⁰¹ وافد، يوسف. (2011). النظام القانوني للدفع الإلكتروني. مرجع سابق. ص59.

والشيك هو: صك يتضمن أمراً من شخص يطلق عليه (الساحب أو المحرر)، إلى شخص آخر يسمى (المسحوب عليه)، يكون عادةً مصرفاً، بأن يدفع لدى الاطلاع مبلغاً معيناً من النقود لأمر شخص آخر هو المستفيد¹⁰².

ويجوز قانوناً تحرير الشيك على أي ورقة كانت، غير أن المصارف تشترط عادةً تحريره على أوراق خاصة يصعب تقليدها، يطبعها المصرف ويجمعها بأوراق متسلسلة في دفاتر يسلمها المصرف إلى زبونه بعد إضافة اسمه ورقم حسابه¹⁰³.

وعليه، يعتبر الشيك الإلكتروني المكافئ للإلكتروني للشيكات الورقية التقليدية الشائعة في التعامل¹⁰⁴.

وقد عرف أيضاً بالإضافة لما يعرف به الشيك التقليدي المحرر ورقياً، بأنه: محرر ثلاثي الأطراف معالج بطريقة إلكترونية بشكل كلي أو جزئي، يتضمن أمراً من شخص يسمى "الساحب" إلى البنك "المسحوب عليه" بأن يدفع مبلغاً من النقود لأمر شخص ثالث يسمى "المستفيد"¹⁰⁵، ويتميز الشيك الإلكتروني بكونه شيك تتم كتابته وتوقيعه عبر شبكة الإنترنت، أي تحويل الشيك المكتوب على ورق عادي إلى شيك على مستند إلكتروني، ويتم ذلك بتكلفة منخفضة¹⁰⁶.

فالشيك الإلكتروني إذاً، يتم دون دعامة ورقية كالتي تستعمل في الشيكات التقليدية، حيث تحمل طريقة الدفع في الشيك الإلكتروني نوعاً من الخصوصية، حيث يتم الدفع بين طرفي العلاقة عن طريق الوسيط عبر قنوات الاتصال، فيقوم هذا الوسيط بخصم مبلغ الشيك المستعمل إلى رصيد الشركة¹⁰⁷،

¹⁰² د. حداد، إلياس. (2002). القانون التجاري. مرجع سابق، ص353.

¹⁰³ د. الحكيم، جاك. (2001). الحقوق التجارية (2). مرجع سابق، ص258.

¹⁰⁴ الجنبهي، منير محمد. الجنبهي، ممدوح محمد. (2005). البنوك الإلكترونية. مرجع سابق، ص49.

¹⁰⁵ طه، مصطفى كمال. بندق، وائل أنور. (2009). الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكتروني الحديثة. مرجع سابق، ص35.

¹⁰⁶ يوسف، أمير فرج. (2009). التجارة الإلكترونية. الإسكندرية: مصر. المكتب الجامعي الحديث، ص27.

¹⁰⁷ SMITH Rob, SPEAKER Mark et Thomsan Mark, Comment faire votre commerce sur internet, edition campus presse, Paris, 2000, p.136.

وعادةً ما يكون هذا الوسيط (البنك)، الذي يشترك لديه البائع والمشتري من خلال فتح حساب جارٍ بالرصيد الخاص بهما، مع تحديد التوقيع الإلكتروني، ومن البنوك التي تتبنى فكرة الشيكات الإلكترونية، بنك City Bank و Boston¹⁰⁸.

ولقد ثبت أنَّ استعمال الشيك التقليدي على الدعامة الورقية، فيه مبالغة في التكاليف والوسائل المستخدمة لمعالجته بين البنوك والمؤسسات المالية، إضافةً لتضييع الوقت الذي تأخذه عملية معالجة الشيك في مركز المقاصة¹⁰⁹. وبغرض تفادي وتقليل العيوب، تم إحداث نظام تبادل صور الشيكات على الكمبيوتر، كما تم في بعض الدول وضع نظام وطني لتداول الشيك الإلكتروني، للتقليل من المدة التي تفصل بين الاستلام ودفع الشيك الإلكتروني، وبين المعاملات البنكية، والتي من شأنها تغيير التوازنات الاقتصادية¹¹⁰.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تسارعت وسائل الدفع الإلكتروني في فرنسا، بالمقارنة مع الشيكات التي كانت الوسيلة الوحيدة للدفع منذ عام 1970، وأشارت الإحصائيات إلى أن 18% فقط من إجمالي المعاملات تتم باستخدام الشيكات، وبحلول عام 2012 حوالي 90% من سكان فرنسا يستخدمون بطاقات الدفع الإلكتروني التي انتشرت بشكل متزايد، ومنذ ذلك الحين فقدت الشيكات دورها المهيمن¹¹¹.

ج. السند لأمر الإلكتروني:

تناول المشرع السوري أحكام السند لأمر في المواد 345/ إلى 350/ من قانون التجارة، ولم يتطرق إلى تعريفه كمسلكه في السفتجة والشيك.

وقد اكتفى المشرع السوري في قانون التجارة بأن يخضع السند لأمر لذات الأحكام المتعلقة بسند السحب في أغلبه وذلك كله بالقدر الذي لا تتعارض مع ماهيته.

¹⁰⁸ د. كافي، مصطفى. (2012). النقود والبنوك الإلكترونية. دمشق: سورية. دار مؤسسة رسلان. ص154.

¹⁰⁹ وافد، يوسف. (2011). النظام القانوني للدفع الإلكتروني. مرجع سابق. ص62.

¹¹⁰ TOERING Jean Pierre et BRION François, les moyens de paiement, PUF, 1ère édition, 1999, p.81.

¹¹¹ Jean – Marc Lhrm. (2012). L'Avenir des Moyens de Paiement en France, Mars. (2012). P.99.

ويعرف السند لأمر بأنه: "صك يتعهد بموجبه شخص اسمه (المحرر) بأن يدفع مبلغاً معيناً من النقود لأمر شخص آخر اسمه (المستفيد) بمجرد الاطلاع أو في موعد معين"¹¹².

والسند لأمر الإلكتروني، لا يختلف عن السند لأمر العادي، ويعرف بأنه: "محرر شكلي ثنائي الأطراف معالج إلكترونياً بصورة كلية أو جزئية، يتضمن تعهداً من محرره بدفع مبلغ من النقود في تاريخ معين لإذن شخص آخر يسمى المستفيد"¹¹³.

وعليه، فإن السند لأمر الإلكتروني يتمتع بنفس حجية السند لأمر التقليدي، والدائن يضع السند لأمر التقليدي بشكله لدى المدين الذي يعطيه للبنك، ويقوم البنك بتحويل كل بياناته، مع مراعاة أن تكون البيانات مستكملة على شريط مغناطيسي، وهنا حلت الأشرطة المغناطيسية محل الورق في السند لأمر الإلكتروني¹¹⁴.

ثانياً – وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة:

لقد تم ابتكار وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة نتيجة لتطور وسائل الدفع الحالية، وعدم تمكنها من إنجاز المعاملات بالسرعة الكافية، وحظيت هذه الوسائل باهتمام خاص، مما جعلها محط دراسة الباحثين، لتنظيم التعامل بها، والسعي لتأطيرها قانونياً من قبل مختلف التشريعات لدى الدول¹¹⁵، خاصة

¹¹² د. حداد، إلياس. (2002). القانون التجاري. مرجع سابق، ص 349.

¹¹³ طه، مصطفى كمال. بندق، وائل أنور. (2009). الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكتروني الحديثة. مرجع سابق، ص 349.

¹¹⁴ فوضيل، نادية. (2002). الأوراق التجارية في القانون الجزائري. الجزائر. دار هومة للنشر. ص 159.

¹¹⁵ L'union européenne, dans la perspective du marché unique et de l'espace unique européen des paiements, a élaboré dans la directive 2007/64/CE du parlement et du conseil du 13 novembre 2007, Concernant les services de paiement, un régime juridique d'ensemble de ces nouveaux moyens de paiement. L'ordonnance du 15 juillet 2009 a introduit ces dispositions en droit interne et elle apporté de nombreuses innovations pour les règles applicables aux nouveaux instruments de paiement.

Stéphane piédelièvre, instruments de crédit et de paiement, Dalloz, Paris, 9ème, éditions, 2016. P.372.

وأن للعقد الإلكتروني طبيعة غير مادية يلتزم فيها المشتري بالوفاء بالتزاماته المتمثلة بدفع الثمن، فلا بد أن يكون الثمن أيضاً إلكترونياً¹¹⁶، ومن هذه الوسائل الحديثة النقود البلاستيكية والنقود الإلكترونية.

1- النقود البلاستيكية:

وهي عبارة عن بطاقات بنكية مغناطيسية، يصدرها البنك لصالح عملائه، بدلاً من حمل النقود، "فهي بطاقة بلاستيكية، مستطيلة الشكل، تحمل اسم المؤسسة المصدرة لها، وشعارها، وتوقيع حاملها، بشكل بارز على وجه الخصوص رقمها، واسم حاملها، ورقم حسابه، وتاريخ انتهاء صلاحيتها"¹¹⁷. وهناك من يطلق على النقود البلاستيكية اسم "البطاقة البلاستيكية"، على اعتبار أنها مصنوعة من البلاستيك، بينما يسميها آخرون ببطاقات الدفع الإلكترونية، وذلك لاعتمادها على الأجهزة الإلكترونية في الحصول على التفويض أو إجراء التسويات المالية¹¹⁸.

ونذكر البعض من أنواع النقود البلاستيكية على النحو الآتي:

أ. بطاقة السحب الآلي (Cash Card):

ويمكن بمقتضاها للعميل، سحب مبالغ نقدية من حسابه، بحد أقصى متفق عليه، ويتم إصدارها من جانب البنك رغبةً منه في عدم وجود تزامن على شبكات الصرف، وكذلك لتمكين العميل من صرف المبلغ الذي يحتاجه خلال الفترة التي يكون فيها البنك مغلقاً، وذلك عن طريق إدخال هذه البطاقة في الصراف الآلي الخاص بالبنك، وإدخال الرقم السري، وهو يتكون في الغالب من أربعة فروع، ويظهر على شاشة الجهاز عدة خيارات للعميل بالأموال المراد سحبها، ويوضح فيها مكان وتاريخ الانتماء، وذلك لأن العميل يسحب نقود من رصيده لدى البنك¹¹⁹.

¹¹⁶ الشورة، جلال عايد. (2009). وسائل الدفع الإلكتروني. مرجع سابق. ص19.

¹¹⁷ الرومي، محمد أمين. (2004). التعاقد الإلكتروني عبر الإنترنت. ط: 1. الإسكندرية: مصر. دار المطبوعات الجامعية. ص130.

¹¹⁸ زيدان، محمد. (2005). دور التسويق في القطاع المصرفي في حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية. رسالة دكتوراه. جامعة الجزائر. ص71.

¹¹⁹ منصور، محمد حسين. (2007). المسؤولية الإلكترونية. الإسكندرية: مصر. الناشر: دار الجامعة الجديدة للنشر. ص135.

ب. بطاقة الدفع (Debit Card):

وهي البطاقة التي تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك، في صورة حسابات جارية لمقابلة المسحوبات المتوقعة للعميل حامل البطاقة، وتتميز هذه البطاقات بأنها توفر الوقت والجهد للعملاء وكذلك زيادة إيرادات البنك المصدر لها¹²⁰.

والوفاء بهذه البطاقة يتم بطريقتين، مباشرة بتسليم العميل البطاقة للتاجر، ويتم تسديد قيمة المشتريات وتحويل المبلغ من حساب العميل إلى حساب التاجر، أو غير مباشرة حيث يسلم العميل بطاقته للتاجر الذي يقوم بدوره بتدوين البيانات الموجودة على البطاقة على فاتورة يوقع عليها العميل، وتتكون من عدة نسخ، منها إلى البنك الخاص بالعميل، ثم الرجوع على حامل البطاقة بعد ذلك¹²¹.

ج. بطاقة الصرف البنكي (Charge Card):

وتتيح هذه البطاقة للحامل الشراء على الحساب في الحال، على أن يتم التسديد بصورة لاحقة، فهي لا تتضمن أي معنى للائتمان، بل على حاملها أن يسدد قيمة مشترياته مباشرة بإرسال الفاتورة له، ولا يتحمل جراء ذلك أية فوائد في الفترة ما بين الشراء والسداد، والمحاسبة فيها تتم شهرياً، وفي حالة تأخر العميل من السداد خلال الفترة المحددة، فإن البنك يحمله فوائد تتراوح بين 1.5% و 1.75% شهرياً¹²².

وإذا ما عقدنا مقارنة حول نسبة عدد البطاقات البلاستيكية التي يتم إصدارها مقارنة مع عدد السكان نجد أن النسبة لا تتعدى 15% في الوطن العربي، بينما تصل إلى 34% في المملكة المتحدة¹²³.

¹²⁰ يوسف، أمير فرج. (2013). الجرائم التجارية الإلكترونية وأساليب مكافحتها وكيفية حماية المستهلك الإلكتروني وأطراف العقد الإلكتروني. الإسكندرية: مصر. مكتبة الوفاء القانونية. ص 139.

¹²¹ بيومي، حجازي، عبد الفتاح. (2002). النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية. المجلد الأول. الإسكندرية: مصر. الناشر: دار الفكر الجامعي. ص 413.

¹²² سعودي، محمد توفيق. (2002). بطاقات الائتمان والأسس القانونية للعلاقات الناشئة عن استخدامها. مرجع سابق. ص 51.

¹²³ يوسف، أمير فرج. (2013). الجرائم التجارية الإلكترونية وأساليب مكافحتها وكيفية حماية المستهلك الإلكتروني وأطراف العقد الإلكتروني. مرجع سابق، ص 140.

د. بطاقة الإنترنت (Internet Card):

أصدرت شركتي Master Card و Visa Card بطاقات خاصة بالتسويق عبر الإنترنت وتتميز بأنها لا تستخدم في عملية الشراء المباشر، وإنما يقتصر استخدامها على الشراء أو التسويق عبر الإنترنت، وهذا النوع من البطاقات محدد بمبلغ صغير نسبياً، مما يقلل المخاطر التي قد يتحملها صاحبها، في حالة تم التعرف على رقم البطاقة واستخدامها دون إذنه¹²⁴.

هـ. بطاقة الائتمان (Credit Card):

وهي بطاقة تمكن حاملها من الحصول على السلع والخدمات من أماكن معينة، عند تقديمه لهذه البطاقة، ويقوم البائع بتقديم الفاتورة الموقعة من العميل إلى المصرف مصدر الائتمان فيسدد قيمتها له، ويقدم المصرف للعميل كشفاً شهرياً بإجمالي القيمة لتسديدها أو لخصمها من حسابه الجاري¹²⁵، والمتعامل لا يدفع أية فوائد على الائتمان في حالة سدد خلال الأجل المحدد، وقد يستخدم العميل هذه البطاقة بصورة تعسفية كالسحب من الموزعات الآلية للنقود، بمبالغ تفوق قيمة رصيده، أو الشراء بمبالغ أعلى من السقف المحدد من قبل المصدر¹²⁶.

و. البطاقة الذكية (Smart Card):

وتعرف باسم بطاقة الدارة الإلكترونية، وهو معالج صغير مغروس ضمن بطاقة بلاستيكية، وتتمتع بخاصية التشغيل الذاتي، وتتمتع أيضاً من حيث التشغيل بالأمان¹²⁷.

¹²⁴ الرومي، محمد أمين. (2004). التعاقد الإلكتروني عبر الإنترنت. مرجع سابق، ص 136.

¹²⁵ أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم. (1998). البطاقات البنكية الإقراضية والسحب المباشر من الرصيد. دمشق: سورية. دار القلم. ص 27.

¹²⁶ Sardi Antoin: L'auditin terne des Banques "to Edition, presses universit aires de France, Paris, 1990, p.110.

¹²⁷ Gerald Stuber, The Electronic Purse an over view of Recent Developments and policy issues, Bank of Canada, Jan 1996, p.3. available at: <https://publications.g.G.ca/collections-2008/bank-banque-canada/FB3-1-74E.pdf-accesse-dim19/4/2013>.

وتعمل البطاقة الذكية كجهاز تحكم إذ أنها تجعل المعلومات العملية والشخصية متاحة فقط لمستخدمين محددين، وتمكن الأشخاص من الشراء وإمكانية نقل المعلومات¹²⁸.

وتجدر الملاحظة بأنه يعد استخدام هذه البطاقات في مجال الهاتف المحمول أكبر تطور لهذه البطاقات في مجال الاتصالات وتستخدم في هذا النوع من الهواتف تكنولوجيا (SIM) ويقصد بها (Subscriber Identity Module)، وتسمح هذه التكنولوجيا بتخزين قيم مالية معينة على شريحة تسمح بإجراء المكالمات من خلال هاتف محمول باليد، كما تسمح بتخزين بعض المعلومات الشخصية للمستخدم¹²⁹.

ويشبه بعضهم هذه البطاقة بالكمبيوتر المتنقل، كونها تحتوي على سجل بالبيانات والمعلومات والأرصدة القائمة لصاحب البطاقة، وحدد المصروفات المالية التي يقوم بها، فضلاً عن بياناته الشخصية والرقم السري¹³⁰، وتمتاز هذه البطاقة بالحماية ضد التزوير والتزييف والتقليد أو النسخ¹³¹.

وتجدر الإشارة بأن البطاقات الذكية لها نوعين¹³²، الأول: هو البطاقات المتصلة، والتي يجب أن يصلها مع قارئ للبطاقات الذكية حتى تتم عملية قراءة المعلومات، والثاني: هو البطاقات الغير المتصلة، والتي تتم عملية قراءة معلوماتها لاسلكياً، حيث تتطلب من المستخدم إدخال اسمه ورقمه السري بشكل صحيح حتى تعطيه المزيد من الحماية من السرقة أو الاحتيال.

¹²⁸ Turban, E. Lee, J. Vineland, (2004), **'Electronic Commerce': A managerial perspective**, person Education, Inc, upper saddle River, New Jersey: p.497.

¹²⁹ بلحة، فراس. (2015). **محفظة النقود الإلكترونية**. رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في القانون التجاري. دمشق: سورية، ص 20.

¹³⁰ يوسف، أمير فرج. (2013). **الجرائم التجارية الإلكترونية وأساليب مكافحتها وكيفية حماية المستهلك الإلكتروني وأطراف العقد الإلكتروني**. مرجع سابق، ص 141.

¹³¹ العلاق، بشير. (2010). **التسويق الإلكتروني**. عمان: الأردن. دار اليازوري للنشر. ص 149.

¹³² الطيطي، خضر مصباح. (2008). **التجارة الإلكترونية من منظور تقني وتجاري وإداري**. عمان: الأردن. دار الحامد للنشر. ص 137.

2- النقود الإلكترونية:

أ. ظهورها وتعريفها:

ظهرت النقود الإلكترونية مع ظهور بطاقات الدفع في عام 1914، عندما أصدرت شركات النفط الأمريكية البطاقات المعدنية للعملاء، وذلك لشراء احتياجاتهم من محطات النفط على أن تتم تسوية حسابات هذه المشتريات، في نهاية كل أسبوع¹³³.

وقد تم إعطاء مصطلحات متعددة لتوصيف النقود الإلكترونية، كالنقود الرقمية Digital Money، أو العملة الرقمية Digital Currency، أو النقدية الإلكترونية Electronic Cash¹³⁴، وكل هذه المصطلحات تندرج تحت مفهوم واحد وهو النقود الرقمية.

وتعرف النقود الرقمية بأنها تلك النقود التي تنتقل إلكترونياً، فيحملها الأفراد بشكل بطاقة مسبقة الدفع، أو على شكل محفظة نقود إلكترونية، وهي تستعمل في نقاط البيع، أو من شخص إلى آخر مباشرة دون تدخل خارجي، ومن الممكن أن تنتقل إلى البنوك، أو عبر قنوات الكابل التفاعلية، أو عبر الكمبيوتر الشخصي¹³⁵.

وقد عرّفها المفوضية الأوروبية في عام 1998 على أنها: "قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كومبيوتر، ومقبولة كوسيلة للدفع، بواسطة متعهدين غير المؤسسة

¹³³ د. ميري، موسى. (2022). التشريعات المصرفية. مرجع سابق، ص21.

¹³⁴ Alexander Brensten, **Monetary policy implications of Digital money**, Kyklos, 1998, vol.51, no.1, p.90. Aleksander.berentsen@vwi-unibe-ch. Accessed 12/12/2007.

¹³⁵ **The consumer advisory board of the federal reserve board of the USA**, federal reserve board consumer advisory council meeting, 1996, nov.2. p.5... www.federalreserve.gov. accessed 26/7/2006.

التي أصدرتها، ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات الورقية، وذلك بهدف تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة¹³⁶.

أما البنك المركزي الأوروبي European Central Bank فقد عرفها بأنها مخزون إلكتروني لقيمة إلكترونية على وسيلة تقنية، تستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، ودون الحاجة إلى وجود حساب مصرفي عند إجراء الصفقة، وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مسبقاً¹³⁷.

ب. خصائصها:

تتطوي النقود الإلكترونية على عدد من الخصائص التي يمكن أن تقترب من خلالها مع غيرها من وسائل الدفع الأخرى، إلا أنه يشترط فيها عدداً من الخصائص، حتى يُطلق عليها مسمى النقود الإلكترونية، أهمها:

- النقود الإلكترونية ذات البطاقة هي ثنائية الأبعاد، أي أنه يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة إلى وجود طرف ثالث بينهما (كمصدر هذه النقود مثلاً)، فهي صالحة لإبراء الذمة، ووسيلة لدفع أثمان السلع والخدمات، دون أن يتطلب ذلك تحقق البائع من حقيقة هذه النقود، أو كفاية الحساب المصرفي، كما هو الحال بالنسبة لوسائل الدفع الأخرى، حيث يتأكد البائع من مدى كفاية الرصيد الموجود في حساب المشتري¹³⁸، وهذا فيما يخص العلاقة بين الأطراف. إلا أن النقود الإلكترونية يوجد فيها ثلاثة أطراف، وهم التاجر، والمستهلك، ومصدر النقود، كأن يكون المصدر (مقدم الخدمة أو مشغل

¹³⁶ European commission, (1998), **proposal for European parliament and council directives on the taking up**, the pursuit and the supervision of the business of electronic money institution, 5com(98), 727...available at:

<https://aei.pitt.edu/10704/01/75162.pdf>. Accessed 12/3/2007.

¹³⁷ European central Bank, **Report of Electronic Money**, August, 1998, p.7..

www.ecb.int/pub/pdf/other/emoney.pdf. Accessed 12/6/2006.

¹³⁸ الشافعي، محمد إبراهيم محمود. (2004). **النقود الإلكترونية: ماهيتها - مخاطرها - وتنظيمها القانوني**. أكاديمية شرطة دبي. السنة الثانية عشر. العدد الأول. مجلة الأمن والقانون. ص152.

الشبكة، بائع المكونات، والبرامج المستخدمة في تداول النقود الإلكترونية)، وهذه الأطراف لا تظهر في التعامل خلال عملية الإيفاء لذلك تعتبر ثنائية الأبعاد¹³⁹.

- النقود الإلكترونية سهلة الاستعمال نظراً لخفة وزنها وصغر حجمها، وتعفي المستهلك من حمل كمية كبيرة من النقود لشراء سلع وخدمات زهيدة الثمن؛ وتشكل السهولة في استعمال النقود الإلكترونية عنصراً بارزاً في مدى قبول المتعاملين بها، فيجب لنظام الدفع الناجح أن يكون سهلاً، وهذا يقتضي عدم تعقيد النظام بحيث يتيح للجميع استخدامه¹⁴⁰.

- النقود الإلكترونية يمكن استعمالها في أي وقت، حيث صُمِّمَ نظامها ليكون متاحاً للاستعمال في كل وقت ودون انقطاع، خصوصاً إذا كان الدفع الإلكتروني عن طريق الإنترنت، فلا يمكن في ظل استعمال النقود الإلكترونية، على اعتبار أنها وسيلة حديثة، توقف النظام الذي يتيح تسوية المدفوعات باستخدامها¹⁴¹.

- تتمتع النقود الإلكترونية بالقبول العام، أي أن يكون لها صفة العمومية، بمعنى أن تكون مقبولة من كافة أفراد المجتمع، سواءً كان هذا القبول اختيارياً، مؤسساً على ثقة الفرد في قيمة وحدات النقود ذاتها، أو إجبارياً بتدخل من الدولة وفرض صفة قانونية على نوع معين من النقود وجعلها ملزمة للجميع، وتجدر الإشارة بأنه في الدول المتقدمة تتم تسوية أغلب المعاملات، من خلال النقود الائتمانية، دون أن يكون لها صفة الإلزامية، في حين أنه في بعض الدول النامية، فلا تحظى النقود الوطنية بثقة الفرد رغم قوتها الإبرائية القانونية، ويفضل عليها نقوداً أجنبية ليس لها قانوناً، أي صفة إلزامية¹⁴².

¹³⁹ الشافعي، محمد إبراهيم محمود، المرجع السابق نفسه، ص152.

¹⁴⁰ صبيح، نبيل محمد أحمد. (2005). بعض الجوانب القانونية لبطاقات الوفاء المصرفية. العدد الأول. الكويت. مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت. مجلة الحقوق. ص254.

¹⁴¹ موسى، أحمد جمال الدين. (2002). النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية. الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية. المؤتمر العلمي السنوي الأول لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية. ط(1). منشورات الحلبي الحقوقية. ص129.

¹⁴² عوض الله، زينب حسين. (1995). اقتصاديات النقود والمال. بيروت: لبنان. الناشر: الدار الجامعية. ص20.

- تتمتع النقود الإلكترونية بخاصية الثبات النسبي في القيمة، شأنها شأن النقود التقليدية، حيث لا تتأثر بعامل الزمن، وهذا الأمر المرتبط بوظيفة النقود الرئيسية كمقياس للقيم وباعتبارها مخزن للقيمة وأداة للمدفوعات المؤجلة، حيث يؤدي عدم الثبات إلى فقدان الثقة، الأمر الذي يرتب اضطراباً في المعاملات¹⁴³، بينما في الواقع أصبحت أسعار السلع (وقيمتها) تقاس بما يعادلها من وحدات نقدية¹⁴⁴.

- النقود الإلكترونية قيمة نقدية مخزنة إلكترونياً، فهي عبارة عن بيانات مشفرة توضع على وسائل إلكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية أو على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي¹⁴⁵.

ج. أنواعها:

هناك عدة تقسيمات وأنواع للنقود الإلكترونية، تذكر الباحثة أحدها على سبيل المثال¹⁴⁶، بسبب شيوع انتشاره وكثرة استخدامه، وتقسم بحسب أسلوب التعامل إلى:

- النقود الإلكترونية غير الشبكية أو خارج الشبكة **Offline E-money**:

ويطلق عليها تسمية البطاقة مسبقة الدفع **Stored Value Cards** أو محفظة النقود الإلكترونية، حيث يتم تخزين القيمة النقدية على بطاقة ذات رقاقة أو شريحة إلكترونية تتضمن مؤشراً يُظهر القيمة النقدية المتبقية بعد كل تعامل، ويقوم المستهلك بإجراء الصفقات بواسطة هذه البطاقة، دون الحاجة للاتصال بمصدر النقود.

وتجدر الإشارة إلى تعريف حافظة النقود، فقد تم تعريفها في مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية في جامعة الشارقة بأنها "بطاقة سابقة الدفع" أي تختزن مبلغاً من النقود مدفوعاً مسبقاً، متعددة الاستعمالات، أي أنها لا تستخدم لدفع مقابل خدمة محددة بذاتها كما في بطاقة الهاتف¹⁴⁷.

¹⁴³ عوض الله، زينب حسين، المرجع السابق نفسه، ص20.

¹⁴⁴ الصعيدي، عبد الله. (1994). الاقتصاد السياسي، النقود والبنوك وبعض المتغيرات الاقتصادية في التحليل الكلي. الناشر: كلية شرطة دبي. ص25.

¹⁴⁵ د. كافي، مصطفى. (2012). النقود والبنوك الإلكترونية. دمشق: سورية. دار مؤسسة رسلان. ص69.

¹⁴⁶ د. حمزة، طارق محمد. (2011). النقود الإلكترونية كأحدى وسائل الدفع. ط(1). بيروت: لبنان. منشورات زين الحقوقية ص67.

¹⁴⁷ سرحان، عدنان إبراهيم. (2003). الوفاء (الدفع الإلكتروني). كلية القانون. مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون. جامعة الشارقة. ص287.

- النقود الإلكترونية الشبكية أو عن طريق الشبكة Online E-money :

حيث تخزن النقود فيها على القرص الصلب للحاسوب الشخصي للمستهلك، ويطلق عليه أحياناً اسم النقود الرقمية Digital Cash، ويتم استخدامها بواسطة شبكة الإنترنت، ويجري فيها خصم أثمان السلع والخدمات من هذه القيمة المخزنة، ويستوجب هذا النوع الاتصال بالمصدر من قبل طرفي العلاقة، وذلك للتأكد من سلامة عملية الدفع.

ومن خلال استطلاع الوسائل المطورة والحديثة للدفع الإلكتروني، ترى الباحثة بأن هذه التطورات لها أهمية كبيرة، لكونها تحقق مزايا للمتعاملين بواسطتها على الرغم أحياناً من خطورتها، ولكن تأطيرها تشريعياً يوفر أماناً وثقةً أكبر للمتعاملين، كونها من الممكن أن تتعرض لاعتداءات وجرائم متنوعة؛ وترى الباحثة بأن تعبیر بطاقات الدفع الإلكتروني، وتعبير النقود الإلكترونية، سصيح أمراً شبه حتمي، كونه يُسائر متطلبات عمليات الدفع في المعاملات اليومية، فهي تقدم حلولاً كثيرة للقصور الذي تعاني منه الوسائل التقليدية في ظل هيمنة الشبكة الدولية للمعلومات.

ومن جهة أخرى، ترى الباحثة في المستقبل القريب، تقلصاً تدريجياً للعملات الورقية أمام العملات الإلكترونية، ومثال ذلك إطلاق دولة الإمارات العربية المتحدة قانوناً لتنظيم الأصول الافتراضية، القانون رقم 4/ لعام 2022.

حيث أنّ دولة الإمارات العربية المتحدة تبذل جهوداً لأن تصبح مركزاً عالمياً للأصول الرقمية، حيث حصلت (FTX)، وهي واحدة من أكبر البورصات العالمية لتداول العملات الرقمية على ترخيص تبادل الأصول الافتراضية مع سلطة دبي لتنظيمها.

ولقد عرّف القانون رقم 4/ لعام 2022 الأصل الافتراضي بأنه "تمثيل رقمي للقيمة التي يمكن تداولها رقمياً، أو تحويلها، أو استخدامها كأداة للمبادلة أو الدفع أو لأغراض الاستثمار، وذلك التنظيم للأصول الافتراضية في سلطة دبي يهدف إلى الإرتقاء بمكانة الإمارة كوجهة إقليمية وعالمية في مجال الأصول الافتراضية، ويعزز القدرة التنافسية للإمارة على المستويين المحلي والدولي، وكل ذلك بهدف تنمية الاقتصاد الرقمي فيها"¹⁴⁸.

¹⁴⁸ القانون رقم 4/ لسنة 2022 بشأن تنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي. منشور في الجريدة الرسمية لحكومة دبي.

المبحث الثاني

الآثار القانونية الناجمة عن استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني

استحدثت التطورات التقنية الكبيرة في شبكة الإنترنت، والحواسيب الآلية، والأجهزة الذكية، عدة وسائل في صيغة إلكترونية؛ وذلك لضمان أمن وسلامة معلومات الأفراد، وتمكينهم من إثبات حقوقهم أو الإذن الممنوح لهم¹⁴⁹، فظهر ما يسمى بالتوقيع الإلكتروني أو الرقمي، والكتابة الإلكترونية أو الرقمية، كأحدى وسائل الإثبات؛ وقد سعت الدول لتنظيم وتقنين تلك الأدوات لاستخدامها كحجة قوية في الإثبات، وهذا ما سنتناوله الباحثة ضمن المطالبين التاليين:

المطلب الأول: وسائل الإثبات المستخدمة في أنظمة الدفع الإلكتروني.

المطلب الثاني: الجهود الدولية والوطنية في دعم حجية الإثبات المقررة في أنظمة الدفع

الإلكتروني.

¹⁴⁹ الأيونسيترال، منشورات الأمم المتحدة، تعزيز الثقة بالتجارة الإلكترونية، فيينا، 2009، ص1،

المطلب الأول

وسائل الإثبات المستخدمة في أنظمة الدفع الإلكتروني

بسبب الحاجة الملحة لوضع قواعد قانونية تعترف بوسائل الإثبات، ظهرت العديد من التشريعات التي نظمت هذه الوسائل، ومع وجود هذه التشريعات، فإنه لا بد للباحثة من الرجوع إلى القواعد الموضوعية في تلك التشريعات ليتسنى لنا التعمق في وسائل الإثبات والتي يُعتبر أهمها الكتابة الإلكترونية، والتوقيع الإلكتروني.

الفرع الأول - الكتابة الإلكترونية:

بالعودة إلى مفهوم الكتابة، نجد أنها رموزٌ ينجم عنها تلاقي إرادات، وتعبّر عن الفكر والقول؛ ولا يشترط لفهم هذا التعبير أن يستند إلى وسيط معين، فقد يكون على الورق، أو الحجر، أو الخشب، فما دام هذا الوسيط قادراً على نقل رموز الكتابة، فإنه يُعد صالحاً للاعتداد به¹⁵⁰، وعليه، فإن الكتابة التقليدية تحرر على دعامة تسهل قراءتها بطريقة مباشرة وبالعين المجردة¹⁵¹، ومن هذا المنطلق طرحت الباحثة ضرورة البحث في أحد الوسائل التي فرضت نفسها في ظل ازدهار التجارة الإلكترونية والتعاملات الإلكترونية وكذلك العقود الإلكترونية، والتي تفترض أن يكون فيها تبادل البيانات إلكترونياً؛ وهي الكتابة الإلكترونية.

¹⁵⁰ لطفي، محمد حسام محمود. (1998). استخدام وسائل الاتصال الحديثة في التفاوض على العقود وإبرامها. القاهرة: مصر.

الناشر: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع. ص8.

انظر أيضاً: ناصر، حمودي محمد. (2009). العقد الدولي المبرم عبر الإنترنت. ط: 1. عمان: الأردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع. ص271.

¹⁵¹ البياتي، نادية ياس. (2014). التوقيع الإلكتروني عبر الإنترنت ومدى حجته في الإثبات. ط: 1. عمان: الأردن. دار البداية. ص 126.

أولاً - مفهوم الكتابة الإلكترونية:

لقد أورد قانون "الأونسيترال النموذجي للأمم المتحدة" بشأن التجارة الإلكترونية الصادر بموجب القرار رقم 162/51 لعام 1996 المقصود بالكتابة عندما أشار إلى رسالة البيانات، فقد نصت المادة الثانية في الفقرة 1/ منه على أنها: "المعلومات التي يتم إنشاؤها أو استلامها أو تخزينها بوسائل إلكترونية أو ضوئية أو وسائل مشابهة، على سبيل المثال تبادل البيانات الإلكترونية أو التلكس أو النسخ البرقي"¹⁵².

وفي المادة السادسة منه عندما يشترط القانون أن تكون المعلومات مكتوبة، تستوفي رسالة البيانات، ذلك الشرط إذا تيسر الاطلاع على البيانات الواردة فيه على نحو يتيح استخدامها بالرجوع إليها لاحقاً¹⁵³.

وقد عرفت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باستخدام الخطابات الإلكترونية في إبرام وإثبات العقود الدولية لسنة 2005 على أنها "الخطاب الإلكتروني الذي يتبادل الأطراف فيما بينهم بواسطة رسائل البيانات..."، والمقصود برسائل البيانات من المادة 4/ من هذه الاتفاقية "جميع المعلومات المرسلة أو المتلقاة أو المخزنة بوسائل إلكترونية أو مغناطيسية، أو بصرية، أو وسائل مشابهة، تشمل على سبيل المثال -لا الحصر- التبادل الإلكتروني بين الأطراف عن طريق البرق أو الفاكس، أو البريد الإلكتروني"¹⁵⁴.

¹⁵² نقلاً عن: علي، أسامة سيد محمد. (2010). التنظيم التشريعي والتعاقدية للتجارة الإلكترونية وآثارها على الخدمات المصرفية. رسالة دكتوراه في الحقوق. قسم القانون التجاري. جامعة القاهرة: مصر. القاهرة: مصر. ص 349.

¹⁵³ Disponible sur: <https://www.unictral.org/pdf/Arabic/text-electcom/ml-ecomm-a.ebbok.pdf>

¹⁵⁴ السنباطي، عطا عبد الله. (2012). الإثبات في العقود الإلكترونية. القاهرة: مصر. دار النهضة العربية للنشر والتوزيع. ص 215.

وقد عرّف المشرع السوري الكتابة الإلكترونية في قانون المعاملات الإلكترونية¹⁵⁵ عندما تعرّض لمفهوم الرسالة الإلكترونية على أنها "المعلومات التي تُرسل أو تُستلم بالوسائل الإلكترونية"، وسوف تتعرض الباحثة للحجية المقررة للكتابة الإلكترونية وفقاً للقانون السوري لاحقاً.

ومن جانبه المشرع الإماراتي، فقد تعرّض لمفهوم البيانات والمعلومات الإلكترونية في المرسوم رقم /46/ لسنة 2021¹⁵⁶، فعرّف البيانات على أنها "مجموعة من الحقائق والقياسات والمشاهدات التي تكون على شكل أرقام أو حروف أو رموز أو أشكال خاصة، يتم جمعها حتى يتم استخدامها"، أما المعلومات الإلكترونية فعرفها بأنها "أي بيانات أو معلومات يمكن تخزينها وتوليدها ونقلها بوسائل تقنية المعلومات في شكل كتابة أو صورة أو صوت أو فيديو أو أرقام أو حروف، أو رموز أو إشارات أو غيرها".

كما عرّفها المشرع الإماراتي في القانون رقم /2/ لعام 2002 على أنها¹⁵⁷: "سجل أو مستند يتم إنشاؤه أو تخزينه أو استخراجها أو تخزينه أو نسخه أو إرساله أو إبلاغه أو استلامه بوسيلة إلكترونية، على وسيط ملموس، أو على أي وسيط إلكتروني آخر، ويكون قابلاً للاسترجاع بشكل يمكن فهمه".

كما نصت المادة السابعة من القانون ذاته بأنه: "إذا اشترط أي تشريع نافذ في الدولة أي معلومة أو بيان أو مستند أو سجل أو معاملة أو بيئة أن يكون مكتوباً، أو نصّ على ترتيب نتائج معينة على عدم الكتابة، فإن هذا الشرط يعد متوفراً في المستند الإلكتروني إذا كانت المعلومات التي يتضمنها محفوظة بشكل يتيح استخدامها والرجوع إليها".

وعليه، وبما أنه لا يوجد ارتباط وثيق بين الكتابة والمحرر الورقي للكتابة عليه بالتحديد، فإنّ كل مستند قادر على أن يعكس مضمون الكتابة، يمكن الأخذ به في الإثبات¹⁵⁸.

¹⁵⁵ قانون رقم /3/ لعام 2014 الخاص بالمعاملات الإلكترونية، والذي أقره مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ 2014/3/4.

¹⁵⁶ المرسوم بقانون اتحادي /46/ لسنة 2021 بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة.

¹⁵⁷ القانون رقم /2/ لعام 2002 بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية.

¹⁵⁸ أبو الهيجاء، محمد إبراهيم. (2011). عقود التجارة الإلكترونية. ط: 2. عمان: الأردن. دار الثقافة. ص62.

وتعد الكتابة بناءً على ذلك وسيلة إعداد دليل لإثبات التعاقد والرضا بين الأطراف، ويمكن إثبات ذلك على أي مستند يؤدي الغرض ذاته، حتى ولو كانت غير مادية مثل مخرجات الحاسب الآلي (كالأسطوانات)، إذا ما كان من الممكن التحقق من محتواها ومضمونها¹⁵⁹.

ثانياً – خصائص الكتابة الإلكترونية:

1. وجوب أن تكون الكتابة الإلكترونية مقروءة:

حيث أن المحرر الإلكتروني يتم على وسائط إلكترونية، وبلغة لوغاريتمية معقدة، ولأجل ذلك تم إيجاد برامج خاصة، تقوم بترجمة لغة (الواحد صفر) إلى لغة (الإنسان)، من خلال تحويل رموز الآلة إلى حروف مقروءة وواضحة¹⁶⁰.

وقد أكد المشرع الفرنسي في شأن الإثبات عن طريق الرسائل الإلكترونية الحديثة، أن تكون الكتابة مقروءة في المحرر المعد للإثبات، في المادة /1316/ من التقنين المدني، حيث عرف المحرر المستخدم في الإثبات على أنه "تتابع للحروف أو الرموز أو الأرقام التي تدل على المقصود منها، ويستطيع الغير فهمها"¹⁶¹، فهناك عملية تحويل الرموز إلى لغة مفهومة ومقروءة، وإن عدم إمكانية قراءتها (بلغة الواحد صفر)، لا يعني اعتبار هذه المحررات غير مقروءة.

وعليه، يجب أن تتسم الكتابة الإلكترونية بالوضوح والإنتقان أي أن تظهر الكتابة على المحرر الإلكتروني بشكل منظم وواضح وخالٍ من الأخطاء¹⁶².

¹⁵⁹ مبارك، عبد التواب. (2006). الدليل الإلكتروني أمام القاضي المدني. القاهرة: مصر. دار الثقافة العربية. ص9.

¹⁶⁰ أبو الهيجاء، محمد إبراهيم. (2011). عقود التجارة الإلكترونية. مرجع سابق، ص61.

¹⁶¹ Article 1316: "La Preuve li littéral ou preuve précité, résulte d'une suite de lettres de caractères, de chiffres ou de tous autres signes ou symboles dotés d'une signification intelligible, quels que soient leur support et leurs modalités de transmission". La loi 2000-230 du 13 mars 2000, art1. JOF du 14 mars 2000.

¹⁶² شيبان، حكيم. (2016). بور الكتابة في العقد الإلكتروني. مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماجستير. جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي: الجزائر. ص 29.

2. إمكانية الرجوع للكتابة الإلكترونية في أي وقت:

حيث أنه وحتى يمكن الركون على الكتابة الإلكترونية في الإثبات، لا بُد من أن تتمتع بصفة الاستمرارية، حيث يمكن الرجوع إليها واسترجاعها واستخدامها كلما تعين ذلك¹⁶³. وترى الباحثة بأن هذه الخاصية، من الممكن أن تتعرض للاعتداء من قبل محترفي جرائم المعلوماتية، ولذلك شدد المشرعون على أهمية البيانات والمعلومات وضرورة حفظها وحمايتها وأفرد عقوبات صارمة تجاه مجرمي الفضاء السيبراني، حيث يوجد بعض الوسائط الإلكترونية التي لها مدة زمنية معينة مما يستلزم نقل محتواها لوسيط جديد، الأمر الذي قد يفسح التلاعب بهذا المحتوى أثناء عملية النقل¹⁶⁴.

3. أن تكون الكتابة الإلكترونية قابلة للاحتفاظ والتخزين لمدة طويلة:

من الواجب أن تكون الكتابة خالية من أي عيب يؤثر في صحتها، وبالتالي ينبغي أن تكون خالية من المحو أو التحويل أو الإضافة أو ما شابه، وإذا كانت هناك علامات تدل على أي تعديل في معلومات المحررات، فإن ذلك ينال من قوة ثبوتيته¹⁶⁵، فقوة المحرر في الإثبات تنقرر بمدى سلامته من أي عيب يؤثر في شكله، ومن ثم يجب أن يكون المحرر الكتابي قابلاً للحفظ لفترة طويلة، إضافة إلى أنه يجب أن تؤمن ظروف الحفظ مصداقية السند بحيث لا يمكن تعديله بصورة تلقائية¹⁶⁶. وقد أسهمت التقنيات الحديثة الإلكترونية مثل CD و USB في حل مشكلة التخزين حيث لها قدرة هائلة في تخزين كميات كبيرة من الوثائق والمعلومات، رغم صغر حجمها، وظهر بعدها ما يسمى بالأرشيف الإلكتروني¹⁶⁷.

¹⁶³ الحموري، ناهد فتحي. (2010). الأوراق التجارية الإلكترونية. مرجع سابق، ص71.

¹⁶⁴ عبد الفتاح فايد، عابد فايد. (2007). الكتابة الإلكترونية في القانون المدني. مصر. دار النهضة العربية. ص47.

¹⁶⁵ بن سعيد، لزهري. (2012). النظام القانوني لعقود التجارة الإلكترونية. ط: 1. الجزائر. دار هومة. ص147.

¹⁶⁶ الحموري، ناهد فتحي. (2010). الأوراق التجارية الإلكترونية. مرجع سابق. ص72.

¹⁶⁷ الأسدي، علي عبد العالي خشان. (2013). حجية الرسائل الإلكترونية في الإثبات المدني. بيروت: لبنان. منشورات الحلبي الحقوقية. ص26.

وقد أكّدت محكمة النقض الفرنسية على ضرورة الحفاظ على صحة الكتابة في حكم قضائي صادر عن غرفة التجارة في عام 1997، وشددت على ضرورة عدم المساس بها أو تعديلها أو تغييرها، مهما كان شكل الدعامة التي تُكتب عليها تلك البيانات، بما فيها الصور الضوئية¹⁶⁸

4. وجوب ضمان السرية والأمان التشريعي للكتابة الإلكترونية:

حيث تمتاز الكتابة الإلكترونية بالسريّة لأنها مكتوبة بلغة الحاسب، أي لا يمكن معرفة مضمونها إلا من قبل المرسل والمرسل إليه، وعبر الحاسب الآلي، بخلاف الكتابة العادية التي من الممكن أن يطلع عليها كل من تصل ليده، لأن الكتابة الإلكترونية تقوم على تغير فيزيائي يتمثل بمغنطة مادة المحرر¹⁶⁹.

كما ساهمت التقنيات الحديثة والدعم التشريعي لاستعمالها بالحفاظ على الأمان والأمن القانوني لتعزيز الثقة بها كمنظم التشغيل وجهات المصادقة الإلكترونية¹⁷⁰.

¹⁶⁸ سليم، أيمن سعيد. (2004). التوقيع الإلكتروني، دراسة مقارنة. القاهرة: مصر. دار النهضة العربية. 3.

¹⁶⁹ المهدي، أحمد. (2006). الإثبات في التجارة الإلكترونية. مصر. الناشر: دار الكتب القانونية. ص17.

¹⁷⁰ العبودي، عباس. (2010). تحديات الإثبات بالسجلات الإلكترونية ومتطلبات النظام القانوني لتجاوزها. ط: 1. بيروت: لبنان. منشورات الحلبي الحقوقية. ص24.

الفرع الثاني - التوقيع الإلكتروني:

إنَّ الكتابة لا تعد دليلاً كاملاً في الإثبات لوحدها، إلا إذا كانت ممهورة بالتوقيع الذي يعد وسيلة من وسائل الإثبات، وعنصراً من عناصر الدليل الكتابي المعد أصلاً للإثبات¹⁷¹.
والتوقيع هو علامة خطية خاصة ومميزة يضعها الموقع بأي وسيلة على سند لإقراره¹⁷²، وبسبب انتشار التجارة الإلكترونية، ظهر التوقيع الإلكتروني كونه أحد أهم أدواتها¹⁷³، وظهرت حاجة ملحة إلى تفعيل دور التوقيع الإلكتروني المؤمن في العلاقة القانونية بين أطراف التوقيع الإلكتروني¹⁷⁴.

أولاً - مفهوم التوقيع الإلكتروني:

تعددت الآراء الفقهية التي عرفت التوقيع الإلكتروني، فعرفه البعض على أنه "التوقيع الناتج عن اتباع إجراءات محددة، تؤدي إلى نتيجة محددة ومعروفة سلفاً، ومجموع هذه الإجراءات هو البديل الحديث للتوقيع بمفهومه التقليدي"¹⁷⁵.

وعرفه البعض بأنه "عبارة عن بيانات مجزأة عن الرسالة يجري تشفيرها، وإرسالها مع الرسالة بحيث يتم التثبت من صحة الرسالة عند فك التشفير، وانطباق محتوى التوقيع على الرسالة"¹⁷⁶.

¹⁷¹ بن سعيد، زهر. (2012). النظام القانوني لعقود التجارة الإلكترونية. مرجع سابق، ص152.

¹⁷² عبد الحميد، ثروت. (2007). التوقيع الإلكتروني. الإسكندرية: مصر. دار الجامعة الجديدة. ص20.

¹⁷³ الجنبهي، منير محمد. الجنبهي، ممدوح محمد. (2005). البنوك الإلكترونية. مرجع سابق، ص75.

¹⁷⁴ فهمي، خالد مصطفى. (2007). النظام القانوني للتوقيع الإلكتروني في ضوء التشريعات العربية والاتفاقيات الدولية. الإسكندرية: مصر. دار الجامعة الجديدة. ص35.

¹⁷⁵ زهرة، محمد المرسي. (1999). حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات. بحث منشور في الجوانب القانونية الناجمة عن استخدام الحاسب الآلي في المصارف. القاهرة: مصر. مجلة اتحاد المصارف العربية. ص163.

انظر أيضاً: الأيوبي، عادل رمضان. (2009). التوقيع الإلكتروني في التشريعات الخليجية. ط:1. مصر. الناشر: المكتب الجامعي الحديث. ص15.

¹⁷⁶ برهم، نضال سليم. (2009). أحكام عقود التجارة الإلكترونية. مرجع سابق، ص235.

وعُرف أيضاً بأنه "وحدة قصيرة من البيانات التي تحمل علاقة رياضية مع البيانات الموجودة في محتوى الوثيقة وهذه البيانات هي في النهاية كود سري خاص بشخص محدد"¹⁷⁷.

أما تشريعياً، فتورد الباحثة بعض التعاريف المهمة للتوقيع الإلكتروني على النحو الآتي.
وضع التوجيه الأوروبي تعريفاً للتوقيع الإلكتروني، وذلك عندما أصدر التوجيه الأوروبي رقم 93-1999 في ديسمبر 1999 الخاص بالتوقيعات الإلكترونية¹⁷⁸، فعرفه بموجب المادة الأولى منه بأنه "المعطيات التي تأخذ الشكل الإلكتروني والتي ترتبط بمعطيات أخرى إلكترونية والتي تستخدم كوسيلة لإثبات صحتها".

كما ميز في نصوصه بين نوعين من التوقيع الإلكتروني، الأول عُرف بالتوقيع العادي وهو أي معلومة تأخذ شكلاً إلكترونياً، تقتزن بشكل منطقي بيانات أخرى إلكترونية، والذي يشكل أساس منهج التسويق، والثاني هو التوقيع الإلكتروني المتقدم وهو التوقيع الذي يرتبط بالنص الموقع، ولكي يتصف التوقيع بأنه توقيع إلكتروني يجب أن تتوافر فيه الشروط التالية:

- أن يرتبط وبشكل منفرد بصاحب التوقيع.
- أن يتيح كشف هوية صاحب التوقيع.
- أن ينشأ من خلال وسائل موضوعة تحت رقابة صاحب التوقيع.
- أن يرتبط بالبيانات التي وضع عليها التوقيع إلى درجة أن أي تعديل يلحق بالبيانات يمكن كشفه.

¹⁷⁷ قشقوش، هدى حامد. (2003). الحماية الجنائية للتوقيع الإلكتروني. مؤتمر الأعمال المصرفية بين الشريعة والقانون. كلية الشريعة والقانون جامعة الإمارات. ص591.

¹⁷⁸ **Directive 1999/93 CE DU Parlement européen et du conseil**, du 13 décembre 1999, sur un carte communautaire pour les signatures électroniques, Disponible Sur:
<https://eur-lex-europ.eu/legal-contetnt/FR/TXT/PDF/?uri=CELEX:31999L0093&from=FR>.

كما نصت المادة 1/2 من مشروع لجنة الأمم المتحدة الخاص بسن قواعد موحدة للتوقيع الإلكتروني أنه عبارة عن "بيانات مدرجة بشكل إلكتروني في رسالة بيانات تستخدم لتعيين هوية الموقع عليها لبيان موافقته عليها"، وعرفت المادة 2/ب من ذات المشروع التوقيع الإلكتروني المعزز أنه "التوقيع الذي يرتبط بإجراء أمان يجعله منفرداً بصاحبه، ويكفل الكشف عن أي تغيير في محتوى الرسالة"¹⁷⁹.

ويظهر من خلال التعريفين السابقين بأن التوقيع الإلكتروني وسيلة مهمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشخص الموقع، وتدل على موافقته للالتزام بما تم التوقيع عليه.

كما أنّ المشرع الفرنسي تناول التوقيع الإلكتروني في المادة 4/1316 من القانون المدني وعرفه بأنه "توقيع يميز هوية صاحبه، وعندما يتم التوقيع بطريقة إلكترونية، فإنه يجب أن يتم باستخدام طريقة موثوقة لتمييز هوية صاحبه ويعبر عن رضاه بالالتزامات الناشئة عن هذا التوقيع"، كما نصّ في المادة 1/2 على تعريف التوقيع الإلكتروني بأنه "بيانات في شكل إلكتروني، تُدرج في رسالة بيانات مرتبطة بها، ويجوز أن تستخدم لتعيين هوية الموقع بالنسبة لرسالة البيانات لبيان موافقة الموقع على المعلومات الواردة برسالة البيانات"¹⁸⁰:

"Signature électronique désigne des données sous forme électronique continues dans un message de données ou jointes ou logiquement associées au dit message pouvant être utilisées pour identifier le signataire dans le cadre du message de données et indiquer qu'il approuve l'information qui y est continue".

أما القانون الفيدرالي الأمريكي بشأن التجارة الإلكترونية الصادر في 30 جويليه 2000 فعرف التوقيع الإلكتروني بأنه "أي توقيع في شكل أصوات أو إشارات أو رموز في شكل إلكتروني مرتبط بسجل

¹⁷⁹ أبو الهيجاء، محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص128.

إلكتروني أو بنظام معالجة المعلومات ارتباطاً منطقياً، ويستخدمه الشخص قاصداً التوقيع على
المحرر¹⁸¹.

"An electronic sound symbol or process attached to or logically associated with a contract or other record and executed or adopted by a person with the intent to sign the record".

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد عرّف المشرع الإماراتي التوقيع الإلكتروني في القانون رقم 2/ لعام 2002¹⁸² بأنه: "توقيع مكون من حروف أو أرقام أو رموز أو صوت أو نظام معالجة ذي شكل إلكتروني وملحق أو مرتبط منطقياً برسالة إلكترونية وممهور بنية توثيق أو اعتماد تلك الرسالة".

وعرّفه في القانون رقم 46/ لعام 2021¹⁸³ بذات التعريف الوارد في القانون رقم 2/ لعام 2002، وأضاف عليه بأن التوقيع الإلكتروني من شأنه التحقق من هوية شخص الموقع وقبوله لمحتوى البيانات المقترنة به.

وفرق في التعاريف أيضاً بين التوقيع الإلكتروني الموثوق والتوقيع الإلكتروني المعتمد. وبالنسبة للجمهورية العربية السورية فقد عرّف المشرع السوري التوقيع الإلكتروني في القانون رقم 4/ لعام 2009¹⁸⁴ على أنه "جملة بيانات تُدرج بوسيلة إلكترونية على وثيقة إلكترونية، وترتبط بها، وتتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو أي شكل آخر مشابه، ويكون لها طابع مفرد ويسمح بتحديد شخص الموقع ويميزه عن غيره وينسب إليه وثيقة إلكترونية بعينها"، ولكن المشرع السوري قد ألغى القانون رقم 4/ لعام 2002 الخاص بالتوقيع الإلكتروني وخدمات الشبكة بالقانون رقم 7/ لعام

¹⁸¹ قانون المعاملات الإلكترونية الصادر في 30 جوان 2000 والمعمول فيه في 1 أكتوبر 2000.

¹⁸² قانون رقم 2/ لعام 2002 بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

¹⁸³ مرسوم بقانون اتحادي رقم 46/ لعام 2021 بشأن المعاملات الإلكترونية.

¹⁸⁴ قانون رقم 4/ لعام 2009 الخاص بالتوقيع الإلكتروني وخدمات الشبكة (ملغى).

2023¹⁸⁵ الذي عرّف التوقيع الرقمي على النحو الآتي: "مجموعة بيانات مبنية على خوارزميات رياضية تدرج من خلال رسائل تقانة المعلومات على وثيقة إلكترونية، وترتبط بها، ويكون لها طابع متفرد يسمح بتحديد شخص الموقع، ويميزه عن غيره، وينسب إليه وثيقة إلكترونية بعينها".

وترى الباحثة أن المشرع السوري يواكب المستجدات المتطورة ويأخذ بعين الاعتبار سرعة انتشار التكنولوجيا، والحاجة إلى تعديل النصوص التي كانت موضوعة، بإصداره القانون رقم 7/ لعام 2023، الذي جاء مواكباً لرؤية سورية 2030.

ثانياً – أهم صور التوقيع الإلكتروني ودوره في تأمين أنظمة الدفع الإلكتروني:

بمراجعة الوسائل الإلكترونية التي تضمنت طرقاً تكنولوجية مختلفة، تبين أنّ للتوقيع الإلكتروني صوراً عديدة، ستأتي الباحثة على ذكرها باختصار.

1- صور التوقيع الإلكتروني:

أ. التوقيع الرقمي: ويعتبر من الأشكال الحديثة للتوقيع الإلكتروني، والأكثر أماناً، وذلك لعدة اعتبارات تتمثل في النقاط الآتية¹⁸⁶:

- يحقق استخدامه ارتباطاً بين المستند الكتابي والتوقيع الوارد عليه.
 - يضمن عدم التدخل في المحرر الذي يرتبط به.
 - يمكن من تحديد هوية الموقع.
 - يعبر بشكل واضح عن نية صاحبه في الالتزام بما وقع عليه، وقبوله لمضمونه.
- ويعتمد التوقيع الرقمي على معادلات رياضية، حيث تتحول الكتابة العادية المقروءة إلى لغة خاصة غير مقروءة (لغة أرقام) وذلك فإن هذا النوع يقوم على التشفير¹⁸⁷.

¹⁸⁵ قانون رقم 7/ لعام 2023 الخاص بالتوقيع الرقمي وخدمات تقانة المعلومات.

¹⁸⁶ الشنراقى، حسام محمد نبيل. (2013). الجرائم المعلوماتية، دراسة تطبيقية مقارنة على جرائم الاعتداء على التوقيع الإلكتروني.

مصر. دار شتات للنشر والبرمجيات. ص 65.

¹⁸⁷ براهمي، حنان. (2015). جريمة تزوير الوثيقة الرسمية ذات الطبيعة المعلوماتية. أطروحة دكتوراه. جامعة بكرة. ص 150.

ب. **التوقيع البيومتري:** ويقوم هذا النوع على أساس التحقق من شخصية المتعامل، وذلك استناداً على الصفات الجسمانية للأفراد مثل البصمة الشخصية، مسح العين¹⁸⁸.

ج. **التوقيع بالقلم الإلكتروني:** ويعتبر أهم أنواع التوقيع الإلكتروني، حيث يتم فيه الاعتماد على قلم مخصص يستعمل على حاسب آلي، ومزود بماسح ضوئي لقراءة المعلومات التي يضعها الشخص، حيث يعتمد التوقيع بالقلم الإلكتروني على نفس الخواص التي يقوم عليها التوقيع الخطي التقليدي¹⁸⁹.

د. **التوقيع باستخدام البطاقة الممغنطة المقترنة بالرقم السري أو الكودي:** ويعتبر هذا التوقيع من أكثر صور التوقيع الإلكتروني شيوعاً، حيث لا يتطلب جهداً، وأكثر المجالات المنتشرة فيها استعمال هذه البطاقات، المجال المصرفي، حيث أصبحت غالبية البنوك تتوفر على خدمة الصراف الآلي، وتحتوي هذه البطاقات على بيانات خاصة بشخص صاحبها، وهذه البيانات موجودة على مستوى دائرة إلكترونية مغلقة مثبتة على البطاقة¹⁹⁰.

2- دور التوقيع الإلكتروني في تأمين أنظمة الدفع الإلكتروني:

إنَّ الدور الأهم الذي يؤديه التوقيع الإلكتروني، يتمثل في أنه يحدّد هوية الأطراف التي تتعامل بوسائل الدفع الإلكتروني، وفي إثبات صحة أوامر الدفع الصادرة عن الأطراف بوسائل الدفع الإلكتروني؛ والتأكد من أن المعلومات التي تصل إلى المصرف هي ذات المعلومات التي كانوا قد أرسلوها بالفعل، ولم يتم العبث بها من قبل أي شخص¹⁹¹.

حيث أن التوقيع الإلكتروني هو الذي يميز شخص الموقع عن غيره، وهو نفس الدور الذي يؤديه التوقيع اليدوي الموجود في المستند التقليدي في المصارف، والاختلاف فقط يكون في شكل

¹⁸⁸ يوسف، أمير فرج. (2008). **التوقيع الإلكتروني**. الإسكندرية: مصر. دار المطبوعات الجامعية. ص19.

¹⁸⁹ إسماعيل، محمد سعيد أحمد. (2009). **أساليب الحماية القانونية لمعاملات التجارة الإلكترونية، دراسة مقارنة**. ط: 1. بيروت: لبنان. منشورات الحلبي الحقوقية. ص270.

¹⁹⁰ طمين، سهيلة. (2011). **الشكلية في عقود التجارة الإلكترونية**. رسالة ماجستير. جامعة مولود معمري. الجزائر. ص58.

¹⁹¹ التميمي، علاء. (2012). **التنظيم القانوني للبنك الإلكتروني على شبكة الإنترنت**. مصر. دار الجامعة الجديدة للنشر. ص641.

التوقيع، ففي التوقيع التقليدي يتمثل في علامة خطية، أما في التوقيع الإلكتروني فهو متمثل برمز وأرقام، فهو عبارة عن ملف رقمي صغير مزود بشهادة تصديق إلكتروني ويحتوي على جميع المعلومات الشخصية مع تاريخ ورقم الشهادة ومصدرها¹⁹².

أما الدور المهم الثاني الذي يؤديه التوقيع الإلكتروني فيتمثل في أنه يعبر عن إرادة ونية الموقع في قبوله لمضمون الالتزام الذي يوقع عليه وذلك كما رأينا سابقاً من خلال تعريفات التوقيع الإلكتروني.

3- علاقة التوقيع الإلكتروني بوسائل أنظمة الدفع الإلكتروني:

لقد تم استخدام التوقيع الإلكتروني في غالبية أنظمة ووسائل الدفع الإلكتروني، حيث تزامن ظهوره مع استخدام بطاقات الدفع الإلكتروني، وفيما يلي أهم تطبيقات التوقيع الإلكتروني في مجال أنظمة الدفع الإلكتروني، على النحو الآتي:

أ. تطبيق التوقيع الإلكتروني على بطاقات الدفع الإلكتروني:

ويعتبر مجال بطاقات الائتمان من أقدم مجالات استخدام التوقيع الإلكتروني¹⁹³، ويمكن تطبيق التوقيع الإلكتروني على هذه البطاقات على خطوات تتمثل في¹⁹⁴:

- إدخال رقم البطاقة المتضمنة البيانات التي يتطلبها الحاسب الآلي.
- كتابة الرقم السري الخاص بصاحب البطاقة.
- الضغط على المفتاح المطلوب وإصدار الأمر بإتمام العملية.

¹⁹² غزالي، نزيهة. (2011). الآليات القانونية لحماية وسائل الدفع الإلكتروني في التشريع الجزائري. عدد (19). الجزائر. مجلة البحوث السياسية والإدارية. ص290.

¹⁹³ زريقات، عمر خالد. (2007). عقد البيع عبر الإنترنت. عمان: الأردن. دار الحامد للنشر والتوزيع. ص311.

¹⁹⁴ الدسوقي أبو الليل، إبراهيم. (2003). توثيق التعاملات الإلكترونية ومسؤولية جهة التوثيق تجاه الغير المضرور. مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون. جامعة الإمارات العربية المتحدة. دبي. ص32-33.

ب. تطبيق التوقيع الإلكتروني على الشيكات وسندات الشحن الإلكترونية:

وقد تحدثت سابقاً عن وسائل الدفع المطوّرة والتي كانت موجودة، وأصبحت مدونة على دعامات إلكترونية، والتي يعتبر التوقيع الإلكتروني أحد الطرق المؤمنة لها، ومنها:

- التوقيع الإلكتروني على الشيكات الإلكترونية:

الشيكات الإلكترونية أو الآلية، كما رأينا أنها شيكات تصدرها الحاسبات الآلية (الكمبيوتر)، وفيها يستغنى عن التوقيع الكتابي الذي يضعه مصدرها، ويحل الأمر بسحبها محل التوقيع رقماً سرياً، وبذلك يقوم التوقيع الإلكتروني مقام التوقيع العادي، وبواسطته يتم التعرف على مصدر الشيك¹⁹⁵.
ويعد الشيك الآلي من أهم الأوراق التجارية التي تخضع للمعالجة الآلية، وهو يناسب الأشخاص الذين لا يملكون بطاقة دفع إلكتروني¹⁹⁶.

- التوقيع الإلكتروني على سندات الشحن الإلكترونية:

يمثل سند الشحن الإلكتروني أهم وثائق عقد النقل البحري، وقد ارتبط ظهوره بشيوع استعمال وسائل التكنولوجيا في مجالات التجارة الدولية، حيث أقرت اتفاقية الأمم المتحدة لنقل البضائع بالبحر عام 1978 جواز التعامل بالوسائل الحديثة، وراعت الاتفاقية تبديل التوقيع بخط اليد وإحلال صورة جديدة محلها للتوقيع¹⁹⁷، ولم تشترط صورة معينة للتوقيع حيث يمكن أن يكون بالختم أو بالرموز أو أي طريقة آلية أو إلكترونية بشرط ألا تتعارض مع قانون الدولة التي يصدر فيها سند الشحن¹⁹⁸.

¹⁹⁵ الدسوقي أبو الليل، إبراهيم. (2003). توثيق التعاملات الإلكترونية ومسؤولية جهة التوثيق تجاه الغير المضرور. مرجع سابق. ص33.

¹⁹⁶ طه، مصطفى كمال. بندق، وائل أنور. (2009). الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكتروني الحديثة. مرجع سابق. ص350-351.

¹⁹⁷ اتفاقية الأمم المتحدة للنقل البحري للبضائع، الموقعة بهامبورغ، 31 مارس 1978.

¹⁹⁸ المري، عايض راشد عايض. (1998). مدى حجية الوسائل التكنولوجية الحديثة في إثبات العقود التجارية. رسالة دكتوراه. جامعة القاهرة: مصر. مصر.

ج. تطبيق التوقيع الإلكتروني على النقود الإلكترونية:

بما أن النقود الإلكترونية تتم إدارتها بواسطة قرص صلب أو بطاقة ذكية أو ذاكرة حاسب آلي

للمعمل¹⁹⁹، فإنه يمكن تطبيق التوقيع الإلكتروني عند استعمال أساليب إدارة النقود الإلكترونية.

¹⁹⁹ ربضي، عيسى غسان. (2012). القواعد الخاصة بالتوقيع الإلكتروني. ط:4. عمان: الأردن. دار الثقافة. ص102.

المطلب الثاني

الجهود الدولية والوطنية في دعم حجية الإثبات المقررة

في أنظمة الدفع الإلكتروني

مع التغير المتزايد الحاصل في التعاملات التقليدية، ومع شيوع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، وفي مجال إبرام التصرفات القانونية، تغير مفهوم دلائل الإثبات (التوقيع والكتابة)، حيث أوجدت هذه التكنولوجيا أشكالاً جديدة للكتابة والتوقيع، صبغت جميعها بالطابع الإلكتروني²⁰⁰، وأصبح معه من المهم دعم حجية إثبات هذه الأشكال من قبل المشرعين لتعزيز ثقة التعامل فيها من قبل الأفراد، وبناءً عليه فإن الأمر يستدعي ضرورة البحث في الجهود الدولية والوطنية التي أولت اهتماماً بمسألة حجية الإثبات ودعمتها من خلال القوانين والأحكام والتوجيهات، وسنبحث ذلك في هذا المطلب ضمن فرعين وفق الآتي:

الفرع الأول: حجية الكتابة الإلكترونية في الإثبات في نطاق وسائل الدفع الإلكتروني.

الفرع الثاني: حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات في نطاق وسائل الدفع الإلكتروني.

الفرع الأول – حجية الكتابة الإلكترونية في الإثبات في نطاق وسائل الدفع الإلكتروني:

وضَّح القرآن الكريم أهمية الكتابة في الإثبات بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ، وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾²⁰¹، ومع انتشار التطور التكنولوجي امتدت هذه الأهمية في الوقت الراهن جوازاً من الكتابة التقليدية إلى الكتابة الإلكترونية، لذلك، فإن الوقوف عند حجية الإثبات للكتابة الإلكترونية، يقتضي منا عرض تشريعي لأهم المبادرات الدولية والوطنية في دعمها بالنسبة للوسائل الحديثة المستخدمة في أنظمة الدفع الإلكتروني.

²⁰⁰ ربضي، عيسى غسان. (2012). القواعد الخاصة بالتوقيع الإلكتروني. مرجع سابق، ص16.

²⁰¹ سورة البقرة، الآية: 282.

أولاً - الجهود الدولية في دعم حجية الإثبات للكتابة الإلكترونية:

تطرق المشرع الفرنسي من جانبه لحجية الكتابة الإلكترونية في نص المادة /1316/ من القانون المدني الجديد 2016-131²⁰² حيث قررت مبدأ التساوي بين الكتابة بخط اليد وبين الكتابة الإلكترونية، وأعطى لهما نفس الحجية، بشرط إمكانية دلالة الكتابة الإلكترونية على الشخص الذي أصدرها، وأن يكون تدوينها وحفظها وفق ظروف تضمن سلامتها²⁰³.

وبالرجوع لنص القانون السالف ذكره، فإنه وحتى يتم الاعتراف بالحجية القانونية للكتابة الإلكترونية، فإنه يجب أولاً إمكانية نسبة الكتابة الإلكترونية إلى الشخص الذي حررها، شريطة عدم إنكار ذلك، وثانياً أن تتوفر الوسائل التي تمكن من حفظ بيانات ومعلومات المحرر الإلكتروني بطريقة تضمن عدم المساس به أو إجراء أي تعديل عليها يصعب اكتشافه²⁰⁴.

وبالنسبة للمشرع الأمريكي فقد أصدر في 2000/7/30 القانون الاتحادي للتوقيع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية²⁰⁵، ونصت المادة /105/ منه على أنه "للسجل الإلكتروني ذات القوة والأثر المقرر للسجلات المحررة بغير الوسائل الإلكترونية".

²⁰² Art 1316/1 ancienne du code civil Français: **"L'é crit sous forme électronique est admins en prevue ou meme titra que l'écrit sur support papier**, sous réserve que puisse être dûment identifiée la personne dont il émane et qu'il établi et conservé dans conditions de nature à engrantir L'in tégrité".

²⁰³ عطاسده، إياد محمد عارف. (2009). **مدى حجية المحررات الإلكترونية في الإثبات (دراسة مقارنة)**. رسالة ماجستير في القانون الخاص. مؤسسة النجاح الوطني. نابلس: فلسطين. ص139.

²⁰⁴ زروق، يوسف. (2013). **حجية وسائل الإثبات الحديثة**. رسالة دكتوراه في القانون الخاص. جامعة أبي بكر بلقايد. تلماسن. ص192.

²⁰⁵ Electronic signatures in Global and National Commerce Act (E-Sign law).

وقد دخل هذا القانون حيز النفاذ اعتباراً من 1 أكتوبر سنة 2002.

E-sign act raises the speed limit on the information super high way.

<http://www.findlaw.com/computerstechnologylaw-1-75-1.html>.

وقد ساوى المشرع الأمريكي المستند الإلكتروني أو السجل الإلكتروني أو الكتابة الإلكترونية بالكتابة الخطية من حيث حجية الإثبات، وقد أضفى القانون الأمريكي للتوقيع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية للمستند الإلكتروني غطاءً تشريعياً إلى كافة الولايات الأمريكية.

كما ساوى التوجيه الأوروبي رقم 99-93/ المتعلق بالتوقيع الإلكتروني بين المحرر الإلكتروني والمحرر العرفي من حيث القيمة والحجية في الإثبات، طالما كان التوقيع الممهور به المحرر الإلكتروني توقيعاً موثقاً، إضافةً إلى توفر شروط الاعتماد بالمحرر الإلكتروني المتمثلة في الاستمرارية وعدم القابلية للتعديل، وارتباط المحرر بالتوقيع على نحو لا يقبل الانفصال، واشتراط تقديم شهادة المحرر الإلكتروني من جهة موثوقة ومتخصصة تعمل وتخضع في إنشائها على رقابة سلطات الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي²⁰⁶، وبذلك أخذ الأخير بمبدأ التعادل بين المحررات الإلكترونية والأدلة الكتابية الكاملة²⁰⁷.

أما قانون الأونسيترال النموذجي فقد نص على أنه "لا تفقد المعلومات مفعولها القانوني أو صحتها أو قابليتها للتنفيذ لمجرد أنها في شكل رسالة بيانات"²⁰⁸، وذلك يعني أن للكتابة الإلكترونية إذا كانت في شكل بيان نفس الحجية المقررة للكتابة التقليدية في الإثبات، حيث أنه لا يوجد أي مبرر للفرقة بينهما استناداً إلى الدعامة التي تتضمن كلا منهما.

وترى الباحثة بعد استعراض بعض الجهود الدولية لدعم حجية المستند الإلكتروني أو الكتابة الإلكترونية أنه لا يكفي لها أن تنهض لوحدها كدليل إثبات إلا إذا اقترنت بتوقيع محررها، وفي ذلك أحسنت بعض التشريعات عندما اشترطت عدة أمور لإعطاء الكتابة الإلكترونية حجية إثبات ومنها المشرع الفرنسي عندما اشترط اقتران الكتابة الإلكترونية بالدالة على مصدرها وأن يتم حفظها بحيث

²⁰⁶ الجمال، سمير حامد عبد العزيز. (2006). التعاقد عبر تقنيات الاتصال الحديثة، دراسة مقارنة. القاهرة: مصر. دار النهضة العربية. ص 241.

²⁰⁷ زريقات، عمر خالد. (2007). عقد البيع عبر الإنترنت. مرجع سابق. ص 237.

²⁰⁸ <https://www.uicntral.org/pdf/Arabic/text-electcom/m-i-e-comma-a.ebook.pdf>.

يمكن للرجوع إليها في أي وقت، لأنه من الصعب جداً إسناد أن كتابة على مستند إلكتروني، وخاصة في مجال المراسلة الإلكترونية أن تُنسب لمصدرها وعليه فإنه من المستحسن التخلي عن فكرة المساواة بين الكتابة التقليدية والكتابة الإلكترونية ووضع تنظيم قانوني محكم يحدد حالات وطرق وآثار وكيفية حماية المستندات الإلكترونية.

ثانياً - الجهود المقارنة والوطنية في دعم حجية الإثبات للكتابة الإلكترونية:

1. في دولة الإمارات العربية المتحدة:

نص القانون رقم 2/ لعام 2002 بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية²⁰⁹ المادة (6/1) منه على أنه ليس في القانون ما يتطلب من شخص أن يستخدم أو يقبل معلومات بشكل إلكتروني²¹⁰، إلا أنه لا يجوز استنتاج موافقة الشخص من سلوكه الإيجابي.

كما نص القانون رقم 1/ لعام 2006 على أنه: (لا تقصد الرسالة الإلكترونية أثرها القانوني أو قابليتها للتنفيذ لمجرد أنها جاءت في شكل إلكتروني).

وفي المادة 5/ منه أكد القانون على أنه إذا اشترط حفظ مستند لأي سبب فإن هذا الشرط يتحقق عندما يتم حفظ ذلك المستند في سجل إلكتروني ولكن يوجد عدة شروط:

أ. حفظ السجل الإلكتروني بالشكل الذي أنشئ أو أرسل أو استلم به أو بشكل يمكن من إثبات أنه يمثل بدقة المعلومات التي أنشئت أو أرسلت أو استلمت في الأصل.

ب. بقاء المعلومات محفوظة على نحو يتيح استخدامها والرجوع إليها لاحقاً.

ج. حفظ المعلومات إن وجدت التي تمكن من استبانة منشئ الرسالة الإلكترونية وجهة وصولها

وتاريخ ووقت إرسالها واستلامها.

²⁰⁹ قانون رقم 2/ لعام 2002 بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية.

²¹⁰ قانون اتحادي رقم 8/ لعام 2006، في شأن المعاملات والتجارة الإلكترونية.

ويتبين بأن المشرع الإماراتي لم يجعل التعامل من خلال المستندات الإلكترونية إجبارياً في التعاملات بل جعله اختيارياً، ولم يشترط الموافقة الصريحة، بل من الممكن أن تظهر هذه الموافقة بمجرد سلوك إيجابي نحو قبول التعامل بالشكل الإلكتروني.

وقد اعترف القانون رقم 1/ لعام 2006 بالحجية القانونية للكتابة الإلكترونية كدليل إثبات وذلك بعد شروط ومراعاة عدة عناصر، فنص في المادة 15/ منه على أنه:

1- لا يحول دون قبول الرسالة الإلكترونية أو التوقيع الإلكتروني كدليل إثبات:

(أ) أن تكون الرسالة أو التوقيع قد جاء في شكل إلكتروني.

(ب) أن تكون الرسالة أو التوقيع ليس أصلياً أو في شكله الأصلي، متى كانت هذه الرسالة أو

التوقيع الإلكتروني أفضل دليل يتوقع بدرجة معقولة أن يحصل عليه الشخص الذي يستشهد به.

2- وفي تقدير حجية المعلومات الإلكترونية في الإثبات تراعى العناصر الآتية:

(أ) مدى إمكانية الاعتماد بالطريقة التي تم تنفيذ واحدة أو أكثر من عمليات إدخال المعلومات

أو إنشائها أو تجهيزها أو تخزينها أو تقديمها أو إرسالها.

(ب) مدى إمكانية الاعتماد بالطريقة التي استخدمت في المحافظة على سلامة المعلومات.

(ج) مدى إمكانية الاعتماد بمصدر المعلومات إذا كان معروفاً.

(د) مدى إمكانية الاعتماد بالطريقة التي تم بها التأكد من هوية المنشئ.

(هـ) أي عنصر آخر يتصل بالموضوع.

2. في التشريع السوري:

راعى المشرع السوري في أن يكون للكتابة الإلكترونية الحجية المقررة قانوناً للكتابة الورقية،

وذلك في المادة 2/ من القانون رقم 3/ لعام 2014²¹¹، وأضاف بأنه يكون لتبادل المعلومات إلكترونياً

عن طريق الفاكس أو البريد الإلكتروني، أو أي وسيلة إلكترونية أخرى، حجية القرائن القضائية، أو مبدأ

²¹¹ قانون رقم 3/ لعام 2014 الخاص بالمعاملات الإلكترونية.

الثبوت بالكتابة كما أنه، خيّر الأطراف بالتعامل ورقياً أو إلكترونياً في المادة /3/ من نفس القانون بشرط أن يكون اتفاق الأطراف على إجراء المعاملة بوسائل إلكترونية متفقاً مع متطلبات التشريعات الخاصة النافذة، وبشرط القدرة على استخراج المعلومات وتخزينها والرجوع إليها في أي وقت.

كما قرر القانون الجديد رقم /7/ لعام 2023²¹²، للصورة المنسوخة على الورق من الوثيقة الإلكترونية ذات الحجية في الإثبات المقررة لهذه الوثيقة، ما دامت مطابقة للأصل، وما دامت الوثيقة الإلكترونية موجودة على الحامل الإلكتروني الذي أخذت عنه الصورة المنسوخة.

الفرع الثاني - حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات في نطاق وسائل الدفع الإلكتروني:

إنّ التصدي لحجية الإثبات للتوقيع الإلكتروني، يتطلب منا الوقوف عند أهم المبادرات التشريعية الدولية والمقارنة، والوطنية، التي أولت للتوقيع الإلكتروني أهمية في مجال التطورات التقنية الحديثة، ولذلك سنتناولها على النحو الآتي:

أولاً - الجهود الدولية في دعم حجية الإثبات للتوقيع الإلكتروني:

بالنسبة للمشرع الأوروبي، فقد اعترف بالتوقيع الإلكتروني وذلك جاء في إصدار توجيه رقم 1999/93 في 1999/12/13، ودفع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على منحه الحجية القانونية في التعاملات الإلكترونية، وذلك بشرط توفر عدة عناصر للتوقيع الإلكتروني لإضفاء الحجية القانونية عليه، وهي:

- أن يكون مرتبطاً بشخص الموقع وحده.
- أن يسمح بالتعريف بهوية الموقع.
- وأن يكون مرتبطاً بالبيانات.
- كما يجب أن يكون وجد بوسائل تمكن من إبقائها تحت رقابته.

²¹² قانون رقم /7/ لعام 2023 الخاص بالتوقيع الرقمي وتقانة المعلومات.

وقد ميّز التوجيه الأوروبي بين نوعين من التوقيعات، التوقيع الإلكتروني البسيط والتوقيع الإلكتروني الموثق أو الآمن أو المعزز²¹³.

حيث أعطى التوقيع الإلكتروني المعزز ميزات أكثر من حيث الاعتراف بالحجية أمام القضاء، مقارنة بالتوقيع الإلكتروني البسيط، فالتوقيع الإلكتروني المعزز، يتطلب شروط مهمة منها الرابطة القوية بين التوقيع وشخص الموقع، وقدرة مستلم الرسالة على التحقق منها واكتشاف أي تعديلات على الرسالة أو الوثيقة المرسلّة من الموقع²¹⁴، كما أنه إذا حدث ازدواجية بين توقيعين إلكترونيين أحدهما بسيط والآخر معزز أو موثق، فتكون الأولوية للأخير كونه يتمتع بعناصر أمان يمكن أن تمنحه هذه الأولوية²¹⁵.

وبهذا فقد اعترف التوجيه الأوروبي بالتوقيع الإلكتروني وأضفى له حجية قانونية في الإثبات بشرط أن تتوافر فيه بعض العناصر.

وقد تعرّض قانون Unictal النموذجي الخاص بالتجارة الإلكترونية لعام 1996، للتوقيع الإلكتروني²¹⁶، واشترط أيضاً توافر عناصر في التوقيع الإلكتروني وهي تعيين هوية الموقع بإحدى الطرق الجديرة بالثقة، والتعبير عن موافقة الموقع على التصرف محل التوقيع وبعدها صدر قانون الأمم المتحدة النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية بتاريخ 2001/6/5²¹⁷، ونصت المادة السادسة فيه على أنه: (عندما يشترط القانون توقيع شخص، فإن ذلك الشرط يُعد مستوفياً بالنسبة لرسالة البيانات، إذا

²¹³ التوجيه الأوروبي بشأن التوقيعات الإلكترونية لسنة 1999، المادة 2/.

Art 02/20 de la directive CE/95/1999 du parlement européen et du conseil du 13/12/1999 sur un cadre communautaire pour les signatures électroniques, J.O.C.E.L 13 du 19 janvier 2000.

²¹⁴ البياتي، نادية ياس. (2014). التوقيع الإلكتروني عبر الإنترنت ومدى حجته في الإثبات. مرجع سابق. ص 231.

²¹⁵ قنديل، سعيد السيد. (2006). التوقيع الإلكتروني. مصر. دار الجامعة الجديدة. ص 55.

²¹⁶ بيومي حجازي، عبد الفتاح، التوقيع الإلكتروني في النظم القانوني المقارنة، مرجع سابق، ص 270.

²¹⁷ Loi Type de la CNUDCI sur les signatures électroniques et Guide son in corporation 2001.

Disponible sur:

<http://www.uncitral.org/pdf/french/texts/electcom/ml-elecsign-f.pdf>.

استخدم توقيعاً إلكترونياً موثقاً به بالقدر المناسب للغرض الذي أنشئت وأبلغت من أجله رسالة البيانات).

وأضافت المادة ذاتها بأن التوقيع الإلكتروني يعتبر موثقاً به لغرض الوفاء إذا:

- كانت الوسيلة المستخدمة لإنشاء التوقيع الإلكتروني مرتبطة في السياق الذي تستخدم فيه الموقع دون أي شخص آخر.

- كانت الوسيلة المستخدمة لإنشاء التوقيع الإلكتروني خاضعة وقت التوقيع لسيطرة الموقع دون أي شخص آخر.

- كان الغرض من اشتراط التوقيع هو تأكيد سلامة المعلومات التي يتعلق بها التوقيع.

وبالنظر للمادة السادسة من قانون الأونسيترال نجد أنه لا يوجد تمييز بين المحرر الكتابي والمحرر الورقي من حيث الحجية في الإثبات، ما دامت النتيجة القانونية المترتبة على استعمال التوقيع الإلكتروني الموثوق فيه على رسالة البيانات عبر الإنترنت، هي نفس النتيجة المترتبة على استخدام التوقيع الخطي على المحرر الورقي التقليدي²¹⁸.

وستعرض الباحثة في نطاق الجهود الدولية لموقف المشرعين الفرنسي والأمريكي من التوقيع الإلكتروني.

من جانب التشريع الفرنسي فقد طبق الأحكام والتوجيهات الواردة بالتوجيه الأوروبي 93/1989 بشأن التوقيع الإلكتروني، لا سيما المادة 2/5 التي تنص على أن تلتزم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتطبيق أحكام هذا التوجيه، وضرورة منح التوقيع الإلكتروني الحجية القانونية التي يتمتع بها التوقيع الخطي، ويلاحظ أن هذه المادة تتعلق فقط بما يعرف بالتوقيع الإلكتروني المتقدم التي تعتمد على شهادة التوثيق، واتخاذ الإجراءات التي توفر الأمن لبيانات التوقيع²¹⁹.

²¹⁸ العطار، محمد حسن رفاعي. (2007). البيع عبر شبكة الإنترنت في ضوء قانون التوقيع الإلكتروني رقم 15/ لسنة 2004.

الإسكندرية: مصر. دار الجامعة الجديدة. ص 191.

²¹⁹ الجمال، سمير حامد عبد العزيز. (2006). التعاقد عبر تقنيات الاتصال الحديثة، دراسة مقارنة. مرجع سابق. ص 210.

وتلبيّة للمادة 13/ من هذا التوجيه، والتي تُلزم الدول الأعضاء بأن توفّق أوضاعها التشريعية بما يتفق وأحكام هذا التوجيه في موعد لا يتعدى 15 يوليو 2001، قام المشرع الفرنسي بإدخال مجموعة من التعديلات، أهمها صدور القانوني الفرنسي رقم 2000/230 والذي أعطى الحجية القانونية للتوقيع الإلكتروني²²⁰.

وبتاريخ 30 مارس 2001 صدر المرسوم رقم 272/01 وتضمن القواعد والأحكام بشأن حماية بيانات التوقيع الإلكتروني²²¹، والذي عدّل المادة 4/1416 من القانون المدني الفرنسي، والتي نصت على أنه: (إذا ما تم التوقيع في شكل إلكتروني، فإنه يجب استخدام وسيلة موثوق بها لتمييز هوية صاحبه، واتجاه إرادته للالتزام بالتصرف القانوني المرتبط به، ويفترض أن الوسيلة المستخدمة موثوق بها إلى أن يثبت العكس²²²).

وتاريخ 18 أبريل 2002 صدر أيضاً المرسوم رقم 535/02 الذي تضمن القواعد الخاصة بحماية أمن وأنظمة المعلومات²²³.

²²⁰ Loi N°2000-230 du 13 mars 2000 portant adaptation du droit de la prevue aux technologies de l'informa-taion et relative à la signature électronique (JORF n°62 du 14 mars 2000). Disponible sur: <http://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=JORFTEXT000000399095&dataTexte=&catégorielien>.

²²¹ Décret N° 2001-272 du 30 mars 2001 pris pour l'application de l'article 1316/4 du code civil et relatif à la signature électronique (JORF n° 0077 du 31 mars 2001), (Dernière modification: 9 juillet 2009). Disponible sur: <http://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=LEGITEXT000005630796&dataTexte=2002048>

²²² Art 1616 – 4 du code civil et relatif à la signature électronique, Disponible sur: <http://www.marche-public.fr/marches-publics/Textes/code-civil/code-civil-article-1316.htm>.

²²³ Décret N° 2002-535 du 18 avril 2002 relatif à l'évaluation et à la certification de la sécurité offerte par les produits et les systèmes des technologies de l'information, dernier, modification le Décret N° 2010-1630 du 23 décembre 2010. Dis Sur: <http://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=LEGITEXT000005632663>.

كما صدر بتاريخ 21 جوان 2004 القانون رقم 75/04 المتعلق بالثقة في الاقتصاد الرقمي (LCeM) والذي جاء مكملاً للنظام التشريعي المعتمد عن طريق القانون الصادر بتاريخ 2000 الذي ينص على أن الكتابة لازمة لصحة العقد، كما أكد القانون 75/04 على الاعتراف بالمحرر الإلكتروني، ويظهر ذلك من خلال المادة 1-1108 من القانون المدني الفرنسي والتي تنص على أنه عندما يستلزم محرر كتابي لصحة عمل قانوني، فإنه من الممكن أن يحفظ بطريقة إلكترونية²²⁴.

من خلال ما سبق، يكون المشرع الفرنسي قد جعل للتوقيع الإلكتروني ذات الحجية الممنوحة للتوقيع الخطي إذا كانت الوسيلة المستخدمة في إنشائه موثقاً بها، وقد تبني مفاهيم عامة بهدف استيعاب ما يطرأ على وسائل الإثبات من تطورات.

أما من جانب التشريع الأمريكي فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعد من الدول السبّاقة في وضع تشريعات تعترف بالتوقيع الإلكتروني، وقد منحت الحجية القانونية في الإثبات وكانت ولاية "يوتا" (UTAH) من أوائل الولايات بإصدار قانون يتعلق بالتوقيع الرقمي²²⁵، وكان ذلك في عام 1995 والذي يقر بصحة التوقيع إذا حصل بالاستناد إلى مفتاح عمومي وارد في شهادة مصادقة صادرة عن سلطة التصديق.

أي أنه إذا استخدمت في المصادقة على صحة المستندات المعلوماتية آلية ترميم التوقيع، أي تشفيره بواسطة مفتاح عمومي من قبل هيئة متخصصة لهذه الغاية²²⁶، لتعطي بمقتضاه للتوقيع

²²⁴ Art 1108-1 Ccrée par loi N° 2004-575 du 21 juin 2004-art. 25 JORF 22 juin 2004, Disponible sur: <http://www.legifrance.gouv.fr/affichcodeArticle.do?idArticle=LEGIARTI000006436118&cidTexte=LEGI TEXT000006070721>.

²²⁵ Thomas J. Smedinghoff and Ruth Hill Bro of Baker & McKenzie LLP, **Electronic signature Legislation**, Disponible à: <http://corporate.findlaw.com/business-operations/electronic-signature-legislation.html>.

²²⁶ عيسى، طوني. (د.ت). حول الدفع الإلكتروني بالبطاقة الائتمانية في شبكة الإنترنت، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية. أعمال المؤتمر السنوي لكلية الحقوق. بجامعة بيروت. ج(1). الجديد في التقنيات المصرفية. منشورات الحلبي الحقوقية. ص248.

الإلكتروني حجية في الإثبات، طالما أنه تم عن طريق نظام مفتاح عام وتم توثيقه بشهادة إلكترونية، وبعد ذلك اتبعت عدة ولايات خطوات ولاية يوتا مثل كاليفورنيا، فرجينيا، تكساس، وأصدرت تشريعات أعطت بمقتضاها الحجية القانونية على التوقيع الإلكتروني، طالما أنه استوفى الشروط والمعايير التي حددتها هذه التشريعات²²⁷.

ثانياً - الجهود المقارنة والوطنية في دعم حجية الإثبات للتوقيع الإلكتروني:

1. في دولة الإمارات العربية المتحدة:

اعترف المشرع الإماراتي بحجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات، وذلك بشرط أن يكون محمياً، وقد نص القانون رقم 2/ لعام 2001 المتعلق بالمعاملات والتجارة الإلكترونية في المادة 10/ منه على أنه يفترض أن يكون التوقيع الإلكتروني محمياً متى توافرت فيه عدة شروط:

أ- يمكن الاعتماد به.

ب- هو ذاته توقيع الشخص الذي تكون له صلة به.

ج- قد وضعه الشخص بنية توقيع أو اعتماد الرسالة الإلكترونية المنسوب إليه إصدارها.

ويتضح هنا بأن المشرع الإماراتي قد سلك نفس نهج المشرع الأوروبي في التوجيه الذي تم ذكره سابقاً رقم 93/1999 الذي يعترف بحجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات لتعزيز ثقة المتعاملين بوسائل الدفع الإلكتروني، وقام بالتفريق بين نوعين من التوقيعات، وهي التوقيع الإلكتروني الموثوق والتوقيع الإلكتروني المعتمد وذلك في المرسوم بقانون اتحادي رقم 46/ لعام 2021 بشأن خدمات الثقة والمعاملات الإلكترونية.

²²⁷ الدسوقي أبو الليل، إبراهيم. (2003). توثيق المعاملات الإلكترونية ومسؤولية جهة التوثيق تجاه الغير المضرور. مرجع سابق.

فنص في المادة /18/ من القانون ذاته بأنه: (لا يحول دون قبول المستند الإلكتروني أو التوقيع الإلكتروني أو الختم الإلكتروني أو المعاملات الإلكترونية كدليل إثبات في أي إجراء قانوني لمجرد أنه ورد في شكل إلكتروني، وتم معالجته من خلال خدمات الثقة وخدمات الثقة المعتمدة).

كما نص في الفقرتين /3/ و /7/ من نفس المادة على أن التوقيع الإلكتروني المعتمد يُعد مساوياً في حجيته للتوقيع اليدوي ويرتب ذات الأثر القانوني متى استوفى الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون ولائحته التنفيذية.

وأن التوقيع الإلكتروني الموثوق يعتد به ويرتب أثراً قانونياً أيضاً متى استوفى الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون ولائحته التنفيذية، ووفقاً للمرسوم بقانون رقم /46/ يكون التوقيع الإلكتروني موثقاً إذا توافرت فيه الشروط الآتية:

- 1- إذا كان مرتبطاً بشخص الموقع وتحت سيطرته بشكل كامل وحصري.
- 2- أن يكون متصفاً بخاصية التعرف على هوية الشخص.
- 3- أن يكون مرتبطاً بالبيانات الموقع عليها بطريقة يمكن من خلالها اكتشاف أي تعديل يطرأ على تلك البيانات.
- 4- أن يتم إنشاؤه بتقنيات فنية وأمنية وفقاً للاشتراطات الفنية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا المرسوم بقانون.

- 5- أي شروط أخرى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا المرسوم بقانون.
- أما التوقيع الإلكتروني المعتمد يكون صحيحاً إذا توافرت فيه الشروط الآتية:
- 1- ضمان سرية بيانات إنشاء التوقيع المستخدم.
 - 2- توفير حماية بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني ضد أي استخدام من قبل الغير أو التزوير باستخدام التكنولوجيا المتوفرة.
 - 3- أن يكون إنشاء التوقيع لمرة واحدة فقط.

- 4- ألا يتم تعديل البيانات المراد توقيعها أو حجبها عن الموقع قبل عملية التوقيع.
- 5- أن تتم إدارة أو إنشاء بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني بالنيابة عن الموقع من قبل مزود خدمة الثقة المعتمد وفق الشروط والمعايير والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا المرسوم بقانون.

- 6- الالتزام بالضوابط والإجراءات الخاصة بأمن وحماية المعلومات المعتمدة.
- 7- أي شروط أخرى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا المرسوم بقانون.
- ومن خلال ما سبق، نجد مفاداً بأن للتوقيع الإلكتروني نفس حجية الإثبات للتوقيع الخطي.

2. في التشريع السوري:

اعترف المشرع السوري بالحجية القانونية للتوقيعات الرقمية في نص القانون رقم /7/ لعام 2023 الجديد الخاص بالتوقيع الرقمي وخدمات تقانة المعلومات حيث نصت المادة /19/ من القانون بأن التوقيع الرقمي المصدق المدرج على وثيقة إلكترونية في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والإدارية بذات الحجية المقررة للأدلة الكتابية في أحكام قانون البيانات إذا تم إنشاؤه واستكمالته وفق الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون، والضوابط التي يصدرها الوزير بناء على قرار من مجلس الإدارة.

وقد اشترط القانون حتى يتمتع التوقيع الرقمي بالحجية القانونية في الإثبات عدة شروط في نص المادة /20/ منه وهي:

- أ. ارتباط التوقيع بالموقع وحده دون غيره، وكفايته للتعريف بشخص الموقع.
- ب. سيطرة الموقع وحده دون غيره على منظومة إنشاء التوقيع الرقمي المستخدمة.
- ج. ارتباط التوقيع الرقمي بالوثيقة الإلكترونية ارتباطاً لا يمكن معه إحداث أي تعديل أو تبديل على الوثيقة دون ظهور أثر قابل للتدقيق والكشف.

وأشار المشرع السوري إلى أنه في كل ما لم يرد عليه نص في هذا القانون، يطبق لإثبات صحة التوقيع الرقمي الأحكام المنصوص عليها في قانون المعاملات الإلكترونية رقم 3/ لعام 2014 وتعديلاته.

وختاماً، ومن خلال استقراء القانون الجديد الأخير الصادر بشأن التوقيع الرقمي ترى الباحثة بأن المشرع السوري قد وضع أرضية قانونية من شأنها حماية المتعاملين في مجال التكنولوجيا الحديثة بشكل عام، والكتابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني بشكل خاص كأحد وسائل الدفع الإلكتروني، لذلك قد كيف المشرع السوري وطابق التحولات الجذرية في المعاملات وأفرد لها قانوناً خاصاً بشأن إثبات الحجية القانونية للوسائل الحديثة وردع المخالفات المتعلقة بهما، وقد رفع المشرع السوري القيمة القانونية للتوقيع الرقمي باعتباره أحد أهم وسائل إثبات أنظمة الدفع الإلكتروني، واعترف بحجته الكاملة، ودأب على تأمين المعاملات الإلكترونية وتأمين الكتابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني باستحداث جهة وسيطة للقيام بمهمة المصادقة على المعلومات الواردة في المحررات الإلكترونية، تسمى بـ "مزود خدمة التصديق الإلكتروني"، على الرغم من تأخره الواضح إلا أنه خيراً من ألا يأتي.

الفصل الثاني

الواقع التطبيقي لأنظمة الدفع الإلكتروني

إنَّ التحول من عصر الحكومة التقليدية إلى عصر الحكومة الإلكترونية، يتطلب استخداماً فعالاً وأمثلةً للتكنولوجيا، ولا سيما أنظمة الدفع الإلكتروني التي تستلزم مناخاً مناسباً لنجاحها، فمن ناحية سيلعب انتشار مشروع الحكومة الإلكترونية دوراً مهماً في ترسيخ وتعزيز مفهومها والنهوض بها. ومن ناحية أخرى، فقد أدى التطور السريع في وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى دفع مختلف الدول لإجراء إصلاحات جذرية في أنظمة الدفع تكيفاً مع طبيعة المرحلة، وذلك داخل القطاع المصرفي، نظراً لأهمية البنوك والعمليات المصرفية، كونها تسهم وبشكل فعال في تطوير وتنمية الاقتصاد.

وحتى يُكَلَّل عملياً مفهوم أنظمة الدفع الإلكتروني بالنجاح، سننتعرض لدور هذه الأنظمة في انتشار مفهوم الحكومة الإلكترونية في مبحث، ولتأثير هذه الأنظمة على أداء المصارف في بحث ثانٍ وفق الآتي:

المبحث الأول: دور أنظمة الدفع الإلكتروني في تعزيز مفهوم الحكومة الإلكترونية.

المبحث الثاني: تأثير أنظمة الدفع الإلكتروني على أداء المصارف.

المبحث الأول

دور أنظمة الدفع الإلكتروني في تعزيز مفهوم الحكومة الإلكترونية

لقد أدى التطور الحالي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى حضور مفاهيم جديدة، أهمها مفهوم أنظمة الدفع الإلكتروني، والذي يُعد من المميزات المهمة لثورة تقنية المعلومات.

ونظراً لأن حجم القطاع الحكومي يشكل نسبة عالية من إجمالي القطاعات الاقتصادية في الدول، وكون التعامل مع القطاع الحكومي لا يقتصر فقط على فئة دون غيرها، بل يشمل كافة شرائح المجتمع والمؤسسات وغيرها، وكون هذا التعامل متعدد في نوعيته ووسائله ونماذجه، باختلاف إجراءات وخطوات تنفيذه وأماكنها بين أروقة الدوائر الحكومية، جاء مفهوم "الحكومة الإلكترونية"²²⁸.

وقد بدأ تطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية بحلول الثمانينيات في الأواسط من عام 1980 في الدول الاسكندنافية، تحت اسم القرى الإلكترونية "Electronic Villages" تلبيةً لحاجات سكان القرى الريفية البعيدة عن المدن والاطلاع على المعلومات بواسطة استخدام التقنيات الحديثة، وأطلق على هذه المبادرات أسماء عدّة منها: المراكز البعيدة، أو الأكواخ البعيدة، أو المجتمعات البعيدة²²⁹.

وما زالت غالبية الدول حتى وقتنا الحاضر تسعى جاهدةً لتطبيق هذا المفهوم بشكل كامل على كافة خدماتها.

وبسبب انتشار مفهوم أنظمة الدفع الإلكتروني الذي فرض نفسه بشكل غير مسبوق، أصبحنا بحاجة إلى تفعيل حقيقي لها في ظل الحكومة الإلكترونية.

²²⁸ الخماسية، صدام. (2013). الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري. ط:1. إربد: الأردن. الناشر: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع. ص15.

²²⁹ نوفل، محمود حسن. (2003). الحكومة الإلكترونية في المدن العربية بين الطموحات والمخاطر. مؤتمر الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح. المنعقد في الفترة 10-12 أيار. مسقط: عمان: الأردن. ص5 وما بعدها.

وعليه، تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، تناول المطلب الأول متطلبات وأهداف الحكومة الإلكترونية، بينما تناول الثاني مقومات نجاح الحكومات الإلكترونية ومجالات تطبيقها، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: متطلبات وأهداف الحكومة الإلكترونية.

المطلب الثاني: دور الحكومة الإلكترونية في تطوير أداء الإدارات.

المطلب الأول

متطلبات وأهداف الحكومة الإلكترونية

تكسب الحكومات ثقة مواطنيها من خلال انتهاج سياسات موجهة لتلبية احتياجاتهم، وتخفيف أعبائهم؛ وهذا ما تسعى إليه الدول من خلال دمج أساليب إدارة العلاقات بالمواطن مع أساليب التكنولوجيا الحديثة، وعليه، وحتى يكون مشروع الحكومة الإلكترونية مشروعاً ناجحاً، فإنه يتطلب أن يكون فيه المواطن هو الهدف والمحرك الأساس فيه للتفاعل والتواصل، وذلك للاستفادة من خدمات الحكومة الإلكترونية وصولاً نحو بناء منظومة الحكومة الإلكترونية التي تتألف من عدة متطلبات وأهداف وخصائص، ومن أجل تفاعل عناصرها وتحقيق الانسجام²³⁰.

ومن أجل الوقوف عند تلك الأبعاد، لا بد من تبيان متطلبات نجاح الحكومة الإلكترونية، وهو ما ستعرض له الباحثة في الفرع الأول، والوقوف عند أهم أهداف الحكومة الإلكترونية في فرع ثانٍ وفق الآتي.

الفرع الأول: متطلبات الحكومة الإلكترونية.

الفرع الثاني: أهداف الحكومة الإلكترونية.

الفرع الأول - متطلبات الحكومة الإلكترونية:

تختلف استراتيجيات الحكومات الإلكترونية باختلاف الدول والظروف، بسبب اختلاف متطلبات المواطن واحتياجاته، وبسبب اختلاف سياسات الدول، ووجود فوارق ومتغيرات كثيرة.

ومن أجل الوصول إلى خدمات ذات جودة عالية، يجب توافر متطلبات أساسية لبناء الحكومة الإلكترونية، أهمها توفر بيئة مناسبة، وقدر كافٍ من المعلومات والقدرات والقطاعات البشرية، ومن أجل

²³⁰ Layne Karem, (2001). Developing fully E-Government: A four stage model. Government information Quarterly, USA, vol (18). P. 2.

ذلك سنتعرض لأهم المتطلبات التي تحتاجها الحكومة الإلكترونية حتى تحقق النجاح وسيتم التطرق لهذه المتطلبات على النحو الآتي.

أولاً - المتطلبات الفنية والتكنولوجية للحكومة الإلكترونية:

لابد للباحثة وقبل التعرض لأهم متطلبات نجاح الحكومات الإلكترونية من التعريف بمصطلح الحكومة الإلكترونية الذي تعددت وجهات النظر بتعريفه، فالحكومة الإلكترونية تعرف بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات لزيادة إمكانية الدخول إلى الخدمات الحكومية، ونشرها عبر الشبكة لتعم الفائدة على المواطن، وأصحاب الأعمال الخاصة والعاملين²³¹.

وعليه، فإن مصطلح الحكومة الإلكترونية يمثل شكلاً من أشكال الأعمال الإلكترونية الذي يشير إلى العمليات والخدمات الإلكترونية المقدمة للمواطنين ومؤسسات الأعمال على حد سواء²³².

من الناحية الفنية، وفي سياق تعزيز مفهوم الحكومة الإلكترونية يجب التوجه إلى توفير بوابات على شبكة الإنترنت يمكن الوصول من خلالها إلى كافة دوائر الدولة الرسمية بسهولة، وتُعرف البوابة بأنها "عبارة عن موقع على شبكة الإنترنت يشمل كل ما تريد الحكومة توفيره وتقديمه للمواطن، بموجب سياسة يتم بموجبها تحديد جميع الوثائق والمعلومات والنماذج الحكومية مباشرة عبر شبكة الإنترنت، وهذه المعلومات ينبغي أن تكون مرنة ومفتوحة على شبكة الإنترنت في كافة الدوائر الحكومية ويجب أن تتضمن قواعد البيانات هذه، كافة المعلومات الضرورية لإنجاز المعاملات بالإضافة إلى القوانين المنظمة لها²³³.

²³¹ Basu, S. (2004), **E-Government and Developing countries**, an overview international Review of law computers and Technology, 18(1), p110.

²³² د. قدوري الرفاعي، سمر. (د.ت). **الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي**. العدد السابع. جامعة حسنية بن بو علي بالشلف. الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. ص308.

²³³ د. الهوش، أبو بكر محمد. (2006). **الحكومة الإلكترونية "الواقع والآفاق"**. الطبعة الأولى. القاهرة: مصر. مجموعة النيل العربية. ص93.

بمعنى آخر، ينبغي تعزيز سياسة (البيانات الحكومية المفتوحة)، حيث يستطيع أي مواطن الوصول إليها، وتكون هذه البيانات منظمة تكنولوجياً، وقابلة للقراءة بشكل آلي، ومجانية ومنظمة وفق معايير ومقاييس²³⁴ تحددها الحكومة. ومثال ذلك في القطاع التعليمي قررت وزارة التعليم في إيطاليا فتح البيانات المتعلقة بالمدارس ضمن مشروع أطلقت عليه اسم Roma Scuola، ومن خلال ذلك أصبح بإمكان أو مواطن البحث بسهولة عن أفضل المدارس لأطفالهم عن طريق مقارنة البيانات الخاصة بالمدارس، والتي تضمنت معلومات مهمة بالنسبة للأهالي مثل نسبة غياب المدرسين، وقابلية النفاذ عبر الإنترنت، وغيرها من المعايير المهمة²³⁵.

وقد عرّفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الحكومة المفتوحة بأنها الحكومة التي تتسم أعمالها بالشفافية والمساءلة، وتعتمد على مشاركة المواطنين عملية صنع القرار، كما تعتمد في تقديم خدماتها على التكنولوجيا المتقدمة.

أما من الناحية التكنولوجية، فإن العالم اليوم يقف على عتبة ثورة تكنولوجية جديدة أطلق عليها اسم الثورة الصناعية الرابعة، ومن المتوقع أن تهز هذه الثورة جميع قطاعات العمل من حيث سرعتها وانتشارها ومستوى تعقيدها، وهي ثورة تقودها، ثلاث مجموعات تكنولوجية، تكنولوجيا الموارد، والتكنولوجيا الرقمية، والتكنولوجيا البيولوجية، ومن المتوقع أن تتطور هذه التكنولوجيا بسرعة لأنها أصبحت واقعاً بعد أن كانت مجرد خيال علمي منذ عقود، وتشمل هذه التكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، وبرمجة الجينات، والروبوتات، والسيارات ذاتية القيادة، والطائرات بدون طيار.

²³⁴ نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية، 2019، آفاق علمية وتوجهات إقليمية، مطبوعات الأمم المتحدة، صادرة عن الإسكوا، ص8.

E/Escwa/TDDD/2019.

²³⁵ Ruda Cucos, "open government data: helping parents to find the best school for their kinds", 13 May, 2013.

وفي نطاق متطلبات الحكومة الإلكترونية تكنولوجياً، فإنه لا بدّ على الأقل التركيز على ضرورة توافر البنى التحتية اللازمة لبناء المجتمعات، والتركيز على ترابط نظم الخدمات وصنع القرار بين المواطن والحكومات، ومن المهم أن يوفّر النظام التكنولوجي أقل خطوات ممكنة ومتربطة لتقديم الخدمات للمتعاملين مع الجهاز الحكومي²³⁶، وذلك كله لتعزيز استراتيجيات التحول الرقمي ككل.

ثانياً – المتطلبات المالية والاقتصادية والمعلوماتية للحكومة الإلكترونية:

تعتبر المتطلبات المالية والاقتصادية والمعلوماتية أحد أهم الشروط الواجب تلبيتها من أجل ضمان نجاح مشروع الحكومة الإلكترونية، ولن ينهض هذا المشروع دون توفير تكنولوجيا المعلومات الداعمة له، لذلك يرى البعض بأن التحول للحكومة الإلكترونية يتطلب مبالغ طائلة، من بناء بنوك للمعلومات، وبنية تحتية مطورة للشبكات، وإعداد دورات لتأهيل العاملين، وكل ذلك سيكون بلا فائدة وجدوى إذا لم يتم التحول إلى مجتمع معلوماتي²³⁷.

ويرى البعض أيضاً بأن توفير تكنولوجيا المعلومات يترتب عنه كلفة تقع على عاتق الموازنة العامة للدولة عموماً، وعلى كاهل المواطنين خصوصاً²³⁸.

وبناءً عليه فإن مشروع الحكومة الإلكترونية يعتمد على إيمان الحكومات بهذا المشروع، وبالتالي توفير الموارد المالية لتمويله، ولكن وفق أسبقيات الحكومة وتقييمها للمشروع على أساس الكلفة والنفقة التي يمكن أن تتخللها الحكومة وأن تحققها، الأمر الذي من الممكن أن يتعارض مع تقديرات الموازنة

²³⁶ الفريج، إبراهيم. (2003). أثر انتشار الانترنت على مشاريع الحكومة الإلكترونية. ورقة مقدمة إلى ندوة الحكومة الإلكترونية. مسقط: عمان: الأردن. ص21.

²³⁷ صدقي، سامي محمد. (2003). دراسة العائد والتكلفة لمشاريع الحكومة الإلكترونية. ورقة عمل مقدمة في ندوة للحكومة الإلكترونية (الواقع والتحديات). مسقط: عمان: الأردن. ص24.

²³⁸ Wanger, C. et al. (2003), **Enhancing E- Government in Developing countries: managing Knowledge through virtual communities**, The electronic journal on information systems in developing countries, 14(4), 1-20.

العامة للدولة أسسها التي تركز على الأفق الزمني قصير الأمد، بينما مشروع الحكومة الإلكترونية يتطلب زمناً طويلاً قد يمتد لسنوات عديدة²³⁹.

وبالتالي، يُلاحظ أن هناك تغييراً كبيراً قد لا يتوافق والمنهج التقليدي للموازنة العامة كونها لسنة واحدة وتنطوي على محاسبة ورقابة²⁴⁰.

وأخيراً فإن المتطلبات الاقتصادية والمالية، تعتبر من العوامل الرئيسية، التي قد تعوق أن تؤخر مشروع الحكومة الإلكترونية، لذلك يجب دراسة كل نواحي القوة والضعف للمتطلبات هذه، وذلك لمعرفة كيفية تخطي هذه التحديات لضمان نجاح الدراسة المالية لمشروع الحكومة الإلكترونية²⁴¹.

ثالثاً - المتطلبات التنظيمية للحكومة الإلكترونية:

تعد مساندة الجهات الإدارية العليا لتفعيل وتطبيق التكنولوجيا المعلوماتية أحد أهم العوامل التي تسهم في نجاح الأبعاد المستقبلية للحكومة الإلكترونية²⁴². وتؤثر الحكومة الإلكترونية وتتأثر بعدة شروط سوف نتناولها في الآتي:

²³⁹ The OECD E-Government task force (2003), the case for E- Government: Excerpts from the OECD Report, The E- Government Imperative, OECD journal onudgeting, vol 3 No-1.

²⁴⁰ الجميل، سرمد كوكب. (2007). تحديات تمويل الحكومة الإلكترونية. مفاهيم وآليات. مج (4). العدد (17). مجلة البحوث المستقبلية. ص27.

²⁴¹ Paul Christy, U.S. E-Government in: Simplified Delivery of services to citizens "Washington: U.S dept. commerce, 2002, p.67.

²⁴² Ho, J. and Pardo T.A (2004). toward the success of E- Government initiatives: mapping known success factors to the design of practical tools, proceedings of the 37th Hawaii International Conference on system sciences, 1-6.

1. البناء التنظيمي:

يؤدي التحول إلى مشروع الحكومة الإلكترونية، إلى تغير علاقة الإدارات الحكومية مع المحيط الداخلي والخارجي، وهذا يتطلب إعادة تصميم العملية الإدارية، وتغير في الهيكل التنظيمي للإدارة وتغيير في الأسلوب المستخدم²⁴³.

لأن المساعدة المقدمة من قبل الإدارات بحسب مستوياتها، يدفع الموظفين والعاملين للمشاركة في تطبيق برنامج الحكومة الإلكترونية، كما أن إحساسهم بأن جهودهم لن تضيع سدى وستلقى تقديراً واهتماماً من قبل رؤوسهم المباشرين، سيكون له أثراً إيجابية عليهم، ويتمثل الدعم الإداري كأحد أسس البناء التنظيمي في توفير المواد اللازمة، والعمل على تغيير أساليب العمل لتصبح منسجمة ومشروع الحكومة الإلكترونية²⁴⁴.

وعليه، لا بُد من الاهتمام بالبناء التنظيمي ليسهل على العاملين استخدام تقنيات التكنولوجيا بشكل فعال ومستمر، لأن العمل على إدخال وسائل التكنولوجيا إلى الإدارات لوحده، ليس بسبب كافٍ للارتقاء بمستوى تلك الإدارات، دون تقديم الدعم على المستوى الإداري للعاملين.

2. إعادة هندسة التركيب التنظيمي:

يجب إعادة هندسة التركيب التنظيمي للجهاز الحكومي بشكل يناسب الأسلوب الجديد، في حسن سير العمليات في أداء الجهاز الحكومي والأسلوب الحديث في طريقة إدارته والمواقع الجديدة، لاتخاذ كل قرار في وحدة مختلفة²⁴⁵؛ لذلك يجب الأخذ في عين الاعتبار إعادة النظر في طريقة سير المعاملات الحكومية، لأن تطبيق الحكومة الإلكترونية لا ينبغي أن يكون مجرد محاولة لاستعمال

²⁴³ السلطان، فهد بن صالح. (2003). الهندسة والحكومة الإلكترونية. ورقة مقدمة في مؤتمر التجارة الإلكترونية. الرياض. ص22.

²⁴⁴ Laudon and Laudon, (2004). management information system: managing the digital firm, pearson prentice – Hall, USA, p431.

²⁴⁵ السلطان، فهد بن صالح، نفس المرجع السابق، ص23.

التكنولوجيا الحديثة من أجل أتمتة العمليات الروتينية البيروقراطية، بل يجب أن تكون فرصة لتطوير سير هذه العمليات بحيث تتناسب وأساليب الحكومة الإلكترونية²⁴⁶.

وعليه يجب الاهتمام ببناء الموارد والطاقات البشرية اللازمة لتطبيقات الحكومة الإلكترونية، التي تتطلب فحصاً دقيقاً للاهتمام بتخطيط القوى والأيدي العاملة، وتوظيف الكوادر الكفؤ والمؤهلة منها، والعمل على مواصلة تنميتها وتدريبها لتتمكن من التعامل مع التكنولوجيا الحديثة²⁴⁷.

ومع تزايد تحوّل الحكومات نحو تقديم الخدمات بشكل إلكتروني، تزايدت الحاجة إلى الموارد البشرية المتخصصة في مجال التكنولوجيا، مما خلق تحدياً للقطاع العام مع القطاع الخاص في تأمين هذه الموارد²⁴⁸.

3. إعادة هندسة الإجراءات الإدارية:

ويكون ذلك بإعادة دراسة الطرق التي يتم من خلالها تبادل المعلومات، وتقديم الخدمات، وتخفيف المستويات الإدارية، توزيع الصلاحيات بين الوحدات الإدارية المركزية والتميز بين أسلوب تقديم الخدمة والمشروع الحقيقي للتحويل نحو الحكومة الإلكترونية²⁴⁹.

كما يكون ذلك، تغيير نمط التفاعل بين الإدارات الحكومية والأفراد ومؤسسات الأعمال لأن ذلك سيؤدي إلى تحولات مهمة في مجال تقديم الخدمات الحكومية، المعرفة المستخدمة، الطريقة التي يتم فيها تطوير وتطبيق سياسات الدولة، وفي طريقة مشاركة المواطنين في الحكم²⁵⁰.

²⁴⁶ د. الهوش، أبو بكر محمد. (2006). الحكومة الإلكترونية "الواقع والآفاق". مرجع سابق، ص116.

²⁴⁷ الشوا، نسرين. (2004). اتجاهات موظفي القطاع العام نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية في الأردن. رسالة ماجستير. الجامعة الأردنية. عمان: الأردن. ص24.

²⁴⁸ GAO, **Electronic Government**, United States General accounting office, 2000, p.18.

²⁴⁹ د. الهوش، أبو بكر محمد. (2006). الحكومة الإلكترونية "الواقع والآفاق". المرجع السابق نفسه، ص117.

²⁵⁰ مجموعة من الأوراق تم تقديمها خلال ورش عدة أقامتها الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. (2005)، التطوير الإداري وتطبيقات الحكومة الإلكترونية (وقائع أعمال مختارة)، الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة صادر ناشرون، ش.م.م، ص141-142.

رابعاً – المتطلبات القانونية للحكومة الإلكترونية:

يعد القانون من أقوى وسائل الضبط الاجتماعي، فهو لا يصدر بهدف الحماية والأمن، والإدارة والتنظيم فحسب، إنما هو انعكاس لسياسات الدول، وتنفيذ لما تضعه من خطط واستراتيجيات لتنظيم المجتمعات، ومن دونه لا يمكن تصور نظام يحفظ حقوق المواطنين في الحياة والحرية والسلامة والعيش الآمن²⁵¹.

وإن النظام القانوني للحكومة الإلكترونية، يستدعي مسحاً تشريعياً للركائز القانونية في ميدان الإدارات الحكومية وإذا ما تم ربط القانون بنجاح بناء الحكومة الإلكترونية، فإن ذلك سينطوي على حقيقة مؤداها بأن تكون الرؤية واضحة، وأن تُحدد الأهداف على نحو قابل للتطبيق، وأن تخضع كافة المراحل للإشراف القيادي والمتابعة، وأن تحفز خطة بناء الحكومة الإلكترونية فرص المشاركة والاستثمار، وأن تعامل كافة المراحل بشفافية وواقعية، وأن تعتمد استراتيجية المراجعة لما أنجز، وما تبقى دون إنجاز، واستراتيجية التحليل اللاحق حتى توفر عناصر التطور المطلوب في مثل هذا المشروع²⁵².

كما يستدعي النظام القانوني للحكومة الإلكترونية الاعتراف تشريعياً بعمليات الحكومة الإلكترونية، حتى لا تتم محاربتها، وتحديد دواعي تطبيق الحكومة الإلكترونية، والسماح بتأطير التعاون بين المؤسسات، والتركيز أيضاً على الخصوصية والأمن المعلوماتي²⁵³، ويتطلب تمتين الركائز القانونية للحكومة الإلكترونية والقيام بعدة خطوات أهمها²⁵⁴:

1- الحسم المسبق للعديد من الخيارات التنظيمية الاستراتيجية للحكومة الإلكترونية:

²⁵¹ د. السراج، عبود. شرح قانون العقوبات (القسم العام). الجزء الأول: دمشق: سورية. جامعة دمشق: سورية. ص6.

²⁵² العبد الله، علي سعيد. (2003). دور الأنظمة والتشريع في تطبيق الحكومة الإلكترونية. ورقة عمل مقدمة في ندوة الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح. مسقط: عمان: الأردن. ص13.

²⁵³ OECD, The E- Government imperative in OECD E- Government Studies, OECD, Paris, 2003, P(49-53).

²⁵⁴ مجموعة من الأوراق تم تقديمها خلال ورش عدة أقامتها الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا). (2005). التطوير الإداري وتطبيقات الحكومة الإلكترونية (وقائع أعمال مختارة)، مرجع سابق، ص 271 وما بعدها.

أ. وضع تعريف قانوني وتقني موحد للمصطلحات المتداولة.

ب. إقرار الطابع الاختياري أو الإلزامي للحكومة الإلكترونية، بالنسبة للإدارات فإن التشريعات الحديثة الصادرة مؤخراً قد تراوح مضمونها بين حق الاختيار للمواطن في الحصول على الخدمات بوسائل معلوماتية أو بحضوره، باستثناء ما يشترط فيه القانون حضور المعني شخصياً، لإتمام عمل أو الحصول على خدمة، وبين إلزام الإدارات على تقديم بعض الخدمات إلكترونياً في مجالات محددة كنشر القوانين والقرارات الإدارية إلكترونياً، والتصاريح المالية والضريبية حيث بدأ يتم العمل على إلزام فئات معينة من تقديمها إلكترونياً، في إطار مشاريع الفوترة الإلكترونية والربط الإلكتروني.

أما بالنسبة للمواطنين، فإنه حتى لو صدرت تشريعات خاصة بإلزام البعض باستخدام الوسائل الإلكترونية (كالشركات التي يتجاوز رقم أعمالها حد معين)، فإن إلزام المواطنين باستخدام الوسائل الإلكترونية ينبغي أن يبقى في جميع الأحوال استثناءً للمبدأ العام.

ج. اعتماد تنظيم مستقل للخدمات الإلكترونية أو جعله مشتركاً مع الخدمات التقليدية وذلك إما بتعديل النصوص المطبقة على الوسائل التقليدية أو الاستغناء عنها ووضع تشريعات مستقلة وخاصة أو سلوك التوجهين معاً.

د. كيفية مراعاة مبدأ المساواة بين المواطنين في الاستفادة من الخدمات العامة، ومراعاة الأمية في مجال التكنولوجيا في الدول النامية، حتى لا نقع في فخ التصنيف واعتماد الدرجات، المعاملات التي تتم إلكترونياً درجة أولى، فيما تصنف التقليدية بالدرجة الثانية؟! لذلك يجب مراعاة المساواة بين المواطنين، فلا يستفيد من تعيين أنظمة تشغيلية متطورة أكثر ممن يستعمل أنظمة أقل تطوراً، مما يوجب على الحكومة الالتزام بمبدأ الحياد التكنولوجي.

هـ. مدى ملائمة الاستعانة بالقطاع الخاص في تأدية خدمات الحكومة الإلكترونية.

2. التصدي للمساءلة القانونية الجديدة التي تطرحها الحكومة الإلكترونية:

أ. التعريف بالهوية للمواطن الذي يقوم بالمعاملة الإلكترونية مع المؤسسات والإدارات.

ب. تحديد وتنظيم الحالات التي يتم من خلالها الاستعانة بوسائل الدفع الإلكتروني، كالتوقيع الإلكتروني.

ج. حماية المواطنين فيما يخص معالجة البيانات الشخصية والمبادئ الواجب مراعاتها في هذا المجال (مثل حق الاعتراض، حق الوصول للمعلومات، حق التصحيح، حق النسيان).

د. التصدي للاعتداءات على المعاملات والمعلومات الإلكترونية من أخطار الجرائم التي من الممكن أن تقع عليها.

هـ. تعزيز أساليب حل النزاعات والشكاوى الإدارية بالوسائل الإلكترونية.

وبالنظر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة:

فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تسعى لأن تصبح حكومة خالية بالكامل من المعاملات الورقية، وتسعى لرقمنة جميع معاملاتها الحكومية بشكل كامل.

وأهم القوانين والقرارات الحكومية المتعلقة بالعمليات المنفذة على شبكة الإنترنت، نذكر الآتي:

- مرسوم بقانون اتحادي رقم 34/ لعام 2021 بشأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية.
- مرسوم بقانون اتحادي رقم 46/ لعام 2021 بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة.
- إرشادات استخدام الإنترنت، هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية.
- سياسة إدارة النفاذ إلى الإنترنت، هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية.
- قانون نشر وتبادل البيانات في إمارة دبي.
- القرار الوزاري رقم (1) لسنة 2008 في شأن إصدار لائحة مزودي خدمات التصديق الإلكتروني.

- قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية في دبي رقم 2/ لعام 2002.

وعليه، وباستقراء نصوص القوانين والقرارات الحكومية السابقة، ترى الباحثة بأن الإمارات اليوم تعيش في قلب التحولات المتسارعة والثورة الصناعية الرابعة، وقد ساعدها على ذلك توافر البنى التحتية والموارد البشرية والكثير من المتطلبات، التي تفتقدها الدول النامية.

أما في التشريع السوري:

فإن الباحثة ترى بأن الجمهورية العربية السورية أولت اهتماماً واضحاً، في الفترة الأخيرة، بإصدار قوانين وتشريعات تتعلق بالفضاء السيبراني، حيث صدر العديد من القوانين أهمها:

- قانون المعاملات الإلكترونية رقم /3/ لعام 2014.
- قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية رقم /20/ لعام 2022.
- القانون المتعلق بالتوقيع الرقمي وخدمات تقانة المعلومات رقم /7/ لعام 2023 والذي ألغى العمل بالقانون رقم /4/ لعام 2009.

فعلى الرغم من عدم إنكارنا للجهود التشريعية المبذولة في سورية مؤخراً، إلا أننا ما زلنا خجولين نوعاً ما من إحداث إصلاحات حقيقية جذرية، وإصدار تشريعات جديدة تعزز مفاهيم أنظمة الدفع الإلكتروني، للنهوض بتنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية، لأن أنظمة الدفع الإلكتروني هي أحد السبل المهمة لتحقيق متطلبات وأهداف الحكومة الإلكترونية، إلا أن ذلك لا يُعد كافياً من وجهة نظر الباحثة، وإنما يتطلب زيادة مكثفة في العمل على الاستفادة من التقنيات التكنولوجية المتطورة، وتنفيذ استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني للوصول إلى رؤية سورية للتحويل الرقمي 2030.

الفرع الثاني - أهداف الحكومة الإلكترونية:

لا بُد أن تحوّل الحكومات وجهات القطاع الخاص إلى نظام الحكومة الإلكترونية، يعكس رغبات صادقة لدى هذه الجهات بتحقيق أهداف عظيمة تتفق وثورة الاتصالات والمعلومات الجديدة؛ لذلك فإن تفعيل الحكومة الإلكترونية هو جزء من السعي إلى التفاعل مع العولمة²⁵⁵.

ويمكننا تلخيص أهداف الحكومة الإلكترونية فيما يأتي:

1- رفع وتحسين مستوى الخدمات وتقديمها بطريقة حضارية:

حيث تتركز استراتيجيات تطبيق أجندة الحكومة الإلكترونية، في التركيز على المواطن من خلال تقديم الوجهة نحو المواطن والأعمال²⁵⁶، وهو ما سينعكس على شكل أداء الوظيفة العامة أو الخاصة، ومن ثم تقديم الخدمات للمواطنين بسهولة ويسر وبتكلفة أقل²⁵⁷.

وعليه، فإن هدف الحكومة الإلكترونية هو تقديم مستوى عالٍ من الجودة للخدمات، لذلك فإن المخططين لبرنامج الحكومة الإلكترونية يراعون محاور عديدة يركزون فيها على تحسين مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين.

ومن هذه المحاور محاولة تجاوز الأخطاء التي يقع فيها الموظف العادي عند قيامه بعمله، وذلك لأن الحاسب الآلي وحسب البرامج وقاعدة البيانات المزود بها، يعطي نتائج يقينية لا مجال للخطأ فيها، وهو ما يحقق سهولة في إنجاز المعاملات الخاصة بالأفراد أو الشركات، أو المؤسسات، لا سيما وأن نظام الحكومة الإلكترونية يختصر إجراءات ومراحل كثيرة²⁵⁸؛ كما يحقق ضمان زيادة الدقة في

²⁵⁵ Chief Executives Group on information management and technology, December 1999, Electronic Government: Briefing for incoming ministers, New Zealand.

²⁵⁶ OECD, The E- Government imperative in OECD E- Government studies, OECD, 2003, Paris, p34.

²⁵⁷ د. عكاشة، هشام عبد المنعم. (2004). الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة، دراسة مقارنة. مصر. دار النهضة العربية. ص35.

²⁵⁸ بيومي حجازي، عبد الفتاح. (2008). الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح. دراسة متأصلة في شأن الإدارة الإلكترونية. دار الفكر الجامعي. ص99.

البيانات وتمكين تدفقها عبر الحدود من التنسيق الفعال لعمليات التوريد والإنتاج والمبيعات وما بعد البيع وعمليات البحث والتطوير في الأسواق العالمية²⁵⁹.

2- تحقيق الشفافية:

إنَّ تحقيق عنصر الشفافية يعد من الأهداف التي تسعى لتحقيقها الحكومة الإلكترونية، لذلك يمكن لأي متعامل مع هذا النظام أن يعلم أين تقع معاملته، وما هي المرحلة التي قطعها، وإن كان هناك معوقات لتنفيذها أم لا، ولا يوجد ما يجب إخفاؤه إلا إذا كان الأمر يتعلق بالسرية الخاصة لمقدم الطلب، أو كانت المعلومات يجب حجبها عن الأشخاص الذين لا علاقة لهم لاعتبارات الأمن والسلامة، وفيما ذلك، فإن من سمات الحكومة الإلكترونية توفير المعلومات بسهولة²⁶⁰.

3- التقليل من التعقيدات الإدارية:

بعد ثورة المعلومات والاتصالات التي تعيشها البشرية اليوم، ظهرت بوادر ما يُطلق عليه بطريق المعلومات السريع، والذي يمكن من خلاله للشخص الذي يرغب في الحصول على معلومات معينة، أيًا كانت طبيعتها -باستثناء المعلومات المحظورة- أن يحصل عليها في ثوانٍ معدودة، من خلال شبكات الحكومة الإلكترونية، ومقوماتها المتمثلة في كابلات الألياف البصرية، والحواسيب الآلية الضخمة - الخوادم - عالية السرعة والبرامج المطورة²⁶¹.

حيث أنَّ الأعمال الإدارية السائدة تتسم بالعديد من التعقيدات الإدارية، وذلك لأنه في بعض الأحيان يحتاج الشخص إلى موافقة أكثر من جهة إدارية للحصول على الخدمة المطلوبة، إضافةً إلى إمكانية عدم تواجد الموظف في مكان عمله، وبالتالي، تعطيل أداء الخدمة من يوم إلى يوم آخر، فعلى سبيل المثال في أغلب الدول العربية قد يلزم للإفراج عن البضائع من الدوائر الجمركية الحصول على ما

²⁵⁹ الخمايسة، صدام. (2013). الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري. مرجع سابق، ص38.

²⁶⁰ د. عكاشة، هشام عبد المنعم. (2004). الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة، دراسة مقارنة. مرجع سابق. ص36-37.

²⁶¹ جيتس، بيل. (1995). المعلوماتية بعد الإنترنت، طريق المستقبل. سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. ص149.

يقارب عشرين توقيعاً من توقيعات الموظفين، وفي أماكن مختلفة، ويقتضي الحصول على التوقيع اللازم الوقوف في الصف لمدة طويلة والانتظار على الطوابير، ومن ثم فإن الحصول على الإفراج الجمركي يستغرق مدة مضاعفة وجهداً مضمناً في سبيل إنجازه²⁶².

وعليه، فإن الانتقال لمشروع الحكومة الإلكترونية يحقق تقليل نسب التعقيدات الإدارية التي تمر فيها القرارات الإدارية، أو معاملات الأفراد، وذلك من خلال تقليص البيروقراطية واختصار مراحل إنجاز المعاملات، وعدد الدوائر المساهمة في إنجاز مصالح المواطنين، وأيضاً تقليص مساحات العمل المكانية واستغلالها بشكل أفضل²⁶³.

4- تخفيض وتوفير تكلفة الأعمال:

في عمليات التحول الحكومي من خلال تقنيات المعلومات والاتصالات، كان تحقيق تخفيضات في التكلفة وتحسن مستوى الخدمات المقدمة للأفراد، من الفوائد الكبيرة التي يتم السعي إليها²⁶⁴، ومن صور توفير تكلفة الأعمال أيضاً، السعي إلى تقليص الحاجة للتنقل، وبالتالي تقليص حركة وسائل النقل مما يقلل من أعباء تكاليف التنقل.

كما أنّ أداء الأعمال بطرق تقليدية يستهلك كميات كبيرة من الأوراق والمستندات، والأدوات والتجهيزات؛ وبالتالي فإن الانتقال لمشروع الحكومة الإلكترونية سيعمل على تقليل عدد الموظفين المطلوبين في العمل وتقليل الأدوات والأوراق الكتابية والطابع، نظراً لاستخدام الحاسوب الآلي الذي يوفر أثماناً وأسعار الموارد اللازمة لأداء الخدمة، وذلك سينعكس بالتأكيد بالإيجاب على سرعة الحصول على الخدمة²⁶⁵.

²⁶² د. مطر، عصام عبد الفتاح. (2008). الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق. الطبعة: 1. دار الجامعة الجديدة. ص57.

²⁶³ القرشي، عمر جعفر. (2015). أثر الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري. الطبعة الأولى. منشورات الحلبي الحقوقية. ص57.

²⁶⁴ Thomas, F. Stafford, Aylct online tax payment systems as an emergent aspect of governmental transformation, p.1.

²⁶⁵ د. مطر، عصام عبد الفتاح. (2008). الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق. مرجع سابق. ص56-57.

على الرغم من أن ذلك سيؤدي إلى بزوغ مشاكل عدة هنا أهمها مشكلة البطالة، وهذا يؤخذ على مشروع الحكومة الإلكترونية، فإن الاعتماد على الأجهزة الإلكترونية في القيام بالأنشطة اليومية بدل الإنسان سيؤثر على سوق العمالة والطلب عليها²⁶⁶، وهذا يسهم في النتيجة إلى ضبط الإنفاق الحكومي، عن طريق استحداث آليات جديدة للمشتريات الحكومية وتوجيه المدخرات لمشاريع جديدة²⁶⁷.

5- التقليل من الفساد والمحسوبية:

إنّ مخالفة القوانين، والإهمال، وعدم احترام مواعيد العمل والدوام الرسمي، وعدم القيام بأداء الواجبات الجزئية أو الكلية للوظيفة العامة، وعدم الانتظام بالعمل لتحقيق المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة، كل ذلك يعتبر صوراً من صور الفساد الإداري، ويطلق عليه أيضاً مسمى (الفساد الوظيفي)²⁶⁸، ومن صور الأمراض الإدارية أيضاً، الوساطة والمحسوبية حيث تنطوي على الرشوة واستغلال النفوذ والانحراف عن أهداف المجتمع بوجه عام²⁶⁹.

ومن هنا تأتي أهمية فكرة الانتقال إلى مشروع الحكومة الإلكترونية، حيث أنه لا مجال في هذا المشروع للاحتكاك المباشر مع الموظف، فالمواطن بإمكانه الدخول في أي وقت للحصول على الخدمة المطلوبة، كمثال يمكن لعميل أحد المصارف الدخول إلى شبكة البنك عن طريق الصراف الآلي وصرف أو إيداع المبلغ الذي يريده، عن طريق الصراف الآلي سواء كان ذلك أثناء مواعيد الدوام الرسمية أو غيرها ليلاً أو نهاراً²⁷⁰، وبالتالي القضاء على الفساد والمحسوبية.

²⁶⁶ كليش، فرانك. (2000). ثورة الانفوميديا "الوسائط المعلوماتية وكيف ستغير عالمنا وحياتك؟". ترجمة حسام الدين زكريا. سلسلة

عالم المعرفة. العدد (253). الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. ص 492.

²⁶⁷ الخماسية، صدام. (2013). الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري. مرجع سابق. ص 57.

²⁶⁸ القرشي، عمر جعفر. (2015). أثر الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري. مرجع سابق، ص 112.

²⁶⁹ القرشي، عمر جعفر. (2015). أثر الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري. نفس المرجع السابق، ص 114.

²⁷⁰ بيومي حجازي، عبد الفتاح. (2008). الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح. دراسة متأصلة في شأن الإدارة الإلكترونية.

مرجع سابق. ص 163.

حيث يرى جانب من الخبراء بأن المدير أو الموظف في نطاق مشروع الحكومة الإلكترونية يجب أن يتسم بعدة صفات أهمها²⁷¹:

- الابتكار، ولا سيما أن المعلوماتية وأدواتها هي الوسائل التي يعمل بها والمعلومة حاضرة لديه وفقاً للتقنيات الحديثة.

- أن تكون علومه المعرفية ذات مصادر متعددة، وهذا ما يسمى بالتعددية.

- الحيوية.

- إدارة الأعمال عن بُعد، لا سيما في ظل حوسبة الأماكن والأشخاص، وذلك بحسبان أن هذا الأمر من مقومات الحكومة الإلكترونية.

- حفظ الوثائق والأعمال بشكل إلكتروني، وذلك من خلال الأرشفة الإلكترونية.

- التحول إلى المجتمع اللاورقي، وذلك أن الحكومة الإلكترونية غير ورقية.

- ضبط الحضور والانصراف إلكترونياً عن طريق برامج المعلوماتية الموجودة.

- اعتماد دليل اتصال داخلي وصادر ووارد إلكتروني.

- حماية سرية تداول المعلومات، والبيانات بأقل وقت وأقل تكلفة.

- متفتحاً وواسع المعرفة والاطلاع فيما يحدث من تطورات في تقنية المعلومات والاتصالات.

6- تحسين صورة الحكومة وخدماتها في أذهان المواطنين المستفيدين من تلك الخدمات:

حيث يعد الانتقال من مفهوم الحكومة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية، دافعاً قوياً للارتقاء

بالخدمات الحكومية، وتقديمها بصورة أفضل، مما يعزز صورة الحكومة لدى مواطنيها، وهذا سيعطي

²⁷¹ بيومي حجازي، عبد الفتاح. (2008). الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح. دراسة متأصلة في شأن الإدارة الإلكترونية.

مرجع سابق. ص 87 وما بعد.

للحكومة قدرة على المضي في برامجها بوجود مساندة شعبية كبيرة، ورضا متبادل بين الطرفين²⁷²، وسيرفع من مستوى الديمقراطية لدى الحكومة أيضاً²⁷³.

ومن خلال عرض أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها، ترى الباحثة أنه وعند الشروع في برامج الحكومة الإلكترونية، يجب علينا استغلال عناصر التكنولوجيا الحديثة بشكل جيد، وهذا الانتقال أو التغيير يجب أن يكون قاعدة في كل زمان ومكان، وليس استثناء، وذلك لازماً علينا وليس خياراً لأن ذلك يحقق آثاراً إيجابية لدى جميع الأطراف، ويخدم الدول وسياساتها، بما فيها عملية الإصلاح الإدارية والتنمية المستدامة التي تسعى إليها الحكومات في مختلف الدول وذلك بالاعتماد على العلوم والتكنولوجيا، والابتكار في الدرجة الأولى.

²⁷² محمد، أحمد حسين. (2001). الحكومة الإلكترونية في الأردن وإمكانية التطبيق. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك. العراق. ص 10.

²⁷³ Moynihan, D. P. 2004, **Building secure election: E- Voting, Security and systems theory**, public administration, p. 516.

المطلب الثاني

دور الحكومة الإلكترونية في تطوير أداء الإدارات

بغية إحداث التحول الجذري في مؤسسات الدولة، يجب البدء بإعادة هندسة الإجراءات والمعاملات الحالية، وهذا الدور هو ما تؤدّيه الحكومة الإلكترونية عن طريق استغلال التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى اعتبارات أخرى، سلوكية، واجتماعية، واستراتيجية.

والبحث في دور الحكومة الإلكترونية في التطوير الإداري والمؤسساتي، يقضي منا الوقوف عند أهم الشروط الواجب إتمامها وتحقيقها للوصول إلى التنفيذ الناجح لمشروع الحكومة الإلكترونية في فرع، ومن ثم التعرض لتجربة التشريع المقارن والتشريع الوطني في الاستخدام الأمثل لتطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية في فرع ثانٍ، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول - مقومات نجاح الحكومة الإلكترونية:

حتى نتحول من الإدارة التقليدية وجمود أساليب العمل فيها، إلى الإدارة الحديثة التي تستند على الابتكار والتغيير، لا بد من تفعيل مشروع الحكومة الإلكترونية، الذي يستند إلى عوامل مهمة كالشفافية والمساءلة والمشاركة في صنع القرار، وللوصول إلى أهداف هذا المشروع سنتعرض لأهم عوامل ومقومات نجاحه.

ومن هذا المنطلق تطرح الباحثة عدة أسئلة، لماذا يتم التوجه حديثاً للاهتمام بتفعيل الحكومات الإلكترونية؟ كيف نخطط وندير مشاريع الحكومات الإلكترونية؟ هل تملك الدول بما فيها النامية رؤى واضحة للحكومات الإلكترونية؟

ولإجابة على هذه التساؤلات ستتعرض الباحثة في هذا الفرع إلى أهم المقومات التي من

الواجب العمل عليها لنجاح مشروع الحكومة الإلكترونية.

أولاً- نشر الحكومة للمعلومات عبر شبكة الاتصالات²⁷⁴:

أي نشر المعلومات على موقع إلكتروني ووضع نماذج قابلة للطباعة وذلك يتم تطبيقه من خلال:

1- بناء منصات ومواقع تتضمن معلومات عن الخدمات الحكومية، مع وضع النماذج المستخدمة لتلبية الخدمة المطلوبة، بحيث يمكن ملؤه وطباعته، والتركيز على المحتويات التي تدعم التنمية والإصلاح الاقتصادي والإداري، وتبسيط الإجراءات وجذب الاستثمارات، وبناء بوابات أساسية حكومية على الإنترنت تخصص لاستخدام الخدمة الحكومية، بحيث يتوفر فيها كافة المعلومات والبيانات مفصلة عن متطلبات الحصول على تلك الخدمات التي يتوقع أن يحتاجها المواطن.

2- النشر الإعلامي: من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلان ووسائل الإعلام الوطنية من إذاعة وتلفزيون، وصحف، وإقامة الندوات والمؤتمرات، واستضافة المسؤولين والوزراء والموظفين في حلقات نقاش.

3- العمل على تحسين خدمات الاتصال في المؤسسات العامة ومكاتب البريد وتحسين البنية التحتية للاتصالات وتطوير قطاع الاتصالات والعمل على خفض تكلفة أجهزة المحمول الحديثة لضمان الدخول على شبكات الإنترنت.

4- تسهيل وسرعة وصول المواطنين إلى المعلومات المتاحة والحصول على الخدمات، دون الحاجة للتوجه إلى المواقع المادية لها.

ثانياً - توسيع المشاركة الجماهيرية في تطوير مشروع الحكومة الإلكترونية:

وذلك سيؤدي بالتأكيد إلى بناء الثقة بالحكومة التي تواجه في طريق تطورها عبء تقبل المواطنين لها، وتحولهم إلى جزء من عملية اتخاذ القرار، وإطلاعهم على جميع خطوات استخراج الوثائق

²⁷⁴ ناصر العلي، مهندس. (2014). الحكومة الإلكترونية وانعكاساتها على العمل الإداري. أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه - القانون العام. كلية الحقوق. دمشق: سورية. ص 210.

المقدمة لهم، دون تدخل من أي عامل بشري، مما سيُعتبرونه تقدماً كبيراً يحد من الفساد الإداري والمحسوبيات والبيروقراطية، وبالتالي بهذا سيتم تهيئة مناخ شعبي قادر على التعامل مع مفهوم الحكومة الإلكترونية.

ثالثاً - توحيد البنى الاستراتيجية المناسبة الكفيلة ببناء المجتمعات الإلكترونية²⁷⁵:

وتتمثل البنية التحتية المعلوماتية في مجموعة المكونات المادية والبشرية اللازمة لتطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية، وذلك يعتمد بشكل مباشر على ضرورة توفير الأنظمة المعلوماتية الإدارية، وتهيئة الكوادر البشرية من مبرمجين ومحللين ومهندسي نظم، فضلاً عن التدريب المستمر، وكذلك أنظمة معالجة البيانات ونظام إدارة قواعد البيانات، وأنظمة دعم القرارات وشبكات الربط الإلكتروني والخدمات السائدة وغيرها.

رابعاً - توفر الإرادة السياسية والتوجه الحقيقي والجاد نحو إنشاء مشروع الحكومة الإلكترونية²⁷⁶:

بحيث يكون هناك لجنة مخصصة تتولى تطبيق هذا المشروع وتعمل على تهيئة البيئة اللازمة والمناسبة للعمل، وتتولى الإشراف على التطبيق، وتقيم المستويات التي وصلت إليها في التنفيذ، فإن مثل هذا التوجه يعد أمراً مهماً للغاية بسبب ترتب الالتزامات عليه، فهو يحتاج إلى الكثير من الجهد والمال وهذا الذي يحدد مسار المشروع، وكلما ازداد هذا التوجه عمقاً واتساعاً انعكس ذلك على كل الخطوات وتحقيق متطلباته اللاحقة، خاصة أن هذا المشروع يعتبر مشروعاً استراتيجياً.

²⁷⁵ الخامسة، صدام. (2013). الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري. مرجع سابق. ص 51.

²⁷⁶ الخامسة، صدام. (2013). الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري. المرجع السابق نفسه. ص 51.

خامساً - إعادة هندسة العمليات الإدارية²⁷⁷:

أي إعادة البناء التنظيمي للمنظمة من جذره، بالاعتماد على هيكلة وتصميم العمليات الأساسية للوصول إلى تحقيق تطور جوهري في أداء هذه المنظمة، بما يكفل السرعة في الأداء، وخفض التكاليف، والجودة في الخدمة، حيث أنه من المهم عند الانتقال من مفهوم الحكومة التقليدية إلى مفهوم الحكومة الإلكترونية إجراء تعديلات عليها بما يتلاءم مع البيئة الجديدة التي ستحيا فيها لأن الحكومة الإلكترونية ليست فقط أتمتة للأعمال وإدارتها بالطرق الحديثة، وإنما يجب بدايةً إعادة هندسة العمليات وتصميم طرق أداء العمل وإعادة التفكير بأدوار ووظائف الأقسام والوحدات، حيث أن أية خدمة حكومية تتألف من عدد من الإجراءات الصغيرة، والتي تستدعي تعبئة نماذج وتوقيع وإرفاق إثباتات وبيانات شخصية، بالإضافة إلى دفع الرسوم، وعليه، فإنه سيغني اعتماد هوية إلكترونية للمواطن عن إرفاق ثبوتيات مادية، وبالتالي اختصار هذا الإجراء من المعاملة وهذه العملية تسمى بإعادة هندسة الإجراءات.

ولإجابة عن التساؤلات التي طرحتها الباحثة في هذا الفرع وبعد القراءة المكثفة والبحث في

مفهوم الحكومة الإلكترونية نجد ما يلي:

إن الحكومة الإلكترونية تعني التحول إلى حالة تساعد المواطن والحكومة على إيجاد فرص جديدة في عالم المعرفة، وإنها لا تقتصر على الوسائل التكنولوجية كما يتوهم العديد وأن الحكومة الإلكترونية ليست بالأمر السهل أو قليل التكلفة، بات من الضروري معرفة أسباب الاهتمام قبل توظيف الموارد البشرية والمادية اللازمة، فليست الحكومة الإلكترونية بالطريق المختصر إلى التنمية الاقتصادية أو توفير الإنفاق أو زيادة الكفاءة، إلا أنها وسيلة تساعد على تحقيق هذه الأهداف، ويمكننا أن ندرك أن تساوي طرفي معاملة الإصلاح الإداري لا يتأتى بالضرورة، فقد لا يحقق التوسع في نصب الأجهزة

²⁷⁷ الخماسية، صدام. (2013). الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري. المرجع السابق نفسه. ص 57.

والمعدات التطور المنشود، وقد تكون حوسبة نظم تقليدية يدوية دون إعادة نظر جذرية في الأساليب أسوأ من الإبقاء على النظام اليدوي²⁷⁸.

أما بالنسبة لكيفية تخطيط وإدارة مشاريع الحكومة الإلكترونية يجب اتخاذ عدد من التدابير المهمة التالية²⁷⁹:

- تأليف فرق للحكومة الإلكترونية ضمن الإدارات الحكومية.
- التأكد من منح الصلاحيات المناسبة للفرق.
- تطوير خطة عمل لتنفيذ استيعاب مشاريع الحكومة آخذين بعين الاعتبار تطوير المحتوى، بناء القدرات والكفاءات، الترابط، التشريعات والقوانين، تحديد وسائل التواجد مع المواطن ورأس المال.
- وضع آلية لاستمرار إشراك الفرقاء المعنيين في تطوير الحكومة الإلكترونية.
- إدارة الحكومة الإلكترونية أبعد من مجرد تنفيذ مشاريع الحكومة الإلكترونية فهي تعني التخطيط المستمر لبناء القدرات على كافة المستويات.

سادساً - أتمتة الأنظمة في الحكومة الإلكترونية والأرشفة الإلكترونية:

1- الأتمتة الإلكترونية:

إن الحكومة الإلكترونية تتطلب إدخال التقنية الحديثة إلى بيئة العمل الإداري من خلال دمج تقنية المعلومات بتقنية الاتصالات والتكنولوجيا بغية إدخال تغييرات أساسية في أنظمة الإدارة العامة وفي الهياكل التنظيمية.

²⁷⁸ مجموعة من الأوراق تم تقديمها خلال ورش عدة أقامتها الأمم المتحدة. ص48.

²⁷⁹ مجموعة من الأوراق تم تقديمها خلال ورش عدة أقامتها الأمم المتحدة، المرجع نفسه. ص50.

فمن سمات الحكومة الإلكترونية في مجال إدارة الجهاز الإداري هي (أتمتة الأنظمة الإلكترونية)²⁸⁰، وذلك يعني تحول الأعمال الإدارية التي تتم بناءً على تدخل بشري إلى أعمال إلكترونية تتم من تلقاء نفسها لذلك فإن عملية الأتمتة تعكس تقدماً ورقياً في أداء العمل بطريقة إلكترونية بشكل غير مسبوق، ويمكن اللجوء إليها على الأقل لأداء الأعمال البسيطة التي قد تشغل الموظف وتأخذ حيزاً من وقته، ويمكن للآلة القيام بها من تلقاء نفسها.

إن مصطلح (أتمتة الأنظمة) وجد طريقه إلى التشريعات العربية حيث ورد هذا المصطلح في قانون التجارة الإلكترونية في إمارة دبي رقم 2/ لسنة 2002 حيث نص في المادة الثانية منه والخاصة بالتعريفات على مصطلح "الوسيط الإلكتروني المؤتمت" وعرف بأنه: (برنامج أو نظام إلكتروني لحاسب آلي يمكن أن يتصرف أو يستجيب لتصرف بشكل مستقل كلياً أو جزئياً دون إشراف أي شخص طبيعي في الوقت الذي يتم فيه التصرف أو الاستجابة له)²⁸¹.

حيث إن الوسيط الإلكتروني في هذه الحالة يسمى وسيط مؤتمت أي أنه يتصرف من تلقاء نفسه، وهذا انعكاس لما يطلق عليه في علم الحاسب الآلي بإجراءات الأتمتة وهو تحول الإجراءات الإدارية إلى إجراءات إلكترونية دون تدخل إنساني²⁸²، وذلك من أجل تلافي السلبيات الموجودة فيها.

²⁸⁰ كلمة أتمتة تعني الانسياب التلقائي للمعلومات وهي كلمة غير عربية وهي ترجمة غير دقيقة لكلمة Automatique الفرنسية، ومعناها تلقائي، أو آلي، أو ذاتي الحركة، د. داود عبد الرزاق الباز، (2004)، الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال الحكومة، الناشر: منشأة المعارف بالإسكندرية: مصر، ص 246 هامش 4.

²⁸¹ المادة الثانية من قانون إمارة دبي رقم 2/ لسنة 2002، كذلك ورد مصطلح الوسيط الإلكتروني المؤتمت في قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الاتحادي رقم 1/ لسنة 2006 في دولة الإمارات العربية المتحدة.

²⁸² بيومي حجازي، عبد الفتاح. (2008). الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح. دراسة متأصلة في شأن الإدارة الإلكترونية.

وعليه، فإن ما يتم من معاملات عن طريق أتمتة الأنظمة في الحكومة الإلكترونية يشبه تماماً المعاملات التي تتم بين الأشخاص الطبيعية، ولكن كل ما هنالك إن الشخص الذي يتعامل مع هذا البرنامج ليس متاحاً له فرصة للتفاوض حيث إن برنامج الحاسب الآلي لا يتيح هذه الإمكانية²⁸³.

وإن الآثار القانونية يمكن أن ترتب وفقاً للتصرفات التي يكون أحد أطرافها نظام مؤتمت أو تتم بين طرفين من الأنظمة المؤتمتة للحاسب الآلي، وذلك فيما يتعلق بإبرام العقود وصدور الإيجاب والقبول، ثم تنفيذ وإعمال آثارها فيما بعد، وهذا ما بينه قانون إمارة دبي رقم 2/ لسنة 2002.

إن إعمال الأتمتة في نظم الحاسب الآلي التي تستخدمها الحكومة الإلكترونية قد ظهرت كوسيلة لإتمام الأعمال الروتينية التي تضيع وقت الموظف والتي تعتبر أعمال متكررة²⁸⁴.

وهذا سوف يؤدي إلى إحداث تغيير في نظرة الإدارات الحكومية إلى المتعامل معها حيث يتحول من (مراجع) إلى (زبون) تحرص الإدارات على رضاه باعتباره أن المستفيدين من خدمات الحكومة الإلكترونية يشكلون محوراً هاماً في عملية تيسير الإجراءات والخدمات²⁸⁵.

الحكومة الإلكترونية تعد فرصة للارتقاء بأداء الخدمات الحكومية وتحسين مستواها من خلال تقليل نسبة الأخطاء والإهمال الذي ينشئ نتيجة كثرة الوثائق والملفات وكسب ثقة المواطن من خلال منهج علمي متطور لتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها في تقديم الخدمات المطلوبة للمواطنين بكل سهولة ويسر²⁸⁶.

لذلك يتضح أن التنسيق بين الإدارات الحكومية والسعي إلى توحيد النماذج التقنية والوصول إلى التكامل بين الجهات الحكومية عن طريق نظم الأتمتة التي تستخدمها الحكومة الإلكترونية، سوف يؤدي

²⁸³ بيومي حجازي، عبد الفتاح. (2005). مقدمة في النظام القانوني للتجارة الإلكترونية في دولة الإمارات. ط: 1. الإسكندرية: مصر. دار الفكر الجامعي. ص 85.

²⁸⁴ بيومي، حجازي، عبد الفتاح. (2007). النظام القانوني للحكومة الإلكترونية. مرجع سابق. ص 77.

²⁸⁵ د. ساعاتي، أمين. (1999). إعادة اختراع الحكومة الإلكترونية. الطبعة الأولى. دار الفكر العربي. ص 77.

²⁸⁶ د. ساعاتي، أمين. (1999). إعادة اختراع الحكومة الإلكترونية. المرجع السابق نفسه. ص 20.

إلى الارتقاء في الأداء الحكومي للأفراد، وذلك من خلال تقديم الرضا عن الخدمات المقدمة إليهم من ناحية حصولهم عليها بسرعة ومرونة، وإن أتمتة الأنظمة في الحكومة الإلكترونية من شأنها أن تخفف من تأثير الوساطة وتخفف من تأخير المعاملات اليدوية والأخطاء المرافقة لها، وزيادة مصداقية الحكومة وشفافيتها، والتقليل من الفساد الإداري²⁸⁷.

2- الأرشفة الإلكترونية:

ترتبط عملية الأرشفة الإلكترونية بنظام الحكومة الإلكترونية، وهي عملية تتعلق بحفظ البيانات والمعلومات وإعادة فهرستها بالطرق الإلكترونية، ثم إمكانية استرجاعها عند الحاجة²⁸⁸. وعملية حفظ البيانات أو الأرشفة الإلكترونية، تقتضي ضرورة أن يتم الحفظ والأرشفة للمعلومات حسب كل إدارة على حدى، فلا يتم الخلط والتداخل بين المعلومات الخاصة بالإدارة القانونية مع المعلومات المتعلقة بالإدارة المالية عند إعداد الميزانية العامة على سبيل المثال، لكن واضعي البرنامج لا بد أن يكون لديهم الفكرة المعقولة التي تتعلق بنظام العمل داخل الوزارة أو المؤسسة أو الشركة التي تتبنى نظام الإدارة الإلكترونية، حتى يمكن وضع نظام للحفظ المعلوماتي للبيانات بطريقة تتفق وطبيعة العمل في الهيئة ذاتها²⁸⁹.

إن أسلوب الأرشفة الإلكترونية الذي تستخدمه الإدارة الإلكترونية يساعد في وجود عالم وظيفي متطور يحكمه التطور التكنولوجي ويُسيّر أموره بسهولة وهذا الأمر يُحتم على الموظفين الذين يقدمون الخدمات للأفراد أن يكونوا متمكنين وقادرين على استخدام الحواسيب الآلية تطبيقاً لاستراتيجية التطور التي تستلزم وضع خطة عامة للتيسير الإداري، وهذا سينعكس بالإيجاب أيضاً على الإدارات من النواحي الوظيفية وذلك من خلال ما يلي:

²⁸⁷ د. أبو شنب، عمار أحمد محمد. (2009). ضبط الجودة ومعايير أداء الحكومة الإلكترونية. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر (أمن

المعلومات والحكومة الإلكترونية). المنظمة العربية للتنمية الإدارية. ص12.

²⁸⁸ بيومي جازي، عبد الفتاح. (2008). الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطمح. مرجع سابق. ص81.

²⁸⁹ بيومي، جازي، عبد الفتاح. (2007). النظام القانوني للحكومة الإلكترونية. مرجع سابق. ص83.

أ- ستنتمكن الإدارات العامة من اختصار إجراءات تعيين الموظفين وذلك من خلال وضع شروط شغلها أو الإعلان عنها إلكترونياً، واستقبال رغبات الأشخاص الذين يتقدمون لها عن طريق ملئ النماذج الإلكترونية المُعدة للتعيين؛ ومن ثم قيام لجنة شؤون العاملين بدراسة النماذج المقدمة، واختيار أفضل المرشحين الذين تنطبق عليهم شروط شغل الوظيفة من خلال إخطار الجهة المختصة بالتعيين إلكترونياً وذلك لإصدار القرار بالتعيين²⁹⁰. وإن كل ذلك حتماً يتم بعيداً عن الوساطة والمحسوبية اللذان يعتبران صوراً من صور الفساد الإداري.

ب- إن استخدام عملية الأرشفة الإلكترونية سيُمكن من حدوث تطورات ترتبط بمكان العمل، فالموظفون في المرحلة الأولى لتطبيق نظام الحكومة الإلكترونية سيغيّر نظام إثبات حضورهم وانصرافهم ويتم الاستغناء عن موظف السجل والسجلات وتوقيع الحضور والانصراف واستبدال الكارت الإلكتروني بها²⁹¹، كما تسرّع الأرشفة الإلكترونية في الحصول على أي وثيقة وفي أي وقت تخفف عن الموظفين الكثير من الجهد، وتسرع الأداء²⁹².

ج- سيؤدي نظام الحكومة الإلكترونية إلى تطور كبير بزمان العمل المنجز حيث ستسمح الإدارات الحكومية بأداء مهام موظفيها على مدار الوقت وبالتالي يمكن لمن يريد الاستفادة من خدماتها الحصول عليها في أي وقت بسهولة ويسر.

²⁹⁰ إن نسبة 50% من التوظيف بهذه الطريقة في أوروبا حيث تأتي (هولندا) على رأس دول أوروبا، حيث بلغ نسبة التوظيف الإلكتروني بها 81%، أما الدول الأخرى فقد أشار تحقيق أجرته جمعية تشغيل الكوادر في ثمانٍ من البلدان الأوروبية إلى أن 49% من الإدارات تلجأ إلى الإنترنت في التوظيف، نظراً لما توفره هذه الطريقة من مزايا الطباعة ونشر الكتيبات وإعداد ملفات المرشحين ورسوم البريد وغيرها، راجع في ذلك ياسمين محمد، التوظيف الإلكتروني، جريدة القبس الكويتية في عددها الصادر بتاريخ 2002/3/26، ص38.

²⁹¹ بيومي، حجازي، عبد الفتاح. (2007). النظام القانوني للحكومة الإلكترونية. مرجع سابق. ص93.

²⁹² عربه، ساره. (2016). بور الحكومة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية - مدينة دبي - أنموذجاً. رسالة ماجستير. جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي: الجزائر. ص49.

د- سيؤدي نظام الحكومة الإلكترونية إلى التأثير الإيجابي في بعض النواحي الوظيفية حيث ستتغلب الإدارات على مشكلة تمارض الموظفين والحصول على إجازات مرضية وغيرها من الإجازات التي تتجاوز الحدود القانونية المسموح بها.

وملخص ما سبق فإن الأرشفة الإلكترونية يعتبر من أحد أهم البرامج المعلوماتية التي تكون إحدى مقومات الحكومة الإلكترونية سواء ذلك في الجهات الحكومية أو جهات القطاع الخاص²⁹³. وترى الباحثة أنه يمكن للأتمتة الإلكترونية والأرشفة الإلكترونية كأحد مقومات الحكومة الإلكترونية أن تحقق استفادة كبيرة في نجاحها، بسبب الحكم بإدارة الملفات والوثائق والمستندات فضلاً عن بناء علاقات أفضل مع المواطنين والقضاء على الفساد الإداري، وزيادة الفعالية ضمن المؤسسة عن طريق التدفق الإداري الإلكتروني للبيانات، والاستغناء عن النظام الورقي قدر الإمكان، وتحقيق غاية أسمى وهي تحفيز الابتكار وتغيير سياسات الدولة.

الفرع الثاني - مجالات تطبيق الحكومة الإلكترونية:

إنَّ تحقيق التحول الإلكتروني من خلال استخدام الخدمات المقدمة إلكترونياً، هو هدف نبيل يتطلب تخطيطاً مهماً لتحقيقه، من أجل الوصول إلى تحولات نموذجية تحويلية في العمليات الحكومية، وسيكون من الضروري أولاً فهم وتحسين أحكام الخدمة الإلكترونية الحكومية الحالية²⁹⁴.

أولاً - تجربة الحكومة الإلكترونية في الإمارات العربية المتحدة:

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الرائدة في مجال تطبيق الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، إذ أكدت الممارسات من واقع تصريحات القيادات العليا فيها على جعل الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً متجهاً بخطى راسخة نحو الاقتصاد الرقمي الحديث.

²⁹³ بيومي، حجازي، عبد الفتاح. (2007). النظام القانوني للحكومة الإلكترونية. مرجع سابق. ص 84.

²⁹⁴ Thomas, F. Stafford, Aykut Hamit Turan, online tax payment systems as an emergent aspect of governmental transformation, op, cit, p.1.

ومن أبرز تطبيقات الحكومة الإلكترونية ما ذهبت إليه التطبيقات في الوزارات والمؤسسات الاتحادية الإماراتية وعلى وجه التحديد في مجال التراخيص والمؤسسات والمشتريات الحكومية، والجدير بالذكر أن دولة الإمارات قد أعلنت في عام 2001 عن مولد أول حكومة إلكترونية عربية وكانت منذ ذلك العام انطلاقاً للمشروع الأولى²⁹⁵.

إن تطبيقات هذه النظم تتميز بالتعامل المباشر مع المتعاملين من خلال الخدمات العديدة وذات التأثير المباشر بتحقيق حاجات المواطنين والتي تتاح خدماتها على موقع حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وموقع الوزارات ذات العلاقة بشبكة الإنترنت العالمية (e.gov.uae.go.as).

وقد بادرت حكومة -إمارة دبي- في دولة الإمارات العربية المتحدة بالتحول إلى الحكومة الإلكترونية بإنشاء منطقة حرة للتكنولوجيا -أطلق عليها- مدينة دبي للإنترنت، تكون مرجعاً لكافة شركات تقنية المعلومات الراغبة بالاستثمار في المدينة، وقد سارعت شركات عالمية كبرى مثل Microsoft - Siemens - Canon - Philips - Sony بإيجاد فروع لها في مدينة دبي للإنترنت.

وفي الثاني والعشرين من مايو عام 2013 أطلق نائب رئيس الدولة، حاكم دبي، مبادرة الحكومة الذكية لتوفير الخدمات للجمهور أينما كانوا وعلى مدار الساعة، هدف هذه المبادرة الرئيسي هو ضمان سعادة جميع مواطني الدولة، وأهم خصائص هذه الحكومة أنها حكومة لا تنام، مضيافة كالفنادق، سريعة في معاملاتها، قوية في إجراءاتها، تستجيب بسرعة للمتغيرات، تسهل حياة الناس²⁹⁶.

ولا تحل الحكومة الذكية محل الحكومة الإلكترونية، إنما تشكل امتداداً لها، وتكملها، ويتعايش هذان المفهومان ويتضافران لتحقيق أهداف متكاملة تتمثل في إسعاد المواطن وتسهيل حياته²⁹⁷.

²⁹⁵ بيومي، حجازي، عبد الفتاح. (2007). النظام القانوني للحكومة الإلكترونية. مرجع سابق. ص 351.

²⁹⁶ منشورات الهيئة العامة لتنظيم قطاعات الاتصالات، دولة الإمارات العربية المتحدة، الحكومة الذكية.

²⁹⁷ عربه، ساره. (2016). دور الحكومة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية - مدينة دبي - أنموذجاً. مرجع سابق. ص 60-

وتأتي الحكومة الذكية وتطبيقاتها لكي تكمل ما تمّ بناؤه والاستثمار فيه عبر الاقتراب أكثر من المواطن من جهة، والتفاعل المباشر والمتزامن مع الداتا المنتشرة في المجتمع ومكوناته الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، من جهة أخرى، وقد تطورت أدوات وأجهزة الاستشعار الذكية وساعدت في تطوير بيئة إلكترونية جديدة من الممكن أن تستفيد منها الحكومة في تشغيل وصيانة خدماتها بطريقة أكثر فعالية وأقل عرضة لحصول الأخطاء البشرية أو التجاوزات الإدارية²⁹⁸

وقد أسست "دبي الذكية" في عام 2014، لجعل دبي أسعد مدينة في العالم وذلك بالعمل على ثلاثة محاور، وهي الأطر القانونية، والحوكمة، والمنصات التمكينية، حيث يتضمن ذلك تقديم (1000) خدمة ذكية، ليعود هذا التحول بالفائدة على كل المواطنين والحكومة والبنية الأساسية.

وفي عام 2015 أنشئ مكتب "دبي الذكية" وهو مؤسسة تعد جزءاً من حكومة الإمارة تدير جميع مبادرات المدينة الذكية بشكل مركزي وذلك اعتماداً على البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات²⁹⁹.

وقد حققت حكومة دبي خلاله نجاحات باهرة تعد بالمزيد، وخطت لنفسها أن تتحول إلى حكومة إلكترونية كاملة أو على الأقل بنسبة 70% في غضون خمس سنوات منذ انطلاقتها³⁰⁰، وهذا ما حدث فعلاً.

ومن مظاهر الحكومة الإلكترونية الحديثة في دولة الإمارات أنها منذ انطلاقة المشروع الأولى ارتكزت على ثلاثة عناصر، هي³⁰¹:

²⁹⁸ الحكومة الإلكترونية الذكية، تعريف الحكومة الذكية، متاح على الموقع:

<http://www.egouconcepts.com>.

²⁹⁹ منشورات الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية، 2019، آفاق عالمية وتوجهات إقليمية، ص29.

³⁰⁰ بيومي، حجازي، عبد الفتاح. (2002). النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية. مرجع سابق. ص63.

³⁰¹ لخمايسة، صدام. (2013). الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري. مرجع سابق. ص561 وما بعدها.

1. بناء شبكة المعلومات الحكومية:

وهي عبارة عن شبكة عالية السرعة تربط الدوائر الحكومية في إمارة دبي بعضها ببعض حتى يمكن التواصل فيما بين تلك الدوائر المختلفة بسهولة وسرعة وسرية.

2. توحيد النظم المشتركة لهذه الحكومة:

وهي عبارة عن توحيد أنظمة العمل المشتركة لجميع الدوائر الحكومية التابعة لإمارة دبي.

3. الخدمات الإلكترونية:

وهي عبارة عن تقديم الخدمات الحكومية القابلة للتنفيذ للزوار عبر الإنترنت، وتتطوي البوابة الإلكترونية على قاعدة بيانات أساسية تشترك فيها الدوائر الحكومية وتحتاجها للتعامل مع الزوار، وعليه تقوم الحكومة الإلكترونية بتلقي طلبات الزوار وتوزعها على الدوائر الحكومية المختصة لإنجازها، وتتلقى الردود وتوزعها فيما بعد على أصحاب الشأن، وذلك الأمر قد خفف على صاحب الشأن عناء متابعة عدة دوائر للحصول على الخدمة التي يريدها.

وعموماً، فإن تطبيق تقنية الحكومة الإلكترونية في الإمارات العربية المتحدة يأخذ مسارين:

- الأول: إعادة هندسة الإجراءات الخاصة بالقطاع مما يساعد على زيادة الإنتاجية، ورفع مستوى الكفاءة، والجودة في الخدمات التي يقدمها القطاع، كما تشمل هذه المرحلة توفير كل الخدمات التي تتولى إدارة التنمية الصناعية في الوزارة إصدارها.

- الثاني: ربط النظام الخدمي الجديد إلكترونياً ضمن Extra Net مع الدوائر الحكومية ذات العلاقة، وأداء مهمة تبادل البيانات والتقارير والإحصاءات اللازمة والخاصة بالمهام التي يقدمها النظام³⁰².

³⁰² د. الطعامة، محمد. د. العلوش، طارق. (2004). الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص189.

وسوف نعرض أهم خدمات الحكومة الإلكترونية لإمارة دبي منذ انطلاقتها الأولى في 30

أكتوبر عام 2001:

* الخدمات الإلكترونية لدوائر حكومة دبي الإلكترونية³⁰³:

أولاً - دائرة التنمية الاقتصادية:

تعتبر دائرة التنمية الاقتصادية المرجع المتكامل لقطاع الأعمال والمستثمرين وقد قامت هذه الدائرة باستحداث بطاقات إلكترونية لأصحاب الرخص التجارية توفر هذه البطاقة لهم إمكانية التخاطب مباشرة مع الشخص المختص عند طلب المساعدة ويعد هذا الموقع من المواقع المهمة ضمن موقع الحكومة الإلكترونية إذ أنه ينطوي على خدمات إصدار التراخيص اللازمة لإنشاء مؤسسات تجارية وتجديدها وكذلك إعطاء تراخيص لهذه المؤسسات بالعمل في الإمارة وتجديدها بالإضافة إلى عملية دفع الرسوم والحصول على الخدمات المتعلقة بالتراخيص.

ثانياً - الشرطة:

يشمل موقع شرطة دبي على الأخبار العامة وأسماء المفقودين وجميع الحوادث وحالات الطرق بما فيها المخالفات المرورية ودفعها عن طريق شبكة الإنترنت. وتشمل أيضاً بوابة شرطة دبي موقعاً للتجارة الإلكترونية بحيث يمكن للعميل إجراء المناقصات والقيام بالدفع بواسطة بطاقات الائتمان.

ثالثاً - بلدية دبي:

تشمل بوابة بلدية دبي الإلكترونية نظم استقبال إيرادات الفنادق المصنفة كخمس نجوم، وخدمات المكاتب العامة ودور السينما.

³⁰³ الخامسة، صدام. (2013). الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري. مرجع سابق. ص 568.

ويطبق أيضاً الموقع، الأنظمة المرورية الذكية والتي تستعمل التكنولوجيا المتقدمة في مجال المواصلات والكمبيوتر، وذلك لتحسين حركة المرور في دبي وتطوير سلامة مستخدمي الطرق وتقليل الآثار البيئية.

رابعاً - الجمارك والموانئ:

يشمل موقع دائرة الجمارك والموانئ خدمات عدة كالتخليص الجمركي إلكترونياً لبعض المؤسسات الحاصلة على امتيازات خاصة، ومعاملات تصاريح نقل البضائع، وإنهاء معاملات وبوالص الشحن الجوي والبحري وأذونات التسليم الجوي والبحري وغيرها من الخدمات.

خامساً - دائرة المحاكم:

ويتضمن موقع بوابة دائرة المحاكم الإلكترونية توثيقات الكاتب بالعدل مثل توثيق الوكالات والعقود، وكذلك تشغيل نظام الزواج والطلاق ونظام القضايا في المحاكم الثلاثة البدائية والاستئنافية والتميزية إضافة إلى قاعدة بيانات خاصة بكل قضية بدءاً من التسجيل، وحتى صدور الحكم. أما عن متابعة الدعاوى الخاصة فقد أصبح بإمكان أي طرف أن يتابع الدعوى عبر الشبكة الإلكترونية الخاصة بدائرة المحاكم ويمكن معرفة مواعيد الجلسة الخاصة بدعواه المنظورة أمام المحكمة ومكان انعقادها.

كما أنشأت الدائرة نظاماً إلكترونياً خاصاً بالقواعد القانونية لمساعدة الباحثين في مجال القانون على التعرف إلى القواعد القانونية المختلفة.

ويتضمن هذا النظام أيضاً مجموعة من الأحكام الصادرة عن محكمة التمييز في دبي في كافة المواد المدنية والعمالية والجزائية والأحوال الشخصية التي قررتها محكمة التمييز وذلك حتى يتسنى الوصول للقاعدة القانونية المطلوبة بسهولة ويسر.

سادساً - دائرة الجنسية والإقامة:

ويشمل موقع دائرة الجنسية والإقامة على نماذج طلبات الحصول على تأشيرات الدخول الخاصة بالسياحة والزيارات والترانزيت وتقديم الطلب وإرساله إلى الدائرة بطريقة إلكترونية، إضافة إلى ذلك فإنه يتم تسديد الرسوم عن طريق الشبكة؛ ويمكن من خلال الموقع كذلك إنجاز المعاملات مثل استخراج التأشيرات والإقامة للمؤسسات التجارية والسياحية.

كما تقوم الدائرة بحفظ ملفات جميع الأجانب المقيمين في دبي ضمن برنامج يقوم بأرشفة جميع البيانات المتعلقة بالشخص المعني ضمن ملف واحد ليسهل الرجوع إليه لإنجاز أية معاملة له مع الدائرة، وإلى جانب ذلك يشمل الموقع خدمات تحويل الكفالات من كفيل إلى آخر، وغيرها من الدوائر الحكومية، كدائرة السياحة والتسويق التجاري، وهيئة الكهرباء والمياه ودائرة الصحة ومؤسسة دبي للمواصلات.

وبناء على ما سبق، فإن هذه الخدمات الأساسية وغيرها مما يرتبط بها من معاملات يومية باستمرار مع المواطنين، يتم نقلها عن طريق الحكومة الإلكترونية إلى خدمات إلكترونية فورية يتم توصيلها عبر شبكات الانترنت الحكومية من خلال المواقع المعتمدة من قبل الحكومة، ومن ثم يمكن الحصول على هذه الخدمات بسهولة عن طريق نقاط الخدمة الإلكترونية الحكومية وهذا الأمر يعتمد على مستوى تطور تطبيقات الحكومة الإلكترونية ونمط توزيع المعاملات الإلكترونية للمواطنين³⁰⁴.

وهكذا نرى بأن دولة الإمارات العربية المتحدة، ونتيجة مواكبتها واستجابتها للتكنولوجيا الرقمية الحديثة والعمل والمثابرة والجهد قد أسهمت ومنذ أن كانت صحراء في العصور في بناء مستقبل متجدد يُقدّر رواد النهضة وصُنّاع التغيير الحقيقي وصولاً للمريخ وما بعد المريخ.

ويجب التنويه إلى أن الاستعداد السياسي والاهتمام الحكومي الذي أولته دولة الإمارات العربية

المتحدة له أثر كبير في نجاح وتوظيف تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الحكومة الإلكترونية.

³⁰⁴ ياسين، سعد غالب. (2005). الإدارة العامة وتطبيقاتها العربية. المملكة العربية السعودية. الرياض: السعودية. معهد الإدارة العامة. ص194.

وفي هذا السياق، أشار الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم خلال تدشين مدينة دبي للإنترنت وواحة دبي للمشاريع الإلكترونية إذ قال رؤيتي واضحة وتتلخص في تطوير اقتصادنا المحلي وتحويل مدينة دبي لتصبح مركزاً للاقتصاد العالمي الجديد وتحقق هذه الرؤية بأربعة أسس³⁰⁵:

- توفير بنية تحتية ذات مقاييس عالمية.
 - تهيئة المناخ لضمان نجاح الشركات العامة ضمن آليات الاقتصاد الجديد.
 - إرساء ثقافة تجارية تدعم وتطور أعمال الشركات وتمييزها.
 - ضمان استفادة الشركات من المزايا التنافسية.
- وخلاصة ما سبق، ترى الباحثة أن الإمارات أصبحت أحد أهم الدول التي جذبت العديد من الشركات العالمية لتمارس نشاطها وأعمالها فضلاً عن واحة دبي للمشاريع الإلكترونية التي أصبحت أكبر تجمع للمستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال والخبراء والمختصين واحتضنت أفكارهم وحولتها إلى مشاريع ناجحة أنعشت اقتصادها المحلي.
- ولا بد من التنويه إلى أن دولة الإمارات أصبحت مناخاً خصباً ومجالاً رحباً بخصوص الحكومة إذ أطلقت واحة دبي للمشاريع الإلكترونية موقعاً متطوراً على الإنترنت تحت اسم (Mydsf.com) للترويج لمهرجان دبي للتسوق وغيره من الأنشطة التجارية المتميزة.

ثانياً- تجربة الحكومة الإلكترونية في الجمهورية العربية السورية:

لا يمكن أن ننكر بأن سورية سعت منذ بداية عام 2000م لمواكبة التقنيات الحديثة لتطوير ورفع كفاءة أداء مختلف مؤسسات الدولة من خلال تبني كل ما يخدم الوصول إلى مجتمع إلكتروني وخلق بيئة مناسبة نحو حكومة إلكترونية؛ ولا سيما مبادراتها بعقد مؤتمرات لولادة مشروع الحكومة الإلكترونية وأهم هذه المبادرات نذكر "المبادرة الوطنية للإدارة الحكومية الإلكترونية" التي تهدف إلى أتمتة

³⁰⁵ القلاف، وليد. (2001). الحكومة الإلكترونية والتجربة الإماراتية. العدد (37). مجلة آفاق الإنترنت. ص15.

عمل المؤسسات الحكومية ضمن نطاق برنامج شامل للإصلاح الإداري، يعمل على خدمة المواطنين؛ وزيادة فعالية وإنتاجية المؤسسات الحكومية وذلك بالاستخدام الأمثل لتقانات المعلومات والاتصالات، مع التركيز على إعداد برامج عمل تخدم عملية الإصلاح الإداري³⁰⁶.

وقد اعتمدت الاستراتيجية المتعلقة بالحكومة الإلكترونية في سورية في عام 2009، ومن أهم المبادرات والمشاريع المتضمنة:

1- بنوك المعلومات الوطنية.

2- بوابة الحكومة الإلكترونية.

3- التخاطب البيئي.

4- البنية الأساسية.

5- وضع معايير تحدد أولويات الخدمة الإلكترونية.

6- تشكيل البنى الإدارية اللازمة لإدارة التغيير³⁰⁷.

أما الآن فقد تم إعداد استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية الإلكترونية في سورية بعد دراسة وتحليل الواقع الراهن وقد تم اقتراح تنفيذها على ثلاث مراحل وفق ما يلي³⁰⁸:

- المرحلة الأولى الأولى (2021-2023) المرحلة التأسيسية:

وهي المرحلة قصيرة المدى التي يجب خلالها التركيز على:

1. استكمال كافة البنى الداعمة، ومتطلبات الانتقال لخدمات حكومية إلكترونية.

³⁰⁶ المؤتمر الوطني الثالث للحكومة الإلكترونية السورية، بعنوان: (ولادة مشروع الحكومة الإلكترونية في سوريا)، مبادرة الجامعة الحكومية السورية، والذي عقد في دمشق: سورية - داما روز، 12 تشرين الأول، 2009، ص6 وما بعدها.

³⁰⁷ منشورات الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استراتيجيات الحكومة الإلكترونية في الدول العربية (الواقع وآفاق التطور)، 2013، ص7.

³⁰⁸ فريق التحول الرقمي في وزارة الاتصالات والتقانة، استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية في الجمهورية العربية السورية، منشور على موقع الوزارة، ص3.

2. توفير مصادر المعلومات اللازمة، من خلال التركيز على استكمال السجلات الوطنية المختلفة، وفق رؤية وطنية تضمن التكامل بين قواعد البيانات المختلفة.

وتحتاج المرحلة التأسيسية لجهود حكومية كبيرة، واستثمارات مالية ضخمة وعمليات تنسيق حكومية عالية المستوى من خلال اللجنة التوجيهية للتحويل الرقمي، لضمان توظيف الاستثمارات والموارد بالشكل الأمثل ضمن رؤية وطنية محددة.

- المرحلة الثانية (2023 - 2027) مرحلة الانتقال لخدمات تفاعلية:

وهي المرحلة التي يتم من خلالها البدء باستثمار البنى الداعمة وربط قواعد البيانات والمنظومة المعلوماتية، بما يضمن تقديم خدمات رقمية متكاملة تتمحور حول احتياجات المواطن والقطاعات المختلفة، بما يساهم في تحسين أداء المؤسسات الحكومية من خلال استخدام تقانة المعلومات والاتصالات في معظم مفاصل المؤسسات وفي تقديم الخدمات.

وتحتاج هذه المرحلة أيضاً إلى عمليات تنسيق حكومي عالية المستوى، وإلى تبني حكومي عالي المستوى يضمن الاستثمار الأمثل للبنى التحتية المشتركة، ويضمن تحقيق التغيرات المطلوبة على مستوى طريقة تقديم الخدمات والهياكل التنظيمية.

المرحلة الثالثة (2027 - 2030) مرحلة التحول الرقمي:

تعتبر هذه المرحلة مرحلة قطف النتائج، إذ أنه بالإضافة للاستمرار بتطوير أدوات وطريقة تقديم الخدمات وإدارة المؤسسات بالاعتماد على ما توفره التقانة التي هي في تطور مستمر، إلا أنه لا بد من التركيز للاستفادة من حجم البيانات والمعلومات التي يجب أن تكون متوفرة من خلال الدراسة والتحليل ودعم اتخاذ القرار، بما يحقق المساءلة الفعالة والتنمية المستمرة وخلق فرص التطوير والابتكار.

وتتطلب هذه المرحلة التركيز على توفر الكوادر البشرية القادرة على تحليل البيانات، وإيجاد مراكز عمل تخصصية في كافة الوزارات تهتم بموضوع الدراسة والتحليل ودعم اتخاذ القرار.

حيث تضمنت خطة الاستراتيجية ثلاث محاور استراتيجية وهي:

1. الخدمات الحكومية الإلكترونية.

2. تحسين كفاءة الأداء الحكومي.

3. البيئة التمكينية للتحويل الرقمي.

ولتنفيذ خطة الاستراتيجية يجب الأخذ بعين الاعتبار تحقيق مطلبين أساسيين:

الأول: توفر البنى التنظيمية المقترحة في حوكمة الاستراتيجية، مع منح الصلاحيات الكافية وتأمين الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على متابعة التطورات والتغيرات سواء على مستوى المتطلبات أو على مستوى التطورات التقنية.

الثاني: ضرورة إيجاد آليات لإدارة الموارد المالية المتاحة والمخصصة من قبل الحكومة لعمليات رقمنة الخدمات الحكومية، بما يضمن توظيف الاستثمارات المتاحة بالشكل الأمثل، أو اعتماد النهج الاشتراكي لتنفيذ بعض المشاريع بما يضمن وجود دور واضح للدولة ويحقق متطلباتها.

ويعتبر تحقيق هذين المطلبين شرطاً لازماً لتحقيق رؤية سورية نحو التحويل الرقمي، كما يعتبر إطلاق استراتيجية للتحويل الرقمي بمثابة الإعلان عن قيمة وأهمية التحويل الرقمي، وتبني حكومي واضح لمتطلبات التنفيذ، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن هذه الاستراتيجية نحو التحويل الرقمي تسهم في:

1. رفع مساهمة قطاع تقنية المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي.

2. أن تكون جميع الخدمات العامة رقمية شاملة ومتكاملة.

3. تحفيز الابتكار في مجال التقنيات الرقمية، وخلق فرص عمل جديدة.

4. تحقيق قفزات نوعية تمكن الحكومة والمجتمع عن تحقيق تغيرات في إدارة شؤونها.

إنّ أئمة مؤسسات وإدارات الدولة في الجمهورية العربية السورية ما زال مبتدئاً، وقد نفذت عدة

وزارات وجهات حكومية بعضاً من مشاريع الأئمة، نذكرها على النحو الآتي:

- وزارة الداخلية: أصدر السيد الرئيس بشار الأسد القانون رقم 13/ لعام 2021 المتضمن

قانون الأحوال المدنية الجديد ليحل محل قانون الأحوال المدنية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 26/

لعام 2007، وأهم التعديلات التي جاء بها إنشاء قاعدة بيانات واحدة لكل شخص حيث أصبح لكل مواطن رقم وطني فريد واحد، واستحدثت أمانة سورية الواحدة وهي عبارة عن بوابة يجري من خلالها تقديم خدمات السجل المدني في جميع المحافظات.

كما أعلنت وزارة الداخلية في 7 تموز عام 2022 عن إطلاق خدمة تحميل الأوراق الرسمية اللازمة لإصدار جواز السفر ودفع قيمته إلكترونياً، والحصول على موعد استلامه وذلك عبر بوابة مركز خدمة المواطن عن طريق إنشاء حساب على هذه البوابة (<https://eesc.gov.sy>) بما في ذلك إصدار إجازات السوق.

- وزارة النقل: تم وضع برنامج مركزي تمر من خلاله المعاملات المتعلقة بالمركبات.

- وزارة العدل: قامت بحوسبة العمل القضائي في دمشق وريفها.

- الهيئة العامة للضرائب والرسوم: أصدرت الهيئة التعليمات رقم 783/ تاريخ 2022/11/30

المتضمن وجوب فئات من المكلفين استخدام لصاقات رمز الاستجابة السريع (QR) وفق برامج محاسبية إلكترونية معتمدة من قبل الإدارة الضريبية، يتم عن طريقها ترحيل الفاتورة إلكترونياً.

- وزارة الخارجية والمغتربين: أعلنت بتاريخ 2022/12/4 عن إطلاق آلية الحجز الإلكتروني

لمراجعة الإدارة القنصلية وإنجاز المعاملات.

وعليه، فإن إنشاء مركز خدمة المواطن الإلكتروني، وإحداث بوابة مركز خدمة المواطن في

سورية، إنما من أجل جعل المواطن قريب من الإدارات الرسمية، وتقديم خدمات حكومية بزمان أقل، وطريقة أبسط تساعد الحد من الفساد عبر مراكز خدمة المواطن.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في سورية نحو تفعيل مشروع الحكومة الإلكترونية، إلا أنها ما

زالت خجولة لإحداث تحول حقيقي وذلك بسبب الحرب التي عاشتها على مدى سنوات طويلة، وبسبب

عدم تماثلها للشفاء التام من آثار تلك الحرب، إلا أنها مُصرّة على التحول الرقمي، وهذا الإصرار

والصمود يُشهد لبلدنا الحبيب رغم الصعوبات التي عاشها وما زال.

وفي ختام هذا المبحث المعنون بـ (دور أنظمة الدفع الإلكتروني في تعزيز مفهوم الحكومة الإلكترونية)، ترى الباحثة أنَّ هناك ضرورة قصوى لتوسيع استخدام خدمة الدفع الإلكتروني لدعم مشروع الحكومة الإلكترونية كونه جزءاً لا يتجزأ من عملية الإصلاح، على الرغم من تفعيلها في بعض المعاملات التي لا تُذكر.

فالدفع الإلكتروني يخدم مشروع الحكومة الإلكترونية، ويجب تطبيقه كركيزة أساسية للمشروع كونهما يلتقيان سوياً في عدة أمور منها تحقيق الشفافية، وتحقيق العدالة، ورفع مستوى الرضا لدى المواطنين على الخدمات وجودتها، وتقليل التعقيدات الإدارية، والقضاء على البيروقراطية، وتحسين صورة الدولة في ذهن المواطن، فعلى سبيل المثال، من غير المعقول أن يؤجل سداد رسم معاملة ما إلى يوم آخر بسبب انتهاء الدوام الرسمي، أو تحديد وقت معين للدفع حتى تتم عملية جرد الصندوق من قبل الموظف؛ وتفعيل قنوات دفع رسمية سيقضي على هذه الإشكاليات ويبسط الإجراءات، ويقلص الروتين الإداري، حيث سيصبح بإمكاننا التسديد في أي مكان وبأي وقت، وبالتالي، فإن الباحثة ترى أن هناك تأخر تشريعي في هذا المجال، وبأنه سيكون لأنظمة الدفع الإلكتروني دوراً في تجسيد وإرساء مشروع الحكومة الإلكترونية، ويجعله قريباً من تطلعاتنا وطموحاتنا.

المبحث الثاني

تأثير أنظمة الدفع الإلكتروني على أداء المصارف

تسهم المصارف إسهاماً فعالاً في دفع عجلة الاقتصاد وتنميته، لذا فإنَّ أيَّ خلل في أحد المصارف، سيؤدي تبعاً إلى هزات في المؤسسات المالية الأخرى، وفي الاقتصاد ككل، وذلك بسبب تأثير البنوك المهم على حاجات ورغبات الأفراد وحركة الأموال في الاقتصاد.

وظهرت المنافسة مؤخراً بين المصارف في السعي لتبني واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك لاستيعاب تنوع الخدمات المصرفية المعاصرة، وتطويرها، وليس فقط لتقديم الخدمة المصرفية، بل والتنافس على جودة تقديمها، وأخذت تهتم بتدريب الكوادر والعناصر البشرية لديها، لمواكبة تلك التطورات، واقتنعت بأن أنظمة الدفع الإلكتروني بما فيها وسائلها الحديثة والمطورة، ستعمل على زيادة أرباح المصرف وخفض تكاليفه، كونها أحد الخدمات المصرفية المقدّمة، كما ستسهم في توفير السرعة والراحة للمواطن في إتمام معاملاته اليومية {وفي ذلك فليتنافس المتنافسون} في مجال تقديم أجود الخدمات.

بالإضافة إلى عملية وصول المعلومات بشكل سريع وفوري للعميل والترويج، والإعلان عن الخدمات المصرفية بطرق تسويقية رقمية مدروسة، كما ساعدت الشركات المعنية بالدفع الإلكتروني، كونها وسيطاً مهماً بين العميل والبنك على توفير الراحة والرضا للعميل، كل ذلك أثر في أداء المصرف لخدماته بشكل أو بآخر، لذلك فقد قسمْتُ هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: ملامح تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني على المعاملات المصرفية.

المطلب الثاني: دور التسويق الإلكتروني والشركات المعنية بالدفع الإلكتروني في تحسين

نشاط المصارف.

المطلب الأول

ملامح تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني على المعاملات المصرفية

كان للتحول الرقمي دوراً كبيراً وتأثيراً واضحاً على المؤسسات ، والصناعات المالية المصرفية، وعلى مجالات الأعمال، وأدى ذلك إلى إحداث تغييرات جوهرية، وابتكار طرق جديدة في الأعمال المصرفية³⁰⁹، وعلى وجه الخصوص ظهور وسائل الدفع الإلكتروني كأحد الطرق المستخدمة في العمليات المصرفية الإلكترونية.

وقد ظهرت مصطلحات جديدة في القطاع المصرفي تتماشى مع هذا التحول الرقمي تطرقت الباحثة إليها في الفرع الأول، كما يحتاج القطاع المصرفي إلى متطلبات حتى ينهض بأدائه، ويتلافى المخاطر الشائع وقوعه بها، وقفت الباحثة عند هذه المتطلبات والمخاطر في الفرع الثاني، لذا قسمتُ هذا المطلب على النحو الآتي:

الفرع الأول: المصارف الإلكترونية والعمليات المصرفية الإلكترونية المعاصرة.

الفرع الثاني: متطلبات العمليات المصرفية الإلكترونية المعاصرة ومخاطرها.

الفرع الأول – المصارف الإلكترونية والعمليات المصرفية الإلكترونية المعاصرة:

أصبحت العمليات المصرفية الإلكترونية أمراً واقعاً لا مجال للتغاضي عنه، فهي سهلة مفضلة للقيام بالعمليات المالية بين المصرف والعميل عن بُعد.

ومع تزايد عمليات التجارة الإلكترونية، أصبحت الحاجة ملحة لوجود نوعية جديدة من البنوك غير التقليدية، وكنتيجة للنمو المتسارع في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، جاءت البنوك الإلكترونية

³⁰⁹ Chen, Chunyan, Zhahg, Ziyi. (2018). Linkage between fintech and traditional financial sector in U.S. Master's thesis within Business administration in finance. University of Jonkoping, P.9.

التي أسهمت في تقديم خدمات متنوعة، بتكاليف منخفضة وعلى مدار الساعة مع اختصار عامل المسافة³¹⁰.

ويُستخدم مصطلح البنك الإلكتروني كتعبير لجميع الأعمال التي يقوم بها الزبون، والمتصلة بإدارة حسابه، وإنجاز أعماله المصرفية من المنزل، أو من المكتب، في أي وقت ومن أي مكان³¹¹. وتُعرف المصارف الإلكترونية بأنها "المصارف التي تقوم بتقديم الخدمة بشكل إلكتروني عن بُعد عن طريق شبكة معلومات المصارف الداخلية"³¹².

كما تُعرف بأنها منافذ إلكترونية تقدم خدمات مصرفية قائمة على الحسابات الآلية، وذلك بمدى متسع زمانياً (خدمة متوفرة 24 ساعة) ومدى متسع مكانيّاً (خدمة منتشرة جغرافياً)³¹³.

وقد ظهر مصطلح شائع آخر، وهو البنك على الإنترنت، ويعرف بأنه عبارة عن "استعمال موقع الويب للبنك من طرق الزبون من أجل الوصول إلى حساباتهم المصرفية، إجراء تحويلات مالية، والحصول على معلومات عامة عن المنتجات، والخدمات البنكية"³¹⁴.

كما أخذت بالظهور مصطلحات أخرى كالبنوك المنزلية، أو البنك على الخط، أو الخدمات المالية الذاتية، وكل هذه المصطلحات تشير إلى إتاحة ممارسة الزبون لأعماله الخاصة بالبنك الذي يتعامل معه، في أي مكان عن طريق خط خاص يؤمنه له البنك، ويتيح له من خلاله إتمام معاملاته المالية، دون أن يذهب إلى مقر البنك لإتمامها³¹⁵.

³¹⁰ حسن، يوسف حسن. (2012). البنوك الإلكترونية. الطبعة الأولى. القاهرة: مصر. المركز القومي للإصدارات القانونية. ص9.

³¹¹ الوادي، محمود حسين. الوادي، بلال محمود. (2011). المعرفة والإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها المعاصرة. الطبعة الأولى. عمان: الأردن. دار صفاء للنشر والتوزيع. ص230.

³¹² كنانة، خيرى مصطفى. (2009). التجارة الإلكترونية. الطبعة الأولى. عمان: الأردن. دار المسيرة للنشر والتوزيع. ص184.

³¹³ حماد، طارق عبد العال. (2000). تطبيقات التكنولوجيا في المصارف. القاهرة: مصر. أكاديمية السادات للعلوم الإدارية. ص2.

³¹⁴ Mouna Fourat, Jamil Chaaboubni, usage de l'internet banking par les entreprises et effets sur la qualité des services, CAIRN. INFO, 2018/5n°103, p.18.

³¹⁵ الجنيهي، منير محمد. الجنيهي، ممدوح محمد. (2005). البنوك الإلكترونية. مرجع سابق. ص10.

وتعرّف المصارف الإلكترونية أيضاً على أنها "تلك المصارف أو المؤسسات المالية التي تقوم على الركائز الإلكترونية، وتوظيف كافة التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لتقديم كافة الخدمات المصرفية بأمان"³¹⁶.

أما العمليات المصرفية الإلكترونية فتعرف على أنها "تقديم البنوك للخدمة المصرفية من خلال شبكة اتصال إلكترونية، ويقتصر الدخول إليها على المشاركين فيها وفقاً للشروط التي يحددها البنك"³¹⁷، وذلك عبر أحد المنافذ على الشبكة كوسيلة لاتصال العملاء بها بهدف³¹⁸:

- إتاحة معلومات عن الخدمة المصرفية التي يقدمها البنك.
- حصول العملاء على خدمات عدّة مثل التعرف على معاملاتهم وأرصدتهم وتحديث بياناتهم.
- طلب العميل تنفيذ أحد العمليات المصرفية مثل دفع الفواتير وتحويل الأموال.

أولاً - أنواع المصارف الإلكترونية:

وفقاً لدراسات وبحوث جهاز الإشراف والرقابة الأمريكية والأوروبية، فإنه هناك ثلاث أنماط للبنوك الإلكترونية عبر الإنترنت وهي³¹⁹:

1. الموقع المعلوماتي Informationnelle:

وهو النمط الأساسي للبنوك الإلكترونية، ومن خلاله يُقدم المصرف معلومات حول خدماته المصرفية وبرامجه ومنتجاته دون إمكانية الاستفادة من أية خدمات³²⁰.

³¹⁶ الشمري، ناظم محمد نوري. العبد اللات. عبد الفتاح زهير. (2008). الصيرفة الإلكترونية، الأدوات والتطبيقات ومعوقات التوسع. الطبعة: 1. عمان: الأردن. دار وائل للنشر والتوزيع. ص28.

³¹⁷ بوراس، أحمد. بريكة، السعيد. (2016). أعمال الصيرفة الإلكترونية. الأدوات والمخاطر. القاهرة: مصر. دار الكتاب الحديث. ص90.

³¹⁸ الشراوي، محمود أحمد إبراهيم. (2003). مفهوم الأعمال المصرفية الإلكترونية، وأهم تطبيقاتها. مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون. دبي. ص18-19.

د. آل شبيب، دريد كامل. (2015). إدارة العمليات المصرفية. الطبعة: 1. عمان: الأردن. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. ص391-392.

³²⁰ أبو فردة، محمود محمد. (2009). الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الإنترنت. عمان: الأردن. دار الثقافة. ص23.

2. الموقع التفاعلي أو الاتصالي Communicative:

وفيه يسمح الموقع بالتبادل الاتصالي بين المصرف والعميل كالبريد الإلكتروني، وتعديل بعض المعلومات وتعبئة طلبات أو نماذج على الخط.

3. الموقع التبادلي Transactionnel:

وفي هذا النمط يمارس المصرف خدماته وأنشطته في بيئته الإلكترونية، حيث يشمل هذا النمط السماح للعميل بالوصول إلى حسابه، وإدارته، وإجراء الوفاء بقيمة الفواتير وكافة الخدمات الاستعلامية، كما إجراء التحويلات بين حساباته داخل البنك أو مع جهات خارجية، وهذا الموقع هو الذي يُطلق عليه اسم البنك الإلكتروني³²¹.

ثانياً – الوسائط المستخدمة في العمليات المصرفية الإلكترونية:

هناك العديد من الوسائط الإلكترونية والتي تستخدم في عمليات الدفع الإلكتروني، حيث أن تطور وسائل الدفع الإلكتروني فرض أشكال مختلفة لكيفية تداولها مصرفياً ونذكر أهمها على النحو الآتي:

1. الهاتف المصرفي:

وهو نوع من أنواع الخدمات المصرفية التي تُقدّم للعميل على مدار 24 ساعة يومياً، ويستطيع من خلاله العميل أن يطلب من المصرف تحويل مبلغ من المال مقابل السلعة أو الخدمة التي حصل عليها عبر الإنترنت إلى البائع، وذلك يكون بعد التأكد من شخص العميل عن طريق إدخال رقمه السري³²²، كما يستطيع الحصول على القروض، وفتح الاعتمادات³²³، إضافة إلى طلب كشف الحساب

³²¹ عرب، يونس. (2000). البنوك الإلكترونية. الجمعية المهنية للبنوك الأردنية. المجلد (19). العدد (3). مجلة البنوك. ص 11.

³²² الرومي، محمد أمين. (2004). التعاقد الإلكتروني عبر الإنترنت. مرجع سابق. ص 142.

³²³ منصور، محمد حسين. (2003). المسؤولية الإلكترونية. مرجع سابق. ص 127.

ودفتر الشيكات، والاستفسار عن الرصيد³²⁴، كما أتاحت المصارف إمكانية تنفيذ بعض العمليات المصرفية المالية وغير المالية عن طريق الهاتف³²⁵.

2. خدمات المقاصة الإلكترونية المصرفية:

وقد حلَّ هذا النظام محل أوامر الدفع المصرفية، وظهر نظام التسويق الإجمالي بالوقت الحقيقي الذي تتم فيه خدمات مقاصة الدفع الإلكترونية، للتسوية الإلكترونية في المدفوعات بين المصارف، وذلك ضمن نظام المدفوعات الإلكترونية للمقاصة، وينطوي على عنصر اليقين، حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم، وبدون تأخير أو إلغاء مع توافر عنصر دفع هذه المدفوعات بقيمة اليوم نفسها³²⁶.

3. الإنترنت المصرفي المنزلي:

وقد تم استخدام نظام المصارف المنزلية لأول مرة في عام 1980 بواسطة مصرف (United American Bank) في أمريكا، إلا أنَّ استخدامه على نطاق تجاري واسع لم يتحقق إلا بعد انتشار أجهزة الحاسبات الآلية الشخصية، حيث يتم ربط الحاسب الآلي للمصرف بالحاسب الشخصي الموجود في منزل العميل من خلال وسائط الاتصال التي تهدف إلى توفير الخدمات المصرفية للعميل³²⁷، وفيه يتم الاتصال بحاسب المصرف ليتمكن العميل من خلال كلمة السر، أو أي رقم سري، أو كلاهما، من إتمام العملية المصرفية التي يريدها³²⁸، وتمنح خدمة الإنترنت المصرفي إمكانية تنفيذ أي نوع من أنواع الخدمات المصرفية باستثناء عمليات النقد من أي مكان في العالم³²⁹.

³²⁴ الصيرفي، محمد. (2005). التجارة الإلكترونية. الطبعة: 1. الإسكندرية: مصر. مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع. ص218.

³²⁵ ANZ Bank, personal financial services, terms and conditions, ANZ phone banking, Melbourne, Australia, 2009, version & p.13.

³²⁶ منصور، محمد حسين. (2007). المسؤولية الإلكترونية. مرجع سابق. ص127.

³²⁷ آل علي، رضا صاحب أبو حمد. (2002). إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر. الأردن. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. ص27.

³²⁸ Luc Bermet, E, Principe de technique ban carie, Paris, 2010, p.189.

³²⁹ GKoutzinis Apostolos, Internet banking and the law in the Europe, Cambridge University press, UK, 2006, p.8.

4. خدمات بطاقات الدفع الإلكتروني:

حيث يحمل العميل بطاقة ائتمان خاصة به من المصرف المتعاقد معه، وتسمح لصاحبها بسحب أو نقل الأموال من آلات الصرف الآلي ATM، وفي شراء السلع، والحصول على الخدمات، وتعطي صاحبها قدراً أكبر من المرونة في السداد والأمان والسرعة في إتمام التسوية المالية³³⁰، للحصول على الخدمات المختلفة مثل السحب النقدي، الإيداع النقدي، الاستفسار عن الحساب وغيرها من الخدمات³³¹.

5. خدمة الدفع المصرفي عبر الهاتف الجوال:

إنَّ العالم اليوم متجه نحو تفعيل الدفع الإلكتروني عن طريق الهاتف النقال، لأن الهاتف النقال يكون في حوزة العميل بشكل دائم خلافاً للكمبيوتر، ويتيح هذا التوجه تطوير استعمالات الهاتف النقال لغايات متعددة أهمها أنه يمكن أن يتم استخدامه في تقديم خدمات منظومة الدفع المصرفي الإلكتروني³³²، كما نرى اليوم، ومن أهم فوائد استخدام تقنيات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال سرعة الاستجابة، وتحقيق السرية، وتكوين الرضا لدى العميل بحيث يشعر بأنه محط اهتمام لأن العلاقة مباشرة بينه وبين البنك، وتخفيض التكاليف، والحد من عمليات الاحتيال³³³

³³⁰ الشمري، ناظم محمد نوري. العبد اللات. عبد الفتاح زهير. (2008). الصيرفة الإلكترونية، الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع. مرجع سابق. ص 80.

³³¹ بن صالح، كريمة. طلحي، فاطمة الزهراء. (2018). استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاهتمام بالكفاءات البشرية كمدخل لعصرنة البنوك الجزائرية في ظل الاقتصاد المعرفي. العدد (3). مجلة نماء للاقتصاد والتجارة. ص 67.

³³² J.J. Chen, C. Adams, User acceptance of mobile payment: a theoretical model for mobile payments, in: Proceeding of the fifth international conference on Electronic business (ICEB), Hong Kong, December, 5–9, 2011.

³³³ A. Vilmos, S. Karnouskos, Towards a global mobile payment service, in: Proceeding of the third international conference on mobile business (ICMB), New York, USA, July, 12–13, 2004.

ثالثاً - مزايا ومشكلات استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني في المصارف:

- المزايا:

- تعتبر شبكة الإنترنت بيئة مناسبة وملائمة لإتمام العمليات المصرفية، وتقدم المصارف الإلكترونية الكثير من الخدمات التي تتحقق مقابلها الكثير من المزايا، نذكر منها³³⁴:
1. إمكانية فتح حساب مصرفي عبر الإنترنت.
2. الاستفادة من خدمة هاتف البنك لمتابعة وإدارة الحسابات على مدار الساعة، والاستفادة من خدمة هاتف البنك التي تزود العميل بآخر معلومات عن حساباته عبر الرسائل القصيرة.
3. تسديد فواتير الخدمات العامة من خلال القنوات الإلكترونية أو الفروع.
4. توفير الراحة للعميل، حيث تستقطب المصارف الإلكترونية شريحة واسعة من الزبائن عندما تصل إليهم دون التقيد بمكان معين أو زمان، وعندما تتيح لهم إمكانية الحصول على الخدمة في أي وقت وعلى طول أيام الأسبوع.
5. تبليغ الزبائن بأرصدتهم، وإرسال نشرات إعلانية عن الخدمات المصرفية، كما تتيح تحويل الأموال بين الحسابات المختلفة³³⁵.

- المشكلات³³⁶:

1. التعرض لعمليات الاحتيال الإلكتروني، والنصب، بسبب اتساع الهوة في العلاقة بين المصرف والعميل، وما يمكن أن يترتب عليها من عمليات اقتراض دون ضمانات كافية³³⁷.
2. كشف تفاصيل الخدمات المصرفية وكشف أسرار العملاء، وذلك في حالات نادرة جداً.

³³⁴ د. آل شبيب، دريد كامل. (2015). إدارة العمليات المصرفية. مرجع سابق. ص 393.

³³⁵ قلقول، فريدة. (2013). أهمية أنظمة الدفع الإلكتروني في المصارف، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي الجزائر. ص 13.

³³⁶ د. آل شبيب، دريد كامل. (2012). إدارة البنوك المعاصرة. الطبعة الأولى. عمان: الأردن. دار المسيرة للنشر والتوزيع. ص 69.

³³⁷ قلقول، فريدة. (2013). أهمية أنظمة الدفع الإلكتروني في المصارف، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**. المرجع السابق نفسه. ص 15.

3. مشاكل تتعلق بعمليات الإيداع لمبالغ نقدية متكررة.
4. حصول أخطاء البرمجة مما يؤدي إلى تسرب بعض المعلومات عن حسابات العملاء.
5. عدم وجود تشريعات تحكم عمليات تقديم الخدمات المصرفية عبر الحدود، كعدم معرفة المصارف بالقوانين والأنظمة المطبقة في بلد ما قبل أن تبدأ تقديم خدماتها فيه³³⁸.
6. عدم قبول بعض العملاء التعامل الإلكتروني، وتفضيلهم التعامل التقليدي.

رابعاً – أهمية أنظمة الدفع الإلكتروني في زيادة كفاءة خدمات المصارف:

ترتكز الوسائل الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عادةً على الحاسوب، ولها قدرة هائلة على معالجة وتحويل المعطيات بطرق مختلفة وبكميات لا محدودة³³⁹، ولها دور مهم وفعال في زيادة كفاءة الخدمة المصرفية من خلال تقديمها بأفضل جودة للعميل، وتتوضح هذه الأهمية من خلال الآتي³⁴⁰:

1. سرعة تقديم الخدمة المصرفية:

ويعتبر عامل السرعة من العناصر المهمة بالنسبة للعملاء، ويساعد في الحفاظ عليهم، حيث أصبح بإمكان العميل الحصول على الخدمة التي يريدها من خلال التعدد لقنوات عرض الخدمة، وبإمكانه إجراء عملية التحويل الإلكتروني من حساب لآخر في ثوانٍ معدودة.

³³⁸ قلقول، فريدة. (2013). أهمية أنظمة الدفع الإلكتروني في المصارف، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR. المرجع السابق نفسه. ص15.

³³⁹ Bekkai, M, Comment améliorer la gestation des sources humaines à travers l'intégration des nouvelles techonologies de l'information et de la communication – cas de l'office nationale des aéroports et ies de l'information, majestère en management des services public, maroc, (2003), p.37.

³⁴⁰ DAGHFOUS, Naoufel & TOU FAILY Elissar: "L'impact de l'adoption de E-banking sur la performance commercial des banques – cas du marché Libanais", Voir le Sit: <http://luxor.acadiou.ca/library/ASAC/V27/Content/authors/n/naofel,%20daghfous/Limpact%20de%20Laadaption.pfd.2015>.

2. تجنب الانتظار والوقوف على الطوابير:

وذلك من خلال التفاعل المباشر بين المصرف والعميل، وبالتالي كسب الوقت من خلال تلبية حاجات عدد كبير من العملاء في آن واحد، وتجنب تكلفة ومشقة انتقال العميل من مكان لآخر وبالتالي تفادي الانتظار³⁴¹.

3. زيادة رضا العملاء:

عندما يقوم المصرف عن طريق الوسائل الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال ومتكامل ومتاح في جميع الأوقات، فإنه يقوم بذلك بتعزيز علاقته مع العملاء الحاليين، ويقوم باستقطاب عملاء مستقبليين³⁴².

ويعرف الرضا بأنه درجة الاقتناع والإشباع التي يشعر بها المستهلك عند الحصول على الخدمة، ويمكن أن يكون هذا الرضا نابعاً من جودة الخدمة أو السلعة أو من سعره، أو من طريقة الدفع، أو من التعامل، حيث يطلب المستهلك المزيد كي يبقى راضياً³⁴³.

والرضا هو الذي يدل على الأداء المتوقع، ففي حالة عجز الأداء عن التوقعات فإن العميل يكون في حالة عدم سرور واستياء أو خيبة أمل، ويترك التعامل مع المؤسسة مستقبلاً، وفي حالة كان الأداء مطابقاً للتوقعات فإن العميل سيشعر بالراحة والرضا، أما في حالة تجاوز الأداء عما هو متوقع، ففي هذه الحالة يبقى العميل مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بهذه المؤسسة³⁴⁴.

³⁴¹ رجال، فؤاد. (2006). تحرير تجارة الخدمات المصرفية على تنافسية البنوك. مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة بسكرة. الجزائر. ص 91.

³⁴² شيروف، فضيلة. (2010). أثر التسويق الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية - دراسة حالة بعض البنوك في الجزائر. مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الأخوة منتوري. الجزائر. ص 62.

³⁴³ Macnap, A.... 2007, رضا الزبائن غاية لا تدرك, www.arabianbusiness.com.

³⁴⁴ Kolther, P. (2001), marketing management: analysis planning, implement and control, prentice Hall, Inc, India, p, 68.

ويتحقق رضا العملاء من خلال عدة نقاط أهمها ما يلي³⁴⁵:

- أ. إشراك العميل في مناقشة خطط الجودة وطرائق تطويرها وتخصيص مكافأة مجزية لكل مقترح من مقترحاتهم التي تحقق نتائج إيجابية.
- ب. دعوة العملاء لزيارة المصرف وإطلاعهم على نشاطاتها والطلب منهم تقديم مقترحاتهم لتطويرها.
- ج. تقديم هدايا رمزية للزبائن في المناسبات الرسمية وبطاقات تهنئة بعبارات التقدير.
- د. زيارة العملاء المهمين بين الحين والآخر للاستماع ميدانياً لأرائهم ومقترحاتهم.
- هـ. متابعة العملاء الذين تعاملوا مع المؤسسة لمرة واحدة ولم يكرروا التعامل مرة ثانية للوقوف على الأسباب ومعالجتها.
- و. إشعار العملاء بأهميتهم من خلال اعتماد العاملين بمجال التسويق والترويج للإعلانات فيها.

4. تخفيض التكلفة:

حيث تتميز الخدمات المصرفية الإلكترونية بتكلفتها المنخفضة، مقارنةً بالخدمات التقليدية، ويؤكد العاملون في القطاعات المصرفية بأن تكلفة تقديم الخدمات تقليدياً يكلف ما لا يقل عن ستة أضعاف تقديمها بالطرق الإلكترونية الحديثة، وعليه، فإن تخفيض التكلفة على المصرف والعميل، وتقديم الخدمة بنوعية أفضل والتركيز على تقديمها بجودة عالية، يُعد من أهم أهداف الأعمال المصرفية المعاصرة³⁴⁶.

حيث تشير بعض الدراسات إلى أنّ أهم ما يميز الأعمال الإلكترونية هو عدم وجود مصاريف مدخلات، إضافة إلى إلغاء تكاليف أخرى كالترويج، مصاريف المعاملات وغيرها، ويعتبر آخرون بأن

³⁴⁵ العبيدي، ازدهار. عزيز، جاسم. (2004). دور بحوث التسويق في نشر وظيفة الجودة لتحقيق رضا المستهلك. دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات النسيجية. حله. ماجستير جامعة الكوفة. ص70.

³⁴⁶ مصطفى، عز الدين كامل أمين. (2001). الصيرفة الإلكترونية. العدد (26). السودان. مجلة الصيرفي. ص2.

ممارسة العمل المصرفي على الإنترنت يؤدي بنسبة كبيرة للتخلص من مصاريف البحث عن عملاء جدد، ويخفض من تكاليف التعامل معهم³⁴⁷.

ودراسات أخرى أفادت، بأنه إذا ما تم إدخال تطبيقات الذكاء الاصطناعي من قبل البنوك لكشف ومنع عمليات الاحتيال في المدفوعات وتحسين عملية مكافحة غسيل الأموال فإنه سيتم خفض التكاليف، قد قُدرَ حجم الانخفاض في التكلفة الإجمالي المحتمل للبنوك من تطبيقات الذكاء الاصطناعي بمبلغ 447 مليار دولار في عام 2023³⁴⁸.

5. التركيز على جودة الخدمة المصرفية:

وتُعرف جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية بأنها "التقييم الشامل للعملاء والحكم الصادر عن التميز والجودة في الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المؤسسات في السوق الافتراضية"³⁴⁹. ولقياس الجودة المصرفية هناك معايير عالمية يمكننا إيجازها بالآتي³⁵⁰:

القيادة - التخطيط الاستراتيجي - الزبائن والسوق - المعلومات والتحليل - تنمية الموارد البشرية وإدارتها - ضمان جودة المنتجات والخدمات - نتائج المصرف. عليه فإنّ شبكة المعلومات الدولية تسهم في التعريف بالمصارف والترويج للخدمات المصرفية بشكل إعلامي، وهو ما يسهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة³⁵¹.

³⁴⁷ د. العجال، عدالة. كريمة، أحلام. (د.ت). دور التسويق الإلكتروني في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية. دراسة إحصائية تحليلية. جامعة مستغانم. مجلة المالية والأسواق. ص32.

³⁴⁸ دياب، ريهام محمود. (2022). دور الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمات المصرفية. مجلد (3). عدد (9). مصر. المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب. المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات. ص88.

³⁴⁹ **Measuring E- Service quality from the customer's perspective on empirical study on 'K-AI-Tarrs Wherk**, International research journal of finance and economics, issue 91-2012, p.125, banking services.

³⁵⁰ www.4urabab.comm.2007.pp.1-3.

³⁵¹ النجار، فريد. النجار، وليد. (2006). وسائل المدفوعات الإلكترونية - التجارة والأعمال الإلكترونية المتكاملة. الإسكندرية: مصر. الدار الجامعية. ص118.

أما أبعاد جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية فقد تطرق العديد من الباحثين لها لتشمل جودة الخدمة المصرفية وسنورد في الجدول الآتي أهم الأبعاد التي توصل إليها باحثون في عام 2000 على الشكل الآتي:

البعد	التوضيح
الاعتمادية Reliability	ويشتمل تصحيح الأداء الفني للموقع ودقة الخدمة والتسليم حسب الوعد
الاستجابة Responsiveness	الاستجابة السريعة وقدرة الحصول على المساعدة في حال وجود مشكلة أو سؤال
الوصول Access	الدخول للموقع على وجه السرعة
المرونة Flexibility	اختيار طرق الدفع، الشراء، العودة للبحث في اختيارات أخرى
سهولة التصفح Ease of navigation	الموقع يحتوي على وظائف تساعد العملاء على الحصول على ما يحتاجونه دون صعوبة يمتلك محرك بحث جيد، حيث يتيح للعملاء سهولة وسرعة التنقل بين الصفحات
الكفاءة Efficiency	الموقع سهل الاستعمال ومنظم بشكل سليم، ويتطلب حد أدنى من المعلومات التي تجيب على تدخلات العملاء
الأمان / الثقة Assurance/ Confidence	يشعر العميل بالثقة في التعامل مع الموقع، أن تكون سمعة الموقع المصرفي جيدة
ثمن المعرفة The price of knowledge	المدى الذي يمكن للعميل تحديد السعر مقارنة بالأسعار الأخرى، خلال عمليات التسوق
الأمن والخصوصية Security/ privacy	درجة تأمين الموقع للعملاء من التدخل وحماية المعلومات الشخصية
الموقع الجمالي Site Aesthetics	مظهر الموقع
التكييف/ التخصيص Conditioning/ customization	تكييف الموقع وفقاً لاحتياجات العملاء، الأداء، سرعة التسوق.

المصدر³⁵²

³⁵² **A conceptual framework for understanding** – "Source: V. Zeithaml, A. Parasuraman, A. Malhotra, marketing science", implications for future research and managerial practice: services quality institution, report n°: 00-115, 2000, p.16.

إن هذه الأبعاد تشبه نوعاً ما أبعاد جودة الخدمات المصرفية التقليدية، ولكن هناك أبعاد جديدة محددة من أجل خدمة الإنترنت، وعلى وجه الخصوص، كأبعاد التفحص، والمرونة، وجماليات الموقع، فهذه ترتبط معظمها بالتكنولوجيا.

الفرع الثاني - متطلبات العمليات المصرفية الإلكترونية المعاصرة ومخاطرها:

إنَّ المصارف الإلكترونية بحاجة إلى عدد من المقومات والمتطلبات لنجاح دورها في تعزيز عمليات أنظمة الدفع الإلكتروني، كما أنها معرضة إلى مخاطر عدة، وسنتعرض إلى أهم هذه المتطلبات والمخاطر، في هذا الفرع على النحو الآتي:

أولاً - متطلبات العمليات المصرفية الإلكترونية المعاصرة:

1- استيعاب أساليب التكنولوجيا الحديثة:

من الضرورة استيعاب أساليب التكنولوجيا بسرعة وكفاءة، واقتناء الوسائل الحديثة وتطبيقها بشكل صحيح وسليم وذلك من خلال³⁵³:

أ. الحداثة ومواكبة التطورات المتسارعة الناتجة عن الإبداع التكنولوجي المتواصل في مجال تقنية المعلومات واستخداماتها المصرفية.

ب. التأكد من أنَّ تطبيقات نظم تقنية المعلومات شاملة لكل العمليات المصرفية.

ج. القدرة على إنجاز العمليات المصرفية بسهولة وسرعة.

د. القدرة على تحقيق درجة عالية من الدقة والمصادقية والثقة في المعلومات التي تقدمها.

³⁵³ القطناني، خالد محمود. (2004). أثر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية. مجلد (13).

عدد (2). مجلة المنارة للبحوث والدراسات. ص21.

وحتى يتحقق الاستيعاب الأمثل لأساليب التكنولوجيا الحديثة، لا بد من توفر بنية تحتية تقنية للمصارف الإلكترونية والمتمثلة ببنى الاتصالات وتقنية المعلومات للدولة، وبكفاءة هذه البنى التحتية وسلامة سياسات السوق الاتصالي، وتحديد السياسات التسعيرية لمقابل خدمات الربط بالانترنت³⁵⁴.

2- الكوادر البشرية المؤهلة:

إنّ الاهتمام بتنمية الموارد البشرية في البنوك وتهيئة العاملين، يعتبر من المتطلبات الضرورية لضمان التحول إلى العمل المصرفي الإلكتروني المعاصر وذلك من خلال³⁵⁵:

أ. انتقاء الأفراد الذين يتم استخدامهم للعمل، وفقاً لمعايير عديدة منها الشهادة والخبرة والمهارات المتعلقة بفهم الأساليب التكنولوجية الحديثة.

ب. تدريب الموجودين من العاملين على كافة الوسائل التكنولوجية الحديثة بشكل يعزز من قدرتهم وكفاءتهم من إنجاز أعمالهم.

ج. وضع خطط لازمة خاصة بكيفية التعامل مع العملاء، وكيفية فهم التطورات المحبطة بالسوق والمنافسة.

د. إيفاد العاملين في بعثات تدريبية لاستيعاب وسائل التكنولوجيا المستخدمة في البنوك والاستعانة بخبراء في تكنولوجيا المعلومات بما يتواءم ومستحدثات العصر³⁵⁶.

3- نشر الوعي المجتمعي بالتحول نحو الدفع الإلكتروني:

حيث تلعب الثقافة والمعرفة بأنظمة الدفع الإلكتروني دوراً هاماً في انتشارها وتطورها، وغياب هذه الثقافة سيؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات أهمها:

³⁵⁴ بن رجال، جوهري. (2002). الإنترنت والتجارة الإلكترونية. مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر. ص 68.

³⁵⁵ الصميدعي، محمد جاسم. (2005). البنوك الإلكترونية- النشأة والتطور والمستلزمات. المجلد الخامس. العدد الأول. مجلة الرابطة. ص 63.

³⁵⁶ الشرقاوي، محمود أحمد إبراهيم. (2003). مفهوم الأعمال المصرفية الإلكترونية، وأهم تطبيقاتها. مرجع سابق. ص 19.

أ. عدم الثقة في التسديد عبر الوسائل التكنولوجية وارتفاع المخاطر التي تواجهها بيئة التكنولوجيا ومخاطر الاتصال بالشبكة.

ب. مقاومة التغيير من قبل العاملين وارتباطهم بالعمل التقليدي.

4- ضرورة سن تشريعات تحفظ حقوق المصرف والعميل على حد سواء:

يجب توفير الإطار القانوني الذي يحدد الالتزامات التي تقع على عاتق أطراف العلاقة، وتحديد نطاق التدخل الحكومي³⁵⁷.

ويعتبر مفهوم الأمان والحماية أحد أهم مكونات تقنيات تكنولوجيا المعلومات، ولالإحاطة الشاملة بالحماية للعمليات المصرفية الإلكترونية، فإن هناك مسؤوليات تقع على عاتق المصرف، ومسؤوليات تقع على العميل، نوردتها على الشكل التالي:

- مسؤوليات المصرف مقدم الخدمة عبر شبكات الاتصال الإلكترونية³⁵⁸:

أ. موافقة مجلس الإدارة على استراتيجية تتضمن قيام البنك على تقديم خدماته عبر الشبكة على أن يُحاط المجلس بكافة المخاطر الناشئة عن ذلك.

ب. موافقة مجلس الإدارة على سياسة الإدارة التنفيذية للبنك فيما يتعلق بأسلوب إدارة المخاطر وتدعيم نظم الرقابة الداخلية بشأن تلك المخاطر.

ج. تصميم نماذج عقود لتأدية الخدمات المصرفية التي تؤدي عبر شبكات الاتصال الإلكترونية، وأن يتأكد البنك من توافر القوى البشرية المؤهلة للتعامل مع عملاء البنك عبر الشبكات، مع تحديد ساعات تقديم هذه الخدمات.

د. ضرورة تحقق البنك من شخصية طالب الخدمة الأساسية بأساليب ثابتة تضمن الحقوق

المتبادلة.

³⁵⁷ الوادي، محمود حسين. الوادي، بلال محمود. (2011). المعرفة والإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها المعاصرة. الطبعة الأولى. عمان: الأردن. دار صفاء للنشر والتوزيع. ص150-151.

³⁵⁸ الشرقاوي، محمود أحمد إبراهيم. (2003). مفهوم الأعمال المصرفية الإلكترونية، وأهم تطبيقاتها. مرجع سابق. ص57.

هـ. في حالة وجود طرف آخر تقدم من خلاله الخدمة فيتعين على مجلس إدارة البنك إجراء اتفاقية التشغيل التي تنظم العلاقة بين البنك مع هذا الطرف، وتحديد مسؤوليته في الحفاظ على سرية التعليمات والمعاملات التي تتم عبر الشبكات، وأية معلومات تتاح له³⁵⁹.

- مسؤوليات العميل متلقي الخدمة الإلكترونية³⁶⁰:

أ. يتحمل العميل مسؤولية صحة المعلومات التي يقوم بإدخالها عبر الشبكة، ويقر العميل بأن التعليمات والمعلومات التي يدخلها، يتم التعامل عليها بدون أية مراجعات إضافية من البنك، أو إشعارات خطية، أو التأكد منها بطرق أخرى.

ب. لا يلتزم البنك بقبول أية تعديلات أو إلغاء تعليمات أو معاملات سبق وأن أرسلها العميل عبر الشبكة.

ج. يتحمل العميل مسؤولية سوء استخدام الخدمة الناتج عن عدم الالتزام بإجراءات الحماية والأحكام الواردة في العقد الذي يتم إبرامه مع البنك بشأن العمليات المصرفية الإلكترونية، أو الناتج عن قيامه بالكشف عن إجراءات الحماية أو مخالفتها لدى الاستخدام.

د. يلتزم العميل بإخطار البنك في حال فقد أو سرقة جهاز الشفرة الخاص به.

هـ. تعتبر أدوات الحماية وسيلة للتعرف والتحقق من شخصية العميل وبمجرد إتمام إدخالها بنجاح يعتبر العميل هو مصدر المعاملات والتعليمات.

و. عدم تحمل البنك مسؤولية تعطل الخدمة لظروف القاهرة خارجة عن إرادته³⁶¹.

³⁵⁹ أبو العيون، محمود (2002). ضوابط العمليات المصرفية الإلكترونية. العدد (1736). ملحق خاص بالأهرام الاقتصادي. ص34.

³⁶⁰ الشراوي، محمود أحمد إبراهيم. (2003). مفهوم الأعمال المصرفية الإلكترونية، وأهم تطبيقاتها. مرجع سابق. ص58.

³⁶¹ أبو العيون، محمود (2002). ضوابط العمليات المصرفية الإلكترونية. مرجع سابق، ص34.

5- ضرورة حصول المصارف على ترخيص بتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية:

ويعتبر أمر الحصول على ترخيص قانوني من المواضيع المهمة، وذلك لحماية المصارف ذاتها من المخاطر التشغيلية المرتبطة بتلك الخدمات، وحماية السوق المصرفي المحلي من مقدمي الخدمات المصرفية غير المرخص لهم بتقديم تلك الخدمات، وكذلك حماية أصحاب المدخرات من الانسياق إلى حماية الأمن القومي من عمليات غسيل أموال محتملة قد تتم عبر الشبكة.

وترى الباحثة أنه من الضروري حتى تتجح أنظمة الدفع الإلكتروني في العمليات المصرفية، لا بد من زيادة القدرة التنافسية للبنوك والمؤسسات المالية الوطنية مع نظيرتها العالمية وفتح الباب أمام تواجد أكبر للبنوك الوطنية في الأسواق الخارجية، لأن التكامل الاقتصادي المنشود سيحقق للدول حماية اقتصادية ضد التقلبات الاقتصادية العالمية التي تحدث بين الحين والآخر³⁶².

إضافة إلى ضرورة زيادة مستوى الشفافية وتوطين رؤوس الأموال في بنك واحد، وتوافر قاعدة بيانات متكاملة وشاملة بين البنوك سيحقق هذه الشفافية عن طريق إيجاد آلية متكاملة للربط الإلكتروني بين البنوك، وعند ذلك سيكون التفعيل في أفضل مستوياته.

ثانياً - مخاطر العمليات المصرفية المعاصرة:

تواجه اليوم المصارف تحديات ومخاطر مستمرة ومتعددة، وتختلف هذه المخاطر من وقت إلى آخر، وقد وجدت هذه المخاطر بوجود النشاط المصرفية، واستمرت معه بتطور الوسائل والتقنيات المستعملة³⁶³.

يرافق تقديم العمليات المصرفية الإلكترونية المعاصرة سواء فيما يتعلق بتقديم البنوك خدماتها عبر شبكة الاتصال الإلكترونية، أو قيامها بإصدار نقود إلكترونية، مخاطر متعددة، وقد أشارت لجنة

³⁶² عبد الغني، سالم، (2005)، الاقتصاد الرقمي في الوطن العربي، قاطرة تتأخر واستثمارات تتعثر، جامعة أم القرى، السعودية، ص17.

³⁶³ ناصيف، إلياس. (2019). المصارف العربية في مواجهة التحديات القانونية الدولية. ط:1. جامعة الدول العربية. بيروت. المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية. ص14.

بازل إلى المخاطر من خلال تقييمها والرقابة عليها، ومتابعتها، وأصدرت اللجنة خلال مارس 1998 ومايو 2001 مبادئ الإدارة، وهذه المخاطر شملت ما يلي:

أنواع المخاطر³⁶⁴:

أولاً- مخاطر التشغيل **Operational Risk**:

عرفت لجنة بازل للبنوك الإلكترونية المخاطر التشغيلية بأنها "عبارة عن احتمالية الخسارة بسبب ضعف كبير في الثقة وسلامة النظام"³⁶⁵.

تنشأ مخاطر التشغيل من عدم التأمين الكافي للنظم أو عدم ملاءمة تصميم النظم أو إنجاز العمل، أو أعمال الصيانة، وكذا نتيجة إساءة الاستخدام من قبل العملاء وذلك على النحو التالي:

1. عدم التأمين الكافي للنظم **System Security**:

تنشأ هذه المخاطر عند إمكان اختراق غير المرخص لهم Unauthorized Access لنظم حسابات البنك بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها سواء تم ذلك من خارج البنك أو من داخل البنك، بما يستلزم توافر إجراءات كافية لكشف وإعاقة ذلك الاختراق. فالتهديد الخارجي مصدره جميع المتعاملين مع شبكة الإنترنت من المجرمين (قراصنة هواة أم محترفين)، ومن هذه التهديدات الدخول غير المشروع للنظام الإلكتروني للبنك وسرقة بيانات العملاء، أو تعديلها، أو تخزينها، أو العبث بها، أما التهديد الداخلي فمصدره العاملون في البنك، وذلك بحكم طبيعة عملهم التي تسمح لهم بالدخول إلى برنامج البنك، والاطلاع على البيانات والقيام بالعبث، أو الحذف، أو

³⁶⁴ John Wennig, E-commer Ce, **Current Issues in Economics and finane**, Fedral Reserve Bank of New York, No (3), Vol (6), March, 2000.

Basel comitte of banking supervision, Risk management for electronic banking and electronic activity (Basel: BIS, 1998).

Basel Committee for Banking supervision, Electronic Banking Group Initiatives and white paper, (Basel, BIS, Oct, 2000).

³⁶⁵ التميمي، علاء. (2012). **التنظيم القانوني للبنك الإلكتروني على شبكة الإنترنت**. مرجع سابق. ص 249.

التدمير للبيانات، وتشير الدراسات إلى أن المخاطر الناشئة عن عدم التأمين الكافي للنظم التي يكون مصدرها التهديد الداخلي، تشكل أكبر التهديدات التي تصيب البنوك الإلكترونية³⁶⁶

2. عدم ملاءمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة Systems Design

:Implementation, and Maintenance

وهي تنشأ من إخفاق النظم أو عدم كفاءتها slow-down لمواجهة متطلبات المستخدمين، خاصة إذا زاد الاعتماد على مصادر خارج البنوك لتقديم الدعم الفني بشأن البنية الأساسية اللازمة .Out Sourcing

3. إساءة الاستخدام من قبل العملاء :Customer Misuse of Services

ويرد ذلك نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين الوقائية أو بسماعهم لعناصر إجرامية بالدخول إلى حسابات عملاء آخرين، أو القيام بعمليات غسل الأموال باستخدام معلوماتهم الشخصية أو قيامهم بعدم اتباع إجراءات التأمين الواجبة.

ثانياً - مخاطر السمعة Reputational Risk

تنشأ مخاطر السمعة في حالة توفر رأي عام سلبي تجاه البنك، الأمر الذي قد يمتد إلى التأثير على بنوك أخرى، نتيجة عدم مقدرة البنك على إدارة نظمته بكفاءة أو حدوث احتراق مؤثر لها.

ثالثاً - المخاطر القانونية Legal Risk

وتعرف المخاطر القانونية بالنسبة للبنوك الإلكترونية أو العمليات المصرفية الإلكترونية بأنها عبارة عن حالة من عدم التوافق بين التشريعات والعادات المستقرة والمعايير الأخلاقية، وبين نظام عمل البنك، وذلك على نحو يجعل تعامل البنك مع عملائه يشوبه الغموض وعدم الاستقرار³⁶⁷.

³⁶⁶ حوالف، عبد الصمد. (2016). النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر، دراسة مقارنة. الإسكندرية: مصر. دار الجامعة الجديدة. ص435.

³⁶⁷ التميمي، علاء. (2012). التنظيم القانوني للبنك الإلكتروني على شبكة الإنترنت. مرجع سابق، ص242.

تقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال، أو نتيجة التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الإلكترونية، ومن ذلك عدم وضوح مدى توافر قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول، أو لعدم التأكد من السلامة القانونية Validity لبعض الاتفاقيات المبرمة عبر وسائل الوساطة الإلكترونية، وكذا للإخفاق في توفير السرية لمعاملات العملاء، أو عدم تحديد واضح للحقوق والالتزامات في اتفاقيات تعاقدية لدى دخول البنوك في نظم توثيق جديد New Authentication System والخاصة بالتعرف على شخصية المتعاملين.

رابعاً - المخاطر الأخرى:

يرتبط أداء العمليات المصرفية الإلكترونية بالمخاطر الخاصة بالعمليات المصرفية التقليدية، ومن ذلك مخاطر الائتمان، والسيولة، وسعر الفائدة، ومخاطر السوق مع احتمال زيادة حدتها، فعلى سبيل المثال، فإن استخدام قنوات غير تقليدية للاتصال بالعملاء وامتداد نشاط منح الائتمان إلى العملاء عبر الحدود Cross – Border قد يزيد من احتمالات إخفاق بعض العملاء في سداد التزاماتهم. وتؤكد اللجنة على أن المخاطر السابقة تزيد حدتها عند تعامل البنوك مع عملاء عبر الحدود، فعلى سبيل المثال، تزداد مخاطر الائتمان إذا حدثت ظروف غير مواتية، اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية، تجعل الأجانب غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم، وقد تتعرض البنوك لمخاطر التشغيل، وعندما تتعامل، تتعامل مع مصادر خارج الدولة لتقديم الدعم الفني Out Sourcing وبالتالي صعوبة متابعتهم.

مبادئ إدارة المخاطر Risk management:

تشتمل إدارة المخاطر على التقييم والرقابة والمتابعة، وذلك على النحو التالي:

1. تقييم المخاطر Assessing Risks:

ويشمل التقييم على ما يلي:

- تحديد المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، مدى تأثيرها عليه.
- وضع حدود قصوى لما يمكن للبنك أن يتحملة من خسائر نتيجة التعامل مع هذه المخاطر.

2. الرقابة على المخاطر Controlling Risk Exposers:

وتشمل الرقابة على المخاطر ستة مجالات، على النحو التالي:

* تنفيذ سياسات وإجراءات التأمين Implementing Security Policies Measures:

وتستهدف سياسات وإجراءات التأمين ما يلي:

أ. تحديد شخصية المتعامل مع النظم (التعرف / التوثيق Authentication / Identification).

ب. ضمان عدم إجراء تعديلات على وسائل العملاء أثناء انتقالها عبر القنوات (Integrity).

ج. ضمان الحفاظ على سرية معاملات العملاء (Privacy).

د. ضمان عدم إنكار مرسل الرسالة لها Non-Repudiation.

ويراعى في هذا المجال ما يلي:

أ- اتباع سياسات وإجراءات تحقق تأمين الاتصالات من وإلى النظم، لمنع أو الحد من اختراق

غير المرخص لهم للنظم أو إساءة استخدامها، ومن ذلك:

- إقامة حماية Firewalls وهي مزيج من المكونات المادية للحاسب والبرامج Software

لوضع فواصل بين نظم البنك الداخلية المرتبطة بشبكات اتصالات إلكترونية مفتوحة مثل الإنترنت، أو

فواصل بين قطاعات شبكات داخلية Internet.

- استخدام برامج مقاومة للفيروسات Virus Controls للحد من احتمالات الاعتداء على الشبكات، وتدمير البيانات.

ب- الرقابة على دخول النظم وتحديد شخصية المستخدمين، ومن ذلك:

- أن يكون أساس التعامل مع العملاء الذين لا توجد ترتيبات مسبقة بينهم وبين البنك من خلال الحصول على شهادة تحقق شخصية تصدر من طرف ثالث محل ثقة البنك.

- استخدام وسائل التشفير Encryption وفك الشفرة Decryption.

- التعرف على شخصية المتعامل بوسائل التوثيق مثل كلمة المرور وعبارات المرور وأرقام تحقق الشخصية ونظم توثيق متطورة تعتمد على قياسات حيوية كبصمة الأصابع أو الصوت أو العين.

ج- حماية النظم من احتمالات القيام بممارسات غير مرخص لها من قبل العاملين بالبنك

السابقين أو الجدد أو المؤقتين Chekes Background وفي ذلك الإطار ينبغي:

- إجراء تحريات عن العاملين الجدد والمؤقتين والاستشاريين.

- وضع ضوابط مناسبة للرقابة الداخلية.

- توفير رقابة مناسبة على الأجهزة والبطاقات الذكية.

د- يتطلب الأمر بالنسبة للنقود الإلكترونية اتخاذ إجراءات إضافية للتأمين، ويشمل ذلك:

- الاتصال المباشر مع مصدر البطاقات أو المشغل المركزي للحماية من التزييف.

- متابعة العمليات الفردية.

- الاحتفاظ بقاعدة بيانات مركزية تتبع عمليات غسيل الأموال.

- توافر شروط الأمان في البطاقات الذكية مع مراعاة حد أقصى لما يخزن على البطاقة.

* تدعيم الاتصالات بين المستويات المختلفة بالبنك من مجلس إدارة وإدارة عليا وبين

العاملين بشأن سلامة أداء النظم:

وذلك عن طريق:

- توفير اتصالات مستمرة بين الإدارة العليا والعاملين لإعلامهم بأهمية العمليات المصرفية الإلكترونية وقيام العاملين الفنيين بتعريف الإدارة بكيفية النظم وجوانب القوة والضعف فيها.
- توفير التدريب المستمر للعاملين لزيادة مهاراتهم ومعرفتهم بالتطورات التكنولوجية.

* **تقييم وتطوير الخدمات الجديدة Evaluating and Upgrading Services:**

- دراسة الخدمات الجديدة قبل تقديمها واختبار مدى سلامة النظم لها مع إمكان القيام ببرامج استرشادية Pilot Programs لتنفيذ التطبيقات الجديدة.
- الحد من مخاطر إخفاق النظم أو عدم كفاءة التشغيل بإجراء مراجعة مستمرة لإمكانية المكونات المادية للحاسب والبرامج.

* **وضع ضوابط للحد من المخاطر في حالة الاعتماد على مصادر خارج البنك لتقديم الدعم**

الفني:

وتشمل هذه الضوابط على ما يلي:

- متابعة الأداء المالي والتشغيلي لمقدمي الدعم الفني.
- التأكد من تفهم مقدمي الدعم الفني للاتفاقيات التعاقدية بينهم وبين البنك.
- التأكد من مقدرة مقدمي الدعم الفني على توفير التأمين بما يتفق والمتبع داخل البنك في حالة تعرفهم على بيانات ذات حساسية تخص البنك، وذلك من خلال مراجعة سياساتهم وإجراءاتهم في هذا المجال.

- توفير ترتيبات طوارئ لتغطية احتمالات حدوث تغيير مفاجئ في مقدمي الدعم الفني.

* الإعلان عن العمليات المصرفية الإلكترونية وكيفية أداءها:

وذلك من خلال تدريب العملاء على كيفية استخدام الخدمات الجديدة وللتعرف على قيمة المعاملات التي يحصل عليها البنك مقابل تقديم هذه الخدمات والإفصاح عن الإجراءات العلاجية في حالة حدوث المشاكل وكذا الإفصاح عن طبيعة العلاقة بين البنك والمواقع المرتبطة به Linked Websites.

* إعداد خطط طوارئ بديلة Contingency Planning:

- وذلك في حالة إخفاق النظم عن أداء الخدمات في كل ما يتعلق باسترجاع البيانات وتوفير قدرات بديلة لتشغيل البيانات وتوفير عاملين لمواجهة الظروف الطارئة.

- اختبار نظم الخطط الاحتياطية Backup Systems بصفة دورية للتأكد من فاعليتها.

- توفير التأمين اللازم في حالة تنفيذ هذه الخطط وكذا توافر هذه النظم لدى مقدمي الدعم الفني.

- إبرام عقود قصيرة الأجل مع مقدمي دعم فني آخرين تنفذ في حالة إخفاق المقدمين الأساسيين.

3. متابعة المخاطر Monitoring Risks:

وتتمثل متابعة المخاطر في اختبار النظم وإجراء المراجعة الداخلية والخارجية وذلك على النحو التالي:

أ- إجراء اختبارات دورية للنظم:

- إجراء اختبار إمكان الاختراق Penetration testing الذي يهدف إلى تحديد عزل وتعزيز تدفق البيانات من خلال النظم واتباع إجراءات لحماية النظم من المحاولات غير العادية للاختراق.

- إجراء مراجعة دورية من خلال النظم للتأكد من فاعلية التأمين والوقوف على مدى اتساقها مع سياسات وإجراءات التأمين المقررة.

ب- إجراءات المراجعة الداخلية والخارجية:

وتسهم المراجعة الداخلية فهي تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة وتخفيض حجم المخاطر

بهدف التحقق من توافر سياسات وإجراءات مطورة والتزام البنك بها.

المطلب الثاني

دور التسويق الرقمي والشركات المعنية بالدفع الإلكتروني في تحسين نشاط

المصارف

أدى توسيع استخدام الانترنت عن طريق البريد الإلكتروني والشبكة العنكبوتية العالمية التي تعد خطوة تمهيدية في مجال التسويق، وتزويد المستهلكين بمنتجات ومعلومات يحتاجونها، إلى الاهتمام بالعملية التسويقية، وأعطاهما الصيغة الشمولية المتكاملة³⁶⁸.

وقد بدأت المصارف تتسابق من أجل تقديم الخدمات المصرفية على أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات، مما أدى إلى انتشار مفهوم التسويق الشبكي أو الإلكتروني، أو الرقمي، وذلك تلبيةً لحاجات العملاء وزيادة ربحية المصارف في آن واحد.

كما أخذت الحكومات تُرخص للشركات في إنجاز المعاملات المصرفية كوسيط، وذلك لتبسيط الإجراءات، وتخفيض التكاليف على المواطنين، وتلبية احتياجاتهم عن طريق أساليب الدفع الإلكتروني. ولذلك تعرضت الباحثة في هذا المطلب إلى آثار التسويق الرقمي على المعاملات المصرفية في (فرع أول)، وإلى أهمية المؤسسات وشركات الدفع الإلكتروني كوسيط بين المصرف والعميل (كفرع ثانٍ)، على النحو الآتي:

الفرع الأول - أثر التسويق الإلكتروني على تسير المعاملات المصرفية:

إنّ العمليات المصرفية والأنشطة التي تجري في إطار إداري محدد ضمن المصرف، تحتاج إلى توجيه هذه العمليات بكفاءة، لتحقيق الإشباع للعملاء وذلك في حدود توجهات المجتمع³⁶⁹، وهذا ما

³⁶⁸ د. حسونة، عبد الباسط، د. الشيخ، مصطفى. د. عزام، زكريا. (2008). أسس التسويق الحديث، مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق. عمان: الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع. ص425.

³⁶⁹ P. Kotler, Marketing management, analysis planning in plementation and control, Englewood cliffs, New Jersey, Prentice- Hall Inc, 1994, p.10

يُعبّر عنه بالتسويق المصرفي، فالتسويق ليس له حدود معينة يقف عندها، والآن أصبح المسوّق يقدم ما لديه من منتجات أو خدمات ويسعى لترويجها وتسويقها عن طريق شبكة الإنترنت بسهولة، وذلك يفتح مجالاً كبيراً للتنافس ويعطي فرصاً أكبر لنجاح المنظومة مع اختصار الوقت والجهد المبذولين.

ويُعرف التسويق المصرفي بأنه "ذلك الاستمرار في تقديم الخدمة المصرفية بطريقة متميزة، وبكفاءة عالية، بهدف إرضاء العميل، وإظهار صورة متميزة عن المصرف، مع تحقيق الأرباح"³⁷⁰.

ومع تزايد أنشطة التجارة الإلكترونية، وهيمنة التكنولوجيا الحديثة ولا سيما الإنترنت، برزت أهمية كبيرة للمصارف في تسويق الخدمات والمنتجات عن طريق توظيف هذه التكنولوجيا بالشكل الذي يخدم مصالحها، ومصالح العملاء، وبالتالي توظيف التسويق الرقمي الذي أثبت بأنه عامل مساعد ومؤثر في توسيع الموارد، وقدرة المصارف على المنافسة في هذه الصناعة المتقلبة على المنتجات الجديدة، وتُعتبر أنظمة الدفع الإلكتروني الجديدة إطاراً جديداً للتوزيع والتسليم، وتعزيز إدارة المعلومات، وهذا ما جعل التسويق لأنظمة الدفع الإلكتروني لإنجاز العمليات المصرفية أمراً مهماً، حيث دلت إحدى الدراسات بأن التسوق العربي عبر الإنترنت بلغ حوالي (90) مليون دولار، حيث سجلت تسعة أضعاف القيمة التي سجلت قبل سنة من دراسته الإحصائية، واستخدمت بطاقات الائتمان بنسبة (80%) لدفع قيمة هذه المشتريات³⁷¹، وقد وصل إجمالي الـ ATM المملوكة من قبل المصارف والجمعيات الإسكانية في المملكة المتحدة في عام 1994 إلى أكثر من (19000) موقع³⁷².

ومن هنا يمكننا الجزم بأن التسويق الإلكتروني يؤثر في كفاءة المعاملة المصرفية، وبالتالي نجاح أنظمة الدفع الإلكتروني في المصارف.

³⁷⁰ H. Tillman, **Marketing banking, Addison Mesty pub**, California, 1966, p.17.

³⁷¹ Richard, B, Chase, Nicholas, J, Aquilino, (1995), "**production of operation management**", 7th ed. The McGraw- Hill co, Inc, p.174.

³⁷² Banking world, November, (1994), pp. 31-35.

أولاً - تعريف التسويق الإلكتروني وخصائصه:

بدأت فكرة استخدام الوسائل التكنولوجية كوسيلة إعلانية وتسويقية في عام 1994، حيث تمت ملاحظة زيادة عدد مستخدمي الإنترنت في هذا المجال، مما جعلها وسيلة إعلان وتسويق ناجحة، وفي عام 1996، وصل بلغ حجم الإنفاق التسويقي على شبكة الإنترنت من (500) إلى (700) مليون دولار، مما يدل على أن الشركات اندفعت بشكل كبير نحو الإعلان عبر الإنترنت، وفي عام 1997، بلغ حجم الإنفاق إلى (بليون دولار أمريكي)، مما يوضح بأن التسويق الإلكتروني في تزايد كبير³⁷³.

ويوضح الجدول الآتي تطور مفهوم التسويق الإلكتروني:

السنة	1970	1980	1990	2000
اتجاه التسويق (نوعه)	تسويق العرض	تسويق الطلب	التسويق الإداري	التسويق الإلكتروني
الأولوية	تلبية احتياجات المؤسسة الداخلية	تلبية احتياجات الزبائن	- تلبية احتياجات الزبائن. - احتياجات الشبكة التوزيعية - المساهمة في الربح الإجمالي	إعطاء طابع الشخصية إلى التفاعلية
المبدأ الذي يقوم عليه هذا المفهوم	رفع حجم المبيعات	القيام بدراسة السوق والاتصالات من أجل رفع حجم المبيعات	- الاهتمام بالجودة والربح. - رفع حجم المبيعات	- الاهتمام بالزبون وإنشاء القيمة لديه. - مواكبة التكنولوجيا والاهتمام بالاتصالات. - تحسين الجودة وتحقيق الربح ³⁷⁴

يُعرف التسويق الإلكتروني أو الرقمي بأنه "الاستخدام الأمثل للتقنيات الرقمية، بما فيها تقنيات المعلومات والاتصالات، لتفعيل إنتاجية التسويق وعملياته المتمثلة في الوظائف التنظيمية، والعمليات،

³⁷³ طایل، مجدي محمد محمود. (2007). توظيف التسويق الإلكتروني كأداة للتميز. منظمات الأعمال. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التجارة الإلكترونية. جامعة الملك خالد. السعودية. ص15.

³⁷⁴ E- Marketing de la "Source: Michel Badoc, Bertrand Lvyssière, Emmanuel Copin (2^E) édition, édition d'organisation, Paris, 2000, p. 75". Banque et de l'assurance.

والنشاطات الموجهة لتحديد حاجات السوق المستهدفة، وتقديم السلع والخدمات إلى العملاء وأصحاب المصلحة في المنظمة³⁷⁵.

ويُعرف أيضاً بأنه "عملية الاستخدام والتطوير الفعال (وفق رؤية رقمية واضحة)، والكفاءة للموارد التسويقية الرقمية (الخبرات، المعارف، الأفراد، القواعد، البيانات، العلاقات... وغيرها)، والأدوات المتاحة على الإنترنت، من أجل تحقيق ميزة تنافسية في سوق العمل الإلكتروني"³⁷⁶.

وقد ظهر التسويق الإلكتروني كقفزة نوعية، واعتُبرَ القناة التسويقية الأسرع والأرخص والأكثر فاعلية والأوسع، فهو أداة التفاعل بين المنظمة والعميل في فضاء افتراضي من أجل الوصول إلى منافع مشتركة، والبيئة الافتراضية للتسويق الإلكتروني تعتمد أساساً على تكنولوجيا الإنترنت، ولا ترتكز عملية التسويق الإلكتروني على بيع المنتج للمستهلك فقط، بل تركز على إدارة العلاقة بين المنظمة من جانب، والمستهلك وعناصر البيئة الداخلية، والخارجية من جانب آخر أيضاً³⁷⁷.

كما عرّفه الدكتور بشير العلاق في كتابه "تطبيقات الإنترنت في التسويق" باختصار بأنه "تطبيق الإنترنت والتقنيات الرقمية ذات الصلة لتحقيق الأهداف التسويقية"³⁷⁸. أما الخصائص التي يتمتع بها التسويق الإلكتروني أو الرقمي فهي³⁷⁹:

1. قابلية الإرسال الموجّه: أي إمكانية المصرف تحديد العميل قبل تقديم الخدمة المصرفية، نظراً لإمكانية الحصول على البيانات الرقمية عن كل زائر لموقع المصرف الإلكتروني.
2. التفاعلية: وهي قدرة الموقع الإلكتروني على الاستجابة لحاجات ورغبات العميل، وبكلفة منخفضة جداً، ومن خلال المشاركة الفعالة والاستقبال الإلكتروني المباشر للعميل، والتفاعل الإنساني،

³⁷⁵ الطائي، حميد وآخرون. (2006). الأسس العملية للتسويق الحديث - مدخل شامل. الأردن: عمان: الأردن. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. ص338.

³⁷⁶ نجم، عبود. (2004). الإدارة الإلكترونية - الاستراتيجيات والوظائف والمشكلات. دار المريح للنشر. الرياض: السعودية. ص325.

³⁷⁷ أبو فارة، يوسف. (2004). التسويق الإلكتروني. عمان: الأردن. دار وائل للنشر. ص135.

³⁷⁸ العلاق، بشير. (2010). التسويق الإلكتروني. عمان: الأردن. دار اليازوري للنشر. ص19.

³⁷⁹ د. آل شبيب، دريد كامل. (2015). إدارة العمليات المصرفية. مرجع سابق. ص297-298.

وتسهيل استيعابه للخدمات وتقديمها بطريقة علاقة فرد لفرد، حيث يمكن من خلال التسويق الرقمي الإلكتروني الرقمي التفاعل مع العملاء بصورة فردية، والحوار بين فرد وفرد، مما يساعد على بناء العلاقات مع العملاء بطريقة شخصية لفترات طويلة.

3. سهولة تخزين البيانات والمعلومات عن العميل وطبيعة الخدمات التي يرغبون فيها وأوقاتها.

4. الخدمة الواسعة: وهذه الخدمة تسمح للعميل بالتسوق على مدار (24) ساعة، مع توفير

مدى واسع من الخدمات، وإمكانية استخدام التوقيع الإلكتروني، والنقود الإلكترونية، والحصول على الخدمات التي يريدها، وأدى ذلك أيضاً إلى تطور اتجاه تمكين العميل من اتخاذ القرارات أثناء وقت الفراغ³⁸⁰.

5. التكامل بين الوظائف التسويقية بعضها ببعض، ومع الجهات المعنية بالمحافظة على

العملاء³⁸¹، حيث تعتبر العلاقة القوية مع الزبون ميزة تنافسية مهمة، وأصبح لازماً على المؤسسة أن تعمل على تكامل العمليات والأنشطة التسويقية بشكل يحقق رضا الزبون وضمان ولائه، ويطلق على هذا الأسلوب المبتكر. "إدارة العلاقة مع الزبون"³⁸².

ثانياً - ركائز ووظائف التسويق الرقمي للخدمات المصرفية³⁸³:

1. البحث وإيجاد العميل بالسعي نحو العميل المرتقب.

2. المساهمة في اكتشاف الفرص الاقتصادية ودراساتها وتحديد المشروعات الجيدة بما يكفل

إيجاد عمل جيد.

³⁸⁰ عبد الغني، عمرو أبو اليمين. (2005). فرص وتحديات التسويق الإلكتروني في ظل الاتجاه نحو العولمة. الملتقى الإداري الثاني للجمعية السعودية للإدارة (الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة). الرياض: السعودية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ص53.

³⁸¹ عبد الغني، عمرو أبو اليمين. (2005). فرص وتحديات التسويق الإلكتروني في ظل الاتجاه نحو العولمة. المرجع السابق نفسه. ص53.

³⁸² راوية، مسعودي. (2014). التسويق الإلكتروني وأثره على جودة الخدمات المصرفية. رسالة ماجستير. جامعة الجزائر. ص45.

³⁸³ د. كورتل، فريد. (2009). تسويق الخدمات. الطبعة الأولى. الجزائر. دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع. ص144-145.

3. تصميم مزيج الخدمات المصرفية بما يكفل إشباع رغبات واحتياجات العملاء بشكل مستمر يكفل رضا العميل وذلك بعد القيام بدراسة وافية لاحتياجات العملاء، وبالتالي، يتضح هنا وجوب مراعاة التوقيت المناسب لتقديم الخدمة المصرفية المطورة وذلك عند زيادة الطلب عليها، والقدرة على المنافسة، وذلك في حال لم يكن هناك ولاء للمنتجات البديلة، ووضع علامة تجارية تكون معتمدة لطلب العميل، ومراعاة مناسبة عناصر تسويق المنتج المطور³⁸⁴.

4. ضرورة قيام مسؤولي تسويق الخدمة المصرفية بالمعايشة الكاملة للبيئة الاقتصادية والاجتماعية التي يعمل بها البنك، مع استخدام المنهج العلمي في تحليل قدرات العملاء المالية وتحديد احتياجاتهم وتصميم مزيج الخدمات المصرفية الذي يتلاءم معهم من خلال استخدام أساليب وأدوات ابتكارية غير تقليدية سواء في نوعية أو وسيلة تقديم الخدمة.

5. تحقيق التكامل بين الوظائف التسويقية المختلفة والوظائف المصرفية الأخرى لأن أي انفصام بينهما أو تعارض يؤثر على وحدة الرؤية ووضوح المهام، وبالتالي لن يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

6. كذلك يتسع المفهوم الحديث تسويق الخدمة المصرفية ليستوعب مهام التخطيط والتنظيم والتوجيه والمتابعة لتدفق وانسياب الخدمات المصرفية عبر شبكة متكاملة من فروع البنك غرض تلبية وإشباع رغبات العملاء المستهدفين.

7. يعتبر تسويق الخدمة المصرفية الحديث أداة تحليلية مهمة في فهم النشاط المصرفي ومعاونة العاملين بالبنك في رسم السياسات ومراقبة ومتابعة العمل المصرفي.

8. كذلك يقع في إطار المفهوم الحديث تسويق الخدمة المصرفية العديد من المهام التي تعمل على موازنة النشاط المصرفي ودرء مخاطر الاختلال في هذا التوازن ومن أهمها دراسة سلوك العملاء

³⁸⁴ Guiltinam, Joseph, Paul, Gordan, W and Madden, Tomas, J. (1997). **Marketing management strategies and programs**, sixth Edition, MCGraw-Hill companies, Inc. U.S.A. pp. 212-214.

واتجاهاتهم، واختيار مواقع الفروع وتوزيع الخدمات المصرفية عليها، فضلاً عن الترويج والاتصال والنشر والإعلان عن الخدمة المصرفية، وذلك من خلال كافة الوسائل الإعلانية بما فيها الوسائل الحديثة مثل شبكة الإنترنت وماكينات الصرف الآلي.

9. كذلك من وظائف تسويق الخدمة المصرفية الحديث المساهمة في تسيير الخدمة المصرفية.

10. القيام ببحوث السوق وجمع وفحص وتحليل تطورات السوق واتجاهاته.

11. مراقبة ومتابعة المعلومات المرتدة من السوق المصرفي والتي تتضمن قياس انطباعات

العملاء عن مزيج الخدمات المقدمة ومدى تقبلهم له ورضاهم عنه وتحديد الأوجه الإيجابية والسلبية التي يتعين الاستفادة منها.

12. تهيئة بيئة مصرفية للعملاء تمكن البنك من الاحتفاظ بهم من خلال الاهتمام بتحسين

الانطباع المصرفي لدى العميل عن طريق انتقاء من يتعامل مع العملاء ممن تتوفر فيهم بعض الصفات الشخصية المميزة مثل اللباقة والذكاء والثقة والكفاءة.

13. تمثل شبكة فروع المصارف أحد أهم عناصر المزيج التسويقي التي تتوقف عليها كفاءة

وفاعلية الأداء التسويقي، حيث أصبحت الفروع مطالبة بتوليد أنواع جديدة مقصود أن الخدمات، وتسويقها للعملاء مع التركيز على أهمية تدعيم وسائل الاتصال الشخصي وتكثيف الحوار المتبادل مع العملاء.

الفرع الثاني - دور شركات الدفع الإلكتروني الوسيط في إنجاز العمليات بين المصرف

والعميل:

أسهمت جائحة COVID-19 في تزايد أهمية القنوات الرقمية لإتمام المدفوعات، وبرزت أهمية

شركات الدفع الإلكتروني كوسيط بين المصرف والعميل في الحصول على الخدمة المطلوبة، وكان ذلك قد ترك أثراً واضحاً بعد التداعيات التي أفرزتها جائحة كورونا والحجر المنزلي.

فقد أشارت الإحصائيات إلى أن حصة التسوق عبر شبكة الإنترنت وصلت إلى حوالي (17%)

من إجمالي مبيعات قطاع التجزئة على مستوى العالم لعام 2020، أما فيما يتعلق بإجمالي عدد

المتسوقين عبر الشبكة فقد أشارت الإحصائيات إلى أن عدد المتسوقين عبر الحدود وصل إلى (23%) من إجمالي المتسوقين إلكترونياً³⁸⁵.

ولبيان آليات وشروط عمل الدفع الإلكتروني ودورها المهم في إحياء أنظمة الدفع الإلكتروني ستعرض الباحثة إلى دور شركات الدفع الإلكتروني الوسيط في إنجاز العمليات بين المصارف والعمل في التشريع المقارن وفي التشريع الوطني.

أولاً - دور الشركات المرخصة والمعنية بالدفع الإلكتروني في دولة الإمارات العربية المتحدة:

لقد ازدهر الاقتصاد الإماراتي بشكل كبير بفضل الدفع الإلكتروني، فقد جذبت التجارة الإلكترونية الاستثمارات والأموال الضخمة، وساهمت في تعزيز نمو الشركات³⁸⁶.

ولتعزيز اعتماد الشركات المعنية في الدفع الإلكتروني وتفعيل دورها في توفير الخدمات المالية بسهولة وكفاءة عالية وكلفة أقل، فإن هذه الشركات تخضع لقوانين مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وسلطة دبي للخدمات المالية، وسلطة تنظيم الخدمات المالية، وهيئة الأوراق المالية والسلع. ويعتبر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي هو الوحيد الذي يملك سلطة تنظيم آليات الدفع الرقمية الحالية والمستقبلية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويُعرف الدفع الرقمي أو الإلكتروني بأنه "الدفع الذي يتم باستخدام قنوات إلكترونية أو متنقلة أو مغناطيسية، باستثناء الدفع بواسطة بطاقة الائتمان، وبطاقة السحب الآلي".

أما أدوات الدفع فهي: الأدوات التي يجوز استخدامها لإنشاء أو تلقي تعليمات الدفع وشمل التحويل المصرفي وبطاقات الائتمان وبطاقات السحب الآلي، والبطاقات مسبقة الدفع.

³⁸⁵ حسن، جمال قاسم. عبد السلام، محمود. (2020). التجارة الإلكترونية. العدد (20). صندوق النقد العربي. الإمارات العربية المتحدة. سلسلة كتيبات تعريفية. ص19.

³⁸⁶ 11 Best payment Gateways in the UAE for your E- commerce website.

وتحتاج شركات تقنية الخدمات المالية (شركات الدفع الإلكتروني)، إلى موافقة من هيئة الأوراق المالية والسلع عملاً بالقانون الاتحادي رقم 4/ لسنة 2000 بشأن هيئة الأوراق المالية والسلع، ونسخة من خطاب المصرف المركزي بدولة الإمارات العربية المتحدة، المتضمن عدم وجود مانع من تقديم النشاط المطلوب³⁸⁷.

ويمر الترخيص لتأسيس شركة خدمات مالية بمرحلتين:

1. المرحلة الأولى - مرحلة الموافقة المبدئية:

- أ- الدخول إلى رابط بدء الخدمة.
 - ب- تعبئة الطلب وإرفاق المستندات المطلوبة.
 - ج- استيفاء رسوم دراسة الطلب.
 - د- الحصول على خطاب عدم الممانعة عبر البريد الإلكتروني المسجل للشركة لدى الهيئة.
- ومن أهم المتطلبات المطلوبة للموافقة المبدئية، الأهلية المالية، الخبرة والكفاءة، والنزاهة والامتثال، توافر دراسة جدوى، وخطة عمل، والموارد الكافية ومدى جدارة الشركاء وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.

- المستندات المطلوبة للموافقة المبدئية:

* نسخة عن التقرير الائتماني للشركة الصادر عن شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية [. \(http://www.aecb.gov.ae\)](http://www.aecb.gov.ae)

* نسخة من دليل إثبات الخبرة السابقة للشركة ومدى ارتباطها بالنشاط الذي سيتم الترخيص له، والقدرة على مواصلة النشاط المالي وإدارة المخاطر بفعالية.

³⁸⁷ الموقع الرسمي لهيئة الأوراق المالية والسلع، Securities & Commodities Authority:

* نسخة من دراسة الجدوى وخطة العمل، على أن تكون واقعية ومنطقية، لمزاولة النشاط المالي.

* نسخة عن بطاقة الهيئة الإماراتية للمواطنين والمقيمين في الدولة لكل شريك ومدير.

2. المرحلة الثانية - مرحلة الترخيص:

* الدخول عبر الرابط المرسل إلى البريد الإلكتروني المسجل لدى الهيئة، أو عن طريق رابط نظام الخدمات الرقمي.

* تعبئة الطلب وإرفاق المستندات المطلوبة.

* استيفاء رسوم الترخيص بعد الحصول على موافقة الهيئة على الطلب.

* الحصول على شهادة الترخيص عبر البريد الإلكتروني المسجل للشركة لدى الهيئة.

وتتطلب المرحلة هذه رأس المال الاستثماري والضمان المالي واستيفاء متطلبات مؤسسات سوق

رأس المال ومدى توافر الآتي:

* الشيك القانوني المطلوب.

* العدد الكافي من الوظائف المعتمدة.

* الأنظمة التنفيذية والضوابط الداخلية.

* لوائح إدارة المخاطر.

* نظم مواجهة حالات الاحتيال والتزوير والغش وأنظمة للشكاوى والتعهد والسجلات.

أما المستندات المطلوبة للترخيص:

* عقد التأسيس والنظام الأساسي بالإضافة لعقد الملكية أو إيجار المقر الرئيسي.

* نسخة من الضمان المالي والرخصة التجارية.

* البرامج الإلكترونية والأنظمة الفنية المستخدمة لمزاولة النشاط وإدارة المخاطر التشغيلية

والامتثال.

* دليل الحفاظ على سرية معلومات المتعاملين وحمايتهم، ومواجهة حالات الاحتيال والتزوير والغش.

أهم بوابات الدفع الإلكتروني في دولة الإمارات العربية المتحدة:

بوابة فاتورة (Farota) وبوابة (PayPal) الشركة الرائدة التي تأسست منذ عام 1998 في أمريكا، والأكثر انتشاراً في العالم، حيث يمكن الاعتماد عليها، والاستفادة من خدماتها وميزاتها على نحو كبير كواحدة من حلول الدفع الإلكتروني في الإمارات، وتتيح خدمة الدفع أونلاين عن طريق بطاقات الائتمان أو الحسابات البنكية.

وبوابات أخرى مثل (Pay Tabs, AliPay) وسداد دبي، وبوابة (Pay Fort) التي تعرف باسم أمازون للدفع الإلكتروني، والتي انتشرت بشكل واسع بين أصحاب العمل العرب، وتتميز بدرجة عالية من الموثوقية، والأمان وتجنب مخاطر الاحتيال الرقمي.

وبما أن ثورة التكنولوجيا كل يوم في أمر، فإن أحدث ما حصل في دولة الإمارات حصول منصة Checkout.com المزود العالمي لخدمات المدفوعات على ترخيص "بنك" من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وبهذا أصبحت أول مزود مدفوعات عالمي يتم منحه هذا النوع من التراخيص، الأمر الذي يخولها ممارسة الأنشطة المالية ومنها تحويل الأموال عبر الحدود بشكل مباشر، ودون الحاجة إلى بنك وسيط، مما يعزز مكانتها كشركة رائدة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا³⁸⁸.

ويتيح هذا الترخيص لـ Checkout.com توسيع نطاق خدماتها للتجار في الإمارات، فمن خلال الاستحواذ المباشر، سيكون لدى الشركة التحكم الكامل في نتائج معالجة المدفوعات من خلال ضمان أفضل أداء قبول الدفع لمعاملات تجارها، وتقديم حلول التحصيل، وخدمات تجميع المدفوعات وخدمات تحويل الأموال عبر الحدود.

³⁸⁸ <https://fintechgate.net/2023/05/23/checkout>.

ثانياً - دور الشركات المرخصة والمعنية بالدفع الإلكتروني في التشريع السوري:

تُحدّث شركات الدفع الإلكتروني في الجمهورية العربية السورية بموجب قانون، وتكون غاياتها الأساسية إنشاء البنى التحتية اللازمة لخدمات الدفع الإلكتروني، ومسؤوليتها تنفيذ وتشغيل المنظومة الوطنية الموحدة للدفع الإلكتروني التي تربط القطاع المصرفي بالعملاء (من مصدري الفواتير ومتقاضي الرسوم، والجهات المعنية الأخرى) وذلك على أسس اقتصادية وتنموية.

بدايةً وقبل الدخول في دور شركات الدفع الإلكتروني لا بد من توضيح بعض التعاريف وفق ما جاء في تعليمات الدفع الإلكتروني الصادر عن مجلس النقد والتسليف في مصرف سورية المركزي³⁸⁹:

- الشركة: شركة الدفع الإلكتروني المرخصة والمسجلة لدى مصرف سورية المركزي.
- نظام الدفع الإلكتروني: مجموعة الوسائل والإجراءات الإلكترونية لدفع الأموال ووفاء الالتزامات عن طريق تحويل الأموال بين طرفين أو أكثر.
- الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية: شركة مملوكة للدولة محدثة بموجب أحكام القانون 13/ لعام 2012 ومرخصة وفق أحكام قانون الشركات.
- بوابة الدفع الإلكتروني الوطنية: نظام معلوماتي يعد بمثابة واجهة تربط بوابة الدفع الإلكتروني للمؤسسة المالية مع النظام الوطني لتقلص الخدمات المصرفية الإلكترونية لدى مصرف سورية المركزي.

أجاز مصرف سورية المركزي وفقاً للقرار رقم 52/ م. والصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في المادة 1/ منه: الترخيص لتأسيس شركات سورية للعمل في مجال الدفع الإلكتروني بالتعاون مع المصارف العاملة والمؤسسات المالية المصرفية الاجتماعية وفق الأحكام والشروط الواردة في هذا القرار، وذلك وفقاً لشروط أحكام ووثائق لازمة حتى تُمنح الموافقة المبدئية للتأسيس.

³⁸⁹ تعليمات الدفع الإلكتروني، الصادرة عن مصرف سورية المركزي في سورية.

شروط ممارسة نشاط شركات الدفع الإلكتروني³⁹⁰:

1. ينحصر دور الشركة في مراحل النشاط المرتبطة بأدوات الدفع الإلكترونية، فقط بتوريد وطباعة مستلزماتها وتقديم طلب الإصدار إلكترونياً والترويج والتوزيع لأدوات الدفع الإلكترونية، على أن يبقى إصدار أداة الدفع محصوراً بالمؤسسة المالية فقط، ويمكن أن تضع المؤسسة المالية العلامة التجارية الخاصة بالشركة بشكل مشترك على أداة الدفع الإلكتروني.
2. يجوز للشركة تقديم وتركيب وتشغيل نظام مركز الاتصال Call Center واستثماره في مراحل النشاط المرتبطة بالعلاقة مع العملاء.
3. لا يجوز للشركة ممارسة أي دور في عمليات السحب Cash-Out أو الإيداع Cashing أثناء ممارسة النشاط بالتعاون مع المصارف العاملة أو المؤسسة المالية المصرفية الاجتماعية.
4. يجوز للشركة بتفويض مسبق من المؤسسة المالية المساهمة في الجانب التقني للربط مع أصحاب الخدمات (مصدري فواتير الخدمات العامة والخاصة) وبما لا يتعارض مع دور الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية.
5. يجوز للشركة التعاون مع أكثر من مؤسسة مالية مع المحافظة على استقلالية كل مؤسسة مالية تقنياً، وتشغيلياً، واستثمارياً، وفي العلاقة مع الشركة، وفق اتفاقية خاصة لكل مؤسسة مالية، وبموافقة مسبقة من مصرف سورية المركزي.
6. لا يجوز للشركة تفويض مسؤولياتها والتزاماتها المتفق عليها مع المؤسسة المالية لطرف ثالث ولا يشمل ذلك التعاقد على التوريدات.
7. لا يجوز على الشركة الحصول على موافقة المؤسسة المالية بشكل مسبق في حال إجراء أي تعديل أو إضافة على نطاق النشاط.

³⁹⁰ التعليمات التنفيذية الخاصة بالقرار رقم 52/م. الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ 2019/8/2.

8. تتحمل الشركة كامل المسؤولية عن المخاطر والأضرار الناجمة عن صناعة أو طباعة

أدوات الدفع الملموسة.

أهم آليات العمل لنشاط شركات الدفع الإلكتروني، وتشمل بالحد الأدنى:

1. نظام إدارة المخاطر وسياسات الخصوصية وأمن المعلومات وخطة الاستمرارية والطوارئ وسياسة الحوكمة السليمة لممارسة النشاط، والإجراءات التنفيذية والتي يجب أن تشمل بالحد الأدنى إجراءات تأمين وحماية العمليات الإلكترونية وحفظ وتخزين البيانات المرتبطة بنظام الدفع الإلكتروني والعملاء ضد الإفصاح وسوء الاستخدام والتلف والتدمير والفقْدان والسرقة، لا سيما في حالة انقطاع الخدمة في أي مرحلة من مراحل سير العملية الإلكترونية، وإجراءات حماية البيانات وفق القوانين والمعايير الوطنية.

2. عمليات تقديم خدمات الشركة وآلياتها المطلوب ترخيصها.

3. الهيكل الإداري للشركة وتعليماتها الداخلية، متضمناً بالحد الأدنى وبشكل واضح وحدة إدارة المخاطر، ووحدة خطط الاستمرارية ومواجهة الطوارئ، ووحدة التدقيق الداخلي، ووحدة الإدارة الفنية والتقنية، ووحدة إدارة خدمة الزبائن.

4. سجل بيانات المدير العام ورؤساء الوحدات في الشركات مع الوثائق والمعلومات التالية: (صورة الهوية الشخصية، وثيقة غير عامل، وثيقة غير محكوم، السيرة الذاتية، والشهادات والمؤهلات العلمية، المسمى الوظيفي في الشركة).

ومع إطلاق مصرف سورية المركزي السوري خدمات الدفع الإلكتروني كان لشركات الدفع الإلكتروني المرخصة من قبله أثر بالغ الأهمية، وأهم الآثار التي تحققها شركات الدفع الإلكتروني:

1. تحصيل وسحب الأموال من خلال بطاقات الدفع الإلكتروني (فيزا كارد) أو (ماستر كارد)

وسهولة نقل الأموال دون التكبد بعناء نقلها وحملها خصوصاً في الدفعات الكبيرة.

2. توفر شركات الدفع الإلكتروني الحماية التامة من كافة عمليات الاحتيال والسرقة نتيجة

تشفير البيانات الخاصة بالمستخدمين والمتابعة المستمرة من قبل الشركة.

وقد سارعت الشركات في سورية إلى الاستفادة من منظومة الدفع الإلكتروني وربطها مع العديد من البنوك والمصارف، وقد تم نشر ما يفوق (3000) نقطة بيع وشحن أجهزة خاصة لتفعيل خدمات الدفع في هذه المراكز والمتاجر والمطاعم³⁹¹.

ومن هذه الشركات في سورية شركة (Syriatel) وشركة (MTN)، فقد قامت بإطلاق خدمة "كاش" للدفع الرقمي، حيث يتم عبر هذه الخدمة تسديد فواتير المياه والكهرباء والهاتف، إضافة لإمكانية الدفع للمؤسسات العامة والجهات الحكومية من أجل إتمام المعاملات والأوراق الحكومية "كتسديد رسم استخراج وتجديد جواز السفر".

وقد أطلقت وزارة التجارة في دمشق منصة "سيب أونلاين" طريقة تفعيل خدمة الدفع الإلكتروني في سورية³⁹² التي أطلقتها وزارة التجارة في دمشق، حيث تسهل تلك الخدمة العمليات التجارية عبر شركات الاتصالات أو حسابات مصرفية، وتوفر إمكانية الدفع الإلكتروني للفواتير المختلفة (كهرباء - ماء - انترنت - مخالفات مدفوعات أخرى).

وللاستفادة من آلية الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال أو الانترنت المرتبط بمنظومة "مدفوعات" وجود حساب مصرفي مخصص باسم مستخدمه وكلمة مرور لدى إحدى المصارف العامة المرتبطة مع منظومة الشركة؛ وتقوم المصارف هذه بتقديم التسهيلات اللازمة لفتح الحسابات المصرفية، وإذا أراد العميل الاستعلام ودفع الفواتير والرسوم ما عليه إلا أن يلج إلى الموقع الإلكتروني للمصرف أو إلى التطبيق الخاص به على الهاتف النقال.

³⁹¹ Syrian to roll out online payment systems in 2020.

³⁹² <https://www.sep.com.sy>.

ومن أهم آثار تلك المنظومة وفوائدها أنها تخفض التكاليف على المواطنين وتوفر الجهد والوقت وتقلل من انقطاع الخدمة الناجم عن تأخير التسويق كما تؤمن الثقة والأمان وتقلل التداول النقدي للعملة.

الباب الثاني

رقمنة الإدارات الضريبية والمشكلات المتعلقة بها ضمن مشاريع التحول

لأنظمة الدفع الإلكتروني

إنَّ التحول من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي في المؤسسات والإدارات، وحفظ المعلومات، وتقديمها، والعمل بها بشكل إلكتروني، هو ما يُدعى بالرقمنة، وفي القطاع الضريبي تسهم هذه الرقمنة في تحسين أداء خدمات الإدارة الضريبية، ورفع كفاءتها، إضافةً إلى شفافية وتعزيز أداء هذه الخدمات، كما يستفيد المكلف من التكنولوجيا الحديثة وأنظمة الدفع الإلكتروني في تسهيل الاتصال بينه وبين الإدارة الضريبية، وفي مساهمته في تحمل أعباء الدولة، ومعاونة الإدارة الضريبية بالقدر الذي تعينه الإدارة على ذلك.

وإنَّ أي تقدم في المجال التكنولوجي يحقق الفائدة والمنفعة منه؛ لا شكَّ أنه لا يخلو من المشكلات التي تصاحب ظهوره، فمنها ما هو مستحدث، ومنها ما هو موجود، ولكن اتسع مجال انتشاره مع هذا التقدم، ولهذا قسمت الباحثة الباب الثاني من البحث إلى الفصلين الآتيين.

الفصل الأول: أتمتة الإدارة الضريبية.

الفصل الثاني: المشكلات المتعلقة بأتمتة الإدارة الضريبية.

الفصل الأول

أتمتة الإدارة الضريبية

رَكَزَت معظم الدول في جميع أنحاء العالم على رقمنة وأتمتة العمل داخل الإدارات الضريبية لديها، ليحل ذلك محل الأساليب الورقية التي أثبتت مدى القصور في التشريعات الضريبية؛ مما جعل التركيز على الرقمنة يدفع عجلة الإصلاح الضريبي نحو الأمام أميلاً، فكان للتحويل الرقمي دوراً مهماً في رفع كفاءة الإدارات الضريبية، ومن ناحية أخرى، كان له تأثير على أنظمة التسجيل والإقرار، والتحقق، والتحصيل الضريبي؛ وأمام الطبيعة الخاصة للتحويل الرقمي، تم تقسيم الفصل إلى المبحثين الآتيين.

المبحث الأول: دور التحويل الرقمي في رفع كفاءة الإدارة الضريبية.

المبحث الثاني: تأثير الرقمنة على أنظمة عمل الإدارة الضريبية.

المبحث الأول

دور التحول الرقمي في رفع كفاءة الإدارة الضريبية

تسعى الباحثة من خلال هذا المبحث إلى دراسة قصور وعيوب أداء الإدارات الضريبية، والمتطلبات التي تستدعي تدارك هذه العيوب، والتدخل للإصلاح الضريبي ضمن مبادئ أساسية، عن طريق طرح التساؤلات الآتية:

- ما مدى أثر الرقمنة على تطوير أداء الإدارة الضريبية وتلافي أوجه القصور لديها؟

- ما هي أهم الانعكاسات التي تولدها الرقمنة في سبيل تحسين أداء الإدارة الضريبية؟

وعليه، تمت الإجابة على هذه التساؤلات عبر المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: قصور أداء الإدارة الضريبية وأثر الرقمنة على تطويره.

المطلب الثاني: انعكاسات الرقمنة على تحسين أداء الإدارة الضريبية.

المطلب الأول

قصور أداء الإدارة الضريبية وأثر الرقمنة على تطويره

برزت أهمية الرقمنة بشكل واضح في الوقت الحالي، الذي يشهد تغيرات اقتصادية عالمية، ويتطلب البحث في قصور أداء الإدارة الضريبية وأثر الرقمنة على تطويره تناول أوجه القصور في النظم الضريبية، والوقوف عند أهم متطلبات الإصلاح في فرع أول، والتعرف على المتطلبات والأهداف وعلى أهم المكاسب التي ستجنيها الإدارة الضريبية والمكلف معاً من الرقمنة في فرع ثانٍ، وفق الآتي:

الفرع الأول: أوجه القصور في النظم الضريبية ومتطلبات الإصلاح.

الفرع الثاني: متطلبات ومكاسب وأهداف الإدارة الضريبية من الرقمنة.

الفرع الأول – أوجه القصور في النظم الضريبية ومتطلبات الإصلاح:

عانى الاقتصاد على مر العصور من المشاكل التي تزامنت مع التطورات الاقتصادية العالمية، والتي ازدادَ معها الاتجاه نحو التحرر التجاري والاستثماري، مما أدى إلى تفاقم ارتفاع نسب البطالة، وزيادة نسبة التضخم، وعدم الاستقرار في سوق الصرف³⁹³.

الأمر الذي أدى معه إلى كشف القصور في التشريعات الضريبية التي لم تواكب هذه التطورات بصورة فعلية، فكان هذا القصور واضحاً في بنية الاقتصاد ككل، عندما عجزَ عن مواكبة التغيرات الجذرية، لذلك اتجه الباحثون إلى دراسة عدة مؤشرات ليتمكن القول والحكم بموجبها، فيما إذا كانت الإدارة الضريبية في بلد ما بحاجة إلى الإصلاح أم لا³⁹⁴، أهمها ما يلي:

³⁹³ د. العكام، محمد خير. (2003). دور السياسات الضريبية في البلاد العربية في إنجاز السوق العربية المشتركة. رسالة دكتوراه.

جامعة القاهرة: مصر. ص195.

³⁹⁴ د. صديق، رمضان. (2005). الإدارة الضريبية الحديثة. القاهرة: مصر. دار النهضة العربية. ص14 وما بعدها.

أولاً - أوجه القصور في النظم الضريبية:

1- انخفاض الحصيلة الضريبية:

من خلال مفهوم العبء الضريبي أو الطاقة الضريبية، يمكن لأي دولة قياس الانخفاض في حصيلاتها الضريبية، وتُعرف الطاقة الضريبية بأنها: "النسبة من الناتج القومي الإجمالي الذي يمكن للحكومة الحصول عليه بحيث لا يؤدي ذلك إلى الإضرار بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"، أو بتعبير آخر "هي أقصى قدر من الإيرادات، يمكن تحصيله بواسطة الضرائب في حدود الدخل القومي وتركيبه دون المساس بالاعتبارات الاجتماعية لدافعي الضرائب"³⁹⁵، ويشمل انخفاض الحصيلة الضريبية ما يلي³⁹⁶:

- أ. نسبة إجمالي الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي: حيث تعطي هذه النسبة دليلاً على حساسية الضغط الضريبي، وبالتالي فمن خلال المقارنة بين نسبة إجمالي الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، يمكن تقدير كفاءة الإدارة الضريبية بشكل نسبي.
- ب. نسبة الإيرادات الضريبية الفعلية إلى الإيرادات الضريبية المقدرة في الموازنة العامة: وتعطي هذه النسبة دليلاً، فيما إذا كانت الإدارة الضريبية قادرة على تحقيق الأهداف التي تسعى الموازنة العامة إلى تحقيقها.
- ج. فجوة الإيرادات الضريبية: إن الفرق في تقدير الإيرادات التي تُقدر الإدارة الضريبية تحصيلها مقارنةً بما تم تحصيله فعلاً، يكشف عن الفجوة الضريبية، مما يسلط الضوء على حجم الخسائر التي ضاعت على الدولة، وهذا مؤشر على عدم كفاءة الإدارة الضريبية وحاجتها للإصلاح

³⁹⁵ د. العموري، محمد (رحمه الله). (د.ت). الإصلاح الضريبي، بحث منشور على موقع الموسوعة القانونية التخصصية.

³⁹⁶ د. صديق، رمضان. (2005). الإدارة الضريبية الحديثة. مرجع سابق. ص 14-15.

د. نسبة الإيرادات الضريبية الإضافية المحصلة نسبةً إلى عدد الإقرارات التي تم فحصها: وهذه النسبة تعطي دليلاً على درجة نجاح الإدارة الضريبية في اكتشاف المكلفين الذين يخفون الضرائب الواجب عليهم دفعها، والتهرب من دفعها.

هـ. حجم المتأخرات الضريبية المحصلة منسوبةً إلى إجمالي المتأخرات الضريبية: وهذه النسبة أيضاً تبين عدم كفاءة الإدارة الضريبية في تنفيذ مهامها، فكلما زادت تلك المتأخرات الضريبية دلّ ذلك على تقاعس الإدارة الضريبية، وهي من أهم العيوب لأنه من الواجب على الدولة (في الدول المتخلفة) في إطار الموازنة العامة (النفقات والإيرادات) التي هي عبارة عن مشاريع أن تخصص لها اعتمادات معينة³⁹⁷؛ أي أن تحدث توازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة³⁹⁸، مع مراعاة الظروف التي تؤدي إلى زيادة المتأخرات الضريبية والتي لا تكون الإدارة الضريبية سبباً فيها كالظروف العامة أو الظروف الاقتصادية للمكلف.

و. تكلفة التحصيل: حيث تعتبر كل زيادة في تكلفة تحصيل الضرائب دليلاً على عدم كفاءة الإدارة الضريبية.

2- غياب عدالة النظام الضريبي:

وتعني العدالة أن النظام الضريبي يجب أن يكون عادلاً بين المواطنين، ويجب فرض الضريبة على أساس قدرة المكلفين بدفعها³⁹⁹، وإن معظم الأنظمة الضريبية تتسم بعدم العدالة، ويختلف مفهوم العدالة الضريبية من طبقة اجتماعية لأخرى، من دولة إلى أخرى⁴⁰⁰، حيث تغيب العدالة الأفقية حيث لا يُعامل المكلفون المتساوون في ظروفهم الاقتصادية معاملة متماثلة، وعدم العدالة تشمل الافتقار إلى

³⁹⁷ د. الحلاق، محمد. د. الحردان، عبد الهادي. (2011). دراسات في التشريع الضريبي. دمشق: سورية. مطبوعات جامعة دمشق: سورية. ص 69.

³⁹⁸ د. الحلاق، محمد. (2018). التشريع الضريبي. دمشق: سورية. مطبوعات جامعة دمشق: سورية. ص 73.

³⁹⁹ Mohd Rizal Palil. (2010). Tax knowledge and Tax compliance determinants in self - Assessment system in Malaysia, Ph.D, the University of Birmingham. P.2.

⁴⁰⁰ د. العموري، محمد (رحمه الله)، الإصلاح الضريبي، مرجع سابق.

مفهوم العدالة على المستوى الأفقي والرأسي، والمقصود بالعدالة الأفقية أن المكلفين المتساوين في المركز الاقتصادي والقدرة على دفع الضرائب والحالة الاجتماعية يعاملون معاملة ضريبية متساوية⁴⁰¹، أي أن المكلفين بدفع الضريبة الذين لديهم نفس الدخل أو الثروة يجب أن يدفعوا نفس مبلغ الضريبة، أي أنهم يعاملون معاملة ضريبية بشكل متساوٍ ويتحملون أعباءً بشكل متساوٍ أيضاً⁴⁰²، أما العدالة الرأسية فتكون فيها المساواة في المعاملة الضريبية أن يُعامل المكلفون الذين يكونون في مراكز اقتصادية واجتماعية مختلفة معاملة ضريبية مختلفة⁴⁰³، أي أن المكلفين ذوي الدخل أو القدرة المرتفعة يجب أن يدفعوا ضرائب أعلى⁴⁰⁴.

3- الضعف في الجهاز الإداري:

إنّ تحقيق أهداف السياسة الضريبية المثلى في أي دولة، إنما مرهون بمستوى كفاءة الإدارة الضريبية، ومن الأسباب التي تؤدي إلى عدم تحقيق الكفاءة في الإدارات الضريبية، سوء بيئة العمل التي يعمل بها الموظفون من حيث افتقارهم إلى الأجهزة الإدارية والمكاتب، والتقنيات الحديثة التي تساعدهم على الإنجاز، ومن ناحية أخرى، فإن انخفاض المرتبات التي يتقاضاها هؤلاء الموظفون قد لا تخلق لديهم الباعث والحافز لإنجاز العمل المنوط إليهم بكفاءة⁴⁰⁵، حيث سيؤدي ذلك إلى زيادة أعباء معيشتهم وسيدفعهم إلى الانحراف أو التقصير في القيام بمسؤولياتهم الوظيفية على أكمل وجه⁴⁰⁶.

⁴⁰¹ Harriet Stranahan, Mary Malley Borg: Horizontal Equity implications of the lottery tax", national tax journal, (March, 1998), p.81.

⁴⁰² Paul, J. Strayer, **Fiscal Policy and politics**, Harper & Brothers publishers, New York, 1958, p.217.

⁴⁰³ Richard A. Musgrave and Peggy B. Musgrave, **public finance in theory and practice** 4th, ed, McGraw- Hill Book Company, New York, 1989, p.223.

⁴⁰⁴ Mohd Rizal Palil. (2010). **Tax knowledge and Tax compliance determinants in self – Assessment system in Malaysia**, op, cit. pp2-3.

⁴⁰⁵ د. العموري، محمد، المرجع السابق نفسه.

⁴⁰⁶ د. بشور، عصام، د. نور الله، نور الله. د. البطريق، يوسف. (1989). **التشريع الضريبي**. دمشق: سورية. مطبعة خالد ابن الوليد. ص: 52. انظر أيضاً: د. بشور، عصام، د. نور الله، نور الله. د. البطريق، يوسف. (2001). **التشريع الضريبي**. الطبعة (6). دمشق: سورية. مطبعة خالد ابن الوليد. ص: 52.

وبالتالي، فإن مشكلة ضعف الإمكانيات المساعدة لأداء العمليات الضريبية مقترنة بكافة المستويات الإدارية، وتشمل:

- عدم توافر الأدوات الحديثة مثل الحاسبات الآلية والبرامج والتقنيات الحديثة.
- عدم توافر الإمكانيات البشرية من حيث التأهيل الأساسي والخبرة بالعمل التخصصي والإداري.

- الافتقار إلى النزاهة والأمانة لدى موظفي الإدارة الضريبية، فإذا كانوا يتحلّون بالأخلاق الحميدة، فإنه ليس بالإمكان اللجوء إلى طرق التقدير الجزافي في الضريبة⁴⁰⁷، إذ أن انخفاض مستوى النزاهة لدى هؤلاء الموظفين وعدم ارتفاعهم عن مستوى الشبهات يجعل من المتعذر مثلاً كثرة لجوءهم للتقدير الجزافي، نظراً لاحتمال وجود التواطؤ مع المكلفين لإهدار حقوق الخزينة العامة⁴⁰⁸.

أوجه القصور في النظام الضريبي في التشريع الوطني:

من خلال دراسة النظام الضريبي السوري تبين أنه يعاني من جوانب قصور عديدة تظهر عبر المفارقات الخمسة الآتية⁴⁰⁹:

أولاً - التناقض بين ضالة الموارد وقسوة النظام الضريبي السوري، هذا النظام الضريبي يجب أن يحقق حكماً إيرادات كبيرة للدولة، بحكم أنه يعتمد على الضرائب غير المباشرة، ومع ذلك يظهر بأنه غير وافر الحصيلة.

ثانياً - تقديم وظيفة التحصيل الضريبي على باقي الوظائف الأخرى للنظام الضريبي، حيث تبين أن الدولة تسعى لتحقيق التوازن الحسابي في الموازنة على حساب التوازن الاقتصادي.

⁴⁰⁷ د. الحلاق، محمد. د. الحردان، عبد الهادي. (2011). دراسات في التشريع الضريبي. مرجع سابق. ص 68.

⁴⁰⁸ د. بشور، عصام. د. نور الله، نور الله. د. البطريق، يوسف. (1989). التشريع الضريبي. مرجع سابق. ص 52.

⁴⁰⁹ مستو، بديع عبده. (2009). العلاقة التبادلية بين إصلاح النظام الضريبي السوري والتحول الاقتصادي. أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق. جامعة دمشق: سورية. دمشق: سورية. ص 89-90.

ثالثاً - غياب العدالة الاجتماعية في النظام الضريبي السوري، نتيجة تزايد الإعفاءات الضريبية لأصحاب الثروات والمشاريع الكبرى، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض المستوى المعيشي لأصحاب الدخل المحدود مما يخفض الطلب الكلي للاقتصاد، وبالتالي فإن عدم العدالة الضريبية أسهم في إحداث الضغوط الانكماشية.

رابعاً - عدم الانسجام بين النظام الضريبي والنظام الاقتصادي على الرغم من تشجيع الدولة للاستثمار وتقديم الإعفاءات، إلا أن هذه الاستثمارات لم تسهم في زيادة الإنتاج، ولعب دور إيجابي في تقليل معدلات البطالة.

خامساً - ضعف شعور المكلفين بواجبهم الضريبي، حيث أن الموقع العملي للمكلف يتحدد بمدى إحساسه بالعدالة الضريبية وبمفهومه وقناعاته، أن الإيرادات الضريبية تستخدم على نحو يعود بالنفع عليه، وعلى المجتمع عامةً، وفي الواقع ينتشر التهرب الضريبي حتى يكاد سيد الموقف.

فالنظام الضريبي السوري لا يُسهم كفايةً في حاجة الحكومة للإيرادات، كونه غير متجاوب مع التغيرات التي طرأت والتي مازالت تطرأ في الدخل القومي، كما أنه غير مصمم بصورة مناسبة للمساهمة في الكفاية والرخاء الوطني، لذلك توجد حاجة ماسة للإصلاح الضريبي وذلك لعدة أسباب أهمها⁴¹⁰:

1. لتحسين مستوى الإيرادات لضمان النمو بشكل أسرع من الدخل القومي.
2. لإعادة توجيه النظام الضريبي بعيداً عن مصادر الدخل.
3. لضرورة جعل العبء الضريبي ينتشر بصورة أكثر عدالة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وبالإضافة إلى المفارقات السابقة فإن هناك مجموعة من أوجه القصور في النظام الضريبي متعلقة بتطبيق النصوص التشريعية النافذة، وهي كالتالي⁴¹¹:

⁴¹⁰ د. الحلاق، محمد. د. الحردان، عبد الهادي. (2011). دراسات في التشريع الضريبي. مرجع سابق. ص 290.

⁴¹¹ بن طاطة، عتيقة، (2009)، النظام الضريبي في كل من سوريا والجزائر، جامعة دمشق: سورية، كلية الاقتصاد، ص 8.

1. ظاهرة التراكم الضريبي لسنوات طويلة التي تنعكس سلباً على تحصيل الضرائب.
 2. عدم تكليف العدد الكبير من الحرفيين الذين لا يتخذون مكاناً معيناً.
 3. عدم كفاية الأجهزة الضريبية مع الاتساع الكبير في حجم النشاط الاقتصادي.
 4. قصور الاستعلام الضريبي وضرورة إعادة النظر في نظام وجهاز الاستعلام الضريبي، بأسلوب علمي، واختيار جهاز للاستعلام الضريبي من العناصر الخبيرة المتمرسية التي تتمتع بالسيارة الحسنة والأمانة الوظيفية.
- وعليه، فإنَّ الاهتمام بالإدارة الضريبية في سورية ظلَّ مهجوراً، حيث كان الاهتمام منصّباً بإجراء بعض التحسينات كتعديل ضرائب قائمة، فرض ضرائب جديدة، ابتداع نظم مستحدثة لتحصيل الضريبة، وبقي العنصر البشري وما يتعلق بالإدارة الضريبية من إجراءات غائباً عن هذا الإصلاح، مما أسفر عن إفراز قوانين متطورة شكلاً، مع بقاء الإجراءات قديمة والأفكار جامدة، كما زاد من سوء العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية.

ثانياً - المبادئ العامة للإصلاح الضريبي:

يُعرف الإصلاح الضريبي على أنه: "التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي في الدولة لمواكبة هذه التطورات الاقتصادية والاجتماعية، أو تحقيق التنمية في مرحلة معينة من مراحل النمو، ويمكن أن يكون الإصلاح الضريبي شاملاً لكل الهيكل الضريبي للدولة، أو يكون إصلاح جزئياً لنوع معين من الضرائب أو لبعض أحكام الضريبة بعينها، وهي تتطلب دراسة متكاملة للنظام الضريبي السائد"⁴¹².

⁴¹² مركان، ساره. (2017). تقييم مدى فعالية الإصلاحات الجبائية في ظل تطبيق قانون المالية للفترة 2010 - 2015. رسالة ماجستير. جامعة تيسلمسيت. معهد العلوم الاقتصادية والتجارية. ص30.

وهناك عدد من المبادئ التوجيهية التي يمكن أن توفر أساساً سليماً لإصلاح ناجح ويمكن إيجازها في الآتي⁴¹³:

1- الالتزام السياسي بالإصلاح أمر حاسم:

من أجل تحسين فعالية وأداء الإدارة الضريبية بشكل كبير، يجب أن تلتزم الحكومة سياسياً بالإصلاح، كما يجب على كبار المسؤولين في الحكومة الدعم الصريح لجهود إصلاح الإدارة الضريبية لما له من أهمية في الإصلاح، ويجب أن يكون الالتزام السياسي للحكومة مرئياً للمواطنين والتعبير عنه بطرق مختلفة، وذلك من خلال ضمان الموافقة على التشريعات واللوائح الضريبية وتقبلها بصدق رحب، والدعم الفعال للتغيرات المقترحة لدى الإدارة الضريبية من قبل مسؤولي وزارة المالية، ومن خلال حملات الإعلام المكثفة لنشر الإجراءات الجديدة؛ إضافة إلى العواقب التي قد يواجهها المكلفون إذا لم يمتثلوا للقوانين.

فبدون هذا النوع من الالتزام السياسي والبرامج الخاصة للإعلام، وحشد الدعم من المكلفين، قد لا تكون تدابير إصلاح الإدارة الضريبية فعالة ومستدامة سياسياً، كما سيكون من الصعب إجراء تحسينات في الامتثال الضريبي.

2- تبسيط النظام الضريبي لتسهيل الإدارة وتقليل تكاليف الامتثال:

إنَّ لتبسيط النظام الضريبي أهمية كبيرة في أدبيات إصلاح السياسة الضريبية والإدارة الضريبية، وذلك من أجل تعزيز فعالية وكفاءة الإدارة الضريبية، حيث تجعل القوانين المتعددة والمبهمه من الصعب على المكلفين الامتثال الضريبي، حيث أن سوء التنظيم السياسي وخاصةً في الدول النامية سيؤدي إلى إفساد الإدارة الضريبية، وذلك نتيجةً لما تمارسه جماعات الضغط السياسي والطوائف

⁴¹³ Carlos Silvani and Katherine Bear, **Designing a tax administration reform strategy: Experiences and Guidelines**, authorized for distribution by Vito Tanzi, IMF (International monetary fund), 1997, p.9.

المختلفة من ضغوط ومؤثرات تتفق مع مصالحها (دون مراعاة للمصلحة القومية) وبالتالي الحد من كفاءة هذه الإدارة⁴¹⁴.

ويجب أن تكون الإدارة الضريبية أيضاً بسيطة من وجهة نظر المكلفين بدفع الضريبة، حيث يجب أن تكون النماذج والإجراءات الضريبية بسيطة قدر الإمكان لتشجيع الامتثال، أي السعي لتحقيق قاعدة اليقين في فرض الضريبة والتي تعني أن يكون المكلف متحقق من توافر جميع العناصر المؤدية للواقعة الضريبية، أي أنه الشخص الذي حدده القانون وكلفه بدفع الضريبة، وأن إجراءات الربط بالتحصيل صحيحة⁴¹⁵، ما يؤدي في النهاية إلى تبسيط النظام الضريبي واستقرار الضريبة، الأمر الذي سينعكس بالإيجاب على المكلف، حيث ستعمل على تقليل الضغط الضريبي النفسي عليه في تقبل الضريبة في النهاية مما يدفعه للامتثال.

3- تشجيع الامتثال الطوعي:

من المبادئ المقبولة على نطاق واسع في الإدارة الضريبية، أن يكون الهدف النهائي لأي إدارة ضريبية هو تعزيز الامتثال الطوعي، حيث أن التركيز على معاقبة المتهربين من دفع الضريبة وملاحقتهم ليس في حد ذاته الهدف الرئيسي للإدارة الضريبية، وسيتحقق الامتثال الطوعي إذا نجحت الإدارة الضريبية في جعل المكلفين يدركون أنه سيتم الكشف عن عدم الامتثال وجعلهم يدركون عواقب ذلك، فالإدارة الضريبية الكفؤ تتمثل في تحقيق التوازن المناسب بين خدمة المكلفين وإنفاذ القوانين واللوائح الضريبية بشكل يعزز الامتثال الطوعي.

⁴¹⁴ د. بشور، عصام، د. نور الله، نور الله، د. البطريق، يوسف. (1989). التشريع الضريبي. مرجع سابق. ص52.

⁴¹⁵ د. الحلاق، محمد. (2018). التشريع الضريبي. مرجع سابق. ص69.

والامتثال الطوعي لن يتحقق إذا لم يتم غرس الثقة لدى المواطنين في عدالة ونزاهة النظام الضريبي⁴¹⁶، وذلك من خلال عدة إجراءات أهمها: استطلاعات الشوارع، عمليات التدقيق الضريبي، الخصم الضريبي، زيارات المسؤولين، التثقيف، وغيرها من الإجراءات⁴¹⁷.

4- صياغة استراتيجية واضحة:

هناك حاجة إلى استراتيجية واضحة من أجل إصلاح الإدارة الضريبية بشكل جذري، وقبل البدء في الإصلاح تحتاج الإدارة الضريبية إلى تشخيص المشكلات الرئيسية للإدارة الضريبية، وتصميم استراتيجية للإجراءات التي يتعين اتخاذها، والاتفاق على نطاق الاستراتيجية وتوقيتها، وبالنظر إلى العديد من البلدان التي تشرع في مثل هذا الإصلاح، فقد أظهرت التجربة أنه ينبغي الإصلاح الضريبي من خلال تصميم برامج التدقيق الوقائي لتظهر للمكلفين أن الإدارة الضريبية لديها المعلومات والقدرة التشغيلية الكافية، لاكتشاف المتهربين، وإقناع المكلفين بأن التهرب سيكون له عواقب وخيمة عليهم. وإن معظم الإدارات الضريبية الحديثة لديها استراتيجيات محددة بوضوح، مرتبطة بعملياتها الوظيفية الرئيسية، وتهدف إلى تحسين الإيرادات ومعالجة المعلومات بسرعة أكبر، وزيادة تغطية وجودة عمليات التدقيق، وتقديم الخدمات للمكلفين بشكل أكثر فعالية، ويجب أن يكون تحسين فعالية هذه الوظائف الرئيسية هو الأساس لتحديد معايير الأداء في الإدارة الضريبية.

5- تحديد قوانين الضرائب والمحاسبة التي تتطلب التغيير:

يعد إصلاح الإدارة الضريبية عملية معقدة تتطلب على العموم تغييرات في العديد من المجالات ذات الصلة، بدءاً من القانون الضريبي كخطوة أولى.

⁴¹⁶ Mohd Rizal Palil. (2010). Tax knowledge and Tax compliance determinants in self – Assessment system in Malaysia, op, cit, p. 19.

⁴¹⁷ Mohd Rizal Palil. (2010). Tax knowledge and Tax compliance determinants in self – Assessment system in Malaysia, op, cit, p. 141.

وعليه، يجب على القائمين على عملية الإصلاح تحديد القوانين واللوائح الضريبية المحاسبية الجديدة المطلوبة، ثم التوقيت والقنوات المناسبة لتقديم التشريع، ويتطلب إدخال إجراءات جديدة صياغة أنظمة ضريبية وقوانين جديدة، مقترنةً بالموافقة التشريعية عليها، مع مراعاة النظام الضريبي السابق في حال فرض أي ضريبة جديدة، ومراعاة المرونة ليتمكن النظام الضريبي من مواكبة ما يطرأ على المجتمع من تغيرات اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية، أي بتعبير آخر، دراسة حالة البيئة الضريبية كونها مفصل حيوي في نجاح وإصلاح النظام الضريبي⁴¹⁸.

6- اتخاذ نهج متكامل لعملية تحصيل الضرائب:

حتى تكون الاستراتيجية العامة فعالة، يجب أن تحتوي على نهج متكامل لعملية تحصيل الضرائب والنظر في كل من عناصر التسجيل والتحصيل، والتدقيق والشؤون القانونية وخدمات المكلفين الضرورية لتحقيق التحسن في الفعالية العامة للإدارة الضريبية، حيث يجب التقيد بمضمون القواعد الدستورية للضرائب لتحقيق الوفرة في الحصيلة الضريبية وتحقيق العدالة وهي⁴¹⁹:

أ. الاقتصاد في نفقات الجباية.

ب. ينبغي أن تكون النصوص التشريعية واضحة ومحددة.

ج. ينبغي أن تكون النصوص التشريعية ملائمة لكل من الإدارة الضريبية والمكلف معاً⁴²⁰.

7- ضمان الإدارة الفعالة لعملية الإصلاح:

إن وجود فريق إداري قوي ملتزم بإصلاح حقيقي للإدارة الضريبية أمر ضروري لنجاح عملية الإصلاح، وهذا الفريق سيكون مسؤولاً منذ البداية وطوال فترة الإصلاح، كما يجب أن يحظى الفريق بالدعم السياسي من السلطات المختصة، وبدون هذا الالتزام والمسؤولية والدعم، هناك خطر محتمل بأن تقشل جهود الإصلاح، كما يجب أن يكون أحد العناصر المركزية في جهود الإصلاح ضمان المساءلة

⁴¹⁸ د. الحلاق. محمد. (2018). التشريع الضريبي. مرجع سابق. ص 43.

⁴¹⁹ د. الحلاق. محمد. (2018). التشريع الضريبي. مرجع سابق. ص 35.

⁴²⁰ د. الحلاق. محمد. (2018). التشريع الضريبي. مرجع سابق. ص 35.

القانونية أمام كل من الحكومة والمكلف، وذلك لتنشيط الأنشطة الفاسدة التي تعتبر حجر الزاوية في استراتيجية إصلاح الإدارة الضريبية.

8- بدء الإصلاح الأساسي مع المشاريع التجريبية:

إن إصلاحات الإدارة الضريبية غالباً ما تبدأ بمشاريع تجريبية، ولا تتطلب المشاريع التجريبية الكثير من الموارد المادية والبشرية، فهي تسمح للإدارة الضريبية بتصميم واختبار إجراءات جديدة لتحديد المكلفين وتسجيلهم ومراجعتهم قبل توسيعها لتشمل بقية أعمال الإدارة الضريبية. سيساعد المشروع التجريبي الناجح في إقناع المشككين داخل الإدارة الضريبية وخارجها أن الإصلاح ممكن، كما سيساعد على اختبار حوسبة إجراءات الإدارة الضريبية، حيث أن الحوسبة واسعة النطاق غير مجدية في بداية عملية إصلاح الإدارة الضريبية. ومع الأخذ في الاعتبار المبادئ التوجيهية لإصلاح الإدارة الضريبية التي ذكرناها سابقاً ستحتاج الإدارة الضريبية إلى تحديد استراتيجية مفصلة وذلك في المجالات الآتية:

- تسجيل المكلفين.
- الإقرارات الضريبية ومعالجة المدفوعات، بما في ذلك تحويل المدفوعات المحصلة من خلال أنظمة مصرفية إلى حساب الخزينة.
- عمليات الكمبيوتر.
- الكشف عن المتهربين وتحصيل المتأخرات الضريبية.
- التدقيق.
- نظام العقوبات والجزاءات.
- خدمات المكلفين والدعاية.
- الإدارة والتنظيم.

وختاماً، وبعد استعراض أهم المبادئ التوجيهية للإصلاح الضريبي المأمول، تلخص الباحثة ما سبق بوجوب اتباع أي دولة ترغب بإحداث إصلاح عدة خطوات أهمها تحليل الواقع الضريبي، رسم السياسة الضريبية، وصياغة التشريعات الضريبية وإجراءات تنفيذها بشكل مبسط بعيد عن التعقيد، توفير العناصر الفنية ذات الخبرة الواسعة، وتوفير نظم رقابة دقيقة تساعد على اكتشاف المخالفات وفرض العقوبات الصارمة لضمان سير العمل بانتظام، ورسم خطة جيدة للإصلاح، والاهتمام بإصلاح الإدارة الضريبية بما فيها من كوادر بشرية وبنى تحتية من أجهزة إلكترونية حديثة لرفع مستوى خدماتها، وتضيف الباحثة ضرورة توظيف الرقمنة في خدمة الإصلاح الضريبي من مبدأ إذا هبت رياحك فاعتمها؛ وعلى الدول الساعية لرفع كفاءة إدارتها الضريبية أن تغتنم هذه الرياح.

وتركّز الباحثة هنا على إصلاح الإدارة الضريبية حيث أن إصلاح الإدارة الضريبية يعتبر العمود الفقري لنجاح برنامج الإصلاح الشامل، وبمعنى آخر، فإنه لا إصلاح ضريبي دون إصلاح للإدارة الضريبية، كونها الجزء المسؤول عن تنفيذ النظام الضريبي، وفي ظل التغيرات والتطورات التي نشهدها، ركّزت الباحثة أيضاً على ضرورة توظيف الرقمنة داخل الإدارة الضريبية لمواكبة هذه التطورات بحيث تعمل على تطبيق أحكام قوانين فرض الضرائب سواء من ناحية الربط أو التحصيل تطبيقاً سليماً، وذلك لتحقيق الكفاءة والفعالية ولما لذلك من فوائد ومزايا عديدة، ستورد الباحثة ذكرها تباعاً في الفرع الثاني.

الفرع الثاني - متطلبات ومكاسب وأهداف الإدارة الضريبية من الرقمنة:

إنّ اعتماد الإدارة الضريبية على الرقمنة فيه استفادة للنظام الضريبي بأكمله، وذلك من خلال تحقيق الهدف الأعلى الذي تسعى إليه الإدارة الضريبية وهو الحصول على المعلومات وتيسير عملية الجباية الضريبية، وإتاحة تقديم الإقرار الضريبي إلكترونياً، ودفع الضريبة إلكترونياً، وكل ذلك يؤدي إلى

رفع كفاءة الإدارات الضريبية⁴²¹، وتأسيساً على ذلك، تعرض الباحثة في هذا الفرع متطلبات ومزايا وأهداف الإدارة الضريبية من الرقمنة، وفق الآتي:

أولاً - متطلبات واحتياجات الإدارة الضريبية للتحويل نحو الرقمنة:

يمكن تحديد متطلبات الإدارة الضريبية من مشاريع الرقمنة، على سبيل المثال على النحو

الآتي⁴²²:

1. التحول من الأساليب الورقية إلى الأساليب الإلكترونية، فعلى الإدارة الضريبية أن تستخدم الوسائل الإلكترونية عوضاً عن الورقية المستخدمة حالياً، وهذا يوجب أن يكون لدى الإدارات الضريبية برامج فعلية تسمح بتقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً، إضافةً لوجود برامج تسمح بتقديم الإقرارات الضريبية عن طريق الهاتف الجوال.

وهذا يندرج تحت بند المتطلبات التقنية بما فيها، متطلبات البنية التحتية الخاصة بشبكة

الاتصالات والإنترنت، البنية التحتية المعلوماتية، المتطلبات المتعلقة بالأدوات البرمجية⁴²³.

2. اللجوء إلى استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني في تحويل الأموال ودفع الضرائب.

⁴²¹ Nath. A. & Saha. P. (2012), **Evaluation of government e-tax websites: an information quality and system quality approach**. Transforming government: people, process and policy, vol, 6. No. (3), p. 300.

⁴²² (OECD: 1998): **electronic commerce**, taxation framework conditions: a report by the committee on fiscal affairs as presented to ministers at the OECD ministerial conference, A borderless world: Relizing the potential of E- Commerce on 8 October 1998, ministers welcomed the report and endorsed the proposals and how to take forward the work as outlined in:
<http://www.OECD.org/taxational/>.

⁴²³ حميدوش، علي. (2020). **اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والعوائد"**. العدد (8). المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي. ص 47.

3. اللجوء إلى توفير الإمكانيات المالية في دعم نفقات البحث والتطوير بما يلبي احتياجات الإدارة الضريبية والمكلفين⁴²⁴، وبالتالي فإن متطلبات الإدارة الضريبية للرقمنة تحتاج تمويلاً كبيراً نسبياً في المراحل الأولى منه، من ناحية الإدارة الضريبية لتوفير بنى تكنولوجية للتحويل نحو رقمنة الأعمال الضريبية، ومن ناحية المكلفين الذين سيكونون ملتزمين باستخدام برامج أو أجهزة إلكترونية خاصة لاستيعاب عملية الربط الإلكتروني مع الإدارات الضريبية أو الوفاء بالتزامهم الذي يفرضه القانون، كالتسجيل الضريبي الإلكتروني، والدفع الإلكتروني، وغيرها من الأعمال الأخرى⁴²⁵.
4. ضرورة الحماية الأمنية والتشريعية للمعلومات المتبادلة بين الدوائر المختصة من جهة، وضمان وصولها إلى الإدارة الضريبية بدرجة عالية من الثقة، بحيث يمكن الاعتماد عليها عند إجراء عملية التحاسب الضريبي من جهة أخرى، وذلك يمكن تحقيقه من خلال⁴²⁶:
- أ. فصل قواعد البيانات عن بعضها البعض، ووضع كلمات مرور سرية، من الصعب التنبؤ بها، وتغييرها دورياً، وذلك بهدف تقوية أنظمة الحماية.
- ب. صد عمليات استهداف الوصول إلى المعلومات بطريقة غير مشروعة، وذلك باستخدام جدران الحماية.
- ج. استخدام برامج مكافحة الفيروسات، والاحتفاظ بأكثر من نسخة من المعلومات لحماية قواعد البيانات من الأضرار والتلف.
- د. استخدام قواعد التشفير المتقدمة، وتحديثها دورياً، وذلك بهدف حماية قواعد البيانات أيضاً.

⁴²⁴ Munira Thinam, Sathyan & et la, 2022, **Enterprise Digital transformation: Technology, Tools, and Use Cases**, Auerbach publications, p.p. 423– 425.

⁴²⁵ صديق، رمضان. (2020). الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي. القاهرة: مصر. دار النهضة العربية. ص 427.

⁴²⁶ شاكور، علي غانم. (2017). دور نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي، دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية. المجلد (7). العدد (4). جامعة المثنى العراق. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية. ص 146 وما بعدها.

هـ. سن قوانين لحماية خصوصية وسرية المكلفين وأسرارهم الشخصية، لمنع الوصول غير المشروع إلى المعلومات والعبث بها، مع تشديد العقوبات على مرتكبي مخالفة هذه القوانين.

5. تثقيف الموظفين في الإدارات الضريبية وتأهيلهم عن طريق تفعيل برامج تدريبية تكسبهم المهارات المناسبة حول كيفية استخدام الحاسبات الإلكترونية، وكيفية الاستفادة من شبكة المعلومات والاتصالات، وبث الطمأنينة في نفوس هؤلاء الموظفين الذين يخشون فقدان وظائفهم أو نفوذهم المكتسب من جراء عملهم السابق والمتوقع أن يحل محله التكنولوجيا⁴²⁷.

6. زيادة التثقيف الضريبي الإلكتروني للمكلفين، وذلك عن طريق قيام الإدارات الضريبية بتطوير برامج تعليم مباشر عبر شبكة الإنترنت خاص بالمكلفين، وتضم هذه البرامج العديد من الموضوعات التي تشجع المكلفين على الامتثال الضريبي، وكيفية الدفع الإلكتروني للضرائب المفروضة عليهم، والتسجيل والإقرار الإلكتروني.

7. استخدام أساليب الردود عن طريق البريد الإلكتروني، عن طريق تدعيم زيادة استخدام برامج الذكاء الاصطناعي وأنظمة المكالمات المركزية، من أجل تطوير الخدمة المقدمة.

8. ضرورة وجود مشاريع تجريبية إلكترونية تعتمد على برامج التنبؤ عوضاً عن برامج ردود الأفعال، فبدلاً من محاولة إصلاح المشكلات بعد ظهورها، يجب أن تنتبه الإدارات الضريبية لضرورة التخطيط مقدماً لمحاولة التخلص من المشاكل المستقبلية.

9. وجود وسيط مصرفي أو شركات دفع إلكتروني للمساعدة في تفعيل عملية التحصيل الإلكتروني للضريبة، إذ يقوم البنك باستيفاء الإيرادات العامة بواسطة التحويل الإلكتروني للأموال، أو وجود حسابات مصرفية للإدارات الضريبية موزعة في جميع المحافظات لتسهيل عملية الدفع، وتلافي عناء التنقل المكلف.

⁴²⁷ Global Delivery Initiative: **Creating an Electronic Tax administration system in Zambia**, Case study, 2019, p.p. 2-3.

وننتاجاً لما سبق، يمكن القول بأن الإدارة الضريبية تواجه نقلة نوعية مهمة في طريق التطور ومواكبته، حيث ستكون عملية التغير تدريجية، ن يعود ذلك لأسباب تتعلق بالموارد وتحديد الأولويات، لا سيما التعامل مع الوظيفة اليومية الضخمة المتمثلة في تحصيل الإيرادات العامة، ولأنها رحلة يجب القيام بها بالتعاون الوثيق مع أجزاء حكومية أخرى.

وتتطلب الإدارة الضريبية خمسة احتياجات أساسية: التكنولوجيا، الكوادر البشرية، الموارد المالية، بنية الاتصالات، وإدارة المخاطر⁴²⁸، حتى يتم تدعيم هذه الإدارة المستقبلية بإحكام، وذلك بعد التعاون مع المكلفين من جهة، والجهات الفاعلة من جهة أخرى، لتحقيق هذه الفوائد، ولتجنب الطرق المسدودة المحتملة، وأخيراً لبناء رؤية مشتركة وتعاون وثيق بين هذه الجهات والإدارة الضريبية⁴²⁹.

ثانياً – مكاسب التحول نحو الرقمنة⁴³⁰:

1. تشير الدراسات إلى أن التحول نحو الدفع والتحصيل الإلكتروني على صعيد الموازنة يحقق وفورات تقدر بمليارات الدولارات سنوياً في الدول النامية.

2. أدت رقمنة الضرائب في الهند خلال أقل من عام إلى زيادة بنسبة 50% في القاعدة الضريبية.

3. ساعدت رقمنة الأنظمة الضريبية على كفاءة تحصيل الضرائب غير المباشرة، وساهمت في مكافحة التهرب الضريبي، وذلك عن طريق استخدام تقنية البيانات الكبيرة.

⁴²⁸ OECD: **Technologies for better tax. Administration**, A practical guide for revenue bodies, 2016, available at:

<https://dx.doi.org/>

and:/ OECD: Technology tools to tackle tax evasion and tax fraud, 2017.

<http://oecd.org/tax/aime/technology-tools-to-tackle-tax-evasion-and-tax-fraud-hm>.

⁴²⁹ Rex Arendsen and Peter Green, op, cit, p. 35.

⁴³⁰ صندوق النقد العربي، سلسلة بحثية دورية جديدة بعنوان "موجز السياسات"، دائرة الإحصاء، والأبحاث.

4. يوجد فرص واعدة أمام الاقتصادات العربية للاستفادة من رقمنة المالية العامة لزيادة كفاءة المالية العامة.

5. رقمنة المالية العامة مكنت الحكومات من زيادة كفاءة التحويلات الاجتماعية لزيادة كفاءة وشفافية نظم المشتريات العامة.

6. ساعدت رقمنة المالية العامة في بناء قواعد بيانات آنية تكرارية مفصلة عززت التخطيط الاقتصادي والمالي.

7. لنجاح رقمنة المالية العامة وجني المكاسب، هناك رؤى وطنية للتحويل الإلكتروني واستراتيجيات الشمول المالي والنظم الإلكترونية للهوية.

8. تجنباً لمخاطر رقمنة المالية العامة تتوجه الحكومات لحماية سرية وخصوصية البيانات ودعم الفضاء السيبراني.

9. من جانب الإيرادات العامة، ساعدت رقمنة الإدارات الضريبية العديد من الدول على زيادة مستوى التحصيل الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية عبر التحويل للنظم الإلكترونية للإقرار والفوترة الإلكترونية والتحصيل الإلكتروني للضرائب، ومن جانب الإنفاق العام، ساعدت رقمنة الإدارات الضريبية في زيادة كفاءة نظم المشتريات الحكومية ومكافحة الفساد وتحسين فاعلية نظم التحويلات الاجتماعية عبر إنشاء قاعدة بيانات دقيقة للمؤهلين للحصول على الدعم وتوجيه التحويلات النقدية إليهم عبر قنوات الدفع الإلكتروني بطريقة آمنة وسهلة.

وتعتبر جمهورية كوريا من الدول الرائدة عندما أنشأت دائرة الضرائب الوطنية كوكالة مستقلة في عام 1966، حيث تحققت زيادة الإيرادات الضريبية من خلال توسيع القاعدة الضريبية، ومواصلة

تقليص اقتصاد الظل، وقلب السياسة والإدارة الضريبية في كوريا، عن طريق تشجيع الدفع الإلكتروني من خلال بطاقات الائتمان، وبطاقات الخصم، والإيصالات النقدية الإلكترونية⁴³¹.

10. ومن أهم مكاسب التحول نحو الرقمنة⁴³² تحسين جودة الخدمة للمكلفين، وابتكار أساليب مريحة وسهلة، وغير مكلفة لمستخدمي البيانات وفق نظم محمية تشريعياً وتقنياً، كما تفيد الرقمنة الإدارات الضريبية في زيادة كفاءتها، وتعزيز فعاليتها، وتوفير الوقت والجهد، عند القيام بالأعمال المطلوبة.

11. وعلى الصعيد الإداري، فتسمح الرقمنة بتنظيم العمليات الإنتاجية وتحسين الأداء الوظيفي والقضاء على الفساد والبيروقراطية والروتين وإلغاء المحسوبية والواسطة وخلق الشفافية في التعامل⁴³³، حيث يعد انتشار الدفع الإلكتروني عاملاً مهماً في تحقيق الشفافية في الاقتصاد، حيث أن استخدام أدوات الدفع الإلكتروني في المعاملات يعني تسجيل المعاملة في أنظمة المعلومات الخاصة بالإدارات الضريبية، مما يحد من إمكانية إخفاء الدخل الخاضع للضريبة⁴³⁴.

مكاسب التحول نحو الرقمنة للتحصيل الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة⁴³⁵:

1. بالنسبة لتوسيع القاعدة الضريبية: ساهمت رقمنة التحصيل الضريبي في الإمارات في تبني أساليب أكثر كفاءة وفعالية كبيرة في مراقبة الامتثال الضريبي والمدفوعات الضريبية، بالإضافة إلى

⁴³¹ Myung, Jae Sung. Rajul Awasthi, Hyung Chul Lee. **Can Tax incentives for Electronic Payments Reduce the shadow Economy?** Korea's Attempt to reduce under reportin in Retail Business. P.4.

⁴³² Nicoletti, Bernardo, 2021, **Benefits and challenges of Digital transformation**, Springer International publishing, palgrare macmillan, pp.221–223.

⁴³³ صناعية، جهان. (2022). دور رقمنة النظام الضريبي الجزائري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. رسالة ماجستير. جامعة 8 ماي 1945. قالمة. ص25.

⁴³⁴ S. Danchev, E. Demian, E. papa da Kis and Others. (2015). IOBE, iopyma OLKONOMLKN& BIOMHXANLKN EPEYNON, foundation for Economic & Industrial research, **Digital Payment and tax revenues in Greece**, October. P.126.

⁴³⁵ د. عبد المنعم، هبة. الفران، صبري. (2021). دراسة حول رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية. صندوق النقد العربي. ص26.

تيسير وسائل للمكلفين بدفع الضريبة للالتزام الضريبي ودفع الضريبي، وقللت الرقمنة من الاعتماد على العملة الورقية، ورفعت كفاءة الهيئة الاتحادية للضرائب بتحصيل المدفوعات الضريبية.

2. بالنسبة لتحسين كفاءة طرق التحصيل الضريبي: ساهمت رقمنة التحصيل الضريبي على تبسيط عمليات دفع الضريبة، حيث أدى التبني المبكر لنظام الرقمنة في الإمارات إلى جني فوائد كبيرة ظهرت بشكل واضح خلال فترة جائحة Covid-19، لأن معظم الالتزامات الضريبية بما فيها ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية، كان من الممكن دفعها عبر شبكة الإنترنت، ولأن الرقمنة ساعدت المكلفين على الوفاء بالتزاماتهم الضريبية، والالتزام بإجراءات التباعد الاجتماعي، مما أدى إلى استقرار النظام الضريبي في الدولة.

3. بالنسبة لزيادة الامتثال الضريبي وتقليل التهرب الضريبي: ساعدت الرقمنة في ضمان وزيادة كفاءة التفاعل بين دافعي الضرائب والهيئة الاتحادية للضرائب، إضافة إلى تسهيل مراقبة الامتثال الضريبي.

4. بالنسبة لدمج الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي: إن تطور النظم الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال تبني نظم الفوترة الإلكترونية ساعد في دمج الأنشطة في إطار الاقتصاد الرسمي.

كما حققت دولة الإمارات مكاسب أخرى على عدة أصعدة إثر تبني النظم الرقمية أهمها تسهيل الوصول إلى بيانات دفع الضرائب ومراقبتها وتفاعل أكبر بين المكلفين بدفع الضريبة، وبين الهيئة الاتحادية للضرائب، وقابلية مراقبة المدفوعات وتسهيل الاطلاع عليها إضافة للحد من الأخطاء وزيادة الكفاءة.

ثالثاً - أهداف التحول نحو الرقمنة:

يرى بعض الباحثون أن هناك مجموعة من الأهداف الأساسية لعملية التحول الرقمي على المستويين الاقتصادي والاجتماعي يمكن تلخيصها بما يأتي⁴³⁶:

1. تطوير ثقافة تعليم الأنظمة الابتكارية في مجال الصناعة.
 2. تطوير نظم التعليم لتوفر اكتشاف وتنمية المهارات للأفراد حتى يتمكنوا من تحقيق الفرق والتميز في مجال الرقمنة.
 3. إنشاء بنية تحتية أساسية للاتصالات الرقمية، وضمان إدارتها وجودتها، وإمكانية الوصول إليها، وتحمل أعباء تكاليف إنشاء هذه البنية.
 4. حماية البيانات والمعلومات في الفضاء السيبراني.
 5. تحسين عملية الوصول إلى الخدمات الرقمية المقدمة للمجتمع، وضمان تقديمها بجودة لتعزيز رضا العملاء عنها.
 6. تقليل الوقت والجهد عن طريق استخدام الوسائل والطرق الإلكترونية.
 7. إنشاء خدمات مبتكرة وإبداعية بعيدة عن الطرق السابقة التقليدية عند تقديم الخدمة وضمان رفع التنافسية عن طريق توفير استراتيجيات مختلفة، وإنشاء كوادرات عمل مدربة ومطورة⁴³⁷.
- أما باحثون آخرون فيرون أنّ التحول الرقمي له أهداف متنوعة وفي مجال المنظومة الضريبية تتجلى أهم هذه الأهداف⁴³⁸:

⁴³⁶ Ebert, C. & Duarte, C. H. C. (2018). **Digital transformation**, Leee Software, (4), p.p. 16-21.

⁴³⁷ عبد الرزاق، سحر مصطفى. (2019). **التحول الرقمي تحدي جديد لمهنة المحاسبة والمراجعة**. المؤتمر السنوي الرابع والعشرين لبحوث الأزمان بعنوان "إدارة التحول الرقمي لتطبيق رؤية مصر 2030". كلية التجارة. جامعة عين شمس. ص 100-135.

⁴³⁸ خليفة، محمد يوسف عبد الرحيم. (2022). **أثر التحول الرقمي لمنظومة المحاسب الضريبي المصرية في دعم حصيله الإيرادات الضريبية (في ضوء مصر 2030/2020)**. المجلد (13). العدد (3). جامعة قناة السويس. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. ص 335-336.

1. حصر المجتمع الضريبي بشكل سليم مع إرساء دعامة العدالة الضريبية، ورفع كفاءة الإدارة الضريبية وصولاً إلى نظام رقمي متكامل.

2. العمل على الاستمرارية في تمويل النفقات العامة للدولة، وزيادة الحصيلة الضريبية.

3. توحيد الإجراءات وتيسيرها على المكلفين، وتوفير طرق تواصل سهلة وغير مكلفة.

4. كشف حالات التهرب الضريبي في ظل تبني منظومة الفوترة الإلكترونية.

5. نشر الوعي الضريبي والالتزام الطوعي وتدعيم الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية.

وبناءً على ما سبق، ترى الباحثة أنَّ أهم أهداف التحول نحو الرقمنة هي بناء مجتمع معلوماتي مثقف ضريبياً، يجعل من العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية علاقة واجب وحق على كل طرف، وتدعيم ثقة المكلف بأن ما يدفعه من ضرائب إنما سيعود بالنفع عليه بالدرجة الأولى، وعلى المجتمع ككل من حيث الرفاهية والحصول على الحياة الكريمة، وترى الباحثة أن التحول نحو الرقمنة ضمن المنظومة الضريبية ما هو إلا استجابة للتطورات التي تسابق الزمن، وتسابق الدول، ولعلَّ أبرز مثال على هذا التحول فرضه فيروس Covid-19، الذي أثبتَّ ضرورة التقيد بإجراءات الحماية والوقاية، وأحد أهم مظاهر هذه الإجراءات "الدفع عن بُعد"، كما ترى الباحثة أخيراً بأن التحول نحو الرقمنة وبعد استعراض أهم مزاياه، ومكاسبه، وأهدافه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إنما له دور أيضاً في مجال حماية البيئة عن طريق تقليل استخدام الورق وإعادة تدويره والمحافظة على الأشجار من التلوث البيئي، وانبعاثات الغاز التي تؤثر على جودة الهواء، حيث لا تقل المكونات البيئية أهمية عن المكونات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

واحتراماً لما قامت به حكومة مصر لتطوير إدارتها الضريبية ورفع كفاءتها، كان إلزاماً على الباحثة الوقوف عند الجهود التي بذلها العاملون لديها لنجاح وتطوير المنظومة الضريبية، من خلال إرسائها عدة مشاريع والوصول إلى أهداف تتماشى مع سياسة الحكومة المصرية ورؤية مصر 2030

بضرورة التحول الرقمي في جميع التعاملات، وأهم هذه الأهداف التي سعت وما زالت تسعى إليها حكومة مصر نورد الآتي⁴³⁹:

1. التحول إلى التكنولوجيا الرقمية في كافة الأعمال الضريبية:

أخذت الإدارة الضريبية في مصر خطوات إيجابية في هذا المجال، حيث تم إطلاق مشروع ميكنة الأعمال الضريبية الرئيسية في نوفمبر 2019، كما تم البدء في مشروع الفاتورة الإلكترونية في 2019، وجاري الإعداد لمجموعة مشروعات تكميلية لخدمة التحول الرقمي.

2. توحيد وتسهيل الإجراءات والقوانين الضريبية الرئيسية:

حيث ساهمت الإجراءات والقوانين في تحقيق هذا الهدف:

أ. فيما يخص الإجراءات:

- تم الانتهاء من مشروع إعادة هندسة إجراءات العمليات الضريبية الرئيسية وفقاً للمعايير الموضوعية من صندوق النقد الدولي.

- تم الانتهاء من مشروع إجراءات عمل الفاتورة الإلكترونية.

- تم الانتهاء من إجراءات عمل مشروع مركز الاتصال.

- تم الانتهاء من إجراءات عمل مكتبة إدارة المشروع.

ب. فيما يخص القوانين:

- تم إعداد وعرض وتعديل قوانين مهمة مثل قانون الإجراءات الضريبية الموحد، قانون المعاملة

الضريبية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، قانون الضريبة على القيمة المضافة، قانون الضريبة

على الدخل الجديد، قانون تنظيم المعاملة الضريبية للإعلانات على مواقع الإنترنت، وقانون تنظيم

التجارة الإلكترونية.

⁴³⁹ الغنيمي، أحمد، (2020). مشروع تطوير مصلحة الضرائب. مصلحة الضرائب المصرية. ص 10 وما بعدها.

3. تحديث وتوحيد الهيكل التنظيمي (لمصلحة الضرائب) للإدارة الضريبية في مصر:

تم إنشاء هيكل تنظيمي مدمج يتكون من (9 قطاعات -65 إدارة مركزية - 7 مراكز ضريبية متخصصة)، والذي تم اعتماده من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.

4. تحسين بيئة العمل وزيادة درجة رضا العاملين:

قد ساهمت مجموعة من المشروعات لتحقيق هذا الهدف من خلال:

- مشروع تحديد ودمج الأموريات: (طبقاً لمعايير اختيار واضحة ومحددة مثل إعداد الممولين، وإعداد الموظفين، والنطاق الجغرافي).

- مشروع تحديث وتطوير المواقع: وذلك عن طريق تحديث شامل للأموريات والمكاتب الضريبية لتتواءم بمستوى مصلحة الضرائب، وتتيح للموظفين ممارسة عملهم في بيئة ملائمة، وذلك وفقاً لمشروع تحديد ودمج الأموريات، وبالتزامن مع الخطة الزمنية لمشروع ميكنة الأعمال الضريبية الرئيسية.

- مشروع تطوير جميع الشبكات والبنية التحتية اللازمة للمباني والمواقع التي سيتم تطويرها.

- مشروع تحديث الأجهزة والمعدات التكنولوجية اللازمة لتشغيل منظومة الأعمال الضريبية الرئيسية (أجهزة، حواسيب، طابعات، مساحات ضوئية...).

5. رفع كفاءة التحصيل الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية:

وذلك عن طريق الوصول لقاعدة بيانات سليمة ومكتملة للممولين (مشروع تنقية البيانات)، وتوحيد بيئة العمل، ورفع كفاءة أعمال الفحص وزيادة السيطرة على العمل الضريبي في المواقع التنفيذية (مشروع تحديد ودمج الأموريات)، وزيادة كفاءة أعمال الفحص وفقاً لمعايير محددة ودقيقة ومراقبة إلكترونية للتعاملات المالية، ومكافحة التهرب الضريبي (مشروع ميكنة الأعمال الضريبية الرئيسية)، ومراقبة العمليات التجارية، ودمج الاقتصاد الموازي وزيادة قاعدة المسجلين (مشروع الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني).

6. ضبط السوق غير الرسمي وحثه على الدخول في الاقتصاد الرسمي:

وبالتالي، الحد من الاقتصاد الخفي، ويُقصد بالاقتصاد الخفي، جميع النشاطات غير المدرجة في الحسابات الوطنية، فهي أنشطة بعيدة عن القنوات الاقتصادية الرسمية، وبعيدة عن الرقابة والإدارة الاقتصادية للدولة، ولا يمكن أن تكون مشروعة أو غير مشروعة⁴⁴⁰.

7. رفع درجة رضا المتعاملين والمواطنين عن (مصلحة الضرائب) الإدارة الضريبية:

ويتحقق هذا الهدف من خلال عدة مشاريع (مشروع إدارة التغير، مشروع مركز الاتصال، مشروع الإقرارات الإلكترونية) وذلك عن طريق إشراك المجتمع الضريبي الخارجي في عملية التطوير والاستعداد لمواجهة مقاومة التغير، ووضع قواعد وأسس التعامل مع التغيرات، وعن طريق تقديم الدعم الضريبي اللازم للمولين، وكذا تلقي طلبات الخدمات الضريبية وتفعيلها.

8. رفع كفاءة العاملين لدى الإدارة الضريبية:

عن طريق إشراك الموظفين في عملية التطور والتحديث والاستعداد لمواجهة مقاومة التغير، وتحفيزهم، وتدريبهم سلوكياً وتوجيهياً، وتقديم التدريب القيادي والإشرافي والفني.

9. نشر الوعي وإشراك المجتمع الضريبي في عملية التطوير:

عن طريق إنشاء قنوات اتصال مفتوحة للتفاعل بشفافية مع المجتمع الضريبي، وعقد ندوات تسويقية، وإجراء أحاديث صحفية ولقاءات تلفزيونية ونشر بيانات صحفية لتوجيه المجتمع الضريبي، وإرسال رسائل مباشرة للمولين من خلال مراكز الاتصال، وتلقي الشكاوي والمقترحات، وإرسال تنبيهات خاصة بالالتزام الضريبي.

⁴⁴⁰ Schneider, F. (1986). Estimating the Danish Shadow Economy using the currency Demand Approach: An Attempt, Scandinavian journal of Economics, vol. 88 (4). P. 643.

المطلب الثاني

انعكاسات الرقمنة على تحسين أداء الإدارة الضريبية

تلعب الرقمنة دوراً مهماً في زيادة كفاءة الإدارة الضريبية، وفي هذا الإطار، باشرت الإدارة الضريبية إصلاحات جوهرية ترمي إلى التحول من الأساليب التقليدية إلى الأساليب الإلكترونية، عن طريق اعتماد التقنيات الحديثة.

وإنّ اعتماد الإدارة الضريبية بالكامل يبدأ من حصولها على المعلومات عن طريق المستندات والفواتير والإقرارات التي يقدمها المكلفون، وعندما بدأت الدول تتجه نحو الفوترة الإلكترونية - إلى أن أصبحت لدى بعض الدول إلزامية - زادت الشفافية، وأثبتت الفوترة الإلكترونية أنها ذات قيمة هائلة، هذا ما جعل الباحثة تتعرض لأهمية مشروع الفوترة الإلكترونية كأحد آليات التحول الرقمي في الفرع الأول، وعلى صعيد التشريع الوطني بذلت الجمهورية العربية السورية جهوداً كبيرة لمواكبة هذه التطورات، والاستفادة منها، لتحقيق رؤية سورية نحو التحول الرقمي 2030، وهذا ما سنتحدث عنه في الفرع الثاني، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: أهمية مشروع الفوترة الإلكترونية كأحد آليات التحول الرقمي.

الفرع الثاني: أهم الخطوات الحكومية المتخذة في تحقيق رؤية الإدارة الضريبية.

الفرع الأول - أهمية مشروع الفوترة الإلكترونية كأحد آليات التحول الرقمي:

لقد انتشر تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية بسرعة بين الدول، وبلغ عدد الدول التي تطبقه حتى عام 2018 أكثر من خمسين دولة عبر العالم، من بينها عشر دول في أمريكا اللاتينية في منطقة

الكاريببي⁴⁴¹.

⁴⁴¹ EY.(2018), worldwide electronic invoicing survey,

<http://go.ey.com/2XLaBBB>.

وقد استخدم مصطلح الفاتورة الإلكترونية أساساً في قطاع التجارة، وذلك بالنسبة للفواتير التي تصدر إلكترونياً، ويتم تداولها بين المنشآت فيما بينها، وبين المنشآت والحكومة، دون أن تأخذ في الاعتبار تبادل البيانات بين الموردين أو المشتريين، والسلطات الضريبية، لكي تستخدمها هذه السلطات لأغراض رقابة وتنفيذ القانون الضريبي، إلى أن أخذت التشريعات الضريبية، كما هو الحال في دول الاتحاد الأوروبي بالفاتورة الإلكترونية التي تتوافق مع متطلبات الضريبة على القيمة المضافة⁴⁴².

وقد تم تعريف الفاتورة الإلكترونية في التوجيه رقم 2014/55 الصادر عن البرلمان الأوروبي بتاريخ 16 أبريل 2014 على أنها⁴⁴³ "الفاتورة التي تم إصدارها وإرسالها واستلامها بتنسيق إلكتروني منظم، يسمح بمعالجتها آلياً وإلكترونياً"، أما العناصر الأساسية للفاتورة الإلكترونية فتعني (مجموعة من مكونات المعلومات الأساسية التي يجب أن تحتويها الفاتورة الإلكترونية، من أجل تمكين التشغيل البيئي عبر الحدود، بما في ذلك المعلومات الضرورية لضمان الامتثال القانوني).

أما القانون رقم 45/ لعام 2010 الصادر عن الاتحاد الأوروبي فقد عرّف الفاتورة الإلكترونية بأنها "الفاتورة التي تحتوي على المعلومات المطلوبة وفقاً للتشريع الضريبي، والتي يتم إصدارها واستلامها بأي تنسيق إلكتروني"⁴⁴⁴.

وقد عرّف آخرون الفاتورة الإلكترونية بأنها "الفاتورة التي تصدر بشكل إلكتروني، وتتضمن المعلومات الرئيسية التي تتضمنها الفاتورة الورقية، ويمكن أن تتخذ أساساً في التعامل، أو حل محل

⁴⁴² Bruno Koch. **the e-invoicing journey, 2015-2025**, sponsored by Compacer, Switzerland, Document No: Billentis /9052/1, p.7.

⁴⁴³ Directive 2014/ 55/ EU of the European parliament and of the Council of 16 April 2014 on Electronic invoicing In public procurement Text with EEA relevance.
ELI: <http://data.europa.eu/eli/dir/2014/55/oj>.

⁴⁴⁴ Hyung Cul Lee (2016). **can electronic tax invoicing improve tax compliance?** A case study of the republic of Korea's Electronic tax invoicing for value- added tax, equitable Growth, finance and institutions global practice group, pp. 1:53.

الفاتورة الورقية، وتقوم بنفس أدوارها، بالنسبة لكل من أصدرها أو استلمها، أو غيرهما ممن له صلة بها، وتتوافر فيها سمات الثقة والمصادقية والوضوح التي تجعلها صالحة لإنجاز المعاملات الاقتصادية⁴⁴⁵.

ويشمل تعريف الفاتورة الإلكترونية كلاً من الفاتورة التي يتم إصدارها، وإرسالها، واستلامها إلكترونياً، بشكل يسمح بتنسيقها ومعالجتها إلكترونياً، أو أن ترسل بيانات الفاتورة إلى الطرف الآخر عبر ملف إلكتروني يتم إنشاؤه وقراءته بشكل آلي، أو إرسال هذه الفاتورة عبر بوابات الإنترنت إلى الطرف الآخر الذي يقوم بطباعتها⁴⁴⁶، ومن وجهة النظر الرسمية فإن الفاتورة الإلكترونية لها نفس القيمة القانونية للفاتورة الورقية⁴⁴⁷.

وتُعرف منظومة الفواتير الإلكترونية بأنها "منظومة معالجة تستخدم تكنولوجيا المعلومات المتقدمة لتحويل إجراء إصدار الفواتير اليدوية والورقية إلى نسخ إلكترونية تتميز بأنها أكثر سرعة وكفاءة لتبادل البيانات، وحفظ السجلات بين الأطراف التجارية (المُصدر والمُستلم)"⁴⁴⁸.

وتم تعريفها في دليل الأسئلة الشائعة عن منظومة الفواتير الإلكترونية على أنها "مستند رقمي يثبت معاملات بيع السلع أو الخدمات، له مكونات وخصائص محددة، يتم إعداده والتوقيع عليه إلكترونياً، وإرساله واستلامه بمعرفة الممول من خلال المنظومة ومراجعته، والتحقق منه لحظياً من جانب المصلحة"⁴⁴⁹.

وعليه، يمكن للباحثة تعريف الفاتورة الإلكترونية بأنها نموذج قابل للقراءة بشكل آلي، ويشمل كافة المعلومات الأساسية التي يشملها النموذج الورقي، وله ذات القوة والحجية والقيمة التي يحملها

⁴⁴⁵ د. صديق، رمضان. (2020). الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي. مرجع سابق. ص444.

⁴⁴⁶ د. صديق، رمضان. (2020). الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي. المرجع السابق نفسه. ص444.

⁴⁴⁷ Pamela Ciarcia. (2018). **Frances Co Boicci**, Camilla Valoti, the electronic invoice, Rodi and partner, p.9.

⁴⁴⁸ دليل الممول التعريفي بمنظومة الفواتير الإلكترونية (2020). تم إعداده لمصلحة الضرائب المصرية، خدمات Microsoft، ص6.

⁴⁴⁹ دليل الأسئلة الشائعة عن منظومة الفواتير الإلكترونية (2020)، إعداد ومراجعة اللجنة التنفيذية لإدارة التغير، خدمات Microsoft، ص4.

النموذج الورقي، ويتم إنشاء وإرسال واستلام ومعالجته وحفظ هذا النموذج الإلكتروني بشكل آلي، وتتميز بالوضوح والدقة، مما يجعلها صالحة للتداول التجاري.

ويوجد فوائد ومزايا كبيرة جراء الالتزام بتنفيذ الفواتير الإلكترونية تستعرضها الباحثة فيما يلي:

1- تسمح الفوترة الإلكترونية بنقل المعلومات تلقائياً من المنشآت التي تصدرها إلى الإدارة الضريبية، مما يؤدي إلى تقوية الالتزام الضريبي وتقليل التكاليف، حيث تتمكن الإدارة الضريبية من التأكد من صحة الإقرارات الضريبية، وستكون الأخطاء التي تقع عند تحرير الفواتير التقليدية قليلة⁴⁵⁰. كما يؤدي أمر نقل المعلومات بشكل تلقائي إلى زيادة الوعي بالالتزام الضريبي، ويعزز الشفافية، أما من جانب المكلف، فإنه عندما يسهل وصوله إلى المعلومات، فإنه سيتولد لديه شعور بالأمان والرضا عن جودة الخدمة المتمثلة بالفاتورة الإلكترونية المشتملة على كل ما يريده، حيث يؤدي انخفاض جودة المعلومات إلى عدم رضا المكلف⁴⁵¹.

2- تسمح الفوترة الإلكترونية بتقليل تكاليف طباعة الفواتير العادية وحفظها، وتخصيص موظفين للعناية بها وتقديمها عند كل طلب، وتحقق منظومة الفاتورة الإلكترونية تكامل العمليات الداخلية للشركات (كالمحاسبة والدفع، وإصدار الفاتورة الإلكترونية على إنجاز عمليات التدقيق والتحقق الضريبي

⁴⁵⁰ Mathieu Bellon, Jille Chang, Era Dabla- Norris, Salma Khalid, Frederico Lima, Enrique Rojas, and Pilar Villena: **Digitalization to improve tax compliance: Evidence from VAT E- invoicing in Peru**, IMF, working paper No: WP/ 19/231, international monetary fund, Washington DC., November, 2019, pp: 4-5.

⁴⁵¹ Mirza Maulinarhadi, et al. **Determinant Factors of tax paper Satisfaction in using the electronic tax invoice Number (E-NOFA) in the Emerging technology**, Era, Advances in Economics, Business and management Research, Volume /9/, 2020, pp. 184- 189.

في وقت قصير⁴⁵²، كما تتميز بالسرعة في إثبات المستند الرقمي عند بيع السلعة أو الخدمة ويتم استلامها وإرسالها بمعرفة المكلف بعد توقيعها إلكترونياً⁴⁵³.

3- تسمح الفوترة الإلكترونية بتسهيل التجارة عبر الحدود، وإزالة الحاجة إلى قراءة المعلومات وإدخالها يدوياً، كما تقلل من الأعباء الإدارية ووقت الدفع للفواتير الفورية، كما تقلل الفوترة الإلكترونية من تكاليف المعالجة والخدمات التشغيلية لكونها أداة فوترة آلية⁴⁵⁴.

4- توفر الفوترة الإلكترونية معلومات موجزة بشأن عدد العمليات التجارية ومقدارها لدى الإدارة الضريبية، إما عن طريق الاستعلام إلى النظام أو عن طريق البريد الإلكتروني، حتى يتمكن المكلف من معرفة ما هو مطلوب قبل إعداد الإرجاع⁴⁵⁵.

5- تسهم أنظمة الفاتورة الإلكترونية في تحسين كفاءة الأعمال الضريبية، بما فيها الفحص، والجبابة الضريبية، كما تعتبر مستند مهم في إعداد الإقرارات الضريبية أيضاً⁴⁵⁶.

6- تسمح أنظمة الفوترة الإلكترونية بكشف السلع والفواتير مما يساعد الإدارة الضريبية على تحديد وعاء الضريبة المتوجب دفعها⁴⁵⁷.

7- تتميز الفواتير الإلكترونية بسهولة الاستخدام، حيث يمكن حفظ بياناتها واسترجاعها في أي وقت، كما تتميز بأنها آمنة بسبب شمولها على توقيع إلكتروني، مما يضمن التأمين الكامل لبياناتها،

⁴⁵² Bruno Koch. the e-invoicing journey, 2015– 2025, Sponsored by Compacer, Switzerland, Document No: Billentis 1905211, p.21.

⁴⁵³ د. نصير، مبروك محمد السيد. (2023). استخدام برنامج الرقمنة الحكومية لمنظومة الإقرارات الإلكترونية والفاتورة الإلكترونية في تطبيق الفحص الضريبي الإلكتروني بمصلحة الضرائب المصرية. كلية التجارة. جامعة دمياط. مصر. المجلد الرابع. العدد الأول. الجزء الثاني. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية. ص623.

⁴⁵⁴ <https://ec.europa.eu/digital-building-blocks/wikis/display/DIGITAL/envoicing>.

⁴⁵⁵ Márcio F, Verdi, Raul Zambrano, Electronic invoice in Latin America, Forum 22 of the General assembly iota. Organization of tax administrations, Podapast Slovakia, 2018, p.59.

⁴⁵⁶ Hyung Chul Lee, can electronic tax invoicing improve tax compliance? Op, cit, pp. 1:53.

⁴⁵⁷ د. محمد، ذكرى عبد الرزاق. (2016). عقد شراء فواتير الدبون التجارية من الوجهتين العملية والقانونية. الإسكندرية: مصر. دار الجامعة الجديدة. ص22 وما بعدها.

وتتسم بالمرونة حيث يسمح بنقلها من برامج تخطيط المؤسسة وإرسالها إلى المنظومة الإلكترونية، بعد إجراء التكامل بينهما⁴⁵⁸.

8- تؤدي الفواتير الإلكترونية إلى تخفيض استهلاك الورق، وتمنع التدخل البشري وتؤدي إلى تحسين العلاقة مع العملاء⁴⁵⁹.

9- تقلل الفواتير الإلكترونية العبء الإداري وتكلفة المعاملات، وتعمل على تقليل إجراءات المراجعة، مع إمكانية المراجعة عن بُعد⁴⁶⁰.

10- تساعد الفواتير الإلكترونية بشكل فعال في ضم الاقتصاد غير الرسمي، وإحكام المجتمع الضريبي وحصره، وتحقيق العدالة الضريبية، وكشف حالات التهرب الضريبي والحد منه⁴⁶¹.

وعلى الرغم من المزايا التي ذكرناها، فإن الباحثة ترى بأن الفترة الإلكترونية لا تخلو من العيوب التي تتمنى تلافئها، وتخفي محاذيرها، كما ترى الباحثة بأن تبني منظومة فترة إلكترونية، لن يتم بشكل فوري، وإنما يحتاج لوقت طويل كونه يتطلب تمويل مادي كبير في البنى التحتية للتكنولوجيا، تثقيف ضريبي بضرورة وإلزام مسك فواتير إلكترونية، والتنبية لعواقب المخالفة التي من الممكن أن تصل إلى الحبس، تدريب وتأهيل كوادر متخصصة لتصميم برامج محكمة من جميع النواحي، ضرورة التأكيد بأن عدم تطبيق الفترة الإلكترونية على جميع المنشآت لا يعني عدم العدالة الضريبية، بسبب وجود منشآت صغيرة تقوم بالتعامل بشكل مباشر مع الزبائن والمستهلكين، وتقوم بعملية التبادل النقدي الفوري، دون الحاجة لطباعة فاتورة.

⁴⁵⁸ د. نصير، مبروك محمد السيد. (2023). استخدام برنامج الرقمنة الحكومية لمنظومة الإفادات الإلكترونية والفاتورة الإلكترونية في تطبيق الفحص الضريبي الإلكتروني بمصلحة الضرائب المصرية. ص 624.

⁴⁵⁹ Sandy and Ismaila. (2019). **the need for green companies in Nigeria: A study of Electronic invoicing**, the African Journal of information systems, volume 11, Issue 1, Article 1, p. 1:26.

⁴⁶⁰ إعداد اللجنة التنفيذية لإدارة التغيير، خدمات مايكروسوفت، دليل الممول التعريفي بمنظومة الفواتير الإلكترونية، مصلحة الضرائب المصرية، إصدار أول، 2020، ص 12.

⁴⁶¹ د. محمد نصير، مبروك. (2022). **الضرائب الإلكترونية**. مصر. الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع. ص 188.

انظر أيضاً: مشروع تطوير مصلحة الضرائب، منظومة الفاتورة الإلكترونية. ص 8.

وعليه، ترى الباحثة ضرورة الاستفادة من تجارب الدول المجاورة، وضبط منظومة الفاتورة الإلكترونية، للاستفادة من مزاياها من الألف إلى الياء.

مشروع الفوترة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة:

منح القانون رقم 1/ لعام 2006 في دولة الإمارات العربية المتحدة اعترافاً للوثائق والسجلات الإلكترونية، وعليه، فإنه من المقبول إصدار الفواتير الإلكترونية والتعامل بها⁴⁶²، وجاء المرسوم بقانون رقم 8/ لعام 2017⁴⁶³، وأقرّ بشكل صريح بالفواتير الضريبية في شكلها الإلكتروني.

وقد عرّف الفاتورة الضريبية بأنها "مستند خطي أو إلكتروني يسجل فيها حصول أي توريد خاضع للضريبة وتفاصيله".

وقد نصت المادة 59/ من اللائحة التنفيذية للمرسوم رقم 8/ لسنة 2017 على عدة شروط يتوجب على الخاضع للضريبة عند إصدار فاتورة ضريبية، بوسائل إلكترونية الالتزام بها، وهي:

أ. أن يكون الخاضع للضريبة قادراً على تخزين نسخة من الفاتورة الإلكترونية بشكل آمن وفقاً لمتطلبات حفظ السجلات.

ب. أن يتم ضمان صحة مضمون ومصدر الفاتورة الضريبية الإلكترونية.

ونتاجاً لذلك، ترى الباحثة بأن المشرع الإماراتي لم يلزم المكلف بدفع الضريبة على إصدار فاتورة رقمية وتركه مخيّراً، لكنه اشترط عدة شروط وجب اتباعها، وذلك للتأكد من عدم إمكانية تغيير محتوى الفاتورة، وإتاحة الاطلاع عليها بسهولة وإمكانية تحديد مُصدرها، والرجوع إليها، وضمان الوصول إليها عبر الإنترنت بشكل آمن، وترى الباحثة بأنه في القريب العاجل، وفي خطى الإمارات العربية المتحدة نحو حكومة ذكية بلا ورقيات، سيصبح أمر منظومة الفواتير الإلكترونية أمراً إلزامياً.

⁴⁶² قانون بمرسوم اتحادي رقم 1/ لعام 2006، بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية.

⁴⁶³ مرسوم بقانون اتحادي رقم 8/ لعام 2017.

الفوترة الإلكترونية في التشريع السوري:

أصدرت الهيئة العامة للضرائب والرسوم في الجمهورية العربية السورية التعليمات رقم /783/ تاريخ 2022/11/30 النازمة للمكلفين الذين تستدعي طبيعة عملهم تصريف منتجاتهم عبر مندوبي المبيعات، ومراكز التوزيع، أن يقوموا باستخدام لصاقات رمز الاستجابة السريع (QR) المطبوعة مسبقاً، من قبل الإدارة الضريبية على نسختين متماثلتين للرمز والرقم المعرف واتباع الخطوات الإجرائية التي تضعها الهيئة العامة للضرائب والرسوم.

وتم تعريف الفوترة الإلكترونية في سورية بأنها⁴⁶⁴: "برامج محاسبية معتمدة من قبل الإدارة الضريبية تتيح عملية إصدار الفواتير وفق الضوابط المحددة من قبل الإدارة الضريبية مع طباعة رمز الاستجابة السريع (QR) على الفواتير، حيث تشتمل هذه البرامج المحاسبية على المعلومات المرسلة للإدارة الضريبية على:

- نقطة الخدمة المصدرة للفاتورة.
- قيمة الفاتورة.
- رقم الفاتورة.
- تاريخ تصدير الفاتورة من النظام المحاسبي أو تطبيق الموبايل.
- رمز التحقق المرتبط بالفاتورة.
- التطبيق المصدر للفاتورة.

ويتوفر في سورية أكثر من (50) برنامج محاسبي معتمد من قبل الإدارة الضريبية حتى الآن، وأهم ما يميز هذه البرامج أنها لا تتطلب توافر اتصال دائم مع شبكة الإنترنت لعملية إصدار الفواتير

⁴⁶⁴. أ. د. ونوس، منذر. 2022/12/6، ورشة عمل بعنوان (الإصلاح الضريبي والربط الإلكتروني)، جامعة دمشق: سورية، كلية الاقتصاد. دمشق: سورية.

والربط مع قاعدة البيانات المركزية للإدارة الضريبية، ويمكن إصدار الفواتير ومن ثم ترحيلها إلى قاعدة البيانات المركزية في حال توافر الإنترنت.

كما يمكن عن طريق تطبيق على الهاتف الجوال التحقق من الفواتير وتقديم الشكاوى للإدارة الضريبية (فاتورة مزورة، أو غير صحيحة..).

ولابد هنا من التنويه إلى أنّ رمز الاستجابة السريع (QR) يتمتع بالحجية القانونية، وقد تم تفصيل شروط اعتماده كحجة ثابتة في التعليمات التنفيذية للقانون رقم 7/ الخاص بالتوقيع الرقمي، وهيئة خدمات تقانة المعلومات⁴⁶⁵، حيث نصت المادة 32/ على أنه يعتبر رمز الاستجابة السريع المدرج على وثيقة ورقية إلكترونية، مستجماً للشروط المطلوبة للحجية في الإثبات، إذا ارتبط الرمز بالوثيقة ارتباطاً يمكن إثبات صحة المعلومات المتضمنة به، وتحدد التعليمات التنفيذية لهذا القانون الشروط الفنية المطلوب توفرها في رمز الاستجابة السريع لاعتماده:

1. يتمتع رمز الاستجابة السريع بحجية الإثبات القانونية بعد استكمال ترخيصه للجهة المصدرة وتحقق شروط الاعتماد والجمعية من قبل الهيئة.

2. يشترط لاعتماد رمز الاستجابة السريع ما يلي:

أ. أن يصدر رمز الاستجابة السريع من قبل منظومة معلوماتية تملكها الجهة المصدرة للوثيقة.

ب. أن تكون المنظومة المعلوماتية المصدرة لرمز الاستجابة معتمدة من قبل الهيئة.

ج. إصدار رمز الاستجابة والبيانات المظهرة على الوثيقة معاً باستخدام المنظومة وبشكل غير

منفصل.

د. أن يعرض معلومات الوثيقة عند إجراء طلب للتحقق عبر الإنترنت.

هـ. يشترط لحجية الإثبات باستخدام رمز الاستجابة السريعة ما يلي:

⁴⁶⁵ قرار رقم 6/ رقم 1686/17 تاريخ 29 أيار 2023 الصادر عن وزارة الاتصالات والتقانة. المادة 32/.

و. أن يحتوي رمز الاستجابة على معلومات الجهة المصدرة ومعرف وحيد يتعلق بالوثيقة بشكل غير قابل للبس مع وثائق أخرى من نفس الجهة.

ز. أن يحتوي على بصمة زمنية لتاريخ توليد رمز الاستجابة.

ح. أن يحتوي رابط ضمن رمز الاستجابة يعود إلى نظام المعلومات المصدر للوثيقة.

ط. أن تتطابق البيانات الموجودة على الوثيقة مع بيانات الإصدار في المنظومة المعلوماتية ومع إمكانية الوصول إليها عبر رمز الاستجابة السريعة.

ي. يمكن أن تحتوي الوثيقة على أكثر من رمز استجابة شرط أن يكون أحدهما يحتوي على رابط التحقق.

ك. يصدر قرار من الهيئة باعتماد وإثبات حجية رمز الاستجابة للجهة طالبة الاعتمادية.

ل. تقوم الهيئة بتحديد الوثائق المرتبطة بهذه الاعتمادية.

وكما ذكرت الباحثة بأنّ للفترة الإلكترونية دوراً مهماً من عدة نواحٍ إلا أنها لا تخلو من العيوب التي أحد ما تعانيه سورية منها أن هناك نفقات ومصروفات لا يمكنني إظهارها في الفاتورة الإلكترونية. هذه المصروفات مرتبطة بالسوق السوداء مثل (البنزين والمازوت والغاز) فهل المطلوب مني أن أقوم بتسجيل الإيرادات بالكامل دون أن تقبل الإدارة الضريبية كامل نفقاتي على الرغم من أن قانون الضريبة على الدخل قد جاء على ذكر الأرباح الصافية بأنها مجمل الإيرادات مع النفقات اللازمة للعمل، ولكنني لا أستطيع على أرض الواقع أن أضع النفقات الحقيقية للمستلزمات الضرورية. لذلك ترى الباحثة بأن أي تحول رقمي في المجال الضريبي من الواجب أن يكون موازي وقريب للواقع كالنفقات في السوق السوداء ورواتب الموظفين.

وترى الباحثة بأنه طالما سيبقى النظام الضريبي القائم بعيداً عن الواقع سيتناسب ذلك طرداً مع التهرب الضريبي، فعلى سبيل المثال الإدارة الضريبية التي ألزمت طبيب مختص في مشفى بأن يدفع مبلغاً معيناً على عمله، فإن هذا الطبيب سيقوم بأخذ أجوره من مريضه خارج المشفى ويقوم بتسجيل

الحد الأدنى من ربحه الصافي بسبب البعد بين الواقع والإدارة الضريبية وذلك سيجعل من الفجوة الضريبية بين الإدارة والمكلف موجودة، ولن يعمل ذلك على دمج الاقتصاد غير الرسمي بالرسمي، والحل الأمثل كما ذكرت الباحثة بسماع صوت الواقع وعدم غض النظر عنه.

على الرغم من أنَّ الحكومة تمكنت إلى حدٍ ما من جمع معلومات دقيقة وفورية حول مدفوعات الرواتب وأرباح الشركات وحركة مبيعات السلع والخدمات بما يوفر صورة كاملة عن الاستحقاق الضريبي وتوقع دقيق لمستوى الإيرادات الضريبية بل وتحصيلها الفوري إلكترونياً.

الفرع الثاني - أهم الخطوات الحكومية المتخذة في تحقيق رؤية الإدارة الضريبية:

شهد عام 2021 وعام 2022 في الجمهورية العربية السورية تحسناً هيكلياً جزائياً في الإجراءات الضريبية، وعلى الرغم من تأخر خطوات الإصلاح، إلا أنه يُشهد لوزارة المالية عملها الدؤوب لتحقيق طموحها، وخصوصاً بعد الحرب التي عانت منها سورية، ونستعرض في هذا الفرع أهم الخطوات التي سعت إليها سورية في سبيل تحسين أداء الإدارة الضريبية لديها، الأمر الذي سينعكس على نظامها الضريبي وبالتالي الاقتصاد ككل.

أولاً - القانون رقم 15/ تاريخ 2021/3/29 الخاص بتنظيم استيفاء ضريبة البيوع العقارية:

على الرغم من تأخر صدور القانون الناظم لاستيفاء ضريبة البيوع العقارية، إلا أن سورية كانت تعمل على أرض الواقع على مدى سنوات من حيث عدة نواحٍ أهمها⁴⁶⁶:

- إعداد رقع مرقمة للجمهورية العربية السورية (صور google مرجعة قابلة للتحديث).
- تحدد المناطق السعرية على هذه الخرائط المرقمة وتحديد سعر المتر مربع.
- تحديد العقارات ضمن كل منطقة سعرية.
- إضافة مواصفات العقار إلى قاعدة البيانات (تتضمن وصفاً نصياً للعقار).

⁴⁶⁶ أ. ونوس، منذر. (2022). ورشة عمل بعنوان (الإصلاح الضريبي والربط الإلكتروني)، مرجع سابق.

- تثقيف العقارات وفق المعايير المرتبطة بالمواصفات.

- تحديد القيمة الرائجة للعقار وفق معادلة تجمع المعايير والمواصفات.

- حساب ضريبة البيوع العقارية.

وترى الباحثة، أن القانون الخاص بتنظيم استيفاء ضريبة البيوع العقارية قد ضبط أموراً مهمة أبرزها، تحقيق جزء من العدالة الضريبية من ناحية التكاليف الضريبي بين أصحاب العقارات قليلة الثمن وأصحاب العقارات باهظة الثمن، والوضوح في التحصيل كما ضمن مستوى عالٍ من الشفافية والدقة في التحصيل الضريبي، وهذه المرة الأولى التي نحصل فيها على قاعدة بيانات لسوق العقارات في سورية، وأصبح كل من مؤشرات البيع والشراء، وحجم السوق والتداول النقدي معلوماً بالنسبة للإدارة الضريبية، مما ساعد برفع كفاءتها وقدرتها على التحصيل بسهولة، وذلك عن طريق الاستناد للقيمة الفعلية الرائجة المحددة من قبل لجان خبيرة تستند في عملها لبيانات وتخمينات رقمية واقعية ومؤتمة، لا يتدخل فيها العامل البشري بشكل كامل، حيث سيتم تحديد سعر المتر المربع للعقار عبر هذه اللجان في نظم مؤتمة.

ولضبط هذا الأمر بشكل مُحكم نوعاً ما، فقد نصت المادة /13/ من القانون رقم /15/ تاريخ

2021 على أنه⁴⁶⁷:

"أ- يحظر على دوائر السجل العقاري وكُتّاب العدل، وكل جهة مخولة بتسجيل الحقوق العينية العقارية توثيق أو تسجيل أي حق عيني عقاري، ما لم يبرز أصحاب العلاقة براءة الذمة من الدوائر المالية ذات العلاقة.

ب- يعد باطلاً كل توثيق أو تسجيل يتم خلافاً لأحكام الفقرة /أ/ من هذه المادة.

⁴⁶⁷ قانون رقم /15/ الخاص بتنظيم استيفاء ضريبة البيوع العقارية تاريخ 2021/3/29.

ج- مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في القوانين النافذة يعاقب كل موظف يخالف أحكام الفقرة /أ/ من هذه المادة بالحبس منسنة إلى ثلاث سنوات بغرامة من خمسمائة ألف إلى مليون ليرة سورية.

د- يحظر على المحاكم إصدار الأحكام المتعلقة بتثبيت البيوع العقارية أو حق الإيجار /الفروغ/ إلا بعد تقديم وثيقة من الدوائر المالية تشعر بتسديد مبلغ يعادل الضريبة المتوجبة على العملية موضوع النزاع في الدعوى".

ومن ناحية أخرى، فقد ألزمت الجهات العامة المخولة قانوناً بمسك سجلات ملكية العقارات والمركبات بأنواعها والكتاب بالعدل بعدم توثيق عقود البيع أو الوكالات المتضمنة بيعاً منجزاً وغير قابل للعزل، قبل إرفاق ما يشعر بتسديد الثمن أو جزء منه في الحساب المصرفي للمالك أو خلفه العام أو الخاص، أو من ينوب عنه وفق الآتي⁴⁶⁸:

"1- بالنسبة لعمليات بيع العقارات السكنية والتجارية والأراضي: سداد مبلغ عبر الحسابات المصرفية بما يعادل نسبة (15%) من القيمة الرائجة الموحدة العقارية المباعة المعتمدة بموجب أحكام القانون رقم 15/ لعام 2021.

2- بالنسبة لعمليات بيع المركبات: سداد مبلغ عبر الحسابات المصرفية وفق الآتي:

- ثلاثة ملايين ليرة سورية للمركبات التي سنة صنعها دون عام 2000.
- خمسة ملايين ليرة سورية للمركبات التي سنة صنعها من عام 2000 حتى عام 2010.
- عشرة ملايين ليرة سورية للمركبات التي سنة صنعها من عام 2011 وحتى 2015.
- عشرون مليون ليرة سورية للمركبات التي سنة صنعها من عام 2016 وما فوق.

3- تجميد مبلغ 500.000 ل.س في الحسابات المستخدمة لعمليات البيوع الواردة في البندين

1/ و 2/ المذكورين أعلاه لمدة ثلاثة أشهر على الأقل".

⁴⁶⁸ القرار رقم 7/ الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء السوري، تاريخ 2022/2/13م.

وترى الباحثة أنَّ دور الدفع الإلكتروني يظهر جلياً في كفاءة التحصيل الضريبي، فقد أصبح معلوماً للإدارة الضريبية سبب تحويل الأموال من حساب (X) المصرفي إلى حساب (Y) مما يسهم في كفاءة عملية التدقيق الضريبي وتفعيل دور الرقابة وزيادة الحصيلة الضريبية.

إلا أنه وعلى الرغم من الجهود المبذولة، ترى الباحثة بأنه ما يزال يُعاب على القانون رقم /15/ لعام 2021 بأنه صدر نتيجة التضخم الحاصل في القيمة النقدية لليرة السورية، والفوارق الكبيرة بين قيمة الضريبة قبل عشر سنوات والآن، علماً أنَّ دخل المواطن ثابت منذ عشر سنوات أيضاً!! ويؤخذ عليه أيضاً حيرة أشغلت المواطن السوري، وهي تلك التي تتعلق بالبيع الذي لم يتم في حال تم تقبل ضريبة البيع، فإنه من المعيب أنه في حال التراجع عن بيع عقار فإنه يتوجب دفع ضريبة؟! حيث اعتبرت وزارة المالية عملية النكول عن البيع بمثابة عملية بيع واجبة التكلفة بضريبة البيوع العقارية.

ثانياً - المرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2021 المتضمن قانون حماية المستهلك الجديد:

وضع القانون رقم /8/ لعام 2021 الضوابط المتعلقة بتداول الفاتورة، وشدد على العقوبات للمخالفين حيث نصت المادة /39/ منه على أنه⁴⁶⁹:

"أ- يعاقب بالغرامة من /200000/ ل.س. مثلي ألف ليرة سورية إلى /400000/ ل.س. أربعمئة ألف ليرة سورية، بائع المفرق الذي يبيع المواد أو المنتجات أو السلع وهو غير حائز على فواتير لها، أو امتنع عن إعطاء فاتورة للمستهلك، أو أعطى فاتورة غير صحيحة.

ب- تكون العقوبة الحبس شهر على الأقل، وغرامة قدرها /400000/ ل.س. أربعمئة ألف ليرة سورية، إذا كان الفاعل بائع جملة أو نصف جملة".

كما نصت المادة /55/ من القانون ذاته على أنه:

⁴⁶⁹ المرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2021 تاريخ 2021/4/12.

"أ- يعاقب بالحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، وبغرامة قدرها /10000000/ ل.س

عشرة ملايين ليرة سورية، كل مستورد أو منتج:

1- امتنع عن تقديم البيان الجمركي والوثائق اللازمة المطلوبة من قبل العاملين المكلفين من

الوزارة.

2- امتنع عن إعطاء فاتورة، أو أعطى فاتورة غير صحيحة بالمواد أو المنتجات أو السلع

المباعة.

3- امتنع عن بيع مادة أو منتج أو سلعة، أو باع أياً منها بسعر أعلى من السعر المحدد.

4- أخفى أو حجب مادة أو منتج أو سلعة.

5- حاز أو باع مواد مجهولة المصدر.

6- تقدم إلى الوزارة سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلبها بمعلومات أو بيانات كاذبة، أو

مزورة، أو وهمية، عن مادة أو منتج أو سلعة، أو أخفى عنها المعلومات عند طلبها بقصد التأثير في

رأي لجان التسعير المختصة في تحديد سعرها أو في تقدير نسبة الربح المقررة لها.

ب- تضاعف العقوبة المنصوص عليها في الفقرة /أ/ من هذه المادة إذا كان الجرم متعلقاً بمواد

أو سلع أساسية".

كما صدر عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك القرار رقم /1133/ تاريخ 20/4/2021

بناءً على مقتضيات المصلحة العامة موجبات ومحظورات على المستوردين والمنتجين وممارسي أعمال

التجارة والصناعة بشأن تنظيم الفواتير.

حيث نصت المادة /12/ منه بأن تتضمن الفاتورة بصورة أساسية على المعلومات الآتية⁴⁷⁰:

1. الاسم الكامل للمشتري وعنوانه	2. الرقم الضريبي	3. رقم الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني
4. رقم السجل التجاري، أو ما ينوب عنه	5. الرقم المتسلسل للفاتورة	6. تاريخ تحرير الفاتورة
7. اسم المادة	8. الاسم الكامل للمزارع أو الشخص الذي تم الشراء منه	9. الكمية المشتراة
10. السعر الإفرادي للبند	11. السعر الإجمالي للبند	12. المجموع الإجمالي للفاتورة
13. الحسومات إن وجدت	14. المجموع النهائي رقماً وكتابةً	15. آلية البيع (نقدًا، آجلًا، برسم الأمانة.. إلخ)
16. مكان التسليم للبضاعة في حال الضرورة	17. رقم الإرسالية في حال كون البضاعة برسم الأمانة	18. الخاتم والتوقيع

ويخضع مخالفو أحكام هذا القرار للعقوبات المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم /8/

تاريخ 2021/4/12 ودون الإخلال بأي عقوبة أشد.

وفي القرار الأخير رقم /783/ تاريخ 2022/11/30 الصادر عن الهيئة العامة للضرائب والرسوم، بشأن استخدام لصاقات الاستجابة السريع (QR) المطبوعة مسبقاً من قبل الإدارة الضريبية، والربط الإلكتروني للفواتير المصدرة، ترى الباحثة بأن الهدف الأعلى للإدارة الضريبية أصبح شبه مكتمل وهو تكوين معلومات بهدف الانتقال نحو إصلاح ضريبي حقيقي، وصولاً إلى تطوير التشريعات الضريبية المطبقة في الجمهورية العربية السورية عن بكرة أبيها.

أما الخطوات التي يتم العمل عليها، فيمكن تلخيصها بالآتي:

1. الربط مع مركز خدمة المواطن الإلكتروني.
2. إعداد واختبار منظومة أرشفة إلكترونية مع مراسلات وسير إجراءات، وتتبع مهام.
3. إطلاق الدفع الإلكتروني لضريبي الدخل المقطوع وريع العقارات ويتم حالياً إعداد تصور لتسديد مختلف التحقيقات عن طريق الدفع الإلكتروني.
4. تم توقيع إتفاقية مع البنك العقاري لتزويد مديرية المالية بأجهزة POS لتحصيل الضرائب.

⁴⁷⁰ أ. ونوس، منذر. (2022). ورشة عمل في جامعة دمشق: سورية بعنوان (الإصلاح الضريبي) مرجع سابق.

5. منظومة الطابع الإلكتروني (على مستوى الطلبات والمعاملات والربط مع الدفع الإلكتروني).
6. براءة الذمة الإلكترونية (البدء بدمشق وحالياً ريف دمشق وقبل نهاية العام باقي المدن).
7. التدريب الدائم والتوعوي للعاملين (تدقيق البنوك، المشافي..).
8. متطلبات العمل اللوجستية (تجهيزات حاسوبية، طاقة شمسية...).
9. إنجاز التراكم الضريبي (تدقيق، اعتراضات..).
10. التدقيق اللغوي للبيانات الضريبية.

ثالثاً - المرسوم التشريعي رقم /30/ لعام 2023 القاضي بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل:

حيث جاء المرسوم استجابةً لمتطلبات العصر الحديث رغم صدوره متأخراً وقاصراً في بعض النواحي، ولعلّ صدور هذا المرسوم ليس لمعالجة مشكلة كاملة، وإنما لمعالجة مرحلة معينة لتصحيح العلاقة بين الإدارة الضريبية وقطاع الأعمال، وأهم النقاط التي عالجها المرسوم التشريعي للوصول إلى العدالة المفتقدة (بشكل جزئي) منذ سنوات، توردتها الباحثة على النحو الآتي:

- تخفيض نسبة الضريبة على دخل الرواتب والأجور وتوسعة الشرائح الضريبية لتصبح الشريحة العليا 15% لجزء الدخل الصافي الشهري الذي يتجاوز 1.100.000 ل.س بدلاً من 18% لجزء الدخل الصافي الشهري الذي يتجاوز 260.000 ل.س.

- رفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة على دخل الرواتب والأجور وربطها مباشرةً مع الحد الأدنى للأجور المحدد للعاملين بالقطاع العام بدلاً من 50 ألف بما يضمن تعديله بشكل دائم مع كل تعديل لسلم الرواتب والأجور.

- تخفيض الضريبة على الدفعة المقطوعة من 10% إلى 5% من بداية أيلول 2023.

- إعفاء نفقات التمثيل بما لا يتجاوز 25% من الراتب أو الأجر الشهري المقطوع شريطة ألا

يزيد المبلغ عن 200.000 بدلاً من 30.000 ل.س

- تخفيض نسبة الضريبة على الدخل لمكلفي ضريبة المهن والحرف التجارية وغير التجارية بما فيهم المهن العملية غير التجارية لتصبح الشريحة العليا 25% لجزء الربح الصافي السنوي الذي يتجاوز 500 مليون ل.س بدلاً من 28% لجزء الربح الصافي الذي يتجاوز 3 مليون ل.س.

- توسعة الشرائح الضريبية ورفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة على الدخل للأشخاص الطبيعيين ليصبح ثلاثة ملايين ل.س سنوياً بدلاً من 50 ل.س.

- إعفاء كامل الأرباح لمنشآت المباقر والمداجن من الضريبة على الدخل اعتباراً من عام 2022 دعماً للقطاع الزراعي.

- قبول تخفيض النفقات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والتبرعات المدفوعة من قبل المكلفين من الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة وبما لا يتجاوز 4% منها.

وترى الباحثة بأن التعديلات التي طالت بعض أحكام القانون رقم 24/ الخاص بضريبة الدخل لعام 2003 إنما هي تعديلات مهمة على الصعيد المحاسبي والمالي وجاءت ملائمة للوقت الراهن الذي يعيشه بلدنا الحبيب وأكثر عدالة في نواحٍ كما جاءت دعماً للقطاع الزراعي والصناعي دعماً للإنتاج الحيواني والزراعي حيث يعتبر القطاع الزراعي رأس أولويات الحكومة السورية، ودعم الإنتاج والصناعة لدعم التصدير، وبالتالي إعادة الدفاع عن الليرة السورية تأميناً لمصادر القطع الأجنبي.

أما على الصعيد التنظيمي، فقد كرّس المرسوم الربط الإلكتروني وأصبح نصاً قانونياً بالنسبة لشرائح معينة، ولكن ذلك غير كافٍ من وجهة نظر الباحثة لأن ما يهم هو القضاء على البيروقراطية المسيطرة على آلية العمل في التنفيذ والتحصيل، وإدخال الأتمتة بشكل فعلي وليس بشكل نظري في طبيعة عمل الإدارة الضريبية من مرحلة الإقرار وحتى مرحلة التحصيل.

وترى الباحثة بأن خطوات الإصلاح التي عملت عليها سورية بطيئة جداً، وتذهب إلى تعديلات وتصاريحات وليس إلى إصلاحات ضريبية جذرية، وبأن التعديل الجذري لقانون الضريبة على الدخل

والتحضير والانتقال للضريبة الموحدة على الدخل وإلغاء الضريبة على الإنفاق الاستهلاكي لتحل محلها الضريبة العامة على المبيعات طموحاً قد طال تحقيقه رغم سنوات العمل على ذلك.

ولكن وزارة المالية والهيئة العامة للضرائب والرسوم ما زالت تقف خجولة، فالفكرة موجودة والعمل موجود، ولكن التطبيق مشلول، فنحن ما زلنا نعمل بنظام الضرائب النوعية الذي تخلّت عنه كل الدول تقريباً، وهذا بحد ذاته قصور وخلل.

وتتوّه الباحثة هنا إلى أنه لا يوجد التقاء بين فلسفة الدخل وبين فلسفة الضريبة، واستوقفتني هنا مقولة لمؤلف كتاب (الأب الغني والأب الفقير) والمختص في التنمية البشرية (روبرت كيوساكي): "يدفع الموظفون أعلى نسبة من الضرائب، الشركات الكبيرة والمستثمرون يدفعون أقل"، وعلى سبيل المثال يدفع الموظف 22% توازياً مع ما يدفعه مصرف، وبالتالي لا يوجد عدالة ضريبية، فالعمل لا يزال بحاجة إلى تطوير جذري يطال حتى العقلية أو الذهنية أو الفلسفة التي يتم الاستناد إليها في فرض الضريبة التي من الواجب أن تكون شفافة وواضحة وأكثر تفهماً للأهداف العليا والعدالة ضريبياً.

المبحث الثاني

تأثير الرقمنة على أنظمة عمل الإدارة الضريبية

لقد بدأت الإدارات الضريبية الاستجابة للتطورات الحديثة من خلال الشروع للتحويل من الأنظمة الضريبية التقليدية إلى الأنظمة الضريبية الرقمية، بالاعتماد على أحدث الوسائل التقنية، حيث تسعى دول العالم إلى وضع استراتيجيات جديدة تساهم في فتح قنوات جديدة، وتطوير وتحسين بيئة أعمال الإدارات الضريبية، وتوفير خدمات إلكترونية عالية الكفاءة والجودة، وتوفير خدمات التسجيل الضريبي، الإقرار، التحصيل، والتحقق الضريبي عن طريق الوسائل الإلكترونية وكل ذلك يصب في هدف تحسين كفاءة الإدارة الضريبية، ولذلك سنتحدث في هذا المبحث عن كل عمل تقوم به الإدارة الضريبية على حدى، وفق الآتي:

المطلب الأول: التسجيل والإقرار والتحصيل الضريبي الإلكتروني.

المطلب الثاني: التحقق الضريبي الإلكتروني.

المطلب الأول

التسجيل والإقرار والتحصيل الضريبي الإلكتروني

ساعدت الرقمنة في تغيير طرق العمل داخل الإدارات الضريبية، وفي توفير علاقة اتصال فعالة ومستمرة بينها وبين المكلفين، حيث وفرت فرصاً عدة لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في أعمال الإدارة الضريبية، كعمليات التسجيل والإقرار الإلكترونية، وعملية التحصيل الضريبي الإلكتروني، وتوفير المعلومات لتحليل سلوك المكلفين عن طريق استخدام أحدث البرامج، والتي تساعد المدققين والجباة على التركيز على المكلفين غير الملتزمين، وتخفيف عبء هذا الالتزام على كافة المكلفين، مما يجعل عمل الإدارات الضريبية أكثر فاعلية وكفاءة⁴⁷¹، وللوقوف عند أعمال التسجيل والإقرار والتحصيل الضريبي إلكترونياً، قسمت الباحثة هذا المطلب إلى الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: التسجيل والإقرار الضريبي الإلكتروني.

الفرع الثاني: التحصيل الضريبي الإلكتروني.

الفرع الأول - التسجيل والإقرار الضريبي الإلكتروني:

يعتبر التسجيل الإلكتروني أول الواجبات التي يفرضها القانون الضريبي على المكلفين، حيث يتم من خلاله تزويد الإدارة الضريبية بالمعلومات الرئيسية للتعريف به، وبالنشاط الذي يزاوله، مثل اسمه وعنوانه وكيانه القانوني⁴⁷².

⁴⁷¹ European Commission. (2013). Commission Expert Group on Taxation of digital economy report, Bursseis, p.30.

⁴⁷² د. صديق، رمضان. (2020). الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي. مرجع سابق. ص434.

لذلك من المهم جداً أن يكون لدى الإدارة الضريبية معلومات دقيقة حول أنشطة المكلفين الضريبية، وحالة هذه الأنشطة إضافة إلى وجود وسيلة حديثة تستطيع الإدارة الضريبية من خلالها تسجيل وحصر المكلفين، وتسجيل بياناتهم الأساسية⁴⁷³.

وقد لوحظ مؤخراً بأنّ التصريحات الضريبية الإلكترونية منتشرة بشكل واسع في الدول الأجنبية؛ ففي أمريكا يوجد أكثر من (3) ملايين استمارة ومنشور تم تحميلهم عن طريق شبكة الاتصالات والإنترنت للإدارة الضريبية الأمريكية (IRS) عام 1996، وقد زادت النسبة عاماً بعد عام، لكنها اشترطت أن يكون الإعلان عن التقديم الإلكتروني للإقرار عبر رسالة موقعة من المكلف، وترسل عن طريق الفاكس إلى الإدارة الضريبية⁴⁷⁴.

ويُعرّف الإقرار الضريبي بأنه "أول عمل يقر من خلاله المكلف بالدخل الذي حصل عليه خلال فترة محددة في مجال تطبيق أحد النصوص الضريبية، ويوضح فيه المكلف نتيجة أعماله الخاضعة للضريبة، مع مقدار الربح أو الخسارة، لتتيح بموجبه للإدارة الضريبية بأن تحدد مقدار الضريبة المتوجب عليه دفعها"⁴⁷⁵.

وفي مجال تطور التكنولوجيا وغزوها للحياة اليومية، أصبحت الإدارات الضريبية تسمح بتقديم البيانات والوثائق المطلوبة إلكترونياً ما يُعبر عنه بالتسجيل الضريبي الإلكتروني أو الإقرار الضريبي الإلكتروني.

ويُعرّف الإقرار الضريبي الإلكتروني بأنه "عبارة عن نموذج تصممه الإدارة الضريبية في سبيل جمع المعلومات عن نشاط المكلف، ويقوم المكلف بملء الاستمارة التي تصممها الإدارة، ويقدمه بشكل

⁴⁷³ Cleary M. D (2017), understanding Revenue Administration: Results from the second survey of the revenue administration Fiscal information tool. International Monetary fund.

⁴⁷⁴ شلاش، محمد ربيع مصطفى. (2010). الضريبة على التجارة الإلكترونية. رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق. جامعة دمشق: سورية. ص 293.

⁴⁷⁵ د. العكام، محمد خير. (د.ت). الإقرار الضريبي، بحث منشور على موقع الموسوعة القانونية المتخصصة على الموقع:

سنوي، وتعتمد عملية تحديد الضريبة المستحقة عليه، وتحديد الوعاء الضريبي على ما يقدمه ويقر به المكلف⁴⁷⁶.

ويحقق الإقرار الضريبي الإلكتروني هدفين أساسيين لدى الإدارات الضريبية، الأول: بأنه يستخدم كحجة ومستند موثق وموشح بتوقيع المكلف لتقدير الضريبة المستحقة عليه، والثاني: هو أنَّ استخدام المعلومات التي يقدمها المكلف في تحديث قواعد بيانات الإدارة الضريبية، وبالتالي ذلك يرفع مستوى الدقة في عملية تقدير الضريبة، مما يدعم ثقة الطرفين ببعضهما⁴⁷⁷.

ويمكن للباحثة تعريف الإقرار الضريبي الإلكتروني بأنه "تقديم المكلف للمعلومات المطلوبة منه، وذلك بشكل إلكتروني، وفق النموذج الذي تضعه الإدارة الضريبية ورفع المستندات والوثائق اللازمة التي تؤيد معلوماته أيضاً إلكترونياً عن طريق موقع الإدارة الضريبية الذي تخصصه لتلك الغاية".

مزايا تقديم الإقرارات الضريبية الإلكترونية:

أولاً - يسمح الإقرار الضريبي الإلكتروني بتزويد الإدارة الضريبية بالمعلومات اللازمة مما يمكنها من إنجاز عملية تحديد الوعاء الضريبي وتحديد الضريبة الواجب دفعها بسرعة ودقة أكبر مما كانت عليه⁴⁷⁸.

ثانياً - إنهاء حالات التكدس من خلال تخفيض عدد مرات تردد المكلفين إلى الإدارة الضريبية، مما يتيح للمكلف وقتاً أطول للتركيز على أعماله بدلاً من ضياع جزء منها في إنهاء معاملاته الحكومية، كما يمكن الإقرار الضريبي الإلكتروني الموظفين من القيام بمهامهم الأساسية في عملية تحديد الضرائب

⁴⁷⁶ خليفة، محمد يوسف عبد الرحيم. (2022). أثر التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي المصرية في دعم حصيللة الإيرادات الضريبية (في ضوء مصر 2030/2020). مرجع سابق. ص 348.

⁴⁷⁷ د. شحاتة، محمد موسى علي. (2020). دور تفعيل آليات التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر 2030 "بين حتمية التغيير ونتائج التطبيق". جامعة مدينة السادات. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية. ص 27.

⁴⁷⁸ OECD: **RECENUE STATISTICS IN ASIAN COUNTRIES Trends in Indonesia**, Japan, Kazakhstan, Korea, Malaysia, the Philippines, Singapore, Paris, 2017, P.40.

المتوجب دفعها، وخاصة ذات القيم الكبرى، وذلك للحد من حالات التهرب الضريبي وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني⁴⁷⁹.

ثالثاً - التوسع في خدمات التوقيع الإلكتروني للإقرارات الضريبية والربط المعلوماتي للبيانات المالية⁴⁸⁰.

رابعاً - يحسّن الإقرار الضريبي الإلكتروني من كفاءة الإدارة الضريبية حيث يسمح للإدارة بأن تربط بين المعلومات المتبادلة بين المكلفين والشركات والجهات الحكومية ومراقبة الفواتير المتبادلة بينهم، وبالتالي إمكانية حصر المجتمع الضريبي، والحد من حالات التهرب الضريبي⁴⁸¹.

خامساً - توفير الوقت على المكلفين، وتقليل عبء التنقل، من خلال إتاحة تقديم إقراراتهم الضريبية إلكترونياً عن طريق موقع تضعه الهيئة المتخصصة وذلك من خلال شبكة الإنترنت، وإمكانية تسييره حاسوبياً، أو من خلال الهاتف الجوال، كما يوفر الوقت على الموظفين مما يجعلهم يركزون في أعمال التحقق الضريبي.

سادساً - يسمح الإقرار الضريبي الإلكتروني بتحقيق أهم قواعد الضريبة، كقاعدة الملاءمة واليقين، حيث يقدم المكلف إقراره الضريبي في الوقت الذي يلاءم ظروفه ومن أي مكان عبر الإنترنت، دون تحمل مشقة التنقل إلى الإدارة الضريبية لتقديمه.

لذلك من المهم، ولتحقيق المزايا التي ذكرناها فيما سبق أن يتم تقديم الإقرار الضريبي بشكل إلكتروني، ففي دولة ألاباما بموجب القانون الساري لعام 1975، يعتبر تقديم الإقرار الضريبي أو أي مستند آخر من قبل المكلف بمثابة توقيع إلكتروني للشخص المسؤول عن تقديم الإقرار الضريبي، ويكون

⁴⁷⁹ د. شحاتة، محمد موسى علي. (2020). دور تفعيل آليات التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر 2030 "بين حتمية التغير ونتائج التطبيق". مرجع سابق. ص 28.

⁴⁸⁰ د. شحاتة، محمد موسى علي. (2020). دور تفعيل آليات التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر 2030 "بين حتمية التغير ونتائج التطبيق". المرجع نفسه. ص 28.

⁴⁸¹ خليفة، محمد يوسف عبد الرحيم. (2022). أثر التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي المصرية في دعم حصيله الإيرادات الضريبية (في ضوء مصر 2030/2020). مرجع سابق. ص 353.

المكلف بدفع الضريبة مسؤولاً عن دقة معلومات الإقرار الضريبي، وقد ألزم القانون أن يتم تقديمها إلكترونياً من خلال نظام الإيداع والدفع الإلكتروني⁴⁸².

وبما أن الحكومة المصرية قد اعتُبرت من الدول الرائدة في مجال رقمنة أنظمتها الضريبية وفي نطاق تقديم الإقرار الضريبي الإلكتروني، فلا بد من الإشارة إلى أن مصر قد ألزمت شركات الأشخاص وشركات الأموال المكلفين بتقديم الإقرار الضريبي إلكترونياً وذلك لاكتشاف التلاعب في البيانات والفواتير والمعلومات وصولاً لهدف أعلى، وهو اكتشاف المسؤول عن التلاعب بالاقتصاد القومي؛ فيمر تطبيق نظام تقديم الإقرارات الضريبية الإلكترونية في منظومة الضرائب المصرية بعدة مراحل وهي⁴⁸³:

- المرحلة الأولى: إلزام الأشخاص الاعتبارية بتقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً وفقاً للقرار الوزاري رقم 221/ لسنة 2018، وتم إطلاق النظام تجريبياً في أكتوبر 2018م.

- المرحلة الثانية: إلزام شركات الأموال "عدا شركات الأشخاص" بتقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً، وفقاً للقرار الوزاري رقم 744/ لسنة 2018م.

- المرحلة الثالثة: إلزام المسجلين في ضريبة القيمة المضافة بتقديم الإقرارات الضريبية الشهرية إلكترونياً، وفقاً للقرار الوزاري رقم 695/ لسنة 2018م.

- المرحلة الرابعة: إلزام شركات الأشخاص بتقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً اعتباراً من 2020 واختياراً للمشخص الطبيعي وفقاً للقرار الوزاري 358/ لسنة 2019.

الصعوبات التي من الممكن مواجهتها من خلال منظومة تقديم الإقرار الضريبي إلكترونياً⁴⁸⁴:

⁴⁸² Alabama Department of Revenue, Sales & use Tax Division, February. (2020). P.2.

⁴⁸³ خليفة، محمد يوسف عبد الرحيم. (2022). أثر التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي المصرية في دعم حصيللة الإيرادات الضريبية (في ضوء مصر 2030/2020). مرجع سابق. ص 349.

⁴⁸⁴ صديق، رمضان. (2020). الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي. مرجع سابق. ص 440-441.

أولاً - الهواجس التي من الممكن أن تواجه المكلف من أن يؤدي إقراره الضريبي الإلكتروني إلى إفشاء بياناته وانتهاكها، دون إذن منه، مما يعرضه للضرر، إضافة إلى أن تقديم الإقرار الضريبي الإلكتروني لا يعني الاستغناء تماماً عن زيارة المكلف للإدارة الضريبية عندما يتطلب الأمر منه ذلك.

ثانياً - الالتزام بتقديم الإقرار الضريبي الإلكتروني يتطلب بنى تحتية تكنولوجية، من حواسيب، وتوفير اتصال سريع بشبكة الإنترنت، وفي الدول النامية يحتاج ذلك إلى تركيب طاقات شمسية، أو استخدام أدوات مهمة من أجل إتاحة هذا التقديم الذي يتطلب ربطاً مع الإدارة الضريبية، ما يزيد الفجوة بين المكلف والإدارة الضريبية، ويدفعه للتهرب من دفع الضريبة.

ومن الممكن تجاوز وتلافي هذه الصعوبات عندما تقوم الإدارات الضريبية بتوعية المكلفين، والتأكيد على سرية بياناتهم، والطمأنة الدائمة لتحسين العلاقة بينهما، فضلاً عن تطوير وتسهيل كل ما يلزم للربط الإلكتروني لجعل تقديم الإقرار الضريبي إلكترونياً ميسراً وسهلاً على المكلف.

الإقرار الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

بدأت في دولة الإمارات العربية المتحدة حملة توعية أطلقتها الهيئة الاتحادية للضرائب عبر الموقع الإلكتروني الخاص بها وعبر مواقع التواصل الاجتماعي وذلك في عام 2018 بعنوان "إقرارك الضريبي في أربع خطوات" بينت خلالها بأن تقديم الإقرارات للمسجلين في نظم الضريبة على القيمة المضافة يتم بشكل مستمر ودوري، وفقاً لما تحدده الهيئة لكل مسجل، ويلزم لتقديم هذه الإقرارات بشكل إلكتروني أن يكون المكلف بدفع الضريبة مسجلاً للدخول إلى بوابة الخدمات الإلكترونية على الموقع الخاص بالهيئة، ليتاح له تعبئة الاستمارات بالبيانات اللازمة وفق النموذج المطروح، ودفع الضريبة بموجبه.

وإن الحرص على إرسال الإقرار الضريبي يضمن سلامة العملية الضريبية ونجاحها، وهي مسؤولية مشتركة تتطلب تعاوناً مزدوجاً من قبل المكلف والحكومة، وذلك يساعد المكلف بدفع الضريبة على الالتزام الكامل بتقديم الإقرار الضريبي في الوقت المحدد، ويتجنب ما يترتب على عدم إرسال

الإقرار السليم والصحيح من الغرامات التي من الممكن أن تفرض عليه، أو ما يتعرض له من عقوبات بسبب تهريبه من دفع الضريبة.

وقد عرّف القانون الاتحادي رقم 7/ لعام 2017 الإقرار الضريبي بأنه "إرسال المعلومات والبيانات المحددة لغايات الضريبة التي يقدمها كل صاحب أعمال خاضع للضريبة، عن طريق تعبئة النموذج المعد من قبل الهيئة".

وقد نصّ القانون الاتحادي ذاته طريقة إعداد وتقديم الإقرار الضريبي في المادة 8/ منه بأن يقوم كل شخص خاضع للضريبة بما يلي:

- أن يعد الإقرار الضريبي عن كل فترة ضريبية لكل ضريبة خلال مدة تسجيله فيها.
- أن يقدم إقراراً ضريبياً للهيئة وفقاً لأحكام القانون الضريبي.
- كما يجب أن يقوم بسداد الضريبة المستحقة الدفع وفقاً لما حدده في الإقرار الضريبي أو التقييم الضريبي خلال المهلة الزمنية المحددة.
- إذا لم يتضمن الإقرار الضريبي الذي يتم تسليمه للهيئة البيانات الأساسية التي يحددها القانون الضريبي، يعتبر الإقرار غير مكتملاً وغير مقبولاً من قبلها.
- المكلف بالضريبة يكون مسؤولاً عن صحة المعلومات والبيانات الواردة في الإقرار الضريبي، وعن كل ما يتعلق به من مراسلات بينه وبين الهيئة، وعدم وجود فروقات ضريبية في الإقرار.
- يجب على دافع الضريبة، دفع الغرامات الإدارية المقررة خلال المدة الزمنية المحددة.
- وعليه، يجب تقديم الإقرار الضريبي من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة الاتحادية للضرائب مع مراعاة التأكد من تجهيز متطلبات الإقرار الضريبي بشكل واضح ويتم تقديم الإقرار الضريبي إلكترونياً وفق الترتيب الآتي⁴⁸⁵:

⁴⁸⁵ متاح على الموقع الإلكتروني:

1. الدخول على موقع الهيئة الاتحادية للضرائب.
2. تعبئة بيانات نموذج الإقرار وإدخال المبالغ غير شاملة ضريبة القيمة المضافة.
3. تقديم الإقرار بعد مراجعته بعناية.
4. دفع الضريبة المستحقة للهيئة الاتحادية.

الإقرار الضريبي في التشريع السوري:

أما في الجمهورية العربية السورية فقد بدأت خطة الإصلاح الضريبي المأمولة وبدأنا بتعزيز النظم المعلوماتية للتسجيل الضريبي الإلكتروني للمكلف، وذلك من خلال تجريب وضع نظام إدارة ضريبية متكاملة للعمليات الأساسية وأهمها⁴⁸⁶:

- تسجيل المكلفين:

* التسجيل شخصياً.

* التسجيل عن طريق البريد أو بصندوق بريد مختص بالإدارة الضريبية.

* التسجيل من خلال الإنترنت.

* عملية حذف التسجيل.

- المحاسبة:

* القيد المحاسبي المزدوج.

* التقرير على الأساسين النقدي والاستحقاق.

- معالجة البيانات:

* البيانات المقدمة شخصياً.

* البيانات المقدمة عن طريق البريد.

* البيانات المقدمة إلكترونياً.

⁴⁸⁶ أ. ونوس، منذر. (2022). ورشة عمل بعنوان الإصلاح الضريبي، مرجع سابق.

- عملية الالتزام:

- * تقديم البيان بالفعل.
- * تقديمه في الموعد المحدد.
- * تسديد الضريبة وفق البيان.
- * التسديد في الموعد المحدد.
- * تسديد المبلغ المحدد.

- معالجة التسديد:

- * التسديد الشخصي.
- * التسديد الإلكتروني.
- * المطابقة والتسوية للصندوق.
- * الرديات والسلف.

وفي إطار الجهود التي تبذلها سورية في دعم اقتصادها القومي، قامت الهيئة العامة للضرائب والرسوم بإعداد دليل إرشادات لملء استمارة معلومات التسجيل الضريبي، والذي اعتُبر خطوة مهمة في إطار الإصلاح المأمول، لأنه يتضمن شرحاً وافياً لكيفية ملء استمارات التسجيل والإقرار، الأمر الذي يسهل ويسرع عملية الحصول على الرقم الضريبي للمكلف، وتبسيطاً وتسهيلاً للإجراءات وبناءً لجسر تعاون بناءً مع المكلف، لما فيه من مصلحة له وللخزينة العامة للدولة، على الرغم من رؤية الباحثة للقصور في اتخاذ الإجراءات نحو الرقمنة في هذا المجال وفي حملات التثقيف والتوعية للأفراد؛ رغم وعود الهيئة العامة للضرائب والرسوم، بإعادة النظر بإدارة ضريبة مؤتمتة بالكامل تعمل وفق أحدث التقنيات، علاوةً على أن المكلف عند تقديمه الإقرار الضريبي مرفقاً مع البيانات والوثائق فإن الإدارة الضريبية نادراً ما تقبل بأرقام مبيعاته وأرقام نفقاته، مما يجعلها تقوم بتعديلها وفقاً لآراء المدققين

والمحاسبين القانونيين ومراقبي الدخل، وهذا ما يُعيدنا إلى الوراء، ويعيق العلاقة بين المكلف، والإدارة الضريبية التي كانت وما زالت تتسم بعدم الثقة.

الفرع الثاني - التحصيل الضريبي الإلكتروني:

تواجه الحكومات في البلدان النامية تحديات كبيرة في تحصيل الإيرادات الضريبية، ما أدى إلى وجود فجوة بين ما يمكنها تحصيله، وما تحصله بالفعل، وأحد هذه التحديات هو تبني التقنيات الحديثة وطرق دفع الضريبة الأكثر كفاءة حتى تتمكن من تقليل الهدر، وإن تطبيق الحلول التكنولوجية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للحكومة سيكون خطوة أساسية نحو تحويل الحكومة إلى كيان قادر على مواكبة احتياجات متطلبات وتوقعات عالم اليوم الحديث⁴⁸⁷.

تتبع الإدارات الضريبية طرقاً مختلفة في تحصيل الضريبة، وكل ضريبة مفروضة لها طريقة في التحصيل، تناسبها وتحقق لها أهم قواعد الضريبة التي نادى بها آدم سميث من حيث الاقتصاد في نفقات الجبائية والملاءمة.

من ناحية الاقتصاد في نفقات الجبائية، فإنه من الضروري أن تكون نفقات التحصيل الضريبي منخفضة قدر الإمكان، لأن أي زيادة في هذه النفقات ستؤثر حتماً سلباً على التحصيل الضريبي، وبالتالي الإخلال بالموازنة العامة للدولة، أما من ناحية الملاءمة، فيجب أن يُراعى عند تحصيل الضريبة ظروف المكلف التي يعيشها بحيث لا يتضرر، وعليه يكون تحصيلها ملائماً لأوقات وظروف معيشة المكلف، وبالطرق التي تناسبه، وهذا ما ستحققه التقنيات الحديثة، ومنها أنظمة الدفع الإلكتروني.

⁴⁸⁷ Dr. Patrick MulyunGi, Dr. Olouch Oloch. (2018). **"Effect of electronic Tax system on tax compliance among small and medium tax payers in RWANDA: Case study of NYARUGENGE sector"**. international journal of management and commerce innovations, ISSN 2348-7585. Vol (6). Issue 1. pp(1169-1178). Month: April, September, available at: www.researchpublish.com.

وعليه، فإنه يمكن الاستفادة من رقمنة الإدارات الضريبية في تطبيق نظم الدفع الإلكتروني، من خلال نقل الأموال من الحساب المصرفي للمكلف إلى الحساب المصرفي للإدارة الضريبية، عبر وسائل الاتصال الإلكترونية مثل شبكة الإنترنت⁴⁸⁸.

وتجدر الإشارة هنا بأن التحصيل الضريبي إلكترونياً إنما يكون باعتماد وسائل دفع وتحصيل إلكترونية بعيداً عن الوسائل التقليدية التي تتطلب إجراءات معقدة ووثائق وتزاحم المكلفين لدى الإدارات الضريبية، وهو يمثل منظومة متكاملة من البرامج والأدوات الإلكترونية والإجراءات الهدفية التي تبسّط وتسرع عملية تحصيل الضرائب وضمان توريدها إلى الخزينة العامة للدولة بأقل جهد وتكلفة.

وبناءً عليه، فإنه من المفترض أن يكون لدى المكلف حساب بنكي يتمكن من خلاله تسديد ما عليه من مستحقات ضريبية للإدارة الضريبية، وهذا أمر قد لا يتوفر لدى بعض المكلفين ممن يملكون منشآت صغيرة أو ممن اعتادوا على الاحتفاظ بالنقد ورقياً لإنجاز أعمالهم أو ممن لا يجيدون التعامل مع البنوك، أو لا يرغبون بذلك⁴⁸⁹.

ويمكن التغلب على هذه الإشكالية من خلال توفير الإدارة الضريبية لخدمة الدفع عن طريق وسائل وسيطة كشركات الدفع الإلكتروني، التي تقوم بدفع الضريبة إلكترونياً لحساب الإدارة الضريبية نيابةً عن المكلف.

وهنا وقفت الباحثة عند تساؤل مهم، كيف تؤدي أنظمة الدفع الإلكتروني دورها في حال لم يكن لدى المكلف حساب بنكي، أو لا يجيد التعامل مع البنوك، وفي حال عدم إرادته بإدخال شركة دفع إلكتروني كطرف وسيط بينه وبين الإدارة الضريبية، أن تقوم الإدارة الضريبية بتوفير تطبيق يتم تحميله

⁴⁸⁸ Denis Edwards– Dowe: **E. Filling and E. payment – the forward paper presented at Caribbean organization of tax administration**, (COTA), General Assembly Belize City, Belize, July, 2008, p.6.

⁴⁸⁹ Satoru Araki: Electronic Tax payer services in Asia and The pacific, a publication of the management, Governance, and participation division, Regional and sustainable development department, Issue 20, 2013, p. 5.

على الهاتف النقال، حيث أضحى الهاتف النقال وسيلة ضرورية في متناول كل الناس مهما اختلفت أعمارهم أو ظروف معيشتهم أو مستوياتهم التعليمية، حيث يعتبر الهاتف النقال وسيلة مهمة في حياة الكثيرين وذلك دفع الدول والمؤسسات لاستخدامه كأداة دفع للفواتير واستقبال الأموال، وذلك يعمل في رأي الباحثة على توفير الكثير من الموارد المالية بخصوص نشر نقاط دفع وخصوصاً في المناطق النائية، من خلال انتشار شبكاته وتغطيته الواسعة لمعظم هذه المناطق.

ويعرّف التحصيل الضريبي الإلكتروني بأنه "وفاء المكلفين بدفع ما عليهم من مستحقات ضريبية إلى الإدارة الضريبية بإحدى الوسائل الإلكترونية التي تختلف آلياتها وخطواتها من دولة لأخرى"⁴⁹⁰.

وبأنه "دفع المكلف ما بذمته من مستحقات ضريبية إلى الهيئة العامة للضرائب بإحدى الوسائل الإلكترونية، سواء أكانت أوراقاً تجارية إلكترونية، أو نقوداً إلكترونية، أو بطاقات ائتمان أو أية وسيلة أخرى يتم الوفاء بها عبر الإنترنت"⁴⁹¹.

وعرّف البعض الجباية الضريبية الإلكترونية بأنها "دفع عن بُعد للمستحقات الضريبية باستخدام البطاقات المصرفية"⁴⁹².

⁴⁹⁰ بوزيان، يوسف، حدو، عبد الهادي. (2022). رقمنة الإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي. دراسة نظام التصريح الإلكتروني عبر بوابة JIBAYATIC. رسالة ماجستير. جامعة ابن خلدون - تيارت. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. ص50.

⁴⁹¹ شاكور، علي غانم. (2017). دور نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي، دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية. مرجع سابق. ص176.

⁴⁹² Jean Materne ZAMBO, (2022), Impôts en algérie: Le Paiement électronique renforce. 18/2/2022,

Consulté le 15/6/2022, Available at:

<https://www.digitalbusinss.africa/impots-en-algerie-le-paiement-electroniquerenforce>,

كما عرفته الأمم المتحدة بأنه "استعمال أساليب إلكترونية مثل بطاقات الائتمان لتحويل الأموال إلكترونياً، أو الدفع عن طريق شبكة الإنترنت لتسوية الرسوم والضرائب والتكاليف المتعلقة بإجراءات تخليص السلع المصرح بها لأغراض الاستيراد أو التصدير"⁴⁹³.

ويمكن للباحثة تعريف التحصيل الضريبي الإلكتروني، أو الجباية الضريبية الإلكترونية بأنها "دفع أو تسوية المكلف لالتزاماته التي بذمته مما هو مفروض عليه من ضرائب أو رسوم باستخدام وسيلة إلكترونية مقبولة من قبل الإدارة الضريبية، إما عن طريق حساب بنكي أو عن طريق شركة دفع إلكتروني وسيطة ومرخصة من قبل جهات رسمية، أو عن طريق تطبيق عبر الهاتف الجوال بالدخول على موقع الهيئة وتسوية الالتزام.

مزايا التحصيل الضريبي الإلكتروني:

- أولاً - تخفيض نفقات الجباية التي تتكبدها الإدارات الضريبية، وعلى وجه الخصوص نفقات استخدام الورق الذي تعتمد عليه معظم الإدارات، وبالتالي تحسين أداء التحصيل الضريبي.
- ثانياً - حماية أموال المكلفين من أخطار السرقة أو فقدان.
- ثالثاً - السرعة وتوفير الوقت والجهد في تنفيذ عملية الجباية الضريبية والسهولة في التعامل بين المكلف والإدارة الضريبية.
- رابعاً - الحد من التدخل البشري بين الموظفين والمكلفين، حيث أن حصر المكلفين بالضريبة من خلال الزيارات الميدانية يكتنفه الكثير من القصور، ويفتح باباً واسعاً للفساد والمجاملات⁴⁹⁴.
- خامساً - زيادة القدرة المالية للدولة على تمويل الخدمات العامة.

⁴⁹³ مرشد، تنفيذ تسيير التجارة، الأمم المتحدة (المداد الإلكتروني للرسوم والضرائب الجمركية"، على الخط، 2022.

⁴⁹⁴ د. الشاذلي، أحمد شفيق. (2019). دور التقنيات المالية في تحسين إدارة المالية الحكومية. صندوق النقد العربي في دراسات اقتصادية. العدد (53)، ص19.

سادساً - يسهم الاعتماد واسع النطاق على تكنولوجيا المعلومات ونظم الدفع الإلكتروني في تعزيز قدرة الدولة على زيادة الحصيلة الضريبية بشكل أكثر فعالية⁴⁹⁵.

سابعاً - توسيع القاعدة الضريبية من خلال التحول للنظم الإلكترونية، والتصريح الضريبي، والفوترة الإلكترونية، وتحسين كفاءة أداء التحصيل الضريبي، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وزيادة الامتثال، وتقليل التهرب الضريبي، وتوفير بيانات آنية عن المجتمع الضريبي لدعم متخذي القرار⁴⁹⁶.

مراحل التحصيل الضريبي الإلكتروني⁴⁹⁷:

المرحلة الأولى - مرحلة التخطيط والإعداد:

وتتمثل هذه المرحلة في عدة أسس وهي:

1. تقييم الوضع الراهن ووضع الخطط والمستهدفات القومية وتحديد المتطلبات.
2. تعديل الأطر القانونية والمؤسسية.
3. تصميم البرامج وإعادة هندسة الإجراءات.
4. وضع خطط زمنية وأطر للتنفيذ وتقييم للأداء.

المرحلة الثانية - تصميم وبناء وثائق النظام:

وتتمثل هذه المرحلة في الأسس التالية:

1. تقييم الفجوات بين النظام الضريبي التقليدي والإلكتروني.
2. مراجعة المتطلبات الفنية وفهم أوجه الترابط بين التطبيقات المختلفة.

⁴⁹⁵ Jianjun Li, Xuan Wang & Yaping Wu, can government improve tax compliance by adopting advanced information technology, journal homepage.
www.journals.elsevier.com/economic-modelling,2020.p.1.

⁴⁹⁶ صندوق النقد العربي، رقمنة التحصيل الضريبي: تجارب عربية، الاجتماع السابع لوكلاء وزارات المالية العرب أبو ظبي (عن بُعد) يناير، 2022، ص5.

⁴⁹⁷ صندوق النقد العربي، المرجع نفسه، 2022، ص11 وما بعدها.

3. ضمان صحة تصميم البرامج من حيث الاتساق والتغطية والاكتمال.

4. تحديد معايير التطبيق من حيث النماذج ومؤشرات الأداء.

5. تنفيذ مشروعات رقمنة التحصيل الضريبي.

المرحلة الثالثة - تشغيل واختبار جودة النظام:

أما الأسس المفروضة لهذه المرحلة فتتمثل في:

1. اختبار مدى سلامة وتكامل أنظمة التحصيل الضريبي الإلكتروني مع باقي الأنظمة ذات

العلاقة.

2. ضمان توفير خدمات الدعم والصيانة الدورية لهذه النظم.

3. زيادة مستويات توعية المكلفين ضريبياً بهذه الأنظمة لضمان تفاعلهم الإيجابي معها.

4. إجراءات تدقيق جودة وضمان سلامة التطبيقات والمنصات وسلامة النظام المعلوماتي.

فعالية توظيف أنظمة الدفع الإلكتروني في التحصيل الضريبي:

- يعد تعزيز قدرة الدولة على تحصيل الضرائب أمراً مهماً للعديد من الدول، حيث يجد من التهرب الضريبي، ويسهم في زيادة القدرة المالية للدول على تمويل الخدمات العامة، والاعتماد الواسع النطاق على تكنولوجيا المعلومات، وأنظمة الدفع الإلكتروني تعتبر أحد أهم صور تعزيز قدرة الدولة على زيادة الحصيللة الضريبية بشكل أكثر فعالية⁴⁹⁸.

- تسهم أنظمة الدفع في تأمين نقل الأموال من مكان لآخر من السرقة أو الضياع.

- توفر أنظمة الدفع الإلكتروني الوقت في تنفيذ الالتزام الضريبي، كما توفر الراحة دون الحاجة

إلى الانتظار في الطوابير من أجل دفع الضريبة.

⁴⁹⁸ Jianjun, Li, Xuan, Wang & Yapingwu. Can government improve tax compliance by adopting advanced information technology, op, cit, p.1.

- تقيد أنظمة الدفع الإلكتروني في تخفيض نفقات التحصيل، أي تحقيق قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية التي يُعتمد عليها في العمليات التقليدية.

- تعتمد غالبية الدول اليوم على طرق حديثة في جباية الإيرادات الضريبية، وذلك بهدف تبسيط الإجراءات ورفع كفاءة الإدارة الضريبية وزيادة الحصيلة الضريبية، والاقتصاد في نفقات الجباية. ومن أهم أنظمة الدفع الإلكتروني المستخدمة في الجباية الضريبية نذكر⁴⁹⁹:

أولاً - التحصيل بوساطة بطاقات الائتمان:

حيث تستخدم بطاقة الائتمان في جباية الإيرادات العامة، كما في الأردن، ويقوم الموظف بقبض هذه الإيرادات بوساطة البطاقات اختياريًا إضافة إلى طرق أخرى معتمدة، كما يجب على الموظف أن يتأكد من أن البطاقة ليست من الكشوفات الدائمة.

ثانياً - التحصيل بوساطة التحويل الإلكتروني عن طريق شبكة الإنترنت:

ويعد هذا النوع من أهم الطرق المستخدمة في عملية تحصيل الضريبة، وذلك بسبب أهمية الإنترنت، ليس فقط في عملية جباية الضريبة، وإنما في عملية تحديد الوعاء الضريبي أيضاً، وهذه الطريقة تختصر وقتاً وجهداً وكلفةً كثيراً، لا سيما فيما إذا كان المكلف مقيماً في مكان بعيد عن مكان دفع الضريبة، وتستخدم هذه الطريقة وفقاً للأحكام والتعليمات التي تصدرها الدول التي تطبقها، حيث تنظم الحكومة اتفاقية بينها وبين البنك لإتمام عملية التحصيل الضريبي إذ يقوم البنك باستيفاء الضريبة عن طريق التحويل الإلكتروني، وتختلف آلية وخطوات دفع الضرائب إلكترونياً من دولة لأخرى.

التحصيل الضريبي الإلكتروني في دولة الإمارات العربية المتحدة⁵⁰⁰:

قامت الهيئة الاتحادية للضرائب في نهاية عام 2017 برقمنة غالبية الخدمات الخاصة بالمكلفين بدفع الضرائب، ومن ضمنها التحصيل الضريبي بالإضافة لتحديث أنظمتها بما يتوافق مع

⁴⁹⁹ الحجاوي، حسام. (2004). أصول محاسبة ضريبة المبيعات وتطبيقاتها في الأردن. عمان: الأردن. دار الحامد للنشر والتوزيع.

ص143.

⁵⁰⁰ د. عبد المنعم، هبة. الفران، صبري. (2021). دراسة حول رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية. مرجع سابق. ص24.

التشريعات الضريبية ذات الصلة، وتستند رقمنة التحصيل الضريبي والدفع الإلكتروني للضريبة على منظومة كاملة لدفع الضريبة بالمشاركة مع عدة جهات معينة، بما فيها المصارف المركزية ووزارات المالية ومؤسسات القطاع المالي، وشركات منظومات الدفع الإلكتروني، وشركات الاتصالات والتقنية، وتتمثل هذه الجهات في دولة الإمارات العربية المتحدة في المصرف المركزي ووزارة المالية، حيث يمكن للمسجلين تحويل الأموال للهيئة الاتحادية للضرائب من داخل دولة الإمارات، ومن خلال البنوك، ومكاتب الصرافة من خلال رقم بيان افتراضي يتضمن رقم التسجيل الضريبي ليتم إيداعه في حسابه الضريبي مباشرة.

ويمكن للمكلف في دولة الإمارات العربية المتحدة دفع الضريبة من خلال عدة طرق⁵⁰¹:

1. الدفع بواسطة حساب الدرهم الإلكتروني أو البطاقة المصرفية:

حيث يسدد المكلف التزامه الضريبي وغراماته الضريبية عبر منظومة الدرهم الإلكتروني، ويُدخل المكلف القيمة التي يتوجب عليه دفعها في القسم المناسب (الضريبة الانتقائية/ ضريبة القيمة المضافة) ثم يضغط على (دفع) ويتم سداد التزامات المكلف الأقدم ثم الالتزامات الحديثة. وكما نوهنا سابقاً أنّ منظومة الدرهم الإماراتي شهدت تطوراً هائلاً منذ إطلاقها، وأسهمت في تعزيز مكانة الدولة الريادية في مجال رقمنة المالية على المستوى العالمية، ونجحت في تحقيق رؤية دولة الإمارات التي ترمي لبناء اقتصاد إلكتروني لا ورقي قائم على الابتكار.. والتي تم إلغاؤها منذ تاريخ 19 أكتوبر 2022.

2. الدفع بواسطة تحويل الأموال إلكترونياً (التحويل المالي):

حيث يمكن للخاضع للضريبة بأن يقوم بتحويل الأموال من بعض المؤسسات المالية الإماراتية باستخدام الرقم الفريد الذي يُعطى لكل خاضع للضريبة ويسمى هذا الرقم بـ (GIBAN) الذي تصدره الهيئة الاتحادية للضرائب، وهذه الطريقة تستخدم لدفع قيمة ضريبة القيمة المضافة المستحقة، وقيمة

⁵⁰¹ دليل المستخدم للدفع، منشور على موقع الهيئة الاتحادية للضرائب <https://www.tax.gov.ae>.

الضريبة الانتقائية المستحقة، وأية غرامات إدارية مستحقة، ولا يمكن استخدام هذا الخيار لسداد المدفوعات المتنوعة.

3. الدفع بواسطة تحويل الأموال من خارج الإمارات العربية المتحدة:

فإذا كان المصرف الذي يتعامل معه المكلف يقع خارج دولة الإمارات، وأراد دفع التزامه الضريبي عن طريق هذا المصرف فيجب عليه اتباع الخطوات التي تحددها الهيئة العامة الاتحادية للضرائب بشرط أن يكون هذا المصرف عضواً في نظام سويفت "جمعية الاتصالات العالمية المالية بين البنوك".

التحصيل الضريبي الإلكتروني في التشريع السوري:

تتعدد طرق دفع الضريبة في الجمهورية العربية السورية تبعاً لملاءة المكلف ونوع الضريبة وفق ما يلي⁵⁰²:

1. حالة ملاءة المكلف حيث يلتزم المكلف في هذه الحالة بالذهاب من تلقاء نفسه إلى الإدارة الضريبية لدفع الضريبة، ولا يكلف غيره بدفعها.
2. حالة عدم الملاءة ومنع التهرب: حيث نصت التشريعات الضريبية على ضرورة التضامن والتكافل بين مكلف وآخر في دفع الضريبة وذلك لضمان تحصيلها.
3. الجباية بالحجز عند المنبع: كما في ضريبة الرواتب والأجور، وفق نص المادة /77/ من قانون ضريبة الدخل 2003/24، وهنا يلتزم صاحب العمل بجباية الضريبة من العامل وتوريدها إلى الإدارة الضريبية، حيث لا يلتزم العامل بدفعها مباشرة إلى الإدارة، وتمتاز هذه الطريقة بتحقيق وفرة الحصيللة وضمان سرعة التحصيل.

4. الدفع الفوري والدفع المؤجل.

⁵⁰² د. شباط، يوسف، تحقق الضريبة وجبايتها، بحث منشور على موقع الموسوعة القانونية المتخصصة، على الموقع:

أما عن أساليب الجباية الضريبية فيمكن إجمالها بالطرق التالية:

1. الجباية بطريقة التلزم.
 2. الجباية المباشرة.
 3. الجباية بالحجز عند المنبع.
 4. الجباية باستخدام أوراق ذات قيمة مالية.
 5. الجباية بالمقاصة.
- وفي سورية، يتم تسديد الضرائب والرسوم وفقاً لقانون جباية الأموال العامة رقم 341 / 1956 بإحدى الطرق الآتية:

1. نقداً لأحد صناديق الخزينة أو لأحد الصناديق المعتمدة من قبلها.
 2. حوالة بريدية أو ما يماثلها.
 3. شيكاً أو تحويلاً مصرفياً.
 4. بموجب أسناد الدين العام.
- ومع ذلك يحق لوزارة المالية استثناء، أن تقوم بالجباية الضريبية بواسطة جباة سيارين وهي الطريقة الغالبة، مع الأسف، والتي تزيد في رأي الباحثة من الهوة والبغض بين المكلفين وبين الإدارة الضريبية، وتعيدنا إلى نقطة الصفر في مجال التحول الرقمي.
- والسؤال الذي تطرحه الباحثة هنا أين سورية من رقمنة التحصيل الضريبي وأين ما وصلت إليه تجارب الدول المجاورة مثل مصر والأردن والسعودية والإمارات.
- على الرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال، والبداية بأولى خطواته التي تعتبر منظومة الفوترة الإلكترونية والربط الإلكتروني أهمها.
- وقد نشرت الهيئة العامة للضرائب والرسوم عبر موقعها الرسمي نقاط المصارف التي يمكن المكلف من دفع الضريبة عن طريقها، وهي على الشكل التالي:

الماليات	POS	المركزي	تجاري	صناعي	عقاري	زراعي	تسليف شعبي
دمشق	CK1-11381940	جاري 230354100000 قنصلي 230253400000	001-471233-001	-	-	-	-
ريف دمشق	CK1/11381943	جاري 23/0514400000 قنصلي 23/2535	121/104530/002	-	CK1/11347083	3201/17	3001/8
القطيفة	-	-	-	-	-	زراعي القطيفة 3201/4	-
الزبداني	-	-	-	-	-	زراعي الزبداني 20	-
داريا	-	-	-	3001/227501	-	-	-
التل	-	-	تجاري التل 0122762470002	-	-	-	-
قطنا	-	-	-	-	-	زراعي قطنا 300/10	-
دوما	-	-	تجاري دوما 0119032037001	-	-	-	-
عدرا الصناعية	-	-	تجاري دوما 0119090032001	-	-	زراعي القطيفة 300000054	-
النبك	-	-	تجاري دير عطية 0125772299001	-	-	-	تسليف شعبي النبك 300/100009
بيروت	-	-	-	30020018152	-	زراعي بيروت 3201/4	-
اللاذقية	-	جاري 202-101 قنصلي 202-102	فرع 4/ 0304027976001	-	-	32010000422	-
جبلة	-	-	-	-	عقاري جبلة	زراعي جبلة	-

الماليات	POS	المركزي	تجاري	صناعي	عقاري	زراعي	تسليف شعبي
					CK1- 10476977	3201/29	
القرداحة	-	-	-	-	-	زراعي القرداحة 320/000011	تسليف شعبي بالقرداحة 8/3000
الحفة	-	-	-	-	-	-	تسليف شعبي بالحفة 30000000001
طرطوس	-	جاري 200340300000 قنصلي 200340200000	-	-	11370642	-	-
دائرة الصفصافة	-	-	فرع 1/ 50122811004	-	-	-	-
صافيتا	-	-	تجاري صافيتا -777377 0603	-	عقاري صافيتا CK1- 11350021	-	تسليف شعبي صافيتا 1/3002
الدريكيش	-	-	-	-	-	-	تسليف شعبي الدريكيش 1/3002
الشيخ بدر	-	-	-	-	-	-	تسليف شعبي الشيخ بدر 11/3000
بانتياس	-	-	-	-	-	-	تسليف شعبي بانتياس 1157/3000
القدموس	-	-	-	-	-	زراعي القدموس 20/2411	-
حلب	CK1/11389673	جاري 8001/24	-	-	-	53	-

الماليات	POS	المركزي	تجاري	صناعي	عقاري	زراعي	تسليف شعبي
		قنصلي 8002/24					
مديرية مال دير حافر	-	-	-	-	-	مصرف زراعي دير حافر 4- 10	-
شعبة مسكنة المالية	-	-	-	-	-	المصرف الزراعي مسكنة 5- 24	-
مديرية مال السفيرة	-	-	-	-	-	المصرف الزراعي السفيرة 3-6	-
حماة	-	جاري 20/3203 قنصلي 20/3202	-	-	CK1- 11382593	24/3201	-
الغاب	-	-	-	-	-	زراعي في سقيلية 214/3201 زراعي في شطحة 140/3201 زراعي في سحلب 11/3201	تسليف شعبي سقيلية 1/3000
السلمية	-	-	-	-	-	الزراعي بالسلمية 20/3201	تسليف شعبي بالسلمية 1/3001
مصيايف	-	-	التجاري بمصيايف 001- 0508-152179	-	-	-	التسليف الشعبي بمصيايف 4/3000
محددة	-	-	-	-	-	زراعي المحددة 14/3201 زراعي كفر زيتا 13/300	التسليف الشعبي بمحددة 3/3000
حمص	-	جاري 200210300000	فرع 2/ / 100993-001 0402	-	CK1- 11342488	320100000036	-

الماليات	POS	المركزي	تجاري	صناعي	عقاري	زراعي	تسليف شعبي
		قنصلي 210210400000					
حسياء	-	-	تجاري حسياء -001 0404-397212	صناعي حسياء 30040056731	-	-	-
القصير	-	-	-	-	-	مصرف زراعي بالقصير 320100000011	-
تلكلخ	-	-	-	-	-	مصرف زراعي تلكلخ 320100000003	مصرف تسليف تلكلخ 300000000006
المخرم	-	-	تجاري المخرم -001 0405-580497	-	-	مصرف زراعي بالمخرم 320100000005	-
الدائرة المالية شين	-	-	-	-	-	المصرف الزراعي بشين 320100000008	-
الرسن	-	-	-	-	-	زراعي الرسن 320100000004	-
درعا	CK1- 11390088	جاري 20-3000 قنصلي 20-3004	0701614150001	-	10787782	-	-
إزرع	-	-	-	-	-	زراعي بإزرع 1-3201	-
الصنمين	-	-	-	-	-	زراعي بالصنمين 2-3201	-
السويداء	-	جاري 25-8500 قنصلي 25-8502	0801-484333-001	-	CK1- 11327635	-	-
صلخد	-	السويداء 25/8501	-	-	-	صلخد 320100000007	-
شهبا	-	-	-	-	فرع شهبا	-	-

الماليات	POS	المركزي	تجاري	صناعي	عقاري	زراعي	تسليف شعبي
					CK1- 10674144		
القنيطرة	-	-	فرع القنيطرة -796104-001 1401	-	-	20 إدارات	-
دير الزور	-	20/2000	-	-	-	-	-
مديرية مال الميادين	-	-	-	-	-	دير الزور 25-3201	-
إدلب	-	جاري 20-3304 قنصلي 20-3303	-	-	CK1- 11382185	-	-
الرقعة	-	فرع حماة 20/3201	-	-	-	-	-
الحسكة	-	20/1901	1001-616650-001	-	-	-	-
القامشلي	-	-	1002-031825-001	-	-	-	-
المالكية	-	-	-	-	-	-	3002/6

⁵⁰³ المصدر: الموقع الرسمي للهيئة العامة للضرائب والرسوم

⁵⁰³ <http://www.syriantax.gov.sy>.

ويلاحظ من خلال الجدول السابق، بأن صدور قرار الهيئة العامة للضرائب والرسوم بتسهيل وتبسيط التسديد الإلكتروني قد بدأ فعلاً على أرض الواقع، وذلك عبر الحساب المصرفي للمديرية لدى المصرف العقاري، ودون أي عمولة إضافية، كما أتاح القرار الدفع عبر البطاقات الإلكترونية بواسطة أجهزة (POS) لحساب مديرية مالية محافظة دمشق، ومن خلال الجدول يتبين قصور الإدارة الضريبية في تبسيط التسديد الإلكتروني ونشرها، ويتوجب توقيع اتفاقيات مع كافة البنوك في كل محافظة وتوزيع نقاط الدفع في أكثر من مكان في كل محافظة لتوفير سبل الراحة للمكلف من عناء التنقل، رغم ما يكبد الحكومة مصاريف هي في غنى عنها بسبب ارتفاع تكلفة الصرافات الآلية مقارنة بنقاط الدفع، وترى الباحثة بأنه على البنوك تقديم الدعم والتسهيلات في هذا المجال فيما يتعلق بتركيب نقاط تحصيل إلكتروني مما سينعكس بالإيجاب حتماً على إقبال المواطن على التعامل مع هذه البنوك وبالتالي توقيع اتفاقيات مع الإدارات الضريبية بهدف تبسيط إجراءات التحصيل، والاقتصاد في نفقات الجباية، ومن جانبها البنوك تحصيل رسوم رمزية من المتعاملين سواء تجار أو شركات أو أفراد.

وعليه، يجب أن يكون هناك تقليل في الإجراءات البيروقراطية في عملية التحصيل الضريبي، كي يتم التعامل مع أمر ما، فإنه من الضروري اختصار الإجراءات مثل تقدير الضرائب وتحصيل الضرائب والآليات الإدارية الأخرى، لأن هذا التأخير في تقييم الضريبة وتحصيلها سيؤدي إلى منع الإدارات الضريبية في بعض الأحيان من تحقيق أهدافها⁵⁰⁴.

⁵⁰⁴ Agbedzani Yayra Constant. (2011). **"Effectiveness and efficiency of income tax collection in Berekum district tax office"**, Master's thesis, Kwame Nkrumah University of science and technology. P. 92.

المطلب الثاني

التحقق الضريبي الإلكتروني

إنَّ الأساليب التي تتبعها الإدارة الضريبية في عمليات التحقق الضريبي أساليب تقليدية لا تسهم في تحقيق الأهداف المرجوة للإدارة الضريبية؛ حيث تعتمد على الأساليب اليدوية، وتتم محاسبة المكلفين في بعض الأحيان عن عدة سنوات سابقة دفعةً واحدةً خوفاً من التقادم الخمسي، وهذا يسبب الكثير من المشكلات بين المكلفين والإدارة الضريبية، وأهم هذه المشكلات تلف الملفات أو فقدانها نتيجة غياب الأساليب التكنولوجية الحديثة ومنها إغفال استخدام الحواسيب في العمل الضريبي⁵⁰⁵.

لذلك تعرضت الباحثة في هذا المطلب إلى التحقق الضريبي الإلكتروني، مفهومه، وأهميته، وأهم أهدافه في الفرع الأول، وإلى مدى فاعلية الرقمنة في تحسين مستوى التحقق الضريبي في الفرع الثاني، وفق الآتي:

الفرع الأول: مفهوم التحقق الضريبي الإلكتروني.

الفرع الثاني: مدى فاعلية الرقمنة وأنظمة الدفع الإلكتروني في رفع كفاءة التحقق الضريبي.

الفرع الأول – مفهوم التحقق الضريبي الإلكتروني:

يمكن للإدارة الضريبية الاستفادة من تقنية الاتصالات والمعلومات في الكثير من النواحي، من إعداد حسابات المكلفين لديها بشكل رقمي، بحيث يمكن تحديث هذه الحسابات تلقائياً، في الأوقات المناسبة وبدقة عالية، مما يمكنها من تحديد الضريبة المتوجب دفعها على المكلف، وفيما إذا كان هناك غرامات مالية في حال وجودها⁵⁰⁶.

⁵⁰⁵ عبد الله، هويدا محمد علي. (2018). نظام الدفع الإلكتروني وأثره على التحاسب الضريبي. رسالة ماجستير. كلية التجارة. جامعة النيلين. ص 69.

⁵⁰⁶ Guillermo Jimenez and Others. information technology for tax administration USAD's leadership in public financial management, Feb 2013, pp. 15-16.

أولاً - تعريف التحقق الضريبي الإلكتروني:

عرفه الباحثون بأنه "عملية جمع وتقييم أدلة إثبات بهدف تحديد فيما إذا كان استخدام الحاسوب يساهم في تحقيق أهداف المراجعة، وبما يوفر السرعة والدقة والسهولة في الإفصاح والتنظيم وتوفير البيانات"⁵⁰⁷.

ويُعرّف أيضاً بأنه "دراسة وفحص النظم المحاسبية الإلكترونية، والقوائم، والتقارير المالية، والمعدة في ظل نظام محاسبي إلكتروني غير ورقي، استناداً على القواعد المقررة في التشريع الضريبي، وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها، بغرض التأكد من قيمة الإقرار المقدم"⁵⁰⁸.

وهو "نظام حاسب إلكتروني يتضمن معرفة الخبير البشري، ويستطيع أن يستخدم ويشغل هذه المعرفة بطريقة تعطي نصيحة أو تأخذ قرار بنفس الأسلوب الذي يتبعه نظام الخبير البشري، ثم يشرح ويفسر للمستخدم طريق التفكير التي اتبعتها للتوصل إلى النصيحة أو القرار المعين"⁵⁰⁹.

وقد عرّفه الأستاذ الدكتور رمضان الميهي بأنه "استخدام أحد برامج الحاسب الآلي سواء كانت الجاهزة أو المصممة خصيصاً لهذا الغرض من قبل الإدارة الضريبية، وذلك لفحص وتدقيق سجلات وحسابات وقوائم الممولين المالية والمعدة إلكترونياً، وذلك للتأكد من صحة البيانات والعمليات التي تمت (المدخلات)، والتأكد من صحة معالجة هذه العمليات (عمليات التشغيل)، للتأكد من صحة البيانات الواردة بالإقرار الضريبي المقدم، وأنها مطابقة للحقيقة، وأنه مقدم وفقاً للمعايير والقواعد المحاسبية والتشريعية التي تحددها الإدارة الضريبية"⁵¹⁰.

⁵⁰⁷ عبد اللطيف، فوندو. نصر الدين، عمر. (2022). أثر استخدام الأنظمة الإلكترونية الحديثة في الفحص الضريبي. رسالة ماجستير. جامعة بو ضياف. المسيلة: الجزائر. ص27.

⁵⁰⁸ الشافعي، جلال. (2004). التجارة الإلكترونية والضرائب. عدد (198). يونيو. مجلة الأهرام الاقتصادي. ص9.

⁵⁰⁹ علي، أحمد حسين. (د.ت). أثر استخدام النظم الخبيرة على مهام وأحكام المراجع. مجلد (36). عدد (1). مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. ص52.

⁵¹⁰ د. الميهي، رمضان عبد الحميد. (2022). أثر تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني كأحد آليات التحول الرقمي على تحسين المنظومة الضريبية المصرية في ضوء رؤية مصر 2030. جامعة مدينة السادات. كلية التجارة. مصر. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية. ص338.

وللتحقق الضريبي الإلكتروني أهمية كبيرة يمكن تلخيصها في الآتي⁵¹¹:

1. إمكانية فحص عدد كبير من البيانات والسجلات، كما أنه يوفر إمكانية شمول الفحص الضريبي لجميع العناصر (الأصول الرأسمالية والمصروفات والمبيعات).
2. القدرة على توفير المعلومات المطلوبة بسرعة فائقة، ويقلل من الوقت اللازم لاسترجاع الوثائق لكل من الفاحص الضريبي وللممول، وتوفير الوقت والجهد، في تخطيط وتنفيذ مهام الفحص.
3. تخفيض مستوى المخاطر المحيطة بعملية الفحص، كما أنه يخفف المشاكل الناجمة عن فقدان الفواتير والوثائق.
4. يتميز استخدام الكمبيوتر في عمليات الفحص بالسرعة والكفاءة العالية في إكمال العمل، وتجاوز مشكلة تعطيل العاملين في الشركات، وخاصةً عند ممارسة عملية الفحص الضريبي في الموقع.
5. لا تتغير أهداف المحاسبة يدوياً أو إلكترونياً، ولكن استخدام الكمبيوتر يؤثر على درجة تحقيق كفاءة هذه الأهداف ويرفع مستوى الإيرادات الضريبية
6. يُساعد التحقق الضريبي الإلكتروني إلى إعادة الثقة وبناءها من جديد بين الإدارة الضريبية والمكلف، حيث سيكون المكلف على درجة عالية من الاطمئنان بأن التحقق الضريبي لا يعتمد على أهواء الموظفين الشخصية.
7. يساعد التحقق الضريبي الإلكتروني على تحقيق العدالة الضريبية حيث سيخضع المكلفون ذوو الظروف المتشابهة لنفس المقدار الضريبي، ويسهم في تحقيق الدقة في اكتشاف التلاعب من قبل المكلفين، مما يحد من التهرب الضريبي.

كما تتمثل أهمية الفحص الضريبي الإلكتروني في أنه وسيلة تسعى إلى تحقيق الكفاءة في خدمة الإدارة الضريبية، وتحديد وقياس الوعاء الضريبي بطريقة علمية ومنظمة، تحافظ على حقوق

⁵¹¹ د. الميهي، رمضان عبد الحميد. (2022). أثر تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني كأحد آليات التحول الرقمي على تحسين المنظومة الضريبية المصرية في ضوء رؤية مصر 2030. مرجع سابق. ص 338-339.

المكلفين في الدولة، كما أنه يسعى إلى زيادة مستوى الالتزام الطوعي بأحكام التشريع الضريبي والامتثال له، إضافةً إلى ذلك، التقليل من حالات التهرب الضريبي وصوره، وتوعية عقول المكلفين والممولين بالالتزام بالنظم واللوائح والتشريعات الضريبية، لأن ذلك فيه مساندة للنظام الضريبي في تحقيق أهدافه منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية⁵¹².

كما تتركز أهمية الفحص الضريبي الإلكتروني حسب رؤية الدكتور مبروك محمد السيد نصير بأنه⁵¹³:

1. يُمكن الفحص الضريبي الإلكتروني من الوصول إلى نتائج مراجعة الإقرار الضريبي وربط الضريبة المستحقة دون تحيز أو خطأ لعدم تدخل العنصر البشري، لأن تلك العملية تتم بشكل آلي.
2. الفحص الضريبي الإلكتروني يرفع درجة الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية، ويوطد العلاقة الضريبية بينهما، وبالتالي يقلل من المنازعات الضريبية التي تكون العائق الأول أمام تطوير الأداء في الإدارة الضريبية.
3. تحقيق الكفاءة العالية لاستخدام البرامج الجاهزة في سرعة إنجاز عمليات الفحص وإنجاز الخدمات الضريبية بكفاءة وتحقيق الكفاءة والفعالية في تطوير أساليب الفحص الضريبي، وتوافر قيادة جيدة في عملية الفحص لدعم الرأي الفني الجيد في الإقرار الضريبي، والآلات المميكنة لتطوير أساليب الفحص الضريبي إلكترونياً.

⁵¹² عبد الله، خالد أمين. (2014). تدقيق الحسابات. القاهرة: مصر. الناشر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات. ص9.

⁵¹³ د. نصير، مبروك محمد السيد. (2023). استخدام برنامج الرقمنة الحكومية لمنظومة الإقرارات الإلكترونية والفاكورة الإلكترونية في تطبيق الفحص الضريبي الإلكتروني بمصلحة الضرائب المصرية. مرجع سابق. ص627.

وبما أنَّ الحاسب الآلي يشكل أهمية كبيرة عند رقمنة الإدارات الضريبية، ولا سيما في مجال الفحص الضريبي الإلكتروني، فإنه من الضروري التعرف على أساليب التحقق والفحص الإلكتروني، وهذه الأساليب تتمثل في⁵¹⁴:

أولاً - أسلوب التحقق حول الحاسب:

ويركز هذا الأسلوب على مخرجات ومدخلات الحاسب، من خلال قيام الموظف بفحص عدد من الحسابات فحصاً تحليلياً يدوياً، ثم يعمل على مقارنة النتائج التي توصل إليها مع النتائج التي توصل إليها الحاسب، وإن تطابقت فإن هذا يعد دليلاً على صحة العملية، ويُعاب على هذا الأسلوب أن إجراء عملية التحقق يلزمها بيانات ومستندات كي يتمكن الموظف من دراستها، وفي ظل تطور الحاسب الإداري، فإن المنشآت ستعمل على إخفاء هذه المستندات، وزيادة اعتمادها على الأنظمة المحوسبة.

ثانياً - أسلوب التحقق من خلال الحاسب:

وهنا يقوم الموظف باختبار عملية تشغيل البيانات داخل الحاسب، مع التحقق من صحة المدخلات والمخرجات، دون تجاهل دور الحاسب الآلي في عملية الفحص والتحقق، ويُعاب على هذا الأسلوب قصوره فقط على إجراءات الرقابة التي يتضمنها الحاسب، ومن التأكد من كفاءته.

ثالثاً - أسلوب التحقق باستخدام الحاسب:

ويقوم هذا الأسلوب على أساس إعداد مجموعة من البرامج الإلكترونية التي يكون دورها مراجعة برنامج المنشآت ومواجهة الصعوبات التي قد تواجه الإدارات الضريبية، ومراقبي الدخل والموظفين، وهناك عدة أساليب لهذا التحقق يمكن إيجازها في الآتي⁵¹⁵:

⁵¹⁴ القطوى، شمسان علي محمد ثابت. دور الفحص الضريبي في تحقيق أهداف الضرائب (دراسة حالة: الوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين). صنعاء. رسالة ماجستير. أكاديمية السودان لعلوم المالية والمصرفية والمالية. ص 107.

⁵¹⁵ الشافعي، جلال. (2000). أساليب الفحص الضريبي الحديثة. الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع. ص 147-151.

1- أسلوب البيانات الاختيارية:

وهي تتطلب أن يكون لدى الموظف المختص الضريبي بيانات أساسية لازمة لعملية التحقق الضريبي، ومن خلالها يقوم بإجراء اختبار لبعض العمليات التي يقوم بها المكلف، بتخيل بعض الأخطاء، وذلك من خلال إعداد مجموعة من العمليات الوهمية المشابهة للعمليات التي يقوم بها المكلف، وتضمنها الأخطاء التي يُحتمل وجودها في هذا النوع من العمليات، ثم يتم تشغيلها تحت الرقابة، ثم مقارنة النتائج التي توصل إليها الموظف مع نتائج المكلف للتأكد من صحتها.

وعليه فإن هذا الأسلوب يعتمد على تخيل الموظف لنوعيات الأخطاء التي يمكن أن تتجاوز الرقابة الداخلية، وبالتالي إعداد مجموعة من البيانات عن بعض العمليات الافتراضية لاستخدامها في اختبار صحة البرامج التي يستخدمها المكلف وطبقاً لهذا الأسلوب يقوم الموظف بما يأتي⁵¹⁶:

- إعداد مجموعة من العمليات الوهمية مشابهة للعمليات التي يقوم المكلف بتشغيلها مع مراعاة أن تحتوي هذه العمليات على أغلب الأخطاء المحتمل وقوعها في هذا النوع من العمليات.
- تشغيل هذه العمليات تحت رقابة الموظف بواسطة برامج المكلف.
- مقارنة النتائج التي تم التوصل إليها بالنتائج التي حددها الموظف مقدماً، حتى يمكن معرفة ما إذا كانت البيانات الاختيارية قد تم تشغيلها بطريقة سليمة من عدمه.

وبالرغم من أن هذا الأسلوب يتسم بالبساطة، إلا أنه يؤدي إلى اختبار برامج المكلف في لحظة معينة وليس خلال فترة التدقيق والتحقق بأكملها، كما أنه لا يعطي مراقب الدخل أي معلومات عن العمليات التي يتم تشغيلها فعلاً، فهو مجرد اختبار لوجود وتنفيذ الإجراءات الرقابية التي يتضمنها البرنامج موضوع الاختبار بالإضافة إلى عدم وجود ضمان بأن البرامج المستخدمة في اختبار البيانات الوهمية، ليست بالضرورة هي البرامج المستخدمة في عمليات التشغيل طوال الفترة، كما أنه قد لا تتوافر الفرصة لفحص المستندات التي تمت معالجة بياناتها فعلياً، ولذلك فإن هذا الأسلوب لا يعد مناسباً

⁵¹⁶ الشافعي، جلال. (2004). التجارة الإلكترونية والضرائب. عدد (198). يونيو. مجلة الأهرام الاقتصادي. ص 99.

لفحص النظم الكبيرة المعقدة، ولا يصلح بالنسبة للشركات الكبيرة ذات العمليات الضخمة، والتي يصعب معها حصر أنواع الأخطاء المحتملة وبذا يصعب اختبارها.

وترى الباحثة أنَّ نتائج هذا الأسلوب قد تكون غير دقيقة لأن العملية تتم في فترة محددة وليس في فترة الفحص والتحقق بأكملها، وإن نجاح هذا الأسلوب يتوقف على مدى قدرة مراقب الدخل على التدقيق في اختيار البيانات الوهمية أو الافتراضية، وهذا يقتضي أن يكون لديه خبرات عالية من حيث طريقة اختبار هذه البيانات ومدى المصادقية التي تُفرض عليه.

2- أسلوب الاختبارات المتكاملة :

يتشابه هذا الأسلوب مع الأسلوب الأول ومن خلاله يستطيع الموظف إعداد ملف جديد داخل نظام التشغيل الإلكتروني، بحيث يسمح بإدخال البيانات الاختيارية لتتكامل بصفة دائمة في الملف الرئيسي للمكلف، ويبقى هذا الملف موجوداً بنظام التشغيل الخاص بالمكلف خلال السنة، وفي أي وقت، فهو إذاً يمكن مراقب الدخل من القيام بعملية التحقق وفي أي وقت وبطريقة أكثر شمولاً، ويجعل تكلفة الفحص والتحقق قليلة، ويتم هذا من خلال قيام الموظف بتصميم وحدة وهمية من نفس نوع النظام الخاضع لعملية الفحص، مع إعداد بيانات اختيارية عن بعض عمليات وهمية، ويتم مقارنتها بالبيانات الصورية المعدة من قبل الموظف المختص.

ونظراً لأن مراقب الدخل يعرف مقدماً تأثير تلك العمليات الصورية تتفق مع النتائج المتوقعة وبالتالي التوصل إلى مدى صحة ودقة البرامج التي يستخدمها المكلف، وأنها تعمل وفقاً لما هو مقرر لها من عدمه.

ويتمثل جوهر هذا الأسلوب في القدرة على إعداد ملف جديد داخل نظام التشغيل الإلكتروني يسمح بإدخال البيانات الاختيارية للتكامل بصفة دائمة في الملف الرئيسي، وبطريقة تسمح لمراقب الدخل والموظف المختص بالقيام بتشغيل عمليات اختيارية أثناء التشغيل الفعلي المعتاد، بحيث يبقى هذا

الملف موجوداً في نظام التشغيل خلال السنة كما ذكرت سابقاً بمعنى أنها بيانات اختبارية مستمرة وليست لحظية.

ويمتاز هذا الأسلوب بعدة مزايا، منها:

- 1- يمكن من إتمام عملية التحقق بشكل مستمر طوال السنة.
 - 2- يساعد في إجراء اختبارات أكثر شمولاً لنظام التشغيل.
 - 3- يعد من الأساليب الفعالة لمنع الغش والأخطاء.
 - 4- يجعل تكلفة عملية التحقق منخفضة نسبياً، نظراً لأنه يتم أثناء فترة التشغيل العادية.
 - 5- يتم تشغيل البيانات الاختبارية مع دورات التشغيل العادية دون الحاجة إلى دورات خاصة لإجراء الاختبارات اللازمة.
- إلا أنه يعاب عليه ما يأتي:

- 1- إنه قد يؤدي إلى أخطاء نتيجة تأثير بيانات الملف الوهمي على البيانات الحقيقية للمكلف، والتي قد يترتب عليها أن تتضمن القوائم المالية نتائج هذه البيانات الوهمية.
 - 2- إن إلغاء البيانات الاختبارية أو جزء منها قد يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي للملفات الأصلية للممول، وإن تصحيح هذا الخطأ يتطلب مجهوداً شاقاً وتكلفة ضخمة.
- وترى الباحثة أنه لنجاح هذا الأسلوب يجب أن يكون مراقب الدخل الضريبي من ذوي الخبرات العالية، وأن يكون البرنامج الذي يستخدمه ويوضع على نظام التشغيل لبرنامج المكلف، أكثر أماناً، كيلا يتعرض برنامج المكلف لأي مخاطر، علاوةً على ضرورة وضع ضوابط قانونية تُقر هذا الأسلوب وتحقق الملاءمة بين مصلحة المكلف وهدف مراقب الدخل الضريبي.
- كما ترى الباحثة بأن عمل مراقب الدخل ومدققي الحسابات يعتبران العمود الفقري لجوهر عمل الإدارة الضريبية ويجب إعداد خطة لتوزيع عملهما بشكل يُراعى فيه اختصاص كل منهما، ويجب تدريب مراقبي الدخل وفق المعايير المحاسبية الدولية الحديثة للارتقاء بعملهم بالشكل الأمثل.

3- أسلوب المحاكاة المتوازية :

وفيه يقوم الموظف بإجراء رقابة على إعادة التشغيل وذلك لاختبار صحة نتائج التشغيل الذي يقوم بها العميل عن فترة معينة، وهذا يستلزم حصوله على بعض البيانات الفعلية التي يستخدمها العميل بفرض إعادة تشغيلها من خلال برامج معدة لهذا الغرض، ثم يتم إجراء مقارنة للنتائج التي توصل إليها المكلف باستخدام برنامجه.

ويُعرف هذا الأسلوب بأسلوب الرقابة على إعادة التشغيل وفي هذا الأسلوب قد يحدث أحد

احتمالين:

الاحتمال الأول: عدم ظهور أية انحرافات، مما يدل على سلامة نتائج التشغيل الذي يقوم به

المكلف.

الاحتمال الثاني: ظهور بعض الانحرافات حيث يتعين دراسة هذه الانحرافات والتعرف على

أسبابها وطرق علاجها.

ويتميز أسلوب المحاكاة المتوازية بأنه يسمح بفحص المستندات الأصلية للعمليات التي يعاد

تشغيلها أو محاكاتها.

إلا أنه يؤخذ عليه أنه يحتاج إلى خبرة ومهارة كافية من جانب الموظف، بحيث يكون قادراً على

فهم النظام المراد محاكاته، وإلمام مناسب بلغات الحاسب، علاوةً على استنفاد وقت الموظف في إعداد

البرامج، ووقت الحاسب في إعادة التشغيل، مما يتطلب جهداً وتكلفة إضافية.

4- أسلوب نظم الخبرة:

وقد ظهر مع ظهور نظم الذكاء الاصطناعي وهي عبارة عن برنامج حاسب يتضمن معرفة

خبير بشري، يستطيع أن يستخدم هذه المعرفة بذات الطريقة التي يستخدمها الخبير البشري، وتمثلت

أهميته في أن عملية التحقق مع إمكانية إجراء فحص تمهيدي لتوصيف بعض المشاكل المحتمل

حدوثها، علاوة على اختبارات المراجعة أو الفحص والتي تهدف إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية مع التحقق من دقة العمليات والأرصدة التي تظهر في القوائم المالية.

وحيث يمكن لعملية التحقق الإلكترونية هذه أن تحقق أهدافها، فيلزم توافر عدة مقومات أساسية تتمثل في كفاءة نظام الحاسب الآلي، علاوة على دقة الرقابة الداخلية الخاصة بالحاسب الآلي، وأخيراً التخطيط الجيد لعملية الفحص والتحقق.

ونظام الخبرة عبارة عن برنامج حاسب يسلك سلوك الخبرة في مجال مشكلة معينة بالاعتماد على قاعدة معرفية تم وضعها لحل مشاكل تحتاج إلى خبير بشري للتعامل معها، حيث يتمكن الحاسب من محاكاة التفكير البشري لتقديم حلول منطقية صحيحة لما يعرض عليه من مشاكل، وبمعنى آخر هو عبارة عن برنامج حاسب يتضمن معرفة خبير بشري، ويستطيع أن يستخدم هذه المعرفة بطريقة تتخذ قراراً بنفس الأسلوب الذي يتبعه الخبير البشري، ثم يشرح للمستخدم طريقة التفكير التي اتبعها للتوصل إلى القرار المعين⁵¹⁷.

ولا شك أن نظم الخبرة تؤدي إلى تقديم تحليلات متعددة والاستفادة بدرجة كبيرة من إمكانيات الحاسب الإلكتروني، وهي بذلك تعد أحد الأساليب الحديثة التي يمكن أن تساعد الموظف في أداء مهمته بفعالية أكبر مما يؤدي إلى تحقيق المزايا الآتية:

- 1- تحسين جودة الأداء المهني من خلال اختصار الوقت المطلوب لاتخاذ القرارات.
- 2- إصدار أحكام مقاربة أو موحدة في بعض الحالات المعقدة عند تحديد الأهمية النسبية خلال مرحلة التخطيط لعملية الفحص.
- 3- تحسين وتطوير الإجراءات اللازمة لتحليل مخاطر المراجعة المرتبطة بما يبيده الموظف من رأي بالنسبة للقوائم المالية والحسابات والدفاتر.

⁵¹⁷ Gill. S. and Cosserat. W. (1993). **Modern auditing. JOHN WITEY & SONS**, New York, p. 389-400.

وترى الباحثة أن أسلوب نظم الخبرة سوف يكون له تأثير مهم على تطوير أساليب المراجعة الإلكترونية وتحسين جودة أدائها.

الفرع الثاني - مدى فاعلية الرقمنة وأنظمة الدفع الإلكتروني في رفع كفاءة التحقق الضريبي:

تواجه الإدارة الضريبية معوقات كثيرة خلال عملية الفحص الضريبي، نظراً لتغير شكل المستندات والدفاتر والسجلات، فأصبحت تخزين في وسائط يصعب قراءتها وتتبعها وفحصها باستخدام أساليب الفحص التقليدية⁵¹⁸.

وعليه، فإن زيادة الاعتماد على التكنولوجيا، أدّى بالحكومات والسلطات الضريبية في جميع أنحاء العالم للتركيز عليها، وذلك لاقتناعها بأن الرقمنة واستخدام الطرق التكنولوجية في الإدارات الضريبية سيرفع من كفاءة التحقق الضريبي، وبالتالي كفاءة التحصيل، وسيحقق الكثير من الفوائد.

أولاً - أهم فوائد الرقمنة لتطوير ورفع مستوى التحقق الضريبي:

1. تساعد رقمنة الإدارة الضريبية في الوصول إلى معلومات وبيانات المكلفين بصورة دقيقة ومفصلة، مما يمكنها من تحليل هذه المعلومات والبيانات وتقييمها بشكل احترافي، وتحديد مجالات مخاطر عدم الامتثال الضريبي بعناية وذلك بعدة طرق⁵¹⁹.

2. تساعد الرقمنة أيضاً، ونظم تكنولوجيا المعلومات في وضع خطط فحص انتقائية سليمة، من خلال توفير آليات دقيقة لقياس المخاطر، كما تقوم هذه الأنظمة بالأتمتة لأعمال الفحص، دون

⁵¹⁸ الشورابي، محمد عبد المنعم وآخرون. (2007). معوقات الفحص الضريبي للمعاملات التجارية الإلكترونية والحلول الممكنة. الجمعية المصرية للمالية والضرائب. العدد (27). مصر. مجلة البحوث المالية والضريبية. ص117.

⁵¹⁹ Tim Gillis. Digitalized tax collect is impacting tax departments are embracing technology for digitalized tax collection, KPMG, at: <https://home.kpmg/xx/en/home/insights>.

التدخل البشري، والوصول إلى المعلومات لمراجعتها والاطلاع عليها، والنظر في اعتراضات المكلفين⁵²⁰.

3. حصر المجتمع الضريبي من خلال امتلاك قاعدة بيانات سليمة ويتم تحديثها بشكل دوري، كما يساعد الربط الإلكتروني بين الإدارة الضريبية وبين الوحدات المختلفة على سهولة حصر المكلفين وتتبعهم، وتتبع حجم أعمالهم، مما يسهم في الحد من التهرب الضريبي.

ثانياً - أهداف الإدارة الضريبية من الرقمنة في مجال التحقق الضريبي⁵²¹:

1. التحقق من صحة البيانات المحاسبية الموجودة على النظام المحاسبي.
2. التحكم شكلاً وموضوعاً في البيانات والمعلومات المحاسبية الإلكترونية.
3. التأكد من صحة المعلومات المسجلة وسهولة ضبط المجتمع الضريبي.
4. إمكانية كشف العمليات المالية المخفية المسجلة إلكترونياً في جهات أخرى وإمكانية معالجتها.
5. الحرية في الاطلاع على المعلومات والبيانات بشكل كامل وبدقة تامة وبوقت قياسي.
6. انخفاض تكلفة التحصيل وزيادة الحصيلة الضريبية.
7. تخفيف العبء على الموظفين ومدققين الحسابات ومراقبي الدخل، حيث ستسهم الرقمنة في إتمام العمليات المحاسبية المعقدة والصعبة⁵²².

⁵²⁰ Guiller Mojenez and others. information technology for tax administration, USAD's leadership in public financial management, Feb, 2013, p. 16.

⁵²¹ سالم، طاهر علي. (2015). دراسة تحليلية للجوانب المرتبطة بالفحص الضريبي الإلكتروني. جامعة قناة السويس. مجلد رقم (6). عدد (1). المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. ص 276.

⁵²² د. حسن، سيدة أحمد أحمد. (2023). التحول الرقمي لأنظمة المحاسبية دائرة على الإيرادات، دراسة تطبيقية على مصلحة الضرائب بالقاهرة: مصر. العدد (2). الجزء (1). المجلة العلمية للبحوث التجارية. ص 387.

8. الحد من اقتصاد الظل، وذلك من خلال تشجيع الدفع الإلكتروني والرقمنة في المعاملات، لأن استخدام الطرق التقليدية في المعاملات لا يترك أي أثر حيث يكون الدفع النقدي سبباً لنشاط اقتصاد الظل، وهنا يمكن تقليل الأنشطة والمعاملات غير المسجلة من خلال الترويج للدفع الإلكتروني وإلزام استخدامه⁵²³.

⁵²³ Piotr Dybka, Michal Kowalczyk, Pawel opala, Andrzej Toroj, **Reducing the shadow Economy through Electronic Payments. EY building a better working world.** Pp. 3,8.

الفصل الثاني

المشكلات المتعلقة بآتمة الإدارة الضريبية

إنّ أي نظام ضريبي في العالم مهما كانت درجة خبرته وتنسيقه، لا يمكن أن يحقق أهدافه إلا إذا كانت الإدارة الضريبية الموجودة فيه على درجة عالية من الكفاءة والتدريب العلمي، فالإدارة الضريبية ركناً أساسياً من أركان نجاح النظام الضريبي في تحقيق أهدافه⁵²⁴.

كما أنّ النظام الضريبي الأمثل هو الذي يعبر عن انسجام بين المكلف بالضريبة وبين الإدارة الضريبية، وذلك من خلال سن تشريعات ضريبية جيدة وملائمة، ولكن في الكثير من الأحيان نرى أنه لا تتسجم هذه المكونات مع بعضها، نظراً للصراع الموجود منذ الأزل بين الإدارة الضريبية والمكلف بدفع الضريبة، ويعود هذا الصراع إلى أسباب مختلفة، منها ما يتعلق بجمود التشريعات الضريبية، وتعتيد القوانين الضريبية، وبالتالي انعكاس ذلك على موظفي الإدارة الضريبية، وعلى نظرة المكلف تجاه الإدارة الضريبية معبراً عن رفضه للضريبة في حد ذاتها، الأمر الذي ساهم بانعدام الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية، وبالتالي محاولة المكلف التهرب من الضريبة، وتعسف موظفي الدوائر المالية والضريبية في تقدير الضريبة، وما لهم من سلطات، ولذلك تكفلت التشريعات الضريبية في مختلف الدول ببيان حقوق والتزامات المكلفين تجاه الإدارة الضريبية، وحقوق والتزامات الإدارة الضريبية تجاه المكلف، وفقاً لما تقتضيه متطلبات العدالة في جباية الضريبة والكفاءة في تحصيلها؛ وقد منحت الرقمنة والتقنيات الجديدة الآفاق لكل من الطرفين، وساهمت في تحسين العلاقة بينهما، بالمقابل فإن أي تقدم تقني تكنولوجي لا

⁵²⁴ د. الحلاق. محمد. (2018). التشريع الضريبي. مرجع سابق. ص 69-70.

يخلو من مشكلات تصاحب ظهوره وانتشاره، وسنتعرض في هذا الفصل إلى أهم المشكلات المتعلقة

برقمنة الإدارات الضريبية، وذلك وفق المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: التوازن بين حق المكلف في الخصوصية والسرية وحق الإدارة الضريبية في الحصول

على المعلومات.

المبحث الثاني: التهرب الضريبي في ظل الرقمنة.

المبحث الأول

التوازن بين حق المكلف في الخصوصية والسرية وحق الإدارة الضريبية في

الحصول على المعلومات

تملك الإدارة الضريبية سلطات واسعة بصدد ممارسة وظائفها، ومن بين هذه السلطات حق الإدارة الضريبية في الحصول على المعلومات التي تساعد في تحديد وعاء الضريبة وتقديرها بشكل صحيح، وتقدير مدى التزام المكلف.

ويتيح القانون الضريبي للإدارة الضريبية الحق في الحصول على هذه البيانات والمعلومات من خلال عدة طرق، ويخولها حق الاطلاع على كافة المعلومات والبيانات التي في حوزة المكلف، وقد أثارت سلطات الإدارة الضريبية هذا التساؤل عن مدى مشروعيتها، في نطاق الحماية الدستورية لحقوق الإنسان، أهمها حقه في السرية والخصوصية، حيث ينظر المكلف إلى أن هذه السلطات تصل إلى حدود انتهاك خصوصيته وسريته.

لذلك، بادرت القوانين الضريبية إلى تقييد سلطات الإدارة الضريبية في حق الاطلاع على المعلومات، والحصول عليها؛ ووضعت لها ضوابط إجرائية، كما منحت المكلف ضمانات قانونية، منها ما يتعلق بحقوقه الملاصقة لشخصيته احتراماً لحرمة حياته الخاصة، ومنها ما يتعلق بتعسف الإدارة الضريبية في صدد تقدير دخله الخاضع للضريبة، وعليه، ومن خلال سعي القانون الضريبي لتحقيق التوازن في العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية، قسمتُ هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: حق الإدارة الضريبية في الحصول على المعلومات.

المطلب الثاني: حق المكلف في الحفاظ على سرية البيانات والخصوصية في ظل الرقمنة.

المطلب الأول

حق الإدارة الضريبية في الحصول على المعلومات

منح المشرعون الإدارات الضريبية سلطات واسعة حتى تستطيع القيام بواجباتها المنوطة إليها، وبما يسمح للإدارة الضريبية المجال للتأكد من صحة المعلومات التي تحصل عليها، ومراقبة العناصر الخاضعة للضريبة، والتي يمكن من خلالها الوصول إلى الوعاء الضريبي وبالتالي تحديد الدخل الحقيقي للمكلف بدفع الضريبة، وهذا ما سنتناوله الباحثة في الفرع الأول، وللوصول إلى حل أمثل لتحسين وتعزيز العلاقة بين الإدارة الضريبية في صدد وظيفتها في الحصول على المعلومات وبين المكلف، ثار تساؤل حول كيفية الاستفادة من التحول الرقمي لترسيخ الشعور بالائتلاف بين الإدارة الضريبية والمكلف بدفع الضريبة، الأمر الذي وقفت عنده الباحثة في الفرع الثاني، وفق الآتي:

الفرع الأول: السلطات الممنوحة للإدارة الضريبية في الحصول على المعلومات.

الفرع الثاني: دور الرقمنة في تحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلف.

الفرع الأول – السلطات الممنوحة للإدارة الضريبية في الحصول على المعلومات:

تتمتع الإدارة الضريبية بالحق في إجراء الفحص والرقابة من خلال مجموعة من العمليات المضبوطة وفق مسارات شكلية وضمنية ومعقدة، ومن أهم هذه الحقوق نذكر الآتي:

– الحق في الاطلاع والاستيضاح والفحص الدقيق وتفتيش المساكن:

في بعض التشريعات، يحق لمراقبي الدخل تفتيش الحاسب العائد للمكلف، ويتم طلب الاسم مع كلمة السر، وفي بعض الأحيان فإن المفتش لا يتمكن من الوصول إلى قاعدة البيانات والمعطيات في حال إخفاء كلمة السر عنه، بسبب ظن المكلف بأن ذلك يتعلق بخصوصيته⁵²⁵.

⁵²⁵ شلاش، محمد ربيع مصطفى. (2010). الضريبة على التجارة الإلكترونية. مرجع سابق، ص 304.

وتعرف سلطة الاطلاع بأنها "تلك السلطة التي قررها المشرع للإدارة الضريبية للتحقق من تفعيل أحكام التشريع الضريبي"⁵²⁶.

كما تُعرف بأنها "السلطة التي منحها المشرع لموظفي الدوائر المالية والإدارات الضريبية ذوو الاختصاص، ليطالبوا بمقتضاها من المكلف بالضريبة أن يقدم كافة المستندات والسجلات التي توضح مقدار دخله لدراستها، وللتحقق من امتثاله الضريبي، ولتوضيح مركزه المالي"⁵²⁷.

وهنا نتعرض لإشكالية حقيقية تتمثل في مدى أحقية مراقبي الدخل في الاطلاع على الحاسب الذي يخص المكلف والتحقق من البيانات التي من الممكن أن تقيد في تحديد الضريبة المتوجب دفعها أو اكتشاف حالات التهرب من دفعها.

وللجواب على هذه الإشكالية فرّق بعض الباحثين بين المكونات المعنوية والمكونات المادية للحواشيب على الشكل الآتي⁵²⁸:

- المكونات المادية: وهي كل ما هو مادي من حواشيب أو أجهزة محمولة أو (تابلت) أجهزة لوحية تكون في حيازة المكلف، وموجودة في موقع المنشأة العائدة للمكلف، ومعدة للاطلاع، فإنه يمكن الاطلاع على ما فيها من بيانات دون إذن مسبق، أما إذا كانت هذه الأجهزة في مكان خاص، مثل سكن المكلف فإنه لا يجوز الاطلاع عليها إلا بعد الحصول على إذن من الجهات المختصة.
- المكونات المعنوية: كالبرمجيات، وهي كل ما يتعلق بالبيانات غير الملموسة وغير المرئية، وتأخذ شكل نبضات إلكترونية، وتشغل حيزاً مادياً من ذاكرة الحاسوب، فهذه قابلة للاطلاع والتفتيش.

⁵²⁶ د. المرصفاوي، حسن. (1962). حق الاطلاع لموظفي الإدارة الضريبية. العدد (2). السنة (2). القاهرة: مصر. مجلة قضايا الحكومة. ص5.

⁵²⁷ د. أبو حشيش، خليل عواد، (2004)، دراسات متقدمة في المحاسبة الضريبية، دار مكتبة الحامد، عمان: الأردن، ص414.

⁵²⁸ حداد، شهرزاد. (2017). الدليل الإلكتروني في مجال الإثبات الجنائي. رسالة ماجستير في الحقوق. جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي: الجزائر. ص30.

كما فرّق باحثون بين نوعين من البيانات منها البيانات المعلنة والعامّة، والتي تحصل عليها الإدارة الضريبية من مواقع الإنترنت (مثل خرائط غوغل)، وبين البيانات السرية أو الخاصة بالمكلف، والتي تحصل عليها الإدارة الضريبية دون إذن أو علم المكلف، وذلك وفق الآتي⁵²⁹:

النوع الأول: البيانات التي تحصل عليها الإدارة الضريبية من المكلفين بأنفسهم بناءً على نصوص واضحة في القانون، وذلك لأغراض ربط وتحصيل الضريبة المتوجب دفعها على المكلف، هذه البيانات يحق لإدارة الضريبة الحصول عليها بالطرق العادية (كالاطلاع على الدفاتر والمستندات) أو بالطرق الإلكترونية (عبر البريد الإلكتروني مثلاً أو قنوات الاتصال الرقمية) شريطة أن تبقى هذه البيانات سرية وغير معلومة إلا للإدارة الضريبية⁵³⁰، وشريطة عدم تداولها إلا في حدود القانون؛ وذلك حتى تبقى الثقة بين المكلف لإدارة الضريبة قائمة، مما يشجعه على تزويد الإدارة الضريبية بكافة المعلومات والبيانات التي يتطلبها طوعاً.

النوع الثاني: البيانات الشخصية التي تحصل عليها الإدارة الضريبية عبر المواقع الإلكترونية وعن طريق تتبع موقع الجهاز الذي يقوم بعملية تصفح على الإنترنت، يتم الحصول على البيانات الشخصية.

وبالرغم من وجود اتفاق مسبق بين المستخدم والموقع الذي يقوم بتصفحه الفرد، ويقوم الموقع بالتعريف بسياسة الخصوصية الذي يتم من خلاله إعلام الأفراد الذين لا يقرأون شروط الاستخدام ولا الاتفاقيات المتعلقة بها إما لضيق الوقت أو أنهم لا يعون مدى خطورة وتأثير ذلك على حياتهم الشخصية ومن الممكن للإدارة الضريبية أن تحصل على هذه المعلومات والبيانات لأغراض تحصيل الضريبة

⁵²⁹ Kimberly A. Houser & Debra Sanders. (2017). The use of Big Data analytic the IRS: Efficient Solutions or the end of privacy as we know it? Summer, p.6.

⁵³⁰ ICAEW, Chartered Accountants: Digitalization of tax: International Perspectives, London, 2019, p.12.

باعتبار أن المواقع المتصفحة التي تتبع شخصاً مقيماً في الدولة تعتبر من الجهات الملزمة بتقديم هذه البيانات للإدارة الضريبية.

وقد أدّى التطور التقني في القرن الحالي الحصول على المعلومات في بعض الدول الأوروبية، إلى الكشف عن دخل الأفراد، ومثال ذلك خدمة "ستريت فيو" التي أطلقتها غوغل من خلال خوارزميات تعمل في المناطق التي تغطيها خدمة غوغل لعرض صور الشوارع، ولهذا النهج دلالات كبيرة على كيفية جمع بيانات على الدخل على نطاق واسع في المستقبل، فعلى سبيل المثال، ستعطي النتائج مصادقية لحقيقة أن نوع السيارة التي يقودها الفرد قد يكشف معلومات معينة عنه، مثل حجم الثروة أو الطبقة الاجتماعية، وقد جاءت الباحثة على ذلك هذا المثال لبيان الفوائد التي من الممكن أن يتوصل إليها العلم والتطور التكنولوجي كما الذكاء الاصطناعي مستقبلاً⁵³¹.

وفي الجمهورية العربية السورية فقد أعطيت الإدارة الضريبية حق الاطلاع بموجب القانون رقم 25/ لعام 2003⁵³²، في المادة السادسة منه التي تنص على أنه: (يتمتع العاملون في مجال الاستعلام ومكافحة التهرب الضريبي بحق الاطلاع على البيانات والمعلومات والوثائق المتعلقة بالتكليف بالضرائب والرسوم مع مراعاة أحكام سرية المصارف).

كما ألزمت المادة السابعة من القانون نفسه بأن يجري هذا الاطلاع بشروط، وهي أن يكون التدقيق من قبل عاملين اثنين أثناء الدوام للمكلف، ومن دون أن يؤدي إلى عرقلة أعمالهم، ويعد هذا الحق من قبيل الاستدلال، ومن الممكن أن يصبح من الحقوق التفتيشية التي تمنح للموظفين في الإدارة الضريبية، ويقيد هذا الحق سلطة الموظفين بعدة ضوابط وشروط أهمها:

1. أن يكون الاطلاع بهدف معرفة العناصر الدقيقة لعملية تحقق الضريبة.

2. أن يعطى حق الاطلاع لموظفين محددين في الإدارة الضريبية.

⁵³¹ منشور على الموقع:

<https://www.bbc.com/arabic/vert-cap-42741366>.

⁵³² قانون الاستعلام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي رقم 25/ لعام 2003.

3. أن يمارس في موقع العمل نفسه، إلا إذا توافرت دلائل على وجود الوثائق في أماكن أخرى.

4. أن يكون حق الاطلاع محدداً بمدة معينة، فكل ضريبة لها قانون يحدد وقت احتفاظ المكلف

بالبينات الدالة على نشاطه.

وقد منح القانون رقم 24/ لعام 2003 في سورية الإدارات الضريبية صلاحيات التدقيق

والتحقيق والتفتيش والاستطلاع والاطلاع على قيود المكلفين ومستنداتهم، وكل أمر من شأنه أن يحقق

عدالة فرض الضريبة.

واستجابةً مع متطلبات الواقع الاقتصادي الجديد في سورية، ومع صدور المرسوم التشريعي رقم

30/ لعام 2023⁵³³، تم التشديد على كل من يرفض التعاون وإعطاء الوثائق الحسابية والمعلومات

التي تطلبها الدوائر المالية وذلك في المادة 9/ منه حيث نصت على أنه:

((تعديل المادة 26/ من القانون رقم 24/ لعام 2003 وتعديلاته، لتصبح على النحو الآتي:

أ. للدوائر المالية في سبيل تحقق الضريبة على المكلفين أن تقوم أو توزع بالقيام بأعمال

التدقيق أو التحقق التي من شأنها أن تقدم لها إيضاحاً، وأن تطلب من المكلفين، ومن المكلفين الآخرين

ومن جهات القطاع العام جميع الوثائق الحسابية والقوائم والعقود، وكل من يكون لديه المعلومات والوثائق

التي تطلبها الدوائر المالية بمقتضى هذه المادة.

ب. يعزم بقرار من وزير المالية كل من يرفض إعطاء الوثائق المشار إليها في الفقرة أ/ من

هذه المادة بغرامة مالية قدرها 5% خمسة بالمئة من فرق الضريبة المتحقق وإضافتها وتماماتها الناتج

عن هذه المخالفة، على ألا تقل عن (100.000) ل.س مئة ألف ليرة سورية عن كل وثيقة لم تقدم،/

وتضاعف الغرامة في حال التكرار)).

أما بالنسبة لحق الإدارة الضريبية في تفتيش المساكن، فقد نصت المادة السابعة من قانون

الاستعلام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي رقم 25/ لعام 2003 على أنه لا يجوز زيارة بيوت

⁵³³ المرسوم التشريعي رقم 30/ لعام 2023 القاضي بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بتاريخ 2023/9/28.

السكن أو إجراء التحريات فيها، ما لم تكن هناك معلومات أكيدة وموثقة بأن المكلف يستخدم المنزل أو غرفة منه لإدارة أعماله من خلالها، ووجود وثائق أو مستندات تساعد على كشف عمليات التهرب الضريبي، وبعد الحصول على موافقة النيابة العامة تحت رقابة القضاء المباشرة.

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد أصدر الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة القانون الاتحادي رقم 7/ لسنة 2017⁵³⁴ وأعطى الحق بموجبه للهيئة الاتحادية للضرائب في القيام بالتدقيق الضريبي بموجب المادة 17/ منه، حيث نصت المادة على أنه: للهيئة القيام بالتدقيق الضريبي في مقر الهيئة أو مكان عمل الشخص الخاضع للتدقيق، أو أي مكان آخر يمارس فيه هذا الشخص الأعمال، أو يقوم بتخزين السلع، أو بحفظ السجلات فيها، وعليها إبلاغ الشخص الخاضع للتدقيق الضريبي قبل (5) خمسة أيام عمل على الأقل، قبل القيام بعملية التدقيق واستثناءً على مبدأ إبلاغ المكلف، فإنه يحق لمدقق الضرائب الدخول إلى أي مكان يمارس فيه الشخص الخاضع للتدقيق أعماله أو حفظ السجلات فيه، وحسب الحال يتم إغلاقه بشكل مؤقت من أجل إجراء عملية التدقيق لمدة لا تتجاوز (72) ساعة، ودون تبليغ مسبق، وذلك في إحدى الحالات التالية: أ. إذا كانت للهيئة أسباب جدية تدعو إلى الاعتقاد بأن الشخص الخاضع للتدقيق الضريبي يشارك أو متورط في التهرب الضريبي.

ب. إذا كانت للهيئة أسباب جدية تدعو إلى الاعتقاد بأن عدم إغلاق المكان الذي يقام فيه التدقيق بشكل مؤقت قد يتسبب في عرقلة إجراء التدقيق الضريبي.

ج. إذا قام الشخص الذي تم تبليغه مسبقاً بالتدقيق الضريبي بالشروع في منع مدقق الضرائب من الدخول إلى المكان الذي سيقام فيه التدقيق الضريبي.

وحقوق موظفو الهيئة الاتحادية للضرائب ليست مطلقة، وإنما مقيدة بعدم الإفصاح عن المعلومات التي حصلوا عليها بصفاتهم الوظيفية، أو بسببها أثناء خدمتهم إلا بناءً على ما يتم تحديده أو

⁵³⁴ قانون الإجراءات الضريبية رقم 7/ لعام 2017، دائرة القضاء - أبو ظبي، الطبعة الأولى.

تعريفه، كما يلتزمون بالحفاظ على السرية المهنية وعدم الإفصاح عن المعلومات، إلا بناءً على طلب من السلطات القضائية، كما يلتزم كل من حصل على معلومات، بعدم إفشاء أو استعمال المعلومات إلا للغاية التي حصل عليها من أجلها.

أما بالنسبة لمكان سكن الخاضع للتدقيق الضريبي، فإنه في حال كان المكان المقرر الدخول إليه هو مكان سكن فإن الهيئة الاتحادية للضرائب تحتاج لموافقة كتابية مسبقاً من المدير العام، كما يجب الحصول على إذن من النيابة العامة.

الفرع الثاني - دور الرقمنة في تحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلف:

إنَّ قدم مراقب الدخل ثقيلة على عتبة المكلف، والعلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلف، إنما هي علاقة تنظيمية، يحكمها القانون الضريبي.

وعليه، فإنه يجب التفكير في إيجاد طريقة أو آلية للمراقبة عن بُعد، بهدف الحصول على المعلومات من المكلفين، والاستفادة من تقنيات الاتصال الحديثة، التي تسمح وبفضل سرعتها وجودتها بخلق لغة حوار جديدة بين مراقب الدخل والمكلف، وهذا ما ستحققه الرقمنة في رأي الباحثة، من خلال الاستغناء عن مسك الدفاتر التقليدية ونقلها إلى ثقافة الدفاتر الإلكترونية، ولكنها لا تعني تمام الاستغناء على دور مراقب الدخل أو الموظف المختص في القيام بسلطاته الممنوحة له، إنما يجب أن تكون هذه السلطات في أضيق الحدود، وفي حالات استثنائية جداً في حال نجاح مشروع التحول الرقمي.

وقد أفادت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنه تم تطبيق الروبوتات لتحل محل إجراءات التدقيق التي يقوم بها موظفو الإدارات الضريبية.

ومثال ذلك، فنلندا، حيث أدخلت إدارة الضرائب تقنيات حديثة سمحت بتكوين برامج للانتقاط وتفسير التطبيقات الحالية لمعالجة البيانات، وطوّرت أول روبوتات توضيحية باستخدام عمليات في التدقيق الضريبي، وبالتالي، يتم استخدام تطبيقات الروبوتات لإجراء فحوصات جودة البيانات وتجميع البيانات من مصادر مختلفة.

وبالنظر إلى هذه الأشكال الجديدة من تفاعل الذكاء الاصطناعي، فقد طرح السؤال التالي: من

هم صانعو القرار؟ هل هم المسؤولين الحكوميين، أم البرامج التي يثقون بها؟!.

وأحد الحلول الممكنة هو رسم خط تلاقي بين عملية صنع القرار التقديرية والموظفون الذين

يستخدمون التقنيات الحديثة⁵³⁵.

وقد نشرت أستراليا التقرير رقم 46/ عن المساعدة الآلية في اتخاذ القرار الإداري، والذي

يحتوي على مبادئ أفضل الممارسات لتطوير وتشغيل أنظمة الكمبيوتر الخبيرة المستخدمة في اتخاذ

القرارات الإدارية أو المساعدة في اتخاذها، وتعرف الأنظمة الخبيرة على أنها أنظمة حوسبة يمكنها عند

تزويدها بالمعلومات الأساسية والقواعد العامة للاستدلال والاستنتاج أن تحاكي عمليات التفكير بالخبير

البشري، وتشير الوثيقة هذه نفسها أنه نظراً للصعوبات التي يمكن أن ينطوي عليها بناء نظام خبير

لاتخاذ القرار، بدلاً من المساعدة أو توجيه صانع القرار في اتخاذ القرار، سيكون مناسباً بشكل عام فقط

للقرارات التي تتضمن معايير غير تقديرية⁵³⁶.

كما تعرّف الأنظمة الخبيرة بأنها "عبارة عن برامج يتم تصميمها باستخدام الحاسب الآلي،

وتعمل على جمع أفكار وخبرات الخبراء البشريين المتخصصين في مجال معين، ويمكن للمستخدم

الحصول على النصيحة المناسبة، من واقع تلك الخبرة لأداء المهمات المعقدة والصعبة، وتبرير

الاستفسارات، وكذلك تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها⁵³⁷.

⁵³⁵ Antonio Faúndez- Ugalde, Rafael Mellado Silve, Euduro Lizana, use of artificial intelligence by tax administrations (2002), available on line at:

www.elesvier.com/locate/CLSR, p.9

⁵³⁶ available at:

<https://www.ag.gov.au/legalsystem/ad.administrativelaw/report46.aspx>.

⁵³⁷ Alan Sangster, (1991). **Expert system in the accounting: a textboool Review**, the British accounting review, vol 23-No2.

وتتضمن الأنظمة الخبيرة على آلاف الساعات لعمل الخبراء البشريين التي تدخل في إنشاء قواعد المعرفة، ويصمم النظام حتى يتم استخدامه بواسطة الأشخاص الذين يمتلكون الخبرة في مجال البرنامج، وفي المجال الضريبي تمت تسمية الأنظمة الخبيرة المستخدمة فيها بعدد من التسميات أحدها العبقريّة، ومعروفة أيضاً باسم (نظم قواعد المعرفة)، فهي تحتوي على كميات كبيرة من المعرفة المتعلقة بتنفيذ مهمة معينة⁵³⁸.

وترى الباحثة بأن الربط الإلكتروني مطلب للمكلفين رغبةً منهم بتحديد العامل البشري من جهة، ومطلب للإدارة الضريبية لتحديد رقم الأعمال من جهة أخرى، كما أنه يحمل عدالة ضريبية ويضفي الوضوح والشفافية على العلاقة بين المكلفين والإدارة الضريبية.

ويقصد بالربط الضريبي الإلكتروني:

توظيف الرقمنة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تقدير الضريبة، بدون التدخل البشري والتعسف الحاصل من قبل الإدارة الضريبية في بعض الأحيان، وهنا يكون الاتصال مباشر بين المكلف والإدارة الضريبية، حيث يقدم المكلف الإقرار وفق النموذج المعتمد من قبل الإدارة الضريبية عبر شبكة الإنترنت، ومن خلال البرامج التكنولوجية يمكن للإدارة تحليل هذه البيانات التي يقدمها المكلف وبالتالي الوصول إلى تقدير الضريبة وفقها.

وبما أنه لا يوجد نمط عمل معين لأداء مراقب الدخل أو المدقق الضريبي، فإنه يجب توخي الحذر عند اختيار هذا المراقب أو المدقق عند قيامه بوظيفته في مجال تحليل البيانات والمعلومات، ويجب أن تتوافر فيه عدة مقومات أهمها⁵³⁹:

⁵³⁸ Sara M. Linton, jd, PhD, Msis, (2006). **Technology and taxes: the development of expert system in taxation and their effect on the demand for professional tax preparation**; case study workshop- Indiana University Northwest, Smlinton@lun.edu.

⁵³⁹ الحمزة، عبد الحليم. (2018). **الفحص الضريبي الإلكتروني كأداة لتفعيل عمل الإدارة الضريبية: نحو نموذج لنظام المعلومات الإلكترونية في الإدارة الضريبية في الجزائر**. جامعة تبسة. العدد (12). مجلة دراسات جبائية. ص12.

1. الكفاءة والمهارة: يجب على المدقق الضريبي أن يكون على دراية كافية بنظم الحاسب

الآلي ومكوناتها ووظائفها، وإمكانياتها التشغيلية، وفهم أثر التشغيل الإلكتروني على دراسة وتقييم الرقابة الداخلية، وعلى تطبيق إجراءات الفحص بما في ذلك التحليل الصحيح للمعلومات.

2. خطة تحليل البيانات: يجب أن يحصل المدقق على المعلومات الخاصة بظروف التشغيل

الإلكتروني للبيانات المتعلقة بخطة التدقيق، ومنها: أجهزة الحاسب الآلي، والتطبيقات المستخدمة بواسطة المنشأة، خطة استخدام التطبيقات الجديدة، معرفة كيفية عملية تشغيل البيانات، تحديد درجة اعتماده على نظم رقابة التشغيل الإلكتروني للبيانات.

3. نظم الرقابة الداخلية: يجب على المدقق الضريبي أثناء قيامه بوظيفته لعملية التحقق

والتقييم المبدئي لنظام الرقابة الداخلية أن يتعرف على النظام المحاسبي ليتمكن من تفهم المجال العام للرقابة.

4. أدلة الإثبات: قد يؤثر التشغيل الإلكتروني للبيانات على تطبيق إجراءات مدى الالتزام

وإجراءات التحقق من نواحٍ متعددة، مثل استخدام أساليب الفحص الإلكتروني كعدم وجود مستندات ووثائق المدخلات، وهذا بدوره يعوق المدقق الضريبي عند فحص الأدلة المستندية.

ومن ناحية التشريع السوري، فقد تم تعريف المراجعة الضريبية على أنها: "مراجعة يقوم بها

مدقق الحسابات بهدف إعداد البيان الضريبي للمكلف وفقاً لأحكام قانون الدخل رقم 24/ لعام 2003

وتعديلاته، والتي أوجبت على المكلفين بضريبة الأرباح الحقيقية إعداد واعتماد البيان الخاص بها من

محاسب قانوني مجاز أصولاً من غير العاملين في وزارة المالية...، إضافةً لأحكام القانون رقم 33/

لعام 2009 المادة 44/ منه، والتي قضت بأن على مدقق الحسابات المعد للبيان الضريبي أن يقوم

بعملية مراجعة ضريبية قبل المصادقة على البيان الخاص بضريبة الأرباح الحقيقية، وتشمل إجراءات

المراجعة الضريبية ما أوجبه القانون رقم 33/ لعام 2009 في المادة 44/، حيث نصت المادة المذكورة

بأن على مدقق الحسابات في حال تكليفه بإعداد البيان الضريبي القيام بالإجراءات التالية:

أ. تقييم نظام الرقابة الداخلية وإجراء الاختبارات بغاية تقييم كفاءته لتحقيق التزام المكلف بالقوانين الضريبية.

ب. لفت نظر المكلف إلى أي خلل في نظام الرقابة الداخلية فيما يخص الضرائب النوعية والرسوم التي تخضع لها منشأة المكلف.

ت. أن يصمم إجراءات تدقيق على أساس الاختبار بالعينة مخصصة لعناصر البيانات المالية لتغطية التزامات المكلف بالضرائب النوعية المختلفة.

ث. الحصول من المكلف على كتاب تمثيل يؤكد فيه التزامه بالقوانين الضريبية.

ج. إبلاغ لجنة التدقيق أو الإدارة كتابة أو الإفصاح في حال وجود أي مخالفات للقوانين الضريبية.

ح. أن يتضمن الإفصاح فقرات واضحة حول التزام المكلف بالقوانين الضريبية.

خ. الطلب من المكلف رد النفقات غير المقبولة ضريبياً إلى الأرباح الخاضعة للضريبة.

د. القيام بإجراءات تدقيق محددة للجداول الضريبية في حال وجودها.

ذ. القيام بإجراءات تدقيق للتأكد من كتابة المخصصات الضريبية المترتبة على المكلف، وكذلك

فإن مدقق الحسابات يقدم شهادة التدقيق مرفقة بالبيان الضريبي الخاص بضريبة الأرباح الحقيقية والتي لا تقبل الدوائر المالية البيان الضريبي بدونها⁵⁴⁰.

وضمن ورشة العمل التي ترأسها مدير عام هيئة الضرائب والرسوم في سورية، تم التعريف

بنظام الربط الإلكتروني للفواتير المصدرة على أنها⁵⁴¹: "نقل ثقافة مسك الفواتير والسجلات المحاسبية

من الشكل الورقي إلى الإلكتروني، واستخدام تقانة المعلومات وبناء قواعد بيانات معتمدة رمز (QR)

⁵⁴⁰ د. المهاني، خالد محمد. (2019). التهرب الضريبي وأساليب مكافحته. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية. جامعة الدول العربية. القاهرة: مصر. ص 428.

⁵⁴¹ أ. ونوس، منذر. (2022). ورشة عمل بعنوان (الإصلاح الضريبي والربط الإلكتروني)، جامعة دمشق: سورية، كلية الاقتصاد،

(إلكتروني أو ورقي)، والاستفادة من البيانات المتعلقة بكتلة التداول بكل قطاع، وكل محافظة، ويحقق

الربط الإلكتروني الشفافية في العلاقة بين المكلفين والإدارة الضريبية من خلال:

1. فرض نمط عمل مراقب من الإدارة الضريبية بالسوق المحلية والمتابعة بشكل مستمر .

2. إظهار الأرقام الحقيقية للنشاط الاقتصادي للقطاعات التي يتم الربط معها.

3. التقيب بالبيانات وبناء منظومة دعم القرار .

ونذكر بعض أهم القطاعات المبينة بنظام الربط الإلكتروني للفواتير المصدرة:

- منشآت الإطعام السياحي	- المشافي الخاصة
- الفنادق درجتين وما فوق	- مخابر التحليل
- كبار ومتوسطي المكلفين	- مستودعات الأدوية والصيدليات
- مراكز بيع الجملة ونصف الجملة	- المستوردين والمصدرين
- المنتجات ومراكز الاصطياف	- المخلصين الجمركيين
- المدينة الصناعية بعدرا، بحسياء	- مدقي الحسابات ومكاتب وشركات تدقيق الحسابات
- شحن البضائع الداخلي والخارجي	- الصاغة وبيع المجوهرات والحلي
- الأطباء والصيادلة وبعض المهن العلمية وغيرها من القطاعات	

وعليه، يعتبر الربط الإلكتروني من الركائز الأساسية لتعزيز الإيرادات الضريبية وتوسيع القاعدة

الضريبية، وتؤكد الإدارة الضريبية من التزام المكلفين بقواعد العمل وإصدار الفواتير وتحديد رقم عملهم

الفعلي وهو المحور الأساسي للوصول إلى تكليف ضريبي عادل، كما يتم من خلال الربط الإلكتروني

التركيز على الجانب الطوعي في تقديم الإقرار الضريبي، وكيفية احتساب الضريبة والإعفاءات والربط

النهائي، وهو ما يستلزم توفير المعلومات إلكترونياً من جانب الإدارة الضريبية، وفي بعض الأحيان يكون

منح الحوافز للمكلفين الذين يقومون بتقديم إقراراتهم الضريبية بشكل طوعي إلكتروني، من أهم عوامل

نجاح منظومة الربط الإلكتروني، كما تسهم أنظمة الدفع الإلكتروني في سداد المستحقات الضريبية عاملاً مهماً في تخفيض التكاليف الإدارية لعملية تحصيل الضريبة، وتقوم ببناء الثقة وتدعيمها بين المكلف بدفع الضريبة وبين الإدارة الضريبية.

وعليه، ترى الباحثة في أنَّ الرقمنة تحسّن العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلف من خلال عدة

نقاط أهمها:

- خلق الثقة بين الإدارة الضريبية وبين المكلف وزيادة الشفافية عن طريق الربط الإلكتروني.
- تجنب الاحتكاك المباشر بين مراقب الدخل والمكلف حيث يمكنه أن يؤدي عمله عن بُعد.
- زيادة الامتثال الضريبي الطوعي وزيادة فعالية التحصيل الضريبي، كما تقليل تكلفة التحصيل وذلك بسبب تحسين بيئة العمل وبالتالي، زيادة درجة رضا المكلفين بإتاحة قنوات اتصال متعددة تقوم بتوفير معلومات عامة ومفصلة وتقوم بالرد على شكاوى المكلفين واستفساراتهم.

المطلب الثاني

حق المكلف في الحفاظ على سرية البيانات والخصوصية في ظل الرقمنة

شهدت العلاقات الإنسانية في السنوات الأخيرة تغيراً جذرياً بسبب ثورة التكنولوجيا والاتصالات وأضحت المعلومات متاحة بشكل كبير، وساعد ذلك في إمكانية الحكومات من الوصول إلى معلومات شخصية للمواطنين، حيث يتم جمع وتخزين البيانات في قواعد بيانات ضخمة، وأصبحت المعلومات والبيانات الشخصية مكشوفة⁵⁴² على صفحات التواصل الاجتماعي ومواقع الإنترنت.

ونظراً لأهمية الحق في الخصوصية والسرية واعتباره حقاً لصيقاً بالإنسان، حظرت جميع الشرائع السماوية والقوانين الوضعية التعدي عليه، واعتبرته مستمراً حتى بعد وفاتهم حفاظاً لكرامتهم. وفي ظل ما تتمتع به الإدارة الضريبية من سلطات مختلفة مقرر لها من خلال التشريع الضريبي مع ما يثير مخاوف المكلفين من ناحية الاطلاع على معلوماتهم الشخصية، كل ذلك جعل هناك عدم اتزان في العلاقة بين الإدارة الضريبية وبين المكلف، الأمر الذي جعل المكلف يسلك طرق التهرب الضريبي.

ولحساسية أهمية هذا الموضوع تعرضت الباحثة في هذا المطلب إلى أهم الضمانات الدستورية المقررة للمكلف بدفع الضريبة في فرع أول، وأمام البعد الدولي للعمليات الضريبية كان لا بد من الوقوف عند المعايير الدولية وتطويع القواعد الواردة في الاتفاقيات بين الدول بشأن تبادل الأسرار الضريبية المتعلقة بالمكلفين وذلك في فرع ثانٍ، وفق الآتي:

الفرع الأول: الضمانات القانونية لاحترام حق المكلف في الخصوصية والسرية.

الفرع الثاني: التعاون الدولي بشأن تبادل المعلومات والأسرار الضريبية.

⁵⁴² E. Lichtblau & M. Apuzzo, **Justice department Appel's refusal to unlock Iphone à marketing strategy**, the New York times, available at: <https://www.nytimes.com/2016/>.

الفرع الأول - الضمانات القانونية لاحترام حق المكلف في الخصوصية والسرية:

إنَّ التطور السريع للمعلوماتية أفرز حتمية التشريع في هذا المجال بوضع نظام قانوني قطعي يخدم صالح الأفراد ويضمن حمايتهم ففي جميع الأحوال لا يجب أن تكون المعلوماتية وسيلة للانتقاص من الكرامة الإنسانية، أو حقوق الإنسان، أو الحياة الخاصة والعامة.

إدراكاً بهذه الأبعاد، فإنَّ العديد من التشريعات الأوروبية أصدرت نصوصاً خاصة بالمعلوماتية وكل ما يتعلق بالحدود التي تحمي خصوصية الأفراد وحياتهم أثناء جمع المعلومات أو أثناء وضع البطاقات الشخصية للأفراد وتخزينها.

وعادةً، هذه التشريعات الأوروبية⁵⁴³، قد تتمحور حول الإجراءات الواجب اتباعها لاقتناء المعلومات الشخصية المخزنة في المعلوماتية، إلى جانب تسجيل والحفاظ على المعلومات، وكيفية الدخول إليها، وقد وضعت مجموعة من الأحكام الجنائية كوسائل ردعية في حال الإخلال بالشروط الموضوعية والإجرائية المنصوص عليها سابقاً.

وإنَّ الذي يحدد الأسس والمبادئ التي يقوم عليها نظام الدول هو القانون الدستوري، فإذا كان يُعنى بتنظيم السلطات العامة، فإنه من ناحية أخرى لا يهدر دور الفرد في المجتمع، لذلك فهو يُعنى أيضاً بتنظيم ممارسة الأفراد لحقوقهم وحياتهم العامة، ومرجع ذلك أن الإنسان قد كافح منذ الأزل في مواجهة السلطة من أجل الحصول على هذه الحقوق والحريات، ولا شك في أن القانون الدستوري باعتباره قانوناً للسلطة أن يقوم بحماية تلك الحقوق من اعتداء السلطة عليها، فهو من هذا المنطلق يتدخل من أجل إقامة التوازن بين السلطة والحرية، ويتفادى الصراع بينهما بذلك⁵⁴⁴.

⁵⁴³ Derective 95/46 yce du parlement European du consiel du 24/10/1995 relative la protection des personnes physique a legard du traitement des donnes a caracterses personel et a libres circulation de ces donnes – journal official n(28) du 23/11/1995 pg0031-0050 convention pour la protection des personnes a 1- egards du traitment automatise de donnes a caracteres personel. Strasbourg 28/1/1981- protocol aditionel ste 181.

⁵⁴⁴ د. البحري، حسن مصطفى. (2009). القانون الدستوري. الطبعة الأولى. دمشق: سورية. الجامعة الافتراضية السورية. ص8.

وفي المجال الضريبي، إذا كانت القوانين والتشريعات الضريبية قد وضعت على عاتق المكلف بالضريبة العديد من الالتزامات، ومنحت الإدارة الضريبية العديد من السلطات كالإطلاع والتحري والتفتيش؛ فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن يؤدي استعمال تلك السلطات المقررة للإدارة الضريبية إلى انتهاك الحقوق الدستورية والقانونية لحماية حرمة حياة المكلف الخاصة.

والضمانات المقررة للمكلف بالضريبة كثيرة، منها ما هو متعلق بشروط إشعار المكلف بالضريبة، ومنها ما هو متعلق بحق الاستعانة بمستشار، واحترام وقته، وتمكينه من الدفاع عن نفسه، وسيتم التركيز في هذا الفرع على حق المكلف في الخصوصية والسرية باعتباره النقيض لحق الإدارة الضريبية في سلطة الإطلاع والتفتيش.

ضمانة عدم إفشاء أسرار المكلف بالضريبة:

إن الحرية حق مقدس، وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية، وتحافظ على كرامتهم وأمنهم⁵⁴⁵، والقوانين الضريبية تضمن للإدارة الضريبية حق الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بالمكلفين، بغية الاستفادة منها في تحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح، وهذا الحق ليس مطلقاً، وإنما هو يقيد الإدارة الضريبية في عدم جواز استعمال البيانات الخاصة بالمكلف في غير الأغراض الضريبية وذلك حفاظاً على سرية بياناته وحماية الخصوصية.

وتعاقب التشريعات الضريبية موظفي الإدارة الضريبية الذين يخالفون الالتزام بالسرية عند قيامهم بإفشاء أسرار المكلف دون وجه حق، أو عند إساءة استعمال معلوماته السرية التي يحصلون عليها في معرض التكليف الضريبي في غير الغرض المخصص لها⁵⁴⁶.

ولذلك، فإن الخصوصية وملكية البيانات تثير العديد من المخاوف لدى المكلفين، حيث يمكن أن يؤدي الدمج المحتمل لكمية كبيرة من البيانات الكامنة وراء حساب الضرائب إلى السماح بتجميع

⁵⁴⁵ الدستور السوري الصادر عام 2012.

⁵⁴⁶ د. فرهود، محمد سعيد، د. العكام، محمد خير. (د.ت). الحقوق الأساسية للمكلف بالضريبة والالتزامات. بحث منشور على

الموسوعة القانونية المتخصصة. على الموقع: Arab-ency.com.sy

أنماط الإنفاق الخاصة بالفرد، وأماكن وجوده وعلاقاته، وبالتالي سيؤدي جمع مثل هذه الكميات من المعلومات والبيانات إلى إثارة قضايا الثقة وتحتاج إلى شرحها وتبريرها بعناية⁵⁴⁷.

والسر لغةً: "هو ما يكتمه الإنسان في نفسه ويخفيه عن الآخرين، وجمعه الأسرار⁵⁴⁸.

والأصل اللاتيني للسر مشتق من كلمة (Sécrets) وهي صفة تحمل معنى الخفاء⁵⁴⁹، وإن كلمة (Secret) في اللغة الإنكليزية والتي تعني السر مشتقة لكلمة (Sacred) والتي تعني مقدس، حيث اقترن السر في بداية الأمر بصفة التقديس⁵⁵⁰.

ويعرف السر الضريبي بأنه أو ما يسمى أحياناً بمبدأ الخصوصية الضريبية بأنه "الإجراءات المبينة في القانون الضريبي والتي تهدف إلى تقييد الإدارة الضريبية أو تمنعها من الإفصاح إلى طرف ثالث عن البيانات التي حصلت عليها بمناسبة إجراءات الفحص والتدقيق والربط الضريبي، ما لم يأذن لها المكلف بهذا الإفصاح"⁵⁵¹.

كما يعرف السر الضريبي بأنه "كل ما وصل إلى علم موظفي الإدارة الضريبية أثناء ممارستهم لمهنتهم وبمناسبتها، وكل ما عهد به الممول إليهم من معلومات أو بيانات، وبعبارة أخرى يشمل السر الضريبي كل ما يتعلق بنشاط أو دخل الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون الضريبي من بيانات أو تقارير أو قوائم التقدير ونسخها، وكل معلومة من شأن الإعلان عنها الإضرار بمصالح المكلفين"⁵⁵².

⁵⁴⁷ Rex arendsen and Peter Green, op, cit, p.24.

⁵⁴⁸ بن منظور. (1992). لسان العرب. مجلد (4). بيروت. دار صادر. ص356.

⁵⁴⁹ Arguelles, Alexander, English French Spanish German Dictionary, Librare Du Liban, Publishers, 2006, p. 489.

⁵⁵⁰ النوري، حسين. (1974). سر المهنة المصرفي في القانون المصري والقانون المقارن. القاهرة: مصر. مكتبة عين شمس. ص8.

⁵⁵¹ د. صديق، رمضان. (د.ت). الموازنة بين حق الممول في الخصوصية وحق الإدارة الضريبية في الحصول على المعلومات. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية. ص379.

⁵⁵² الشناوي، محمد وليد. (2018). الحماية الدستورية لحقوق دافعي الضرائب. دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة. العدد (65). مجلة البحوث القانونية والاقتصادية. ص642.

أي أنه حتى يمكن وصف السر بأنه مهني ضريبي، يجب أن يكون له علاقة بالوظيفة التي يقوم بها مراقب الدخل، أو الموظف المختص، أي أن يكون الشخص قد حصل على المعلومات بمناسبة مباشرة وظيفته، وتوصف بأنها سرّ لدى صاحبها.

وقد اختلفت الآراء بشأن تحديد المقصود بالسر المهني، انطلاقاً من الاختلاف حول المقصود بالسر فذهب رأي إلى أن السر المهني هو كل ما يضر إفشاؤه بسمعة مودعه أو بكرامته، في حين اعترض بعض الفقهاء على ذلك بأن السر قد يكون مشرفاً وليس مشيناً بمن يريد كتمانته ولا يضر بكرامته أو سمعته، ومع ذلك فإن صاحبه يعتبره سرّاً⁵⁵³.

وذهب رأي آخر إلى أن السر المهني إنما ينحصر في الوقائع التي لم تكن معروفة للمؤمن على السر من قبل، أي قبل تعامله مع من يتعلق بذلك السر⁵⁵⁴، وذهب رأي أيضاً إلى أن المناط في تحديد السر المهني هو إرادة صاحبه⁵⁵⁵.

والصراع بين حقي الإدارة الضريبية والمكلف في حصول الأول على المعلومات وضمانة الثاني لحرمة حياته الخاصة، إنما هو صراع بين مبدئين أساسيين، وهما مبدأ الالتزام بالسرية، ومبدأ الشفافية الضريبية، فمن حق الحكومة أن تصل إلى معلومات عن الأنشطة الاقتصادية لضمان تحصيل الضرائب وإنفاقها، وغلبة أحد المبدئين من شأنه أن يؤثر في اقتصاد الحكومة من جهة، والتزام المكلف وعدم تهريبه من دفع الضريبة من جهة أخرى ولذلك يثور التساؤل: إلى أي حد يكون للأفراد حقوق -تحميها القوانين- في إخفاء بياناتهم الشخصية عن أولئك الذين لهم مصلحة في كشفها (كالإدارات الضريبية)⁵⁵⁶؟

⁵⁵³ د. سلامة، أحمد كامل. (1980). الحماية الحنائية لأسرار المهنة. رسالة دكتوراه. القاهرة: مصر. ص 45.

⁵⁵⁴ د. سلامة، أحمد كامل. (1980). الحماية الحنائية لأسرار المهنة. المرجع السابق نفسه. ص 47.

⁵⁵⁵ Louis Pimienta, **Le secret professionnel de l'avocat**, Thèse, Paris, 1937, p.89.

⁵⁵⁶ د. صديق، رمضان. (د.ت). الموازنة بين حق الممول في الخصوصية وحق الإدارة الضريبية في الحصول على المعلومات. مرجع سابق. ص 379.

وللإجابة على هذا التساؤل فقد نصت المادة /6/ من القانون رقم /25/ لعام 2003 السوري على أنه: (يتمتع العاملون في مجال الاستعلام ومكافحة التهرب الضريبي بحق الاطلاع على البيانات والمعلومات المتعلقة بالتكليف بالضرائب والرسوم مع مراعاة أحكام سرية المصارف).

وعليه، فإن السرية المصرفية تعتبر من أهم سمات العمل المصرفي، الذي يؤتمن على أسرار عملائه، لأن أساس العلاقة بين العميل والمصرف يقوم على الثقة، وتبرز أهمية التزام المصارف بواجب كتمان الأسرار المصرفية، لما يترتب على إفشائها من أضرار قد تصيب العميل ذاته⁵⁵⁷.

ولكن يرد على هذه السرية المصرفية استثناء مقتضاه السماح للهيئات الضريبية الاطلاع والتحري عن أموال العميل لدى المصرف، وهذا الاستثناء مقتضاه حماية المصلحة العامة للدولة، فالهيئة العامة للضرائب والرسوم تهتم بالدرجة الأولى، بمعرفة مقدار دخل المكلف الضريبي، من أجل تحديد وعاء الضريبة فقط، وليس لأي أغراض أخرى.

وفي معرض تنظيم رفع الكتمان عن الأسرار المصرفية، وكل ما يتعلق بالعمل من معلومات وبيانات للإدارة الضريبية، فقد نصت المادة /5/ من القانون رقم /30/ لعام 2010⁵⁵⁸، على أنه:

لا يجوز الاحتجاج بأي حال من الأحوال بالسرية المصرفية في الحالات التالية:

أولاً:

أ. في معرض ممارسة مجلس النقد والتسليف ومديرية مفوضية الحكومة لمهامهم المنصوص عليها في القوانين والأنظمة النافذة، وعلى المؤسسات المشمولة بأحكام هذا المرسوم التشريعي أن تستجيب لمطالب هذه الجهات دون إبطاء.

ب. في معرض تطبيق القوانين والأنظمة النافذة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل

الإرهاب.

⁵⁵⁷ د. عبد القادر. دانا حمه. (2013). السرية المصرفية في إطار تشريعات غسل الأموال، دراسة تحليلية مقارنة. مصر. دار

الكتب القانونية. ص13.

⁵⁵⁸ قانون السرية المصرفية السوري رقم /30/ لعام 2010.

ج. في معرض ممارسة مهام الجهة المكلفة لدى المؤسسات المالية بالتحقق من الالتزام بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

د. في معرض ممارسة الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية لمهامها فيما يتعلق بالمؤسسات المالية العامة فقط.

هـ. بموجب موافقة تصدر عن وزير المالية بالذات في الحالات التالية:

1- في معرض ممارسة الهيئة العامة للضرائب والرسوم لمهامها بموجب القانون رقم /41/ لعام 2007 وتعديلاته، في سبيل تحصيل حقوق الخزينة العامة للدولة.

2- في معرض ممارسة جهاز مكافحة التهريب الضريبي لمهامه بموجب القانون رقم /25/ لعام 2003 وتعديلاته.

3. في معرض تبادل المعلومات المتعلقة بتطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية المبرمة بشأن تجنب الازدواج الضريبي والتعاون الجمركي.

4. في معرض تطبيق المرسوم التشريعي رقم /44/ لعام 2005 وتعديلاته.

ثانياً:

أ. باتفاق مسبق مع العميل أو بإذن خطي منه.

ب. بإذن من القاضي يسمح للورثة أو الموصى له بجزء شائع من التركة أو بجزء مرتبط تحصيله بالأموال المودعة لدى المؤسسة المالية، كما يجوز له بعد موافقة الورثة الخطية أن يأذن للغير بالاطلاع على حسابات وموجودات المورث خلال فترة التركة.

ج. شهر إفلاس المؤسسة المالية أو العميل.

د. تقدم العميل بطلب إجراء صلح واقٍ إلى المحكمة المختصة.

هـ. بطلب من المحاكم القضائية المختصة.

أما بالنسبة للمرسوم التشريعي رقم 33/ لعام 2005 الخاص بمكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب فقد نص بأنه يحصر باللجنة إدارة الهيئة حق تقرير رفع السرية المصرفية لمصلحة القضاء، وذلك عن الحسابات المفتوحة لدى المؤسسات المصرفية والمالية، والتي يشتبه أنها استخدمت لغرض غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب.

وقد تشدد المشرع السوري بالسرية المصرفية على أساس معيارين، الأول وجود قانون خاص بالسرية المصرفية، والثاني بالعقوبات المفروضة على إفشاء السر الضريبي.

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، فيعتبر السر المصرفي مجرد عرف يتبع من قبل المصارف، فقد أصدر اتحاد المصارف في الإمارات العربية المتحدة في عام 2014 دليل التصرف الحسن للمصرف ونص فيه على الالتزام بالسرية المصرفية⁵⁵⁹، وعليه، لا يوجد قانون خاص يحدد السرية المصرفية في التعامل، ولم يتم ذكر أي عقوبات بنص صريح.

وعليه، ترى الباحثة بأن نطاق عدم إفشاء السر المهني إنما هو نسبي وليس مطلقاً، كما حق الإدارة الضريبية في عدم إطلاق سلطتها وهنا يمكن تحقيق التوازن، كما يمكن التوفيق بين القوانين الخاصة بالسرية المصرفية، وقوانين مكافحة غسيل الأموال والقوانين الضريبية، بحيث لا يكون تطبيق أحدهما حاجزاً أمام الآخر، إذ لا بُدَّ من وجود السرية المصرفية مع وجود استثناءات تجيز إفشاء الأسرار، وذلك للمصلحة العامة، وفي الوقت ذاته، لا بُدَّ من الحفاظ على المصلحة العامة مع ضمان حماية خصوصية وسرية معلومات وبيانات زبائن المصرف.

الفرع الثاني - التعاون الدولي بشأن تبادل المعلومات والأسرار الضريبية:

تمثل عملية تبادل المعلومات الضريبية أهميةً لدى الإدارات الضريبية، لما لهذه العملية من فائدة في عملية الفحص الضريبي وتحديد الوعاء الضريبي، وبالتالي تحديد الضريبة المتوجب على المكلف

⁵⁵⁹ د. متري، موسى. (2022). التشريعات المصرفية. مرجع سابق. ص 115.

دفعها؛ ويمكن من خلالها الحد من التهرب الضريبي والازدواج الضريبي قدر المستطاع، من خلال التطبيق السليم لاتفاقيات الضريبة والتشريعات الضريبية، ولهذا تمت صياغة الكثير من الاتفاقيات بين الدول لتحقيق الغايات المرجوة منها وفقاً لمصلحة كل دولة، وأهم هذه الاتفاقيات:

أولاً - قانون الامتثال الضريبي (الفاتكا):

في عام 2010 صادق الكونغرس الأمريكي على قانون الامتثال الضريبي على حسابات المواطنين الأمريكيين الموجودين خارج الولايات المتحدة الأمريكية، واختصاره (FATCA)⁵⁶⁰ (Foreign Account tax compliance Act)، وهدفه مواجهة التهرب الضريبي خارج الولايات المتحدة.

وبقي FATCA الأشد فتكاً، حيث تستطيع أمريكا فرض غرامات بالمليارات على أكبر بنوك العالم إذا لم تقم بإبلاغ السلطات الأمريكية عن كل Cent مملوك لأمركي وكذلك حركة حساباته. وبموجب هذا القانون تدخل الحكومة الأمريكية مباشرة في اتفاقيات في أنحاء العالم، وذلك لتطبيق القانون وفق نطاق السلطة القضائية لكل بلد، ومن بين هذه الاتفاقيات التي تبرمها الحكومة الأمريكية مع الدول نموذجين من الاتفاقيات⁵⁶¹:

1- النموذج الأول: يتطلب من المؤسسات المالية الأجنبية في الدول التابعة لهذا النموذج بالسن في تشريعاتها المحلية لتقديم التقارير لمصلحة الضرائب في تلك الدولة، وستقوم مصلحة الضرائب المحلية بدورها بتقديم هذه المعلومات إلى مصلحة الضرائب الأمريكية.

⁵⁶⁰ مومبيلي، أرماندو، 2013، قانون "فاتكا"، سلاح فتاك ضد السر المصرفي، مقال منشور على صفحة الويب بتاريخ 28:

<http://www.swissfo.ch>.

⁵⁶¹ حافظ، زكي طلعت، (2014)، قانون الفاتكا وتصحيح المفاهيم الخاطئة، موقع الاقتصادية، تاريخ 14 أغسطس، العدد (7612)، منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.aleqt.com/2014/08/14/article-876519.html>.

2- النموذج الثاني: يتطلب من المؤسسات المالية الأجنبية في الدول التابعة لهذا النموذج

تقديم التقارير بشكل مباشر لمصلحة الضرائب بعد توقيع الاتفاقيات مع مصلحة الضرائب الأمريكية.

إنَّ قانون الامتثال الضريبي يمثل تجربة مهمة لتطوير التنسيق بين الجهات الضريبية على المستوى العالمي والسلطات الضريبية الأمريكية، وهو ممدد لطريق اعتماد المعيار الدولي الجديد للتبادل الآلي للمعلومات (معيار الإفصاح المشترك)، حيث التزمت الكثير من الدول حول العالم بما فيها الدول الإسلامية بتطبيقه خلال عامي 2017 و2018⁵⁶².

وقد وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة الاتفاقية الحكومية الدولية الإماراتية - الأمريكية⁵⁶³، وتمت المصادقة على هذه الاتفاقية بموجب القانون الاتحادي رقم 9/ لعام 2016، ويتم بموجبها تبادل المعلومات سنوياً مع الولايات المتحدة على أساس أوتوماتيكي، وقد نصت المادة 2/ من الاتفاقية على المعلومات التي يتم الحصول عليها وتبادلها فيما يتعلق بكل حساب أمريكي واجب الإبلاغ لكل مؤسسة إماراتية مبلغ، ومن ضمن هذه المعلومات:

- اسم وعنوان ورقم تعريف دافع الضرائب الأمريكي لكل شخص أمريكي محدد يكون صاحب حساب.
- رقم الحساب أو المعادل الوظيفي في حال عدم وجود رقم حساب.
- اسم ورقم تعريف المؤسسة المالية الإماراتية المبلغة.
- رصيد أو قيمة الحساب.

⁵⁶² النقيب، بشير. (د.ت). بحث منشور على موقع اتحاد المصارف العربية، العدد (437)، على الموقع:

<https://uabonline.org/ar>.

⁵⁶³ منشور على موقع وزارة المالية الإماراتية:

Info@mof.gov.ae.

وبموجب أحكام قانون الامتثال الضريبي الأمريكي، فإن الجهات تلزم بتطبيق أحكامه وتزويد مصلحة الضرائب الأمريكية بجميع البيانات اللازمة عن الأصول المالية والاستثمارية لكل من يحمل الإقامة في الولايات المتحدة أو جنسيتها، ويقيم في الخارج.

وترى الباحثة بأن قانون الامتثال الضريبي يهدف إلى إيجاد مزيد من الشفافية ومواجهة للتهرب الضريبي، وبأنه لا يخرق أحكام السرية المصرفية، فهو متعلق بالمواطن الأمريكي المقيم خارج الأراضي الأمريكية، وهو وحال رغبته بفتح حساب أو كان لديه حساب سابق يقوم بتحديث بياناته بتعبئة النموذج الذي يقدمه له البنك، ويتضمن تفويض الأخير بتقديم أية معلومات لمصلحة الضرائب الأمريكية والمتعلقة بحسابه المصرفي في حال أقر هذا العميل أنه يحمل الجنسية أو الإقامة الأمريكية.

ثانياً - الاتفاقية متعددة الأطراف لتنفيذ التدابير المتعلقة بالاتفاقيات الضريبية لمنع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح:

في 7 يونيو 2017، وقعت /68/ سلطة قضائية على اتفاقية التعاون المتعددة الأطراف للتبادل التلقائي للمعلومات، وذلك خلال حفل توقيع استضافته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وأصبح تبادل المعلومات المتعلقة بالضرائب بين البلدان التي تستخدم المنصات الرقمية هو القاعدة، وذلك كله من أجل تسهيل المعلومات وتحقيق الشفافية⁵⁶⁴، ومن خلال الاتفاقية التزمت الدول الموقعة بتبادل المعلومات والبيانات حول الأشخاص العاديين أصحاب الحسابات المصرفية في غير دولهم، فمن خلال التبادل التلقائي للمعلومات تسهل عملية مراقبة التدفقات المالية إلى الخارج، والحد من عمليات الاحتيال والتهرب الضريبي⁵⁶⁵.

⁵⁶⁴ Garima Panta & Rahul Patni, **Tax technology and transformation**, op, cit, p12-13.

⁵⁶⁵ Available at: www.bakertilly.com.kw.

ثالثاً- نموذج اتفاقية الضرائب الدولية لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)⁵⁶⁶:

بالرجوع إلى صياغة نموذج اتفاقية الضرائب الدولية لدى منظمة (OECD) نجد:

1. أن السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين تتبادلان فيما بينهما المعلومات الضريبية.
2. يجب أن يكون هدف هذه المعلومات، مساعدة الدولتين المتعاقدين على منع التهرب الضريبي.
3. أن تُعامل هذه المعلومات بشكل سري بهدف الحفاظ على أسرار المكلفين، ولا يمكن الكشف عنها إلا أمام الجهات التي تنص الاتفاقية عليها في كلتا الدولتين.
4. يجب على الدولتين المتعاقدين القيام بجميع ما لديها من وسائل لجمع المعلومات المطلوبة وتبادلها، ويتم إخطار الدولة طالبة هذه المعلومات بالآلية التي يتم الاتفاق عليها.
- وعليه، يتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين معالجة كل المعوقات التي تؤثر على عملية التبادل الضريبي، ومعالجة كل الاختلافات والصعوبات والثغرات التي قد تنشأ عن تطبيق هذه الاتفاقية بين الدولتين⁵⁶⁷.
- ويجب على الدول المتعاقدة القيام بكل ما يلزم للمساعدة في عملية التحصيل الضريبي الإلكتروني، كأن يكون للمكلف حسابات مصرفية في الدولة المتعاقدة، وبناءً عليه، فتتم المساعدة في التحصيل الضريبي من خلال اتباع عدة إجراءات متفق عليها وهي⁵⁶⁸:

1. إجراءات تبليغ الوثائق أو تبادل المعلومات الضريبية بالطرق الإلكترونية المتاحة.

⁵⁶⁶ د. عبد الكريم. نيفين عصمت. (2010). التعاون الضريبي من أجل مكافحة التهرب الضريبي في إطار العولمة والتجارة الإلكترونية. رسالة دكتوراه. جامعة الدول العربية. المنظمة العربية للتنمية والثقافة والعلوم. معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة: مصر. ص 110 وما بعدها.

⁵⁶⁷ د. عبد الكريم. نيفين عصمت. (2010). التعاون الضريبي من أجل مكافحة التهرب الضريبي في إطار العولمة والتجارة الإلكترونية. مرجع سابق. ص 134.

⁵⁶⁸ د. عبد الكريم. نيفين عصمت. (2010). التعاون الضريبي من أجل مكافحة التهرب الضريبي في إطار العولمة والتجارة الإلكترونية. المرجع السابق نفسه. ص 134 وما بعد.

2. الإجراءات التحفظية أو المؤقتة.

3. إجراءات تحصيل المستحقات الضريبية.

وقد وضعت المنظمة عدة معايير قياسية عامة لتوفير الشفافية الضريبية الدولية التي تتطلب

توفير آلية فعالة لتبادل المعلومات الضريبية بين الدول، هذه المعايير هي⁵⁶⁹:

1. إيجاد آليات لتبادل البيانات والمعلومات بناء على طلب الدول.

2. السماح بتبادل المعلومات بين الدول للمساعدة في تطبيق القانون الداخلي لكل دولة سواء

فيما يتعلق بالعقوبات المدنية أو الجزائية.

3. عدم فرض عوائق على تبادل المعلومات بين الدول، استناداً لاختلاف الأنظمة القانونية

للدول.

4. احترام الضمانات والقيود التي تفرضها القوانين على تبادل المعلومات.

5. فرض السرية الشديدة على المعلومات التي يتم تبادلها وعدم استعمالها في غير الأغراض

الضريبية.

6. توفير المعلومات الموثقة والتي تكشف عن هوية الشخص أو حساباته البنكية.

رابعاً - اتفاقية بودابست لمكافحة الجريمة الإلكترونية⁵⁷⁰:

وبموجب اتفاقية بودابست يجوز تمكين السلطات المختصة من إلزام مقدمي خدمات الإنترنت

إعطاء البيانات المتعلقة بالمشارك، سواء كانت في حيازته المادية أو تحت سيطرته، ويشترط أن تكون

هذه البيانات مخزنة.

⁵⁶⁹ (OECD)'s Principles of transparency and effective exchange of information at the OECD Global forum on taxation held in Melbourne, 2005.

⁵⁷⁰ بودابست، 23 نوفمبر، 2001، سلسلة المعاهدات الأوروبية رقم 185/.

ولا تقتصر المعلومات عن المشترك تلك المرتبطة مباشرةً باستخدام خدمة الاتصالات، فهي تعني أيضاً أي معلومات يمكن من خلالها تحديد هوية المستخدم أو عنوانه البريدي أو الجغرافي ورقم هاتفه أو رقم اتصال آخر، ومعلومات الفوترة أو الدفع.

خامساً - الاتفاقية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية⁵⁷¹:

بموجب هذه الاتفاقية تتبادل الجهات الضريبية في الدول الأعضاء ذات الصلة بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية المعلومات، وتعامل هذه المعلومات على أنها معلومات سرية ولا يجوز الكشف عنها إلا للسلطات المعنية بربط أو تحصيل الضريبة، ولا يجوز استعمالها إلا للأغراض الضريبية فقط، كما ألزمت المادة /71/ من هذه الاتفاقية كل دولة عضو استحداث نظام خدمة إلكتروني، وذلك لغايات الامتثال بالمتطلبات المتعلقة بالضريبة، وعلى الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، اتخاذ التدابير اللازمة لإنشاء مركز معلومات ضريبي، وتشغيل موقع أو نظام إلكتروني مركزي لمتابعة المعلومات المتعلقة بالتوريدات وتبادل هذه المعلومات بين الجهات الضريبية المختصة في الدول الأعضاء على أن يتضمن الموقع أو النظام الإلكتروني التابع لمركز المعلومات الضريبي على الأقل على المعلومات التالية:

أ. رقم التعريف الضريبي لكل من المورد والعميل.

ب. رقم الفاتورة الضريبية وتاريخها.

ج. وصف المعاملة.

د. مقابل المعاملة.

كما تسمح الاتفاقية بتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء، والمساعدة في تحصيل الضريبة واتخاذ التدابير المتعلقة بالتحصيل.

⁵⁷¹ الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2016.

وننتاجاً لما سبق، يرى الباحثون بأن التطبيق العملي لهذه الاتفاقيات وغيرها أسفر بأنها لم تنتج ولم ترقَ إلى المستوى المطلوب في تسهيل تبادل المعلومات الضريبية لعدة أسباب أهمها⁵⁷²:

عدم وجود التزام على الدولة أن تمنح الدول الأخرى بيانات ضريبية إذا لم يكن لها مصلحة في ذلك، وعلى وجه الخصوص فيما إذا كان تبادل المعلومات بينهما يؤثر في ضبط الوعاء الضريبي في الدولة التي تتوافر لديها هذه البيانات.

وأنَّ عملية تبادل المعلومات بين الدول يتطلب بيانات مفصلة بين الدولة طالبة المعلومات، يتوضح فيها بأن الحصول على هذه المعلومات يقيد الإدارة الضريبية، أو لأغراض تطبيق قانون الضريبة في الدولة طالبة هذه المعلومات، مما يستغرق وقتاً طويلاً للحصول على هذه المعلومات يفقد قيمتها بمرور الوقت المناسب للعلم بها.

وتقترح الباحثة هنا لتحقيق التوازن بين مصلحة المكلف في حماية خصوصيته، وسرية بياناته، ومصلحة الدولة في الكشف عن الوعاء الضريبي وتحقيق المصلحة العامة، أن يتم دعم التحديد الآمن والفريد للمكلفين بدفع الضريبة والمواطنين من خلال اعتماد ما يسمى بـ "الهوية الرقمية".

حيث ترى الباحثة بأن اعتماد الهوية الرقمية يعتبر نقطة أساسية للإدارة الضريبية الحديثة حتى تسمح بمطابقة العمليات الإدارية (الاتصالات، تقديم الإقرارات الضريبية، خيارات الخدمة الذاتية)، ودمج هذه العمليات الإدارية مع المكلفين.

وتحتاج كتلة بناء الهوية الرقمية إلى أداء الوظائف التالية للوصول إلى إدارة ضريبية حديثة

وهي⁵⁷³:

⁵⁷² Sebastian Beer, Maria Coelho, an sébastien Leduc: hidden treasures: the impact of Automatic Exchange of information on cross– border tax evasion, IMF working paper, No. WP/ 19/286, December, 2019, p.7.

⁵⁷³ Rex Arendsen and Peter Green, op, cit, p.38.

- توفير اليقين فيما يتعلق بتحديد هوية جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك المكلفين بدفع الضريبة من حيث أمن هويتهم، وسهولة الاستخدام (أي عدم الحاجة إلى عمليات تسجيل دخول متعددة ومختلفة).

- السماح للأنظمة بالتفاعل مع بعضها البعض على أساس هذه الهوية الفريدة مما يتيح إرسال ومطابقة البيانات والتعليمات الشخصية في الوقت الفعلي، وإتاحة الوصول إلى الخدمات الآمنة، وتسهيل التنقل السلس بين البوابات.

- السماح بتفويض التمثيل (على سبيل المثال، لوكيل ضرائب أو ممثل شخصي، أو بين مسؤولي شركة) يخضع لمستويات مختلف من الإذن.

- دعم التطبيق التلقائي للقواعد الضريبية كجزء لا يتجزأ من الحياة اليومية والتجارية، على سبيل المثال تأكيد الهوية والإبلاغ أو حجب المعلومات من خلال التطبيقات التي تسهل المعاملات الرقمية، والغرض من مستوى النضج الرقمي بشكل عام تجنب المستندات الورقية والزيارات إلى مكاتب الإدارة الضريبية واستخدام التعريف الضريبي الخاص بالمكلفين، ويمكن تعداد الخصائص الرئيسية للتنفيذ على النحو الآتي⁵⁷⁴:

* كل مكلف بدفع الضريبة لديه شكل من أشكال رقم التعريف الضريبي والذي ينشئ هوية رقمية داخل الإدارة الضريبية إلى جانب عناصر التعريف الأخرى (كتاريخ الميلاد، ومكان وتاريخ التأسيس للشركات).

* يمكن فتح مجموعة خدمات وبيانات للمكلفين الرقمية في نقاط اتصال محددة للمكلفين باستخدام الهوية الرقمية.

⁵⁷⁴ Rex Arendsen and Peter Green, op, cit, p.39.

* وجود إطار عمل حول استخدام الهوية الرقمية لضمان الخصوصية والأمن، بما في ذلك على الصعيد الدولي، للمساعدة في تسهيل التنقل عبر الحدود لمجموعة واسعة من البيانات، ولبدء هذه المرحلة قد ترغب الإدارات الضريبية في النظر بما يلي:

(1) رسم خرائط الفوائد والتحديات المحتملة لحلول الهوية الرقمية التي تنشأ من تكامل الهوية الرقمية مع جوانب أخرى من الحياة اليومية للمواطنين والشركات.

(2) تطوير بنية هوية رقمية رفيعة المستوى بالتعاون مع الحكومة والقطاع الخاص والإدارة الضريبية الأخرى للمساعدة في تقليل مخاطر عدم التوافق.

(3) مفهوم المرونة اللازمة داخل الهيكل للتحقق من الهوية الرقمية في المستقبل من أجل الحفاظ على أمان النظام في ضوء التطورات المستقبلية.

(4) تحديد الأولويات لدمج وظائف الهوية الرقمية بين إدارة الضرائب ومؤسسات القطاع العام أو الخاص الأخرى، بحيث تتحقق الفوائد لكل من الإدارة الضريبية والمكلف بدفع الضريبة.

وقد عرفت دولة الإمارات العربية المتحدة الهوية الرقمية في المرسوم بقانون اتحادي رقم /46/ لسنة 2021 بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة بأنها "أداة تعريف إلكترونية تتيح للشخص الدخول وتنفيذ المعاملات والتوقيعات والأختام الإلكترونية لدى الجهات الحكومية أو غير الحكومية التي تعتمد هذه الأداة مدخلاً لتوفير خدماتها".

وقد حدّد المرسوم ذاته في المادة /31/ منه مسؤوليات تقع على عاتق صاحب الهوية الرقمية في حال عدم اتخاذه الإجراءات التالية:

1. بذل العناية اللازمة لتقادي استخدام الهوية الرقمية استخداماً غير مصرح به.
2. إخطار الجهات والأشخاص المعنيين بشكل فوري، إذا علم بأن الهوية الرقمية التي استخدمت في إحدى الخدمات أو التعاملات الإلكترونية قد تعرضت لما يثير الشك في درجة أمانها.

3. ضمان دقة واكتمال ما يقدمه من بيانات جوهرية ذات صلة بالهوية الرقمية طوال مدة

سريانها.

من خلال ما سبق، يتضح للباحثة أن السلطات الممنوحة للإدارة الضريبية في معرض تطبيق رقابتها إنما هي وسيلة مهمة في يدها، تستعملها للتأكد من مدى التزام المكلف بالامتثال الضريبي، ومن أجل ضبط التهرب الضريبي، ونظراً لأهمية هذه الوسيلة في تحصيل الديون العائدة لخزينة الدولة، وفي المقابل وتكريساً للدستور القائم فقد منح المشرع أيضاً للمكلف بدفع الضريبة حقوقاً وضمانات، ومن أجل حل هذا الخلل في العلاقة ما بين المكلف والإدارة الضريبية فإن الباحثة ترى في تبني نظم المعلومات والاتصالات الحديثة والدفع الإلكتروني الحل الأمثل كونها تعمل على رفع درجة الثقة بين الطرفين ودعم سياسة الشفافية بشكل أوسع.

المبحث الثاني

التهرب الضريبي في ظل التحول لأنظمة الدفع الإلكتروني

إنَّ استغلال الثغرات القانونية وتجنب دفع الضريبة، من خلال إساءة استعمال القوانين القائمة، هو ظاهرة لها تاريخ طويل، مرتبط بالاقتصاد الرأسمالي والنظام الحالي العالميين⁵⁷⁵، وقد ساهم تعدد وتنوع التقنيات الحديثة المستخدمة في زيادة التهرب الضريبي، وفي ظل تبني أنظمة الدفع الإلكتروني ظهرت آثار تشير إلى أن هذه الأنظمة تحد بشكل كبير من ظاهرة التهرب الضريبي، وعليه، قسمتُ هذا المبحث إلى مطلبين وفق الآتي:

المطلب الأول: التهرب الضريبي في ظل الرقمنة.

المطلب الثاني: آليات التهرب الضريبي في ظل الرقمنة وسبل مكافحته.

⁵⁷⁵ **Financial Integrity for sustainable development; a report of the high level panel on international financial accountability**, transparency and integrity for achieving the 2030 agenda: FINANCIAL INTEGRITY FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT.

المطلب الأول

التهرب الضريبي في ظل الرقمنة

كانت وما تزال الضرائب تشكّل عبئاً على المكلفين، لذلك فهم يعملون على مقاومتها عن طريق التخلص منها، أو نقل عبئها إلى آخرين بشتى الوسائل والأساليب، ومع ظهور التجارة الإلكترونية ظهرت مشكلة التهرب الضريبي الإلكتروني، وستتطرق الباحثة إلى صور التهرب الضريبي الإلكتروني وأسبابه ضمن فرع أول، ومع ظهور التهرب الضريبي الإلكتروني كان لأنظمة الدفع الإلكتروني ورقمنة العمليات الضريبية من التسجيل إلى التحصيل الإلكتروني دوراً مهماً في الحد من مشكلة التهرب الضريبي وهذا ما سنتناوله الباحثة في فرع ثانٍ، وفق الآتي:

الفرع الأول: صور التهرب الضريبي الإلكتروني وأسبابه.

الفرع الثاني: دور الرقمنة وأنظمة الدفع الإلكتروني في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

الفرع الأول – صور التهرب الضريبي الإلكتروني وأسبابه:

إنّ التحليلات الاقتصادية لظاهرة التهرب الضريبي تبين أنه وبالرغم من أن القوانين الضريبية تُلزم المكلف بأن يقدم إقراراً صحيحاً ودقيقاً عن دخله، إلا أن الكثير من المكلفين يسعون إلى إخفاء كامل دخلهم أو جزء منه، فلا يقدمه في إقراره، بهدف عدم تسديد الضريبة أو جزء منها، قاصداً حقيقة أن الإدارات الضريبية لا يمكنها الوصول إلى معلومات صحيحة وكافية عن دخله⁵⁷⁶، أو لأسباب تعود للإدارة الضريبية عندما يجدها عاجزة عن حل مشكلات النظام الضريبي بسبب ثقته من عدم إمكانية هذه الإدارة على ملاحقته، وإن تمكّن من ذلك فإنه سيكون على المدى البعيد⁵⁷⁷.

⁵⁷⁶ Michael G, Gallingham, and Agna Sandmo. (1972). Income Tax Evasion: A theoretical Analysis, journal of public Economics, Vol. 1. No. (1). Pp. 323-338.

⁵⁷⁷ د. الحلاق، محمد. د. الحردان، عبد الهادي. (2011). دراسات في التشريع الضريبي. مرجع سابق. ص 69.

وعلى الرغم من أنَّ الرقمنة أتاحت فرصاً جديدةً للتهرب من الضريبة، وذلك عن طريق استخدام المكلف أسماء وهمية أو مستعارة أو تقديم بيانات خاطئة عند التسجيل الإلكتروني، إلا أنها أيضاً ساهمت في الحد من التهرب الضريبي كما سنرى لاحقاً، وعليه، ستتطرق الباحثة في هذا الفرع إلى صور التهرب الضريبي الإلكتروني وأسبابه وطرقه.

ويُعرف التهرب الضريبي بأنه "محاولة تضليل السلطات المالية عن تقديرهم لحجم الضريبة الفعلي، وغالباً ما يحدث التهرب الضريبي في مرحلة تقدير وعاء الضريبة الذي هو المنبع أو المصدر الذي تؤخذ منه الضرائب"⁵⁷⁸.

ويُعرف التهرب الضريبي بطرق عدة ومختلفة بالرغم من عدم تقديم التشريعات الضريبية المعاصرة تعريفاً موحداً له، فمنهم من يرى أنَّ التهرب الضريبي هو "تخلص المكلف كلياً أو جزئياً من أداء الضريبة، دون نقل عبئها إلى غيره، مما يؤثر في حصيلة الدولة من الضريبة ويضيع عليها حقها"⁵⁷⁹.

ومنهم من يرى بأن التهرب الضريبي هو "التخلص جزئياً أو كلياً من دفع الضريبة، ويمكن أن يتم قبل تحقق الضريبة بعدم أدائها إلى الخزينة، ويختلف التهرب عن الانعكاس بأن المكلف يدفع الضريبة إلى الخزينة العامة، ويتخلص من عبئها عن طريق نقلها إلى الغير"⁵⁸⁰.

كما عرّفه البعض بأنه "محاولة التملص من الضريبة في حدود تعريف القانون"⁵⁸¹، أما المشرع السوري فقد عرّف التهرب الضريبي قانون مكافحة التهرب الضريبي رقم 25/ لعام 2003 بأنه: "كل

⁵⁷⁸ الفتلاوي، حيدر مجيد عبود. (2013). معوقات فرض الضرائب الجمركية على نشاط التجارة الإلكترونية. كلية الاقتصاد. جامعة الكوفة. العراق. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية. ص8.

⁵⁷⁹ الخطيب، خالد. (2000). التهرب الضريبي. المجلد (6). العدد الثاني. سورية. مجلة جامعة دمشق: سورية للعلوم الاقتصادية والقانونية. ص160.

⁵⁸⁰ د. شباط، يوسف. د. العكام، محمد خير. (2007). المالية العامة. مرجع سابق. ص312.

⁵⁸¹ MargairaZ Andrélla. (1988). Fraude fiscales et ses succédanées, comment on échappe à l'impôt, edition Blonay, Sucisse, p.33.

فعل مخالف لأحكام قوانين الضرائب أو الرسوم يصدر عن المكلف أو من ينوب عنه أو يمثله أو يفوضه أصولاً، ويقصد التهرب من دفع الضرائب والرسوم المالية كلياً أو جزئياً من خلال ما يقدمه للدوائر المالية من قيود أو بيانات أو وثائق تضمنت معلومات مخالفة للحقيقة أو إخفاءها أو إنكارها أو عدم تقديمها بالمواعيد المحددة قانوناً باستثناء القوة القاهرة، أو إتلافها قبل الموعد المحدد لذلك أو ممارسة عمل خاضع للتكليف دون إعلام الدوائر الضريبية أو إخفاء نشاط يجب إظهاره".

وعرفته دولة الإمارات العربية المتحدة في المرسوم بقانون اتحادي رقم 1/ لسنة 2020 بأنه: "استخدام شخص لوسائل غير مشروعة لعدم سداد ضريبة مستحقة الدفع أو استخدام وسائل غير مشروعة لاسترداد ضريبة لم يكن له حق استرجاعها أو استردادها"

وفي مجال التطرق للتهرب الضريبي في ظل الرقمنة فإن ذلك استدعى من الباحثة البحث في صور التهرب الضريبي الإلكتروني، وأسبابه، وطرقه، وكيفية الحد من هذه الظاهرة عن طريق توظيف وسائل الدفع الإلكتروني لهذا الغرض والاستفادة منها.

أولاً - صور التهرب الضريبي الإلكتروني:

يمكن تقسيم أنواع التهرب الضريبي الإلكتروني إلى:

1. التهرب الضريبي الإلكتروني المشروع:

ويقصد به مخالفة المكلف لبعض الثغرات القانونية بغية عدم تحقق الضريبة عليه بصورة دقيقة، وعدم الالتزام بدفعها، وغالباً ما يستعين المكلف بأهل الاختصاص والخبرة ليتقاعى دفع الضريبة بطريقة لا يعاقب عليها القانون⁵⁸².

ويمكن تعريف التهرب الضريبي الإلكتروني المشروع بأنه ذاته التهرب الضريبي المشروع، ولكن عن طريق الوسائل الإلكترونية، والسبب في ذلك وجود ثغرات في التشريع الضريبي الإلكتروني، وحداثته

⁵⁸² د. بشور، عصام. (1988). المالية العامة والتشريع الضريبي. دمشق: سورية. مطبعة الداودي. ص192.

وعدم وجود نصوص واضحة، والتي تجعل الفرص متاحة أمام المكلفين للتخلص من دفع الضريبة دون أن تكون هناك مخالفة النصوص القانونية وكل ذلك بسبب عدم اكتمال المنظومة الضريبية الإلكترونية.

2. التهرب الضريبي الإلكتروني غير المشروع:

والذي يُقصد بها المخالفة الصريحة للمكلف القانوني، باستخدام وسائل الغش والتحايل، لتجنب دفع الضريبة، فقد يتم التهرب غير المشروع بامتناع المكلف عن تقديم بيان عن دخله، أو تقديم بيانات كاذبة عن طريق إخفاء بعض مصادر دخله إلى الإدارة الضريبية⁵⁸³.

والمثال على ذلك، إخفاء جزء من المادة الخاضعة للضريبة، ويتحقق ذلك بالتستر عن بعض الفعاليات الخاضعة للضريبة، بعدم الإشارة إليها في تصريح المكلف أو بالتوقف عن النشاط الخاضع للضريبة ثم متابعة العمل، ولكن في دائرة اختصاص أخرى غير مراقبة من قبل الإدارات الضريبية.

وترى الباحثة بأن المكلف في حالة التهرب الضريبي الإلكتروني غير المشروع هنا، أنه كان من الواجب على المكلف الإفصاح عن معاملاته كمأ وكيفاً إلكترونياً، ولكنه يقوم عمداً بإسقاط بعض معاملاته أو كلها من سجلاته الإلكترونية، وإقراراته الضريبية الإلكترونية، وعليه فإنه لا يُتصور وجود هذا النوع من التهرب الضريبي، إلا إذا كان هناك قوانين ضريبية تتضمن قواعد وآليات الخضوع الضريبي الإلكتروني، وقام المكلف بعدم اتباعها عمداً.

3. التهرب الضريبي الإلكتروني المحلي:

ويمكن للباحثة تعريفه بأنه "التخلص من دفع الضريبة كلياً أو جزئياً، ومخالفة أحكام القانون الضريبي سواءً بشكل مشروع أو بشكل غير مشروع ولكن في حدود النطاق الجغرافي للدولة التي يقيم فيها المكلف وذلك عن طريق الوسائل الإلكترونية".

⁵⁸³ د. بشور، عصام. (1988). المالية العامة والتشريع الضريبي. مرجع سابق. ص 192.

4. التهرب الضريبي الإلكتروني الدولي:

ويقصد به محاولة المكلف بدفع الضريبة، التخفيف من العبء الضريبي سواءً بطرق مشروعة أو غير مشروعة، عن طريق نقل سلعته أو مكان إقامته إلى إقليم أجنبي وذلك للتملص من الضريبة، وذلك ليستفيد من هذا الإقليم الأجنبي، إذ أنه ينخفض معدل الضريبة مقارنة بمكان إقامته، أو للاستفادة من الإعفاءات أو الامتيازات الضريبية الممنوحة له في الدولة المضيفة⁵⁸⁴، وذلك دون خرق واضح للنصوص التشريعية، واللجوء إلى تشويه واقع التحويلات المالية⁵⁸⁵.

ويمكن للباحثة تعريف التهرب الضريبي الإلكتروني الدولي بأنه تحويل نشاط المكلف من مكان إقامته إلى بلد آخر إلكترونياً، مستفيداً من الإعفاءات أو الامتيازات الموجودة في هذا البلد، سواءً كان ذلك بطريقة مشروعة أم غير مشروعة، وذلك يسهل حدوثه في ظل الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة، التي تخطت الحدود الجغرافية، مستخدماً الوسائل التكنولوجية الحديثة والتي تعتبر شبكة الإنترنت أهمها.

ثانياً - أسباب التهرب الضريبي الإلكتروني:

تتلخص الأسباب الشائعة لوجود ظاهرة التهرب الضريبي في أنحاء العالم على وجه العموم في

الشكل الآتي⁵⁸⁶:

1. الأسباب الأخلاقية:

وترجع إلى ضعف الوعي الضريبي والأخلاق المالية فكثير من المواطنين لا يجدون مغبة من اللجوء للاحتيال والغش للتهرب من الضريبة في حين أنهم يتحلون بأخلاق عامة جيدة، ويُرجع بعض المؤلفين سبب ضعف الوعي الضريبي عند المكلفين إلى روح المعارضة والمخالفة للقوانين، وتشدد هذه

⁵⁸⁴ حبو، زهرة. (2011). التهرب الضريبي الدولي. المجلد (27). العدد (1). مجلة جامعة دمشق: سورية للعلوم الاقتصادية والقانونية. ص420.

⁵⁸⁵ BURGER, J, (2011). Les délits pénaux fiscaux: une mise en perspective des droits français, lux embourgeois et internationaux. Thèse de doctorat. Université Nancy 2. P.23.

⁵⁸⁶ د. بشور، عصام. (1988). المالية العامة والتشريع الضريبي. مرجع سابق. ص194-195.

المعارضة عندما يتعلق الأمر بالتشريع الضريبي، لأنه يتمتع بخصائص تتنافس والقيم التي تعطي القانون الاحترام والطاعة، كالعومية والديمومة والمساواة، فينتج عن ذلك ردود فعل نفسه لدى المكلف تتناسب عكساً مع الوعي الضريبي والأخلاق المالية، وتلعب الملاءة المالية ووضع المكلف الاقتصادي دوراً كبيراً في قوة الباعث النفسي لتهربه من الضريبة، ومن بين هذه الأسباب الأخلاقية⁵⁸⁷:

- الاعتقاد الديني حول عدم شرعية الضريبة لأنها لا تستند إلى منطلقات عقائدية.

- شعور المكلفين بأن الأموال التي سيدفعونها لا تعود بالمنفعة العامة عليهم.

- انعدام الثقة بين المكلفين والإدارة الضريبية.

وهناك اعتقادات خاطئة ترسخت في ذهن المكلفين أهمها، اعتقاد المتهرب من دفع الضريبة بأنه سارق شريف لأنه يسرق من شخص معنوي وهي الدولة، وبالتالي فإنه لا يعتبر نفسه مضراً للآخرين⁵⁸⁸، اعتقاد المتهرب أيضاً بفكرة أن الضريبة هي عقاب مالي لأنه يدفعها جبراً ودون مقابل⁵⁸⁹.

وعليه، فإنه كلما كان المكلف يدفع الضريبة على درجة عالية من الوعي ولديه القناعة الكافية بضرورة مساهمته في تحمل أعباء الدولة العامة كلما قل التهرب الضريبي، وزادت مساهمته بدفع الضريبة، وبالتالي ارتفعت المقدرة الضريبية، أما إذا زاد تهرب المكلف وقل شعوره في مسؤوليته الوطنية زاد التهرب الضريبي وقلت المقدرة التكميلية العامة⁵⁹⁰.

وفي صدد الأسباب الأخلاقية للتهرب الضريبي الإلكتروني، يرجع ذلك في نظر الباحثة إضافة للأسباب المذكورة قصور التنقيف الإعلامي والتعليمي بأنظمة الدفع الإلكتروني وغياب الوعي الرقمي الذي سيؤثر على سلوك ونفسية المكلف إيجاباً من جهة، وموظفي الإدارات الضريبية من جهة أخرى، كما سنبين لاحقاً، كما تغيب ثقافة تداول الفاتورة التي تعتبر عاملاً مهماً والتي تعمل في الوقت الحالي

⁵⁸⁷ مقراني، إيمان. منلا يخاف، محمد أمين. (2016). الآليات القانونية للحد من التهرب الضريبي. رسالة ماجستير. جامعة أحمد درايو. أدرار: الجزائر. ص9.

⁵⁸⁸ زغدودي، آمال. (2014). جريمة الغش الضريبي. مذكرة لنيل شهادة الليانس. جامعة قالمة. ص13.

⁵⁸⁹ يدو، لويذة. قاري، حياة. (2011). الغش الضريبي وآلية مكافحته. مذكرة لنيل شهادة الليانس. جامعة البويرة. ص36.

⁵⁹⁰ د. الحلاق، محمد. د. الحردان، عبد الهادي. (2011). دراسات في التشريع الضريبي. مرجع سابق. ص54-55.

وزارة المالية على نشرها من خلال الحملات الدعائية والإعلانية، والتي أُلزمت فيها شرائح معينة، وفي الوقت القريب ستصبح أمراً لازماً من أجل الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

2. الأسباب التشريعية:

وذلك بسبب أن القانون الضريبي لا يحقق توازناً كافياً بين الملّف والإدارة الضريبية، فكلما كانت الإدارة الضريبية لا تتمتع بكفاءة عالية كان ذلك مدعاةً للتهرب الضريبي. ولأن علاقة الملّف بالدولة هي علاقة الضعيف بالقوي، فاعتراضاته في تطبيق القانون تكون على الدولة التي هي نفسها تفرض الضريبة بسلطاتها وامتيازاتها وبالتالي تكون خصماً وحكماً في آن واحد.

وإلى جانب الصفات العامة للتشريع الضريبي تلعب الصياغة القانونية دوراً في تشجيع الملّف على التهرب، فبقدر ما تكون الصياغة معقدة يكون القانون أقل وضوحاً، ويترك مجالاً أكبر لتدخل الإدارة في تحديد الإعفاءات والتخفيضات وهذا ما يؤدي إلى عدم قناعة الملّف بالضريبة المفروضة عليه، وإلى محاولة التهرب منها كما أن المغالاة في معدل الضريبة والتفاوت في الشرائح التصاعدية يدعو إلى التهرب بغية الانتقال من شريحة إلى أخرى معدل الضريبة فيها أقل.

وبما أننا بصدد الأسباب التشريعية للتهرب الضريبي الإلكتروني، ترى الباحثة أن جمود النظم الضريبية السائدة وعدم مرونتها واستجابتها للتغيرات العديدة التي تطرأ في مجال التكنولوجيا الحديثة والتطور المتسارع لنظم المعلوماتية أيضاً يدعو الملّف إلى تحويل أنشطته إلى التحول نحو التجارة الإلكترونية مستفيداً بذلك من قصور التشريعات في مجال مواكبة التطورات.

3. الأسباب الإدارية:

وتتجم هذه الأسباب نتيجة تعقد إجراءات التكليف والجباية وصعوبة التطبيق، وعدم المساواة في المعاملة بين الملّفين، فعندما تكون الإجراءات معقدة ترهق كاهل الملّف، ويحاول التهرب من دفع

الضريبة، عدا عن صعوبة تقدير المطرح الضريبي الذي يؤدي إلى تقديرها بشكل جزافي في كثير من الأحيان.

ويمكن هنا للباحثة إرجاء الأسباب الإدارية للتهرب الضريبي في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات علاوة على الأسباب السابقة، غياب الإدارة الضريبية الإلكترونية الكفؤ التي تفتقد الآليات المناسبة لتتبع نشاط المكلفين وغياب الآليات المناسبة والبسيطة للفحص والتحصيل الضريبي الإلكتروني، فالإدارة الضريبية هي عصب تنفيذ النظام الضريبي ومن أهم الأسباب الإدارية المرتبطة بالإدارة الضريبية نذكر⁵⁹¹:

- ضعف المفاهيم الحديثة في تسيير الإدارة الضريبية.

- سيادة الأساليب التقليدية في معالجة الملفات الإدارية.

الفرع الثاني - دور الرقمنة وأنظمة الدفع الإلكتروني في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي:

كما سمحت الرقمنة للمكلف من إيجاد وسائل جديدة للتهرب الضريبي من خلال إخفائه للمعلومات وتحويلها عن طريق بعض البرامج؛ فإنها أيضاً سمحت للإدارة الضريبية الحصول على قدر واسع من المعلومات⁵⁹²، ووفرت لها الفرصة من متابعة دخل المكلفين والتحقق من صدق إقرارتهم، وذلك بكلفة أقل وبوقت أسرع، مما جعل المكلف يفكر كثيراً قبل أن يحاول إخفاء بعض أو كل دخله، وخاصة إذا كانت العقوبات التي يفرضها القانون الضريبي شديدة وراعدة للمتهربين.

⁵⁹¹ قدي، عبد المجيد. (1995). فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية. أطروحة دكتوراه. معهد العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. ص250.

⁵⁹² Michael Keen and Joel Slemrod. (2016). optional Tax Administraton, NBER working paper, 22408, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

أولاً - عدم الاستفادة من الإجراءات التقليدية في مكافحة التهرب الضريبي:

لم تحقق الجهود المبذولة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي النتائج المطلوبة إلى حد ما، وذلك

لعدة أسباب:

1. عدم واقعية أو فاعلية غالبية النظم الضريبية:

غالبية النظم الضريبية ورغم الإصلاحات المتجددة فيها إلا أنها لا تزال غير واقعية، ولا تحقق مبدأ العدالة الضريبية، بل وعلى العكس نرى أن أغلب النظم الضريبية تمنح الإدارات الضريبية سلطات واسعة تعطئها فرصة للتقدير الجزافي البعيد عن الواقع والمنطق والذي يحمل المكلف في أغلب الأحيان إلى التهرب الضريبي، حيث تتسم النظم الضريبية التقليدية بالغموض والتعقيد، بسبب عدم الدقة في صياغة التشريعات الضريبية وغموضها.

2. قلة الوعي الضريبي:

فعندما لا تكون العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية قائمة على أساس الخصومة، وعندما يشعر المكلف أنه يؤدي واجباً وطنياً بدفع الضريبة، وتقوم الإدارة بمساعدته على القيام بواجبه التضامني هذا، عندها يزداد الوعي الضريبي لدى المكلف؛ وإننا في الواقع نعاني من الفجوة وأزمة الثقة بين الإدارة الضريبية والمكلف بسبب ضعف العمل من جانب الإدارة على نشر الوعي الضريبي.

3. ضعف أداء الإدارة الضريبية:

حيث تعاني الإدارات الضريبية حتى الآن من اعتمادها على الوسائل التقليدية والقديمة في إنجاز المعاملات الضريبية، كاستخدام الورقيات التي غالباً ما تخضع للتلف، والوقوف على أهواء العاملين في الإدارات الضريبية، ومن هنا يجب على الإدارة الضريبية أن تهيب بتحقيق الشفافية والموضوعية في علاقتها بالمكلف، كاعتماد الآلات الحديثة من حواسيب وطابعات وبرامج تسهل إنجاز المعاملات وتقلل حجم الاحتكاك المباشر بين الموظف والمكلف من خلال استخدام أساليب عصرية وحضارية.

4. ضعف الجزاءات الرادعة للمكلفين المتهربين من دفع الضريبة:

حيث لا بُدَّ من اختيار عقوبات شديدة وجزاءات رادعة للمتهربين سواءً كانت عقوبات مالية (كالغرامات والإضافات)، أم عقوبات مدنية تصل أحياناً إلى تقييد الحرية، لما لجرم التهرب الضريبي من آثار تمس بالثقة العامة.

5. عدم وجود تنسيق بين الجهات المعنية بإنجاز المعاملات الضريبية:

حيث أن المكلف عادةً يرتبط بعدة إدارات، وعدم التنسيق الكامل بين هذه الإدارات سيؤدي إلى وجود خلل في عملية ربط الضريبة وجبايتها، وستدفع بالمكلف إلى تحري الثغرات في أنظمة هذه الإدارة، واتباع طرق للغش والاحتتيال بغرض التهرب من دفع الضريبة.

ثانياً - مدى تأثير وفعالية الدفع الإلكتروني في مكافحة التهرب الضريبي:

يؤدي تبني نظام الدفع الإلكتروني في المعاملات إلى العديد من النتائج المهمة ومنها⁵⁹³:

1. سهولة وسرعة الوفاء بالالتزامات المالية:

حيث يؤدي تبني أنظمة الدفع الإلكتروني إلى الحد من محاولات الاختلاس والتدليس، تعزيز الامتثال للقوانين المحاسبية والضريبة المعمول بها، والحد من الأخطاء "التسجيل والحساب وغيرها"، والحد من التقارير المالية الاحتياطية، وزيادة مستوى الشفافية في المعاملات التجارية، وتخفيض تكلفة المعاملات والمساهمة في الحد من تداول النقد الذي يصيب رقابته، وبصفة عامة قد يعود ذلك إلى الخصائص الفريدة التي يتميز بها الدفع الإلكتروني لا سيما فيما يخص إمكانية تتبع حركة الأموال.

⁵⁹³ د. مولج، كمال. (2017). أثر تبني نظام الدفع الإلكتروني على الحد من التهرب الضريبي في الجزائر - دراسة ميدانية.

المؤتمر العلمي الثالث لعلوم المعلومات. اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات، الفرص والتحديات في الفترة من 10-11 أكتوبر. الجزائر. ص 22 وما بعدها.

2. يؤدي تبني نظام الدفع الإلكتروني في المعاملات إلى الحد من الاقتصاد الخفي "اقتصاد

الظل":

وذلك من خلال: الحد من الرشوة، التقليل من الفساد المالي والإداري، تخفيض تداول العملات الأجنبية في السوق الموازية، تقليص حجم الأنشطة غير الشرعية "كتجارة المخدرات"، المساعدة على اكتشاف عملية تبييض الأموال، تخفيض المعاملات المزيفة والاحتيايل "كتزوير العملات"، زيادة عدد الأنشطة غير المصرح بها سابقاً، ارتفاع حصة اشتراكات الضمان الاجتماعي، جلب الأموال إلى الاقتصاد الرسمي وتحسين مستوى العدالة الاجتماعية بين الأفراد، وتقليل الفروقات بين الطبقات الاجتماعية.

ويرجع تأثير كل ما سبق من خلال تبني أنظمة الدفع الإلكتروني على تضيق نطاق اقتصاد الظل، وذلك من خلال حركة دوران الأموال التي تتم عبر أنظمة إلكترونية وبالتالي تركها أثراً ومعلومات عن دخولها وخروجها.

وعليه، يؤدي تبني التقنيات الحديثة إلى المساعدة في كشف تدفقات الأموال غير المشروعة، حيث ساهمت شبكة الاتصالات العالمية، في جعل نقل الأموال في أنحاء العالم لا تستغرق لحظات، سواء كانت مصادر هذه الأموال مشروعة أم غير مشروعة، أو تم تحويلها إلى ملاذات آمنة للتهرب من الضريبة وعليه يمكن باستخدام نظم الدفع الإلكتروني الكشف عن هذه التدفقات عن طريق تحليلها لبيان مدى مشروعيتها⁵⁹⁴.

⁵⁹⁴ Will Fitzgibbon, **international consortium of Investigative. Journalists**. (2019). "The Dummy Company at the Heart of Deutsche Bank Money Laundering probe". <https://www.icij.org>, press report. June 2019.

3. يؤدي تبني نظام الدفع الإلكتروني في المعاملات إلى الحد من التهرب الضريبي من

خلال:

تخفيض تكلفة الامتثال الضريبي "المادية" والنفسية، التقليل من الاتصال بين المكلفين والإدارة الضريبية، الحد من السلطة التقديرية لموظفي الإدارات الضريبية، جلب المبالغ غير الخاضعة للضريبة سابقاً إلى الوعاء الضريبي وزيادة مستوى الالتزام الضريبي لدى المكلفين، وبالتالي سيساعد تبني نظام الدفع الإلكتروني في تحسين جودة الخدمة الضريبية، والتي قد تؤدي إلى زيادة رضا المكلفين وبالتالي زيادة احتمالية التزامه الطوعي.

ومن ناحية أخرى نورد أهم المزايا لتبني نظام الدفع الإلكتروني في مكافحة التهرب الضريبي من وجهة نظر باحثين آخرين على الشكل التالي⁵⁹⁵:

1. يحقق تبني أنظمة الدفع الإلكتروني رقابة فعالة من قبل الإدارة الضريبية على نشاطات

المكلفين:

حيث تعد الرقابة الضريبية مجموعة من الأعمال التي تقوم بها الإدارات الضريبية بهدف التأكد من مصداقية الاقرارات المقدمة من قبل المكلف بهدف اكتشاف عمليات الغش والاحتيال التي تؤدي إلى التهرب الضريبي، وبالتالي، فالرقابة الضريبية في ظل التكنولوجيا باستعمال طرق الدفع الإلكتروني يفترض بها أن تقوم بالعديد من العمليات المحاسبية والتقنية عبر منظومة واضحة معدة لهذا الغرض، حيث يمكن الرجوع إلى المنظومة الإلكترونية للتحقق عبر وسائل التكنولوجيا من صحة العمليات المدخلة.

⁵⁹⁵ د. صابوني، جميل. (2021). دور منظومة الدفع الإلكتروني في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي. المجلد (1). العدد (1).

مجلة جامعة دمشق: سورية للعلوم القانونية. ص 69 وما بعدها.

2. يحقق تبني أنظمة الدفع الإلكتروني الشفافية الضريبية:

حيث يستطيع المكلف الاطلاع على القوانين والأنظمة والتعليمات التنفيذية الضريبية في جميع الأوقات، وهذا يؤدي إلى زيادة خبرته بمعرفته لمقدار الضريبة المفروضة على دخله أو ثروته، أو إنفاقه. ولا شك بأن قاعدة الشفافية من قبل الإدارة الضريبية من شأنها الانسجام مع قاعدة اليقين، فحتى تكون الضريبة يقينية يجب أن تكون معروفة وواضحة للمكلف، ولأي شخص، وهذا يعني أنه بالإمكان الرقابة على مدى الاتفاق بين تطبيق الضريبة والنصوص المقررة لها.

وعليه، فإن الانتقال إلى التسجيل الرقمي والدفع الإلكتروني وحفظ السجلات إلكترونياً يوفر العديد من الفرص للإدارات الضريبية لزيادة الشفافية والامتثال الفوري كما أوضحنا، ولكن من جانب آخر فإن الرقمنة قد تنتج أيضاً ثغرات في الشفافية، على سبيل المثال: في حالات خاصة من خلال استخدام العملات الافتراضية والعملات المشفرة والأصول الرقمية غير الشفافة، بالإضافة إلى ذلك، نظراً لأن الرقمنة تجعل من الممكن اتخاذ إجراءات في الوقت الفعلي عبر أي حدود جغرافية، فقد تنشأ مخاطر جديدة من الفجوات الزمنية بين نقطة الالتزامات الضريبية الناشئة، والتزامات الإبلاغ والدفع ذات الصلة، لا سيما عبر الحدود، ومن الممكن أن توفر هذه الفجوة فرصاً للاحتيال على نطاق واسع⁵⁹⁶.

3. يحقق تبني أنظمة الدفع الإلكتروني الحد من فساد الإدارة الضريبية:

وذلك بسبب أنَّ العمليات والأنشطة التي يقوم بها المكلف من المفروض أنها موثقة إلكترونياً، وبالتالي فإن الموظف لا يستطيع التلاعب بمقدار الضريبة المحقق، وبالتالي سيساعد في المساءلة القانونية للموظفين وللإدارات الضريبية ويحد تبني أنظمة الدفع الإلكتروني من الفساد عن طريق تجنب الروتين والتعقيد في الأجهزة الضريبية، وبالتالي السهولة والمرونة في التطبيق، والتوفير على الإدارة الضريبية النفقات العالية في التحصيل الضريبي، وبالتالي زيادة الثقة في أداء الإدارة الضريبية.

⁵⁹⁶ Authored by Rex Arendsen and Peter Green from the FTA secretariat.. **tax administration**. 3.0. the digital, op, cit, p.22.

4. يحقق تبني أنظمة الدفع الإلكتروني زيادة الوفرة في الحصيلة الضريبية:

حيث ستخفض النفقات في التحقق والجباية، لأن عمليتي التحقق والجباية ستتم عبر وسائل إلكترونية خُصّصت لهذا الغرض، وسيكون المكلف على قناعة تامة بأن الضريبة المتوجب عليها دفعها لا يستطيع التهرب منها، وبالنتيجة فإن ذلك الأمر سيحقق وفرة في الحصيلة الضريبية.

وترى الباحثة بأنه لا بُد من إيجاد وسائل ملائمة ومناسبة لظاهرة التهرب الضريبي الإلكتروني أمام الطبيعة الذاتية لوسائل الدفع الإلكتروني ووسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال عدة آليات أهمها:

- 1) يجب فرض التزام على المكلفين بالقيّد في السجلات الخاصة وفق النماذج المطروحة من قبل الهيئات والمؤسسات والجهات المعنية بالربط الإلكتروني والتحصّل الضريبي.
- 2) يجب على المعنيين والإدارات الضريبية وضع أنظمة إلكترونية معدة مسبقاً وتوزيعها على المكلفين، وفرض التزام على المكلفين هؤلاء بالإفصاح عن كافة معاملاتهم وتقديم إقرارات صحيحة تحت طائلة عقوبات رادعة وشديدة.
- 3) يجب وضع نظام تدقيق للمراجعين وللموظفين للفحص والتدقيق وهذا يستلزم اتباع آليات حديثة ومتطورة.

5. يؤدي تبني أنظمة الدفع الإلكتروني في إنشاء نظام التسجيل الدولي لملكية الأصول،

والدخول على رأس المال كقوائد الديون والأرباح الرأسمالية:

مما يجعل الدولة صاحبة الحق في جباية الضريبة على هذه الأموال قادرة على حصرها بكفاءة عالية، دون أن يتمكن المكلف من إخفائها⁵⁹⁷.

⁵⁹⁷ Gabriel Zucman, the hidden wealth of nations, Chicago University of Chicago Press, 2015.

6. يساعد تبني أنظمة الدفع الإلكتروني في دور البنوك والمؤسسات المالية كطرف ثالث بين

الإدارة الضريبية والمكلف:

الذي يقر بالمعاملات من خلال هذه البنوك إلى الإدارات الضريبية، وبالتالي تتوفر لدى الإدارات الضريبية المزيد من المعلومات، وبالتالي يصعب التهرب الضريبي، بل وإنه في بعض الأحيان يمكن للمستهلك نفسه أن يكون الطرف الثالث، على سبيل المثال في مجال الضريبة على القيمة المضافة على المبيعات الرقمية، التي يدفع قيمتها من خلال بطاقات الائتمان بدلاً من الدفع النقدي، مما يتيح للإدارة الضريبية الحصول على المعلومات من المنصات الرقمية وبالتالي تقدير إجمالي مبيعات كل منشأة⁵⁹⁸.

7. بفضل الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات تستطيع الإدارات الضريبية التي تستخدم برامج

متخصصة التدقيق في الإسراع بعمليات التفتيش والرقابة:

مثل أجهزة المالية الإلكترونية ووحدة تسجيل المبيعات، ووحدة تحكم بيانات المبيع، مما يمكنها من توسيع نطاق البحث عن حالات التهرب لعدد أكبر من المكلفين والمنشآت وخلال وقت قصير⁵⁹⁹. وترى الباحثة بأن الهدف الرئيسي لتبني أنظمة الدفع الإلكتروني هو خلق الثقة لدى المكلفين بوجود منفعة عامة تعود على المجتمع، من خلال قيامه بواجبه الوطني، عن طريق دفع الضريبة المترتبة عليه وعدم التهرب من دفعها، وذلك من خلال زيادة الشفافية والعدالة الضريبية اللذين ستوفرهما أنظمة الدفع الإلكتروني، إضافة إلى حيوية أنظمة المعلومات الجبائية والتي يعتبر نظام الدفع الإلكتروني أحد أعمدها، حيث تعتبر هذه الأنظمة آلية من آليات تدعيم الخزينة العامة للدولة، وذلك من خلال تسهيل الحصول على المعلومات للإدارة الضريبية والاستفادة منها وبالتالي الحد والتقليص من حجم التهرب الضريبي.

⁵⁹⁸ BAS Jacobs. **Digitalization and taxation in: Sanjeev Gupta and others (eds)**, Digital Revolutions in public finance international Monetary fund publications, Washington DC. 2017, p. 32.

⁵⁹⁹ OECD: technology tools tackle tax evasion and tax fraud, Paris, 2017, p.11.

المطلب الثاني

آليات التهرب الضريبي في ظل الرقمنة وسبل مكافحته

أمام التطورات الهائلة في مجال أنظمة الدفع الإلكتروني وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ظهرت انعكاسات على أوجه الحياة بشكل عام، وعلى الحياة الاقتصادية خصوصاً، وبرزت مفاهيم ودلالات ضريبية عديدة، نتج عنها تمكين العديد من الأشخاص والشركات والمؤسسات البحث عن آليات مختلفة لتقليل العبء الضريبي المقرر عليها، أو لتنامي أرباحها، وظهر ما يسمى بالملاجئ الضريبية والتسعير التحويلي، لتكون وسيلة مهمة لهؤلاء الأشخاص والشركات في تحقيق الغاية المرجوة وهذا ما سنبحث فيه ضمن هذا المطلب وقوفاً عند هذه الآليات للتهرب الضريبي في ظل الرقمنة، وأمام الطبيعة الخاصة لأنظمة الدفع الإلكتروني والتكنولوجيا الحديثة، طرحت الباحثة تساؤل حول كيفية استخدام هذه الآليات وما هي سبل مكافحة التهرب الضريبي الإلكتروني.

الفرع الأول: آليات التهرب الضريبي الإلكتروني.

الفرع الثاني: سبل مكافحة التهرب الضريبي الإلكتروني.

الفرع الأول - آليات التهرب الضريبي الإلكتروني:

لكل دولة الحق في وضع تشريعات ضريبية مناسبة تتواءم وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وغالباً تصوغ الدولة التشريعات الضريبية لتحقيق أغراض اقتصادية معينة، ليكون مقدار الضريبة منطوقاً أساسياً في الوصول إلى هذه الغاية، ومقدار الضريبة يختلف من دولة لأخرى، ومن مجتمع لآخر، تبعاً للأغراض الاقتصادية في هذا المجتمع، فالدول التي ترغب في جذب استثمارات أجنبية عادةً ما تفرض ضريبة منخفضة، أو لا تفرض ضرائب، أو أن الشركات عابرة القارات قد ترغب في تحقيق ربح كلي عن طريق نقل الأرباح من الدول ذات الأسعار الضريبية المرتفعة إلى الدول ذات الأسعار الضريبية المنخفضة.

أولاً - الملاجئ الضريبية كآلية للتهرب الضريبي الإلكتروني:

تُعرف الملاجئ الضريبية بأنها دول أو مناطق باختصاصات قضائية خاصة، تتسم بتدني أو انعدام الضرائب على الدخل، علاوةً على عناصر العمل المصرفي السرية والغامضة التي تقوّض من القوانين والمعايير الوطنية والدولية، وتتيح للشركات الثرية متعددة الجنسيات فرص الهروب من مسؤولياتها الضريبية⁶⁰⁰.

كما تُعرف الملاجئ الضريبية بأنها منطقة أو إقليم أو مقاطعة تكون الضرائب فيها منخفضة إذا ما قورنت بمناطق أو أقاليم أخرى، وعرفها جانب من الفقه بأنها "دولة ذات سيادة، يُقرر تشريعها الضريبي العديد من المزايا والإعفاءات الضريبية بالنسبة للدخول الأجنبية، مما يؤثر سلباً على الإيرادات الضريبية لها مقارنةً مع دول أخرى⁶⁰¹.

كما أكدت منظمة الـ OECD أنّ الملاجئ الضريبية تتحقق في الدولة أو الإقليم الذي تتوفر فيه العناصر الآتية (سعر الضريبة منخفض أو معدوم، ولا يوجد تبادل حقيقي للمعلومات اللازمة والتشريعات الضريبية، والنظم الضريبية بها غير واضحة، علاوةً على عدم وجود إلزام بممارسة أنشطة معينة)⁶⁰². وقد عرفها آخرون بأنها الدولة التي تمنح إعفاءات أو تخفيضات ضريبية للأثرياء من الشركات والأفراد لجذب الأموال والاستثمارات إليها، وتمنح هذه الملاجئ حماية وحصانة من ملاحقات مراقبي الدخل وموظفي الضرائب الدوليين، بحيث يصعب عليهم متابعة هذه الأموال التي يمكن أن تكون خاضعة لضرائب كبيرة في دولهم الأصلية⁶⁰³.

⁶⁰⁰ A research paper on tax Havens Listing in multiple Huse: blind winking or conniving, (2019). By South Centre, p. 94.

⁶⁰¹ د. ناشد، سوزي عدلي. (1999). ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية. الإسكندرية: مصر. دار المطبوعات الجامعية. ص129.

⁶⁰² (OECD: 1998): organization de cooperation et de developement economiques con Currence fiscal dommageable un proble mondial, 1998, OECD, France, p.25.

⁶⁰³ سيد، شاهين. (2017). قياس أثر أنشطة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال على ممارسات التجنب الضريبي. رسالة ماجستير. كلية التجارة. جامعة القاهرة: مصر. ص92.

وعليه، يمكن للباحثة تعريف الملاجئ الضريبية بأنها "دول تمنح امتيازات جاذبة لرؤوس الأموال وللاستثمارات الأجنبية، وذلك عن طريق تمتّعها بعدة مميزات وخصائص تحرّض على التهرب الضريبي عن طريق عدم فرض الضريبة أو فرضها بمقدار منخفض".

بعد استعراض أهم التعريفات للملاجئ الضريبية تستعرض الباحثة سبب اعتبار بعض الدول أو الأقاليم ملاجئ ضريبية عن طريق البحث في خصائص الملاجئ الضريبية على النحو الآتي⁶⁰⁴:

1- السعر الضريبي المميز:

تتميز الملاجئ الضريبية بأنها دول تفرض الضرائب بأسعار منخفضة جداً، أو أنها قد لا تفرض ضرائب نهائياً، وذلك فيما يتعلق بالضرائب على الأرباح ورؤوس الأموال الأجنبية، وعادةً ما تكون هذه الدول صغيرة الحجم، وبحاجة لاستقطاب استثمارات ورؤوس أموال دول غنية مجاورة، فتجد المعدلات الضريبية المنخفضة أو المعدومة هي الحل الأفضل والأمثل⁶⁰⁵.

كما أنها تمتاز بموقعها الجغرافي المهم مثل بنما، التي استغلت موقعها الجغرافي لإثبات وجودها كملجأ ضريبي معترف به، على الرغم من أنّ أسعار الضرائب المفروضة فيها غير منخفضة، إذًا، فإن خاصية السعر الضريبي المميز المنخفض أو المعدوم على أرباح ودخول الاستثمارات الأجنبية هي سمة لازمة، ولكنها ليست كافية لوصف إقليم أو دولة ما بأنها ملجأ ضريبي⁶⁰⁶.

⁶⁰⁴ د. صابوني، جميل عبد الرحمن. (2005). التهرب الضريبي الدولي للشركات عابرة القوميات (دراسة مقارنة). رسالة دكتوراه.

كلية الحقوق. جامعة عين شمس. ص 327 وما بعد.

⁶⁰⁵ مفتاح، فاطمة. (2020). النظم الضريبية الدولية. جامعة ابن خلدون وتيارت. مطبوعة دروس موجهة لطلبة أولى ماجستير محاسبة وجباية معقمة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. ص 56.

⁶⁰⁶ د. صابوني، جميل عبد الرحمن. (2005). التهرب الضريبي الدولي للشركات عابرة القوميات (دراسة مقارنة). مرجع سابق.

وإنَّ المحرك الرئيسي لاعتبار دولة ما بأنها ملجأ ضريبي يعود إلى أحد أمرين الأول، أنها تعتبر جزءاً من سياسة الدولة في جذب الاستثمارات والاحتكارات الدولية، والثاني أن الدولة قد لا تكون بحاجة أساساً إلى ضرورة فرض ضرائب⁶⁰⁷.

وعليه، يمكننا تقسيم دول الملاجئ الضريبية إلى عدة أنواع⁶⁰⁸:

1. دول لا تفرض أية ضريبة على الدخل أو الربح على رأس المال مثل (البحرين، الباهاما، يهودا)، وهذه الدول تتميز بأنها لا تقوم بإبرام أي معاهدات أو اتفاقيات ضريبية.
2. دول تفرض ضريبة على الدخل أو الربح على أساس مبدأ الإقليمية، حيث تعفى الأرباح المحققة من معاملات تتم خارج إقليم الدولة مثل (باناما، فنزويلا، ماليزيا).
3. دول تفرض ضريبة بسعر ثابت قليلاً أو بسعر مرتفع ولكنها تعمل على تخفيض الضرائب بموجب معاهدات ضريبية خاصة للشركات القابضة، أو شركات المناطق الحرة مثل (لوكسمبورغ، هولندا، سنغافورة).
5. دول تقدم إعفاءات ضريبية للصناعات التي تزيد حجم صادراتها (إيرلندا).
6. دول تقدم مميزات خاصة لبعض أنواع الشركات، ولتحقيق غايات معينة مثل (جامايكا).

2- استقرار الوضع السياسي:

تتمتع الملاجئ الضريبية عادةً بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويقصد بالاستقرار السياسي أن تكون الدولة ذات نظام سياسي واضح لا يحدث فيه حروب وثورات، من شأنها أن تعيق الاستثمارات الأجنبية⁶⁰⁹.

⁶⁰⁷ GORDON, A. Richard. Tax havens and their use by United States taxpayers: an overview, the Minerva Group, Inc. 2002, p. 15.

⁶⁰⁸ د. ناشد، سوزي عدلي. (1999). ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية. مرجع سابق. ص 133.

⁶⁰⁹ د. ناشد، سوزي عدلي. (1999). ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية. المرجع السابق نفسه. ص 134.

أما الاستقرار الاجتماعي فيتمثل في توفر مختلف الخدمات والبنى التحتية التي تحتاجها المشروعات⁶¹⁰.

كما تتمتع هذه الملاجئ بالاستقرار التشريعي الذي يضمن للمستثمر عدم وجود تغيرات مفاجئة في القوانين الضريبية.

3- السرية في المعاملات المصرفية والتجارية:

إنَّ أهم ما يميز الملاجئ الضريبية امتلاكها قدرًا كبيراً من السرية، وهذا يُشكل احتراماً لخصوصية المستثمرين والعملاء، وتبرز هذه السرية بشكل واضح في القطاع المصرفي، ورغبةً من منظمة الـ OECD لزيادة هذه الشفافية، ولم تلتزم بعض الدول من الملاجئ الضريبية بقواعد الشفافية مثل (موناكو، أندورا، ليتشستين)⁶¹¹.

وبذلت المنظمة جهوداً عدةً من أجل مكافحة هذه الملاجئ الضريبية، ومن عام 2000 خرجت تركيا من القائمة السوداء بشأن الملاجئ الضريبية نظراً لما بذلته الحكومة والسلطات لديها من جهود بشأن الالتزام بالشفافية التي أكدتها الـ OECD⁶¹².

4- الموقع الجغرافي المتميز:

تتميز الملاجئ الضريبية، بأنها ذات موقع جغرافي متميز، وهذا يلعب دوراً مهماً في جذب الاستثمارات الأجنبية، وإضافةً إلى أهمية الموقع الجغرافي للملاجئ الضريبية، فإن هذه الدول توفر وسائل اتصالات ومواصلات، لأن ذلك يسهل الاتصال بين إقليم الملجأ الضريبي والأقاليم الأخرى دون

⁶¹⁰ ملال، محمد طارق. (2013). آليات وأسباب التهرب الضريبي الدولي وإمكانية تجنبها. المجلد (4). العدد (1). جامعة الجزائر. مجلة دراسات. ص128.

⁶¹¹ Hines, R, James, Do tax havens, Flourish? NBER working papers, 10936, November, 2004, p. 14.

⁶¹² Gordan , R: tax havens and their use, op, cit, p. 19-20.

أية عقبات، وبشكل خاص الدول الأم للشركات عابرة القوميات، التي لها فروع أو شركات وليدة في هذا الملجأ الضريبي⁶¹³.

5- الاستقرار في العملات الوطنية:

ترتبط الملاجئ الضريبية بشكل واضح باستقرار العملات الوطنية، ويتمثل هذا الاستقرار في قوة هذه العملة مقابل العملات الأخرى، فلاجوء المستثمر إلى تحويل أمواله إلى الملاجئ الضريبية يتناسب طردياً مع استقرار سعر الصرف في هذه العملات، ومن ثم فإن أي أرباح أو دخول سيتم تحويلها إلى البلد الأصلي مما يستوجب عدم وجود عوائق أو مشكلات أمام هذه التحويلات، لذا يقتصر تطبيق الرقابة على النقد على رعايا دول الملاجئ الضريبية دون الأجانب الذين يستفيدون من غياب هذه الرقابة وهو ما يشجعهم على الاستثمار في هذه الدول⁶¹⁴.

وبالإضافة لذلك، هناك ضرورة في ضعف الرقابة على سوق سعر الصرف، لأن القصور في الرقابة من شأنه أن يقلل إقبال المستثمر على هذه الملاجئ الضريبية، إلا أن هذه الرقابة تكون موجودة فقط على المستثمر المحلي دون الأجنبي، وذلك لتشجيع انتقال رؤوس الأموال الأجنبية إليها⁶¹⁵.

وهنا تطرح الباحثة تساؤل لماذا تعد الملاجئ الضريبية مشكلة حقيقية أمام أنظمة الدفع الإلكتروني، حيث أن أهم ما تتبناه أنظمة الدفع الإلكتروني تبادل المعلومات بين الدول للوصول إلى المطرح الضريبي وتحديد الدخل الخاضع للضريبة، وهنا يثور التعارض حيث ستلجأ أغلب الشركات إلى تحويل أرباحها إلى دول تعتبر ملجأً ضريبياً بغية التهرب من الكشف عن مطرحها الضريبي وعدم تزويد

⁶¹³ د. صابوني، جميل عبد الرحمن. (2005). التهرب الضريبي الدولي للشركات عابرة القوميات (دراسة مقارنة). مرجع سابق. ص339-340.

⁶¹⁴ العاقر، جمال الدين. (2009). التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي - دراسة حالة بلدان المغرب العربي. مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة منتوري. قسنطينة. ص53.

⁶¹⁵ د. ناشد، سوزي عدلي. (1999). ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية. مرجع سابق. ص136-137.

الإدارات الضريبية بأية معلومات، وبالتالي التهرب الضريبي الذي يشكل أحد أهم المشكلات المتعلقة بأتمتة الإدارات الضريبية في ظل الرقمنة.

فيمكن استغلال تلك الملاجئ الضريبية في تحقيق التهرب الضريبي من خلال اتباع أحد أسلوبين⁶¹⁶:

1. أن تقوم الشركة بنقل مقرها الرئيسي -بشكل اسمي فقط- إلى دولة تعتبر ملجأ ضريبي، مع الإبقاء على إدارتها الفعلية وأنشطتها الرئيسية في الدولة الأم.

2. أن تقوم الشركة الأم بإنشاء شركات فروع تابعة لها في دولة تعتبر ملجأ ضريبي، للاستفادة من أكبر قدر من الإعفاءات والمزايا الضريبية.

ولعل الاستفادة من الملاجئ الضريبية في التهرب الضريبي الدولي قد يتخذ أشكالاً أخرى كاستخدام ترتيبات وإجراءات مالية معينة كالإقراض فيما بين الشركات التابعة لشركة ومن خلال تلك القروض يتم إعادة توزيع الدخل الخاصة للضريبة من دولة ذات معدل ضريبي مرتفع إلى دولة ذات معدل ضريبي منخفض، وفي النتيجة سيضيع على الدولة الأم جزءاً من الحصيلة الضريبية⁶¹⁷.

ثانياً - التسعير التحويلي كآلية للتهرب الضريبي الإلكتروني:

اختلفت التعريفات المتعلقة بالتسعير التحويلي، وقد أجمع الفقه على تعريفه على أنه "السعر الذي يتحدد لسلع وخدمات يتم تبادلها فيما بين مشروعات مرتبطة بعضها البعض، ولكنها مقيمة في بلاد مختلفة"⁶¹⁸.

⁶¹⁶ CARY, Charlie & DRUTMAN Lee, (2003). How corporation are using tax offshore havens to avoid paying taxes, a citizen works briefing paper. Available at: <http://www.citizenworks.org/corp/tax/taxbrief.php>.

⁶¹⁷ CARY, Chalin & Durtman Lee, How corporations are using tax offshore havens to avoided paying taxes, op, cit,

⁶¹⁸ د. إسماعيل، محمد عبدو سعيد. (1986). الشركات متعددة الجنسيات ومستقبلها في الدول النامية مع إشارة إلى مصر. رسالة دكتوراه. جامعة عين شمس. ص 16 وما بعدها.

وعرف البعض أسعار التحويل بأنها "القيمة المحتسبة للسلع والخدمات المحولة بين الوحدات التي تجمعها ملكية واحدة، سواء كانت الخدمات محلية أو دولية"⁶¹⁹.

وتعتمد الفكرة الرئيسية في السعر التحويلي، في أن سعر الخدمة المتبادلة بين شركتين يعتبران فروع للشركة الأم، والذي يكون مدوناً في دفاتر الشركة، يختلف عادةً عن السعر المماثل لذات السلعة الذي يتحدد بحسب قوى السوق، ولا يشترط أن يكون سعر التحويل دوماً أعلى من السعر السائد في السوق الدولي، لأنه قد يحصل العكس، حيث يكون السعر التحويلي أدنى من سعر السوق للسلعة موضوع الصفقة⁶²⁰.

وقد تنامي الاهتمام بالسعر التحويلي بين الشركة الأم وفروعها المختلفة منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي، ويرتبط السعر التحويلي الداخلي بين الشركات بالملاجئ الضريبية، حيث تلجأ الشركات ذات النشاط الدولي إلى عمليات وهمية لتجنب دفع الضريبة، عن طريق تسعير منتجاتها، وخدماتها المقدمة إلى فروعها المختلفة، بهدف التحكم في الأرباح والخسائر، على نحو يخفض من قيمة الضريبة المدفوعة⁶²¹.

ويتم اللجوء إلى السعر التحويلي كآلية للتهرب الضريبي الدولي من خلال أحد طريقتين⁶²²:

⁶¹⁹ د. المهاني، خالد محمد. (2019). التهرب الضريبي وأساليب مكافحته. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية. مرجع سابق. ص 128-129.

⁶²⁰ د. إسماعيل، محمد عبدو سعيد. (1986). الشركات متعددة الجنسيات ومستقبلها في الدول النامية مع إشارة إلى مصر. مرجع سابق. ص 237.

⁶²¹ د. حسن، سهام محمد علي. (2010). التهرب الضريبي وأساليب مكافحته. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية. جامعة الدول العربية. القاهرة: مصر. ص 128-129.

⁶²² ناشد، سوزي عدلي. (1999). ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية. مرجع سابق. ص 150-157.

1. التهرب الضريبي عن طريق التسعير التحويلي قبل توزيع الأرباح:

حيث يتم التهرب الضريبي من خلال هذه الطريقة، من خلال التلاعب في المطرح الخاضع للضريبة، سواءً بتخفيض أو زيادة نفقات الشركة الأم، حتى تتمكن من الاستفادة من النظام الضريبي الأصح لها في تعظيم الربح.

والشركة الأم هنا تحقق التهرب الضريبي وفقاً لفرضيتين:

- الفرضية الأولى: وجود الشركة الوليدة في إقليم ملجأ ضريبي، أو إقليم يفرض معدل ضريبي أقل من المعدل الضريبي في إقليم الشركة الأم، ولتحقيق ذلك يتم تخفيض نفقات ومصروفات هذه الشركة وزيادة إيراداتها، وفي النتيجة يتم تخفيض الضريبة الكلية التي تتحملها الشركة ككل.
- الفرضية الثانية: وجود الشركة الوليدة في إقليم يفرض معدل ضريبي أعلى مما هو عليه في إقليم الشركة الأم؛ وهنا سيتم تخفيض أرباح الشركة الوليدة الخاضعة للضريبة عن طريق زيادة نفقاتها وتخفيض إيراداتها، وذلك لصالح الشركة الأم أو لصالح شركة وليدة أخرى في إقليم يفرض معدل ضريبي منخفض.

2. التهرب الضريبي عن طريق السعر التحويلي عند توزيع الأرباح:

وهنا لا يتم التهرب الضريبي عن طريق التلاعب في الوعاء الضريبي للشركة، ولكن عن طريق تأسيس شركة وسيطة تدعى (بالساترة) ويقتصر نشاطها على الاحتفاظ بالأرباح المحققة فعلاً من قبل شركة أخرى، ثم يتم إعادة تحويلها للشركة الأم ضمن ظروف أفضل وبذلك تستطيع الشركة ككل أن تتهرب من دفع الضريبة بسعر مرتفع في الدولة الأم من خلال تحويل الأرباح إلى الشركة الوسيطة ليتم إعادة استثمارها في الخارج في ظل ظروف ضريبية أخف.

وفي إطار اهتمامنا في مجال بحثنا فإن مدى نجاح الإدارات الضريبية يرجع إلى مدى اعتماد المجتمع على الدفع الإلكتروني بدلاً من الدفع النقدي في إنجاز المعاملات⁶²³، لكن الدفع الإلكتروني

⁶²³ BAS JACOBS: Digitalization and taxation, op, cit, p. 32.

حتماً يجب أن تتم قولبته في أنظمة تشريعية ولن يحقق الغاية المرجوة منه في حال لم تتم مكافحة الملاجئ الضريبية والتسعير التحويلي، كونها تشكل خطراً وتحوز جانباً سلبياً في نشاطها وتكوينها، حيث ستؤثر حتماً في موازنة الدولة العامة وستفقد الخزينة العامة للدولة حصيلة مالية تصل إلى أرقام هائلة⁶²⁴.

كما أنّ فقدان الأرباح الكبيرة بسبب الشركات التي تسعى للجوء إلى أحد هاتين الآليتين عن طريق التهرب من دفع الضريبة سيؤدي إلى مشكلات أخرى، حيث أنه من باب أولى استخدام هذه الضرائب في إعمال حقوق الإنسان كتنظيم أفضل الخدمات وتوفير سبل الراحة للفقراء وضمان المساواة. ففي عام 2020 تعرض العالم لزيادة في عدد المليارديرات عبر العالم في الولايات المتحدة، وانضم (56) شخص إلى نادي يدعى "الأكثر ثراءً" في الولايات المتحدة ما رفع عددهم إلى (659) شخصاً، كما أنه خلال الفترة ذاتها كان هناك أكثر من (140) مليون شخص يعانون من الفقر⁶²⁵، في الولايات المتحدة، وفي الفترة ذاتها دخل (115) شخص على مستوى العالم إلى حالة الفقر الشديد كما أوضح البنك الدولي⁶²⁶.

⁶²⁴ Elana Dure, Investioedia (2021): **2020 created 56 new US**. Billionaires:

<https://www.investopedia.com/2020-created-56-new-U-S-Billionaires-5094234>.

⁶²⁵ Kairos Centre for Religions, Rights and social justice: policy Brief April 2021:

<https://Kairoscenter.org/kairos-center-policy-briefing-11-the-140-million-is-a-theory-of-change>.

⁶²⁶ The world Bank: covid-19 to add as many as (156) Million Extreme poor by 2021.

<https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/10/07/covid-19-to-add-as-many-as-150-million-extreme-poor-by-2021>.

الفرع الثاني - سبل مكافحة التهرب الضريبي الإلكتروني:

انطلاقاً من الآثار السلبية التي تخلفها ظاهرة التهرب الضريبي، وخطورة تلك الآثار على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، سعت الدول جاهدةً لمكافحة هذه الظاهرة بشتى الطرق.

أولاً - على المستوى الداخلي:

استناداً إلى مبدأ السيادة المرتبط بالدولة، يمكنها اتباع طرق وقائية وجزائية داخلية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي وصولاً للقضاء عليها وذلك من خلال الآتي:

1. اعتماد مبدأ العدالة الضريبية:

يعتبر مبدأ العدالة الضريبية أهم المبادئ التي تقوم عليها التشريعات المعاصرة⁶²⁷، والسبب الرئيسي لنجاح سياسات الدول المتقدمة.

ويمكن التعبير عن مبدأ العدالة الضريبية بأنه حجر الزاوية في منظومة مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي وأي حلول لهذه الظاهرة دون الاعتماد على مبدأ العدالة هي حلول محكوم عليها بالفشل مسبقاً⁶²⁸.

وحتى تتحقق العدالة الضريبية عملياً لا بد من توافر ثلاثة عناصر: تشريع ضريبي واضح ومُحكم، إدارة ضريبية كفؤ، مكلف ضريبي يتمتع بقدر كبير من الوعي الضريبي⁶²⁹.

وعندما تجتمع هذه العناصر فإن التهرب الضريبي لا يجد له طريقاً وتتم مكافحته بأعلى المستويات.

⁶²⁷ زين العابدين، ناصر. (2011). مبادئ علم المالية العامة. القاهرة: مصر. دار النهضة العربية. ص199.

⁶²⁸ الأطرش، نجمة علي محمد. (2013). الازدواج في الضريبة على الدخل وطرق تجنبه. رسالة ماجستير. جامعة طرابلس. ص43-51.

⁶²⁹ إبراهيم، محمد السيد خلف. (2019). العدالة الضريبية. جامعة المنوفية. كلية الحقوق. مج (50). مصر. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية. ص20.

وإنَّ شعور المكلف بعدم تطبيق مبدأ العدالة الضريبية، وعدم خضوع بعض الدخول للضريبة يؤدي إلى إضعاف روح التضامن، والإسهام في مشاركة أعباء الدولة، كما سيشعر بالظلم والقهر بسبب غياب العدالة الضريبية، وبالتالي سيدفعه ذلك إلى التهرب الضريبي، وتعتبر عدالة النظام الضريبي من أهم عوامل مكافحة التهرب الضريبي.

حيث يتوجب العمل⁶³⁰ على الاعتدال في معدلات الضريبة ووضع الإعفاءات الضريبية بشكل مدروس، الاعتدال في الضريبة، المساواة بين المكلفين جميعهم.

2. تحديث الإدارات الضريبية والتشريعات الضريبية:

تعتبر الإدارات الضريبية الركيزة الأساسية لنجاح النظام الضريبي بأكمله كونها الوسيط بين التشريع الضريبي والمكلف الضريبي وتكمن أهميتها من خلال⁶³¹:

- تبسيط وتوضيح قواعد التشريع الضريبي وتطبيقها بشكل سليم مما يساعد على التقليل من حدة فجوة التطبيق للتشريعات الضريبية.

- تحويل التشريع الضريبي من نصوص جامدة عامة مجردة إلى قواعد تطبيقية تفصيلية ملائمة لنشاط كل مكلف، حيث أن بقاء واستمرار أي نظام ضريبي لفترة طويلة زمنياً سيؤدي إلى خلق مجموعة من التقاليد الإدارية والفنية التي تحكم عمله، والتي من الصعب إجراء أي تعديل عليها بسبب الارتباط الوثيق في التقاليد والتي تخص كل من الإدارة والمكلف معاً⁶³².

- إبراز ما يتضمنه التشريع الضريبي من مزايا وحوافز وإعفاءات يمكن أن يستفيد منها المكلف ومساعدته على ذلك، الأمر الذي يدعم ثقة المكلف بالإدارة الضريبية.

⁶³⁰ ميداني، محمد عاطف. (2021). دور الحوكمة الضريبية كمغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى

دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية. رسالة ماجستير. جامعة القدس. فلسطين. ص32-33.

⁶³¹ جزر، هاني التابعي محمد. (2017). حوكمة الإدارة الضريبية أداة لتنمية المخاطر. مجلد (18). عدد (2). كلية التجارة. جامعة

بورسعيد. مجلة البحوث المالية والتجارية. ص139.

⁶³² د. الحلاق، محمد. د. الحردان، عبد الهادي. (2011). دراسات في التشريع الضريبي. مرجع سابق. ص69.

إذ أن نجاح التشريع الضريبي مرهون بنجاح مهمة موظفي الإدارة الضريبية ووكفائهم ومدى استيعابهم لمشاكل المكلفين وحلها بمرونة تفوق جمود التشريع.

فالتنظيم الإيجابي للإدارة الضريبية يقضي على المشاكل التي تصاحب التنفيذ من تعقيد وطول الإجراءات، وبالتالي الحد من التهرب الضريبي، وعليه، فإنه يمكن التغلب على الصعوبات التي تواجه الإدارة الضريبية من خلال تطبيق الحوكمة الضريبية.

وتعرف الحوكمة الضريبية بأنها مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تستخدمها الإدارة الضريبية بهدف ضمان سير العمل وزيادة الثقة بين المتعاملين معها، وذلك لتوفير الشفافية وتحقيق العدالة وتفعيل الرقابة والمساءلة لجميع العاملين، بهدف تحقيق أهداف التشريع الضريبي وزيادة الثقة بالنظام الضريبي والاقتصادي للدولة⁶³³.

كما يجب الاهتمام بتحديث التشريع الضريبي، الذي يُعنى بمجموعة القوانين والقواعد واللوائح الصادرة عن الجهات المعنية الخاصة بفرض الضرائب وتنظيم أساليب جبايتها. ويحتاج التشريع الضريبي أيضاً إلى تطبيق مبادئ الحوكمة، لأن ذلك من شأنه أن يعالج العديد من المشاكل والعيوب التي يعاني منها التشريع الضريبي ومنها⁶³⁴:

- عدم الاتساق بين نصوص التشريع الضريبي وبعضها البعض داخل التشريع الضريبي ذاته وهو ما يطلق عليه عدم الاتساق الداخلي.

- عدم الاتساق بين نصوص التشريع الضريبي وبعض التشريعات القانونية الأخرى التي تمس مصالح اقتصادية واستثمارية، أو تنظم تصرفات مالية أخرى وهو ما يطلق عليه عدم الاتساق الخارجي.

⁶³³ ميداني، محمد عاطف. (2021). دور الحوكمة الضريبية كمُغيّر وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية. مرجع سابق، ص 12.

⁶³⁴ حنا، نعيم فهم. (2005). نحو حوكمة النظام الضريبي. المؤتمر السنوي العلمي الخامس. حوكمة الشركات وأبعادها. جامعة الإسكندرية: مصر.

- التعقيد في التشريع الضريبي وعدم إدراك المكلف لكثير من مواد القانون وآليات تنفيذه وكثرة التعديلات التي تؤدي لعدم استقرار المجتمع الضريبي.

- وجود اختلافات بين أطراف المنظومة الضريبية (التشريع الضريبي، الإدارة الضريبية، المجتمع الضريبي)، وهو ما يطلق عليه فجوة التوقعات الضريبية.

إذاً، للقضاء على ظاهرة التهرب الضريبي ينبغي تحديث وعصرنة الإدارات الضريبية والتشريعات الضريبية، والرفع من مستوى أدائها من خلال إدخال التقنيات الحديثة، وتطوير برامج الإعداد والتدريب، والاستفادة من خبرات وتجارب الإدارات الضريبية في الدول المتقدمة، وعمل ورش عمل ودورات تدريب كوادر للعلاقات العلاقة لتحسين صورة الإدارة وكسب ثقة ورضا عملائها، مما ينعكس إيجاباً على صورتها ويدفع المكلفين للتعاون معها للحد من التهرب الضريبي⁶³⁵.

3. هجر السياسات التقليدية وتبني سياسات عصرية جديدة:

إنَّ هجر السياسات التقليدية وتبني سياسات عصرية جديدة تبعاً للتطور التقني والرقمنة ينتج عنه العديد من المشكلات، وما يهمنا في نطاق بحثنا مشكلة التهرب الضريبي فكما للرقمنة فوائد وميزات تساعد في تقليل فرص التهرب الضريبي، أيضاً لها وجه آخر يزيد من ظاهرة التهرب لذا فإن مكافحة التهرب الضريبي الناشئ عن استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني وعن التطور التكنولوجي يتطلب:

- توفير بنية قانونية، إدارية ومالية، تمكّن وتتيح للإدارة الضريبية تقييد سبل الغش والاحتيال، والكشف عن حالات التهرب وردع المتهربين، ولا شك أن هذا الإعداد يتطلب توفير اعتمادات مالية

⁶³⁵ سليمان، نجلاء علي الصادق. (2009). الرقابة المالية على الإدارة في التشريع الليبي. رسالة ماجستير. كلية القانون. جامعة طرابلس. ص126.

لشراء أحدث الأجهزة الفنية ويتطلب تدريب العاملين لدى الإدارة الضريبية على التعامل بالوسائل التكنولوجية الحديثة، لإجراء الفحص الضريبي، واكتشاف حالات التهرب الضريبي⁶³⁶، والقضاء عليها.

- يجب أن يكون التشريع واضحاً بإلزام المكلفين باستخدام الفاتورة الضريبية واستخدام أجهزة تسجيل البيانات والربط الإلكتروني.

ثانياً - على المستوى الدولي:

أخذت ظاهرة التهرب الضريبي بُعداً عالمياً مع ما وفرتة أنظمة الدفع الإلكتروني المستخدمة وتكنولوجيا المعلومات والرقمنة، مما زاد معه إمكانية التهرب الضريبي دولياً بكل سهولة، وهذا ما دفع الدول لضرورة التعاون بغرض الحد من هذه الظاهرة، وذلك من خلال الإجراءات الآتية:

1. التنسيق الضريبي الدولي:

يعرف التنسيق الضريبي الدولي بأنه مجموعة من القواعد والاتفاقيات التي تبرم بين عدد من الدول حول شروط المعاملة الضريبية، ويعمل التنسيق الضريبي الدولي على إزالة أهم أوجه الاختلاف بين النظم والتشريعات الضريبية حيث تصبح متناغمة ومتقاربة ومتناسقة، في كافة المجالات الضريبية، أهمها: قواعد تحديد الواقعة المنشأة للضريبة، وشروط منح الإعفاءات الضريبية، ومعدلات الضريبة، بهدف ضمان حياد الضريبة تجاه التجارة الدولية لدول التكامل، ومنع المعوقات التي تحول دون الانتقال الحر للأشخاص والسلع ورأس المال بين الدول الأعضاء⁶³⁷.

⁶³⁶ A. Dhilon and J. Jan Bouwer. (2005). **"Reform of Tax administration in Developing Nations, In Revenue Matters: A guide to achieving high performance under taxing circumstances"**, edited by Brian Dustrud, and Lisa Barr, available at: <https://www.revenueproject.com>.

⁶³⁷ د. صديق، رمضان. (2002). **نظرية التنسيق الضريبي ومدى إمكانية تطبيقها في واقع النظم الضريبية العربية**. مجلد (5). العدد (1). الكويت. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. ص 1.

وعليه، يتضمن معنى التنسيق الضريبي الدولي عدة عناصر أهمها⁶³⁸:

- أ. التنسيق الضريبي هو تعديل اتفاقي للأنظمة الضريبية والتشريعات الضريبية الوطنية بين الدول أي أنه يفترض تغييرات في النظام الضريبي لدولة ما بحسب مستوى وأهداف علاقاتها التكاملية مع بقية الدول الأعضاء داخل منطقة التكامل، وباتفاق مسبق مع تلك الدول على هذه التغييرات.
- ب. التنسيق الضريبي هو إزالة للعقبات الضريبية التي تحد المنافسة بين الدول الأعضاء.
- ج. التنسيق الضريبي هو عملية متدرجة ومستثمرة تبدأ بإزالة العقبات الضريبية وتنتهي بتهيئة سياسات الدول الضريبية لتعزيز أهداف التكامل.

2. الاتفاقيات الدولية:

تعتبر الاتفاقيات الدولية مصدراً مهماً من مصادر التمويل إلى جانب القوانين الداخلية للدولة حيث تهدف الاتفاقيات الدولية في الشأن الضريبي إلى تحديد شروط فرض الضريبة على العمليات الدولية، أي تلك العمليات التي يقوم بها شخص مقيم في دولة ما داخل إقليم دولة أخرى، أو مع شخص مقيم في دولة أخرى، ولا يعتبر موضوع اتفاقية ضريبة دولية، إلا إذا كان الأساس الضريبي كالدخل أو الثروة خاضعاً للضريبة من طرف سلطتين ضريبيتين مختلفتين أو أكثر، حيث ترى كل سلطة أن ذلك الأساس يدخل في مجال اختصاصها الضريبي.

وهذه الاتفاقيات الدولية الضريبية عبارة عن معاهدات دولية موضوعها ضريبي محض وتقوم بتنظيم العلاقات الضريبية بين دولتين أو أكثر، والهدف الأساسي من وراء إبرام هذه الاتفاقيات هو تقادي مشكلة التهرب الضريبي الدولي⁶³⁹.

⁶³⁸ د. العكام، محمد خير. التنسيق الضريبي بين الدول. منشور على موقع الموسوعة القانونية المتخصصة:

Arab-ency.com.sy.

⁶³⁹ Gouthière, B. (2019). Les Impôts dans les affaires internationales, Paris: édition Francis Lefebvre, 13^e édition, p. 11.

وتهدف الاتفاقيات الضريبية الدولية عموماً إلى الآتي⁶⁴⁰:

أ. محاربة التهرب الضريبي الدولي عن طريق تبادل المعلومات بين السلطات الضريبية للدول المتعاقدة حول الوعاء الضريبي للمكلفين المعنيين، إضافة إلى تقديم الدول المتعاقدة المساعدة في التحصيل الضريبي لبعضها البعض.

ب. منع التمييز بين فرد يحمل جنسية دولة وآخر لا يحمل جنسيتها بالنسبة للضرائب والالتزامات الضريبية التي على الأخير أدائها والتي يجب ألا تكون عبئاً من نك التي يتحملها الشخص الذي يحمل جنسيتها.

ج. تفادي عرقلة التدفق الحر للتجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي.

3. الشفافية المصرفية:

نتيجة تزايد حجم المبادلات الدولية وحجم تتقل الأموال دولياً، ازداد حجم الجرائم المتعلقة بتهريب الأموال وتبييضها نحو الدول ذات البنوك المعروفة بسريتها، لذلك أصبح أمر الشفافية المصرفية مطلوباً جداً من طرف المنظمات الدولية⁶⁴¹.

4. الشفافية الضريبية:

وتعني تمكين المكلف من الاطلاع على القوانين والأنظمة والإجراءات الضريبية، وذلك يؤدي إلى زيادة قدرتهم في معرفة حجم الضرائب المفروضة على دخولهم و ثرواتهم، حيث أن الموظفين لا يمكنهم التلاعب بمقدار الضريبة، كما تخفض تكلفة فرض الضريبة الناجمة عن اعتراض المكلف على الضريبة المفروضة، وتعزز الثقة في الإدارة الضريبية مما يشجع على جلب الاستثمارات الأجنبية⁶⁴².

⁶⁴⁰ الأمم المتحدة. (2001). المكتبة الرقمية لمنظمة الأمم المتحدة من اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. منشور على الموقع:

www.digitallibrary.un.org.

⁶⁴¹ مفتاح، فاطمة. (2020). النظم الضريبية الدولية. مرجع سابق. ص70.

⁶⁴² مفتاح، فاطمة. (2020). النظم الضريبية الدولية. المرجع السابق نفسه. ص69-70.

5. المساعدة التبادلية بين الإدارات الضريبية:

اتخذت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCED) عدة مبادرات لتنسيق التعاون بينها وبين بقية الدول، وكذلك الدول المنظمة لها باعتمادها نموذجاً لاتفاقيات تتعلق بالثروة والدخل يأخذ في عين الاعتبار التعاون بغرض تحصيل الضريبة، كما جرى التنسيق منذ عام 2013 بين الدول المنظمة في إطار المنتدى العالمي وهو منتدى عُقد من أجل الشفافية وتبادل المعلومات لأغراض تحصيل الضريبة، وللبحث عن الحلول التي من شأنها معالجة الاختلالات التي يعاني منها النظام الجبائي الدولي، وتقديم المساعدة للدول النامية من أجل تطوير إدارتها الضريبية وتبادل المعلومات وفقاً للاتفاقيات⁶⁴³

عملت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على إبرام اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجبائي التي دخلت حيز التنفيذ منذ 2011 وكان أهم بنودها تحديد نطاق المساعدة الإدارية المتبادلة، ونطاق المساعدة المتبادلة بين الإدارات الضريبية في تبادل المعلومات الضريبية والتفتيش الضريبي المشترك والتحصيل الضريبي وتبادل البيانات⁶⁴⁴، وبالرجوع إلى نموذج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نستنتج الآتي:

أ. يجب أن تهدف هذه المعلومات إلى مساعدة الدولتين المتعاقبتين على منع التهرب من دفع الضريبة.

ب. يجب أن تُعامل هذه المعلومات على أنها معلومات سرية بهدف المحافظة على المكلفين ولا يجوز الكشف عنها إلا أمام الجهات التي تتقف عليها كلتا الدولتين.

ج. لا يجوز إلزام الدولة بتقديم معلومات من شأنها أن تكشف عن أي سر يتعلق بأي عملية تجارية أو معلومات يكون من شأن الكشف عنها مخالفة النظام العام.

⁶⁴³ OECD. (2013). Plan d'action concernant l'érosion de la base d'imposition et le transfert de bénéfices (BEPS), modernizer les règles fiscales internationales: point sur le projet BEPs, l'échange de renseignements et le programme sur la fiscalité et le développement, available at: www.oecd.org.

⁶⁴⁴ موقع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية www.oecd.org نموذج منظمة الـ OECD بشأن اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي.

د. يلزم حالة طلب أي من الدولتين المتعاقدين لهذه المعلومات، أن تتخذ ما لديها من وسائل لجمع هذه المعلومات، ويتم إخطار الدولة الطالبة لهذه المعلومات بالآليات التي يتم الاتفاق عليها.

وفي هذه الحالة ترى الباحثة أنه يجب على الدول المتعاقدة إزالة كافة العقبات الموجودة على كافة المستويات، وكل ما من شأنه أن يؤثر على عملية تبادل المعلومات الضريبية، مع تقريب نقاط الاختلافات وتذليل الصعوبات والعقبات التي قد تنشأ عن تفسير أو تطبيق الاتفاقية المتبادلة بين الدولتين المتعاقدين.

كما أنه لا بد من البحث عن طرق وآليات تحد من تنامي ظاهرة الملاجئ الضريبية والسعر التحويلي للحد من تنامي هذه الظواهر التي تعود بخسائر على الاقتصاد الوطني والعالمي، وتفعيل دور الرقابة والمتابعة القانونية على جميع المعاملات وضرورة إصلاح التشريعات الضريبية بما يتناسب ومصلحة البلد من حيث كسب الاستثمارات، وتشجيع توظيف رؤوس الأموال، وتقديم الحوافز والإعفاءات للتقليل من لجوء الأفراد إلى هذه الطرق.

وختاماً ترى الباحثة أنه في ظل ما عاشه العالم خلال جائحة COVID-19 وما قد يعيشه من تغيرات اقتصادية يتوجب على الدول التكاتف عن طريق التنسيق الضريبي والاتفاقيات الدولية والمساعدة التبادلية من أجل الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، ومن أجل إيجاد موارد مالية تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الإيرادات الضريبية، ومن هنا ظهرت الأهمية الكبيرة لتفعيل دور أنظمة الدفع الإلكتروني استجابةً للتطورات الحاصلة في هذا المجال، خاصةً في عصر الأنظمة الرقمية، وما نتجته هذه التكنولوجيا من فرص وتسهيلات في مجال الحد من التهرب الضريبي.

الخاتمة

بغية ربط الإشكالية بالمقترحات، فقد جاءت هذه الدراسة مستهدفةً تحديد دور الدفع الإلكتروني في كفاءة الجباية الضريبية في ظل القانون المقارن، حيث أنه ومع التقدم والتطور السريع في متطلبات العصر أصبح تطوير أنظمة الدفع واعتماد نظم دفع إلكترونية أمراً حتمياً، لذلك، خلصنا من خلال الدراسة إلى تحديد ماهية أنظمة الدفع الإلكتروني بدءاً بتعريفها وتحديد خصائص هذه الأنظمة، وتحديد الأطراف المتعاملة فيها، فخلصنا إلى أنّ من أهم ميزات الدفع الإلكتروني أنه ينشأ في ظل أنظمة رقمية ومعالجة إلكترونية للبيانات، بعد أن كانت الورقيات هي الوسيلة المستعملة في كافة العلاقات.

وعلى اعتبار أنّ وسائل الدفع الإلكتروني تنقسم إلى أنواع عديدة ومتنوعة، فقد خصصنا الفرع الثاني من المطلب الثاني لهذا الأمر، وتطلّب ذلك التمييز بين نوعين من وسائل الدفع الإلكتروني، منها ما كان موجوداً وتغير فيها طرق معالجتها، فأصبحت المعالجة الإلكترونية، وهي ما يُعرف بـ "وسائل الدفع الإلكترونية المطورة" ومنها ما يُعد اختراعاً حديثاً وليد العصر الحالي، وهي ما يعرف بـ "وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة".

وكان من الضروري تحديد كيفية إثبات عمليات الدفع الإلكتروني التي تتم من خلال البيئة الإلكترونية، فتطرّقنا إلى كل من الكتابة الإلكترونية، والتوقيع الإلكتروني، وحتى يلقَ مفهوم أنظمة الدفع الإلكتروني نجاحاً، تعرضنا لدور هذه الأنظمة في ظل انتشار مفهوم الحكومة الإلكترونية، وتأثير هذه الأنظمة على أداء المصارف في الفصل الثاني.

فقد حاولنا معرفة الأبعاد المستقبلية للحكومة الإلكترونية من خلال التعرض لمتطلبات وأهداف الحكومة الإلكترونية، إضافةً لدور الحكومة الإلكترونية في تطوير أداء الإدارات والمؤسسات من خلال الوقوف عند مقومات نجاح الحكومة الإلكترونية، وخلصنا إلى نتيجة مفادها بأن الدفع الإلكتروني يخدم مشروع الحكومة الإلكترونية بشكل كبير في تحقيق الشفافية ورفع مستوى الرضا لدى المواطن عن الخدمات التي يتلقاها.

أما بالنسبة لتأثير أنظمة الدفع الإلكتروني على أداء المصارف فقد توصلنا إلى أن المصارف سعت إلى تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق أنظمة الدفع الإلكتروني كونها أحد الطرق المستخدمة في العمليات المصرفية المعاصرة حيث لها أهمية في سرعة تقديم الخدمات وزيادة رضا العملاء وتجنب الوقوف على الطوابير وتخفيض التكلفة، كما كان للتسويق الإلكتروني والشركات المعنية بالدفع الإلكتروني أثراً بارزاً في تسيير المعاملات المصرفية، وعملت شركات الدفع الإلكتروني كوسيط بين المصارف والعملاء على إحياء أنظمة الدفع الإلكتروني فكان لها دور مهم في توفير الثقة والأمان وتقليل التداول النقدي للعملة.

وبعد دراسة الواقع النظري والواقع التطبيقي لأنظمة الدفع الإلكتروني، لاحظنا بأن أنظمة الدفع الإلكتروني بوصفها أحد مفرزات العصر قد أسهمت بشكل كبير في تحفيز الأفراد والمؤسسات والمصارف على تغيير سلوك الدفع لديهم، من اعتماد كبير على أسلوب الدفع النقدي في تنفيذ المعاملات إلى الاعتماد على وسائل إلكترونية أكثر سهولة وسرعة وكفاءة وأمان.

وكان هدفنا من دراسة موضوع دور الدفع الإلكتروني في كفاءة الجباية الضريبية هو التركيز على الضرائب، لذلك أفردنا الباب الثاني بأكمله لرقمنة الإدارات الضريبية والمشكلات المتعلقة بها ضمن مشاريع التحول لأنظمة الدفع الإلكتروني.

حيث تعتبر الضرائب هي الأداة المهمة في بناء اقتصاد الدول وتمويل الاحتياجات الاقتصادية ورمزاً للسيادة والسلطة ومصدراً رئيسياً لإيرادات الدولة.

ففي جميع الدول تسعى الإدارات الضريبية إلى توسيع الوعاء الضريبي ورفع الحصيلة الضريبية بشتى الوسائل، ولما كانت الجباية الضريبية مرتبطة مباشرةً بالمكلف بالضريبة، كان إلزاماً على الحكومات التكفل به، وهذا ما تجسّد مؤخراً من خلال أتمتة الإدارات الضريبية، ومن خلال الربط الإلكتروني والتركيز على دور التحول الرقمي في رفع كفاءة الإدارة الضريبية.

لذلك فقد تم التركيز في الفصل الأول من الباب الثاني على أوجه التخلف والقصور في أداء الإدارة الضريبية وانعكاسات الرقمنة على أنظمة عمل الإدارة الضريبية، بما فيها التسجيل والإقرار والتحصيل والتحقق إلكترونياً.

وحاولنا معرفة دور الفوترة الإلكترونية والربط الإلكتروني كأحد آليات التحول الرقمي لما لها من فوائد ومزايا أهمها تحسين كفاءة الأعمال الضريبية التي تقوم بها الإدارة الضريبية وسهولة الاستخدام وتقليل تكاليف التحصيل التي فيما لو استغنت الإدارة الضريبية عن الطرق التقليدية فيها، لكانت تغيرت معها مفاعيل مطالب أحد أهم أهداف الضريبة وهي قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية، وبالتالي انعكاس ذلك كله على حياة المواطنين حتماً بالإيجاب.

وبما أن النظم الضريبية المثلى هي تلك التي تعبر عن الانسجام بين الإدارة الضريبية والمكلف، وفي بعض الأحيان نرى حالات عدم الانسجام بينهما بسبب الصراع القديم الذي يطبع بين الإدارة والمكلف، والذي مرده يعود إلى أسباب متنوعة منها ما يتعلق بجمود التشريع الضريبي وغياب عنصري العدالة والمساواة فيه، ومنها ما يعود إلى نظرة المكلف بالضريبة تجاه الإدارة معبراً عن رفضه للضريبة في حد ذاتها.

لذلك خصصنا الفصل الثاني من الباب الثاني لدراسة أهم المشكلات المتعقدة بأتمتة الإدارة الضريبية، منها ما يتعلق بالصراع بين حق المكلف في السرية والخصوصية، وحق الإدارة الضريبية في الحصول على المعلومات، وقد تطرقنا لدور الرقمنة وأنظمة الدفع الإلكتروني في تحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلف، عن طريق الضمانات القانونية الممنوحة للمكلف في الحفاظ على خصوصيته، وتقيد سلطة الإدارة الضريبية في الاطلاع والتحصيل، إضافةً للتعاون الدولي بشأن تبادل المعلومات والأسرار الضريبية، ومنها ما يتعلق بظاهرة التهرب الضريبي في ظل التحول لأنظمة الدفع الإلكتروني ودور هذه الأنظمة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

كما أبرزت الدراسة الحاجة الماسة لتفعيل دور أنظمة الدفع الإلكتروني الذي سيؤدي حتماً لرفع كفاءة الجباية الضريبية والحد من التهرب الضريبي والحد من الاقتصاد الخفي، والذي سيؤدي أيضاً إلى تحقيق الشفافية وزيادة الوفرة، وزيادة الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية.

وأخيراً، تعرضنا إلى أهم سبل مكافحة مشكلة التهرب الضريبي الذي يُعتبر تحديث الإدارات الضريبية والتشريعات الضريبية أهمها.

وقد توصلت الباحثة من خلال الدراسة إلى جملة من النتائج، أتبعها بجملة من التوصيات، وذلك على النحو الآتي:

أولاً - النتائج:

يمكن عرض النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، وفق الآتي:

- استخلصت الباحثة نتيجة مهمة مفادها بأن البيئة الجديدة الحاضنة للتكنولوجيا أدت بالعمل الحكومي والعمل المصرفي، من خلال التطبيقات التقنية لأدوات الدفع الإلكتروني، من جهة العمل الحكومي، إلى الضغط عن طريق القوة الناعمة لتعزيز مفهوم الحكومة الإلكترونية وتطوير أداء خدماتها، ومن جهة العمل المصرفي قد أدت لإيجاد آليات جديدة في استخدام وتنويع الخدمات المصرفية الإلكترونية للمحافظة على العملاء وجذب عملاء جُدد.

- إنَّ استخدام منظومة الدفع الإلكتروني أصبح واقعاً لا مفرَّ منه، وقد أسفر ذلك إلى تحقيق أهداف مهمة على الصعيد الحكومي والمصرفي والضريبي في آنٍ واحدٍ، وقد برز ذلك جلياً في ظل انتشار جائحة (COVID-19) بسبب إجراءات العزل الاجتماعي، وبقاء الأفراد في منازلهم، حيث أصبحت منظومة الدفع الإلكتروني تقدم للمواطنين والحكومات والإدارات والمؤسسات أفضل الخدمات وتوفر لهم الوقت والجهد، حيث أصبح بالإمكان تسديد الالتزامات عن بُعد دون الاحتكاك والملاقاة المباشرة بين الأطراف.

- بدراسة واقع الحال في دولة الإمارات العربية المتحدة، تبيّن بأنها حققت تطوراً ملحوظاً في استثمار التعليم الرقمي وتعزيز الابتكار الرقمي في كافة القطاعات، وخصوصاً على الصعيدين التشريعي والإداري، وتبين بأنها من الدول السّابقة في رؤيتها نحو استبدال المعاملات الورقية بنظيرتها الرقمية، واتضح ذلك من خلال استقراء أهم نصوص التشريعات التي أصدرتها الدولة على المستوى الاتحادي، أهمها، القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2006 والمرسوم الاتحادي رقم (8) لعام 2017 في شأن المعاملات والتجارة الإلكترونية، الذين منحا الاعتراف باستخدام الفاتورة الإلكترونية في المعاملات.

- اتّضح في سورية بأنّ مؤشر الجاهزية الشبكية ومؤشر الابتكار الرقمي ضعيف جداً، كما اتضح تدنّي مستوى التدريب والتأهيل في مجال تقانة المعلومات والاتصالات، وبالتالي نحتاج في سورية إلى ضرورة تحسين الإنفاق على البحث والتدريب والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل جميع الجهات المعنية ونحتاج إلى رصد الميزانيات وإنفاقها على البحث والتطوير.

- تعاني الإدارة الضريبية في سورية من ضعف في الإمكانيات المادية والبشرية بسبب نقص الإمكانيات التقنية والكوادر الوظيفية البشرية والتجهيزات، وبسبب سيطرة البيروقراطية على آلية العمل داخل الإدارة الضريبية وخصوصاً في التنفيذ والتحصيل، الأمر الذي أدى إلى عدم وجود إدارة ضريبية كفؤ وخبيرة ومؤهلة.

- هناك قصور وغموض في التشريعات الضريبية في سورية، وخطوات الإصلاح التي تعمل عليها الجمهورية العربية السورية بطيئة جداً لا تظال إصلاحات جذرية، وإنما تصلّيات، وعلى الرغم من أهمية المرسوم التشريعي رقم (30) لعام 2023 من ناحية رفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة على دخل الرواتب والأجور وربطها مباشرة مع الحد الأدنى للأجور المحدد للعاملين بالقطاع العام، ومن ناحية توسعة الشرائح الضريبية فقد جاء المرسوم متأخراً من حيث العدالة الضريبية وقاصراً عن حل مشكلات الإدارة الضريبية، وتبين من خلال دراسة الواقع الضريبي في سورية، بأن نظم السياسة

الضريبية منتهية الصلاحية وفاشلة، فنحن ما زلنا نعمل بنظام الضرائب النوعية منذ عقود بدلاً من استبدالها بنظم ضريبية عصرية

- برز جلياً تأثير الربط الإلكتروني والفوترة الإلكترونية المهم والفعال في مجال العمل الضريبي، وذلك من خلال توفير معلومات تساعد الإدارات الضريبية في حصر دخول المكلفين والكشف عن المعلومات التي يخفونها، وبالتالي إسهام ذلك في توعية المجتمع الضريبي وفي زيادة الحصيلة الضريبية وتحقيق العدالة والشفافية وضبط السوق غير الرسمي ودمجه بالاقتصاد الرسمي كما إعادة بناء جسور الثقة بين المكلفين والإدارة الضريبية، وأخيراً الحد من مشكلة التهرب الضريبي.

ثانياً - التوصيات:

إنَّ هيكل النظام الضريبي يُعبّر عنه بأنه مثلث قوامه ثلاثة عناصر رئيسية: التشريع الضريبي - الإدارة الضريبية - المجتمع الضريبي، توصي الباحثة على مستوى كل عنصر بالآتي:

- هناك حاجة ملحة لإعادة النظر بالتشريعات الضريبية النافذة وتوجيه جهود الإصلاح الضريبي نحو تعزيز النظم الضريبية بما يجعلها مرنة وقابلة للتطبيق وبما يدعم كفاءتها، وذلك من خلال إدخال بيئة تكنولوجية حديثة تسهم في تفعيل دور الدفع الإلكتروني من أجل تطوير هذه التشريعات.

- ضرورة التركيز على تطوير الإدارة الضريبية من خلال تفعيل مشاريع الأتمتة الشاملة ودعم مشاريع التحول الرقمي، والاستفادة من تجربة الرقمنة عن طريق تطوير نظم المعلومات والربط الشبكي وإنشاء مجموعة من البرمجيات الجاهزة والتطبيقات الإلكترونية على شبكة الهيئة العامة للضرائب والرسوم وتكوين قاعدة بيانات متكاملة، وتبسيط الإجراءات، بما يرفع من كفاءتها ويعزز الجباية الضريبية، كما توجد ضرورة لإعادة النظر بكافة الإجراءات والقرارات والتوجيهات وإعادة النظر بآلية العمل داخل الإدارة الضريبية، واتخاذ إجراءات رادعة بحق السيئين ومحاربة الفساد وكل ذلك يصب في مجرى واحد، وهو توفير الثقة المتبادلة بين المكلف والإدارة الضريبية، ورفع سوية العمل لديها.

- الحاجة إلى رفع درجة الوعي لدى المجتمع الضريبي وتنميته لما لهذا الأمر من أهمية بالغة في مكافحة التهرب الضريبي، من خلال إبراز دور المكلف في دفع الضريبة على أنه واجب مدني مجيد يستحق الامتتان لبناء الوطن عن طريق تحفيزهم، وبالمقابل فرض عقوبات شديدة وصارمة على المتهربين من دفعها.

- العمل على تطوير وبناء قدرات الكادر الوظيفي واستقطاب كافة الكفاءات البشرية وتأهيلها وتطويرها باستمرار، بما يساعد على الاستفادة من التقنيات الجديدة المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة التي يعتبر الذكاء الصناعي من أهمها، والتي ستسهم حتماً في رفع كفاءة الجباية الضريبية وزيادة الإيرادات العامة.

- توفير الموارد اللازمة للتطوير المستمر لدعم مشاريع التحول الرقمي والإنفاق على توفير بيئة تكنولوجية حديثة لضمان المواكبة المستمرة لأحدث التقنيات بغية تحقيق أهداف الضريبة.

- ضرورة تسريع التحول التدريجي من الدفع بواسطة النقود التقليدية إلى معاملات الدفع الإلكتروني وتوفير مختلف طرق الدفع الإلكتروني والترويج لها وتشجيع المواطنين وإلزامهم باستخدامها.

- تبني نظم الفوترة الإلكترونية وجعلها إلزامية، لمساندة جهود السلطات الضريبية لتحسين ورفع كفاءة الإدارة الضريبية، وتوسيع القاعدة الضريبية وتحقيق العدالة والشفافية، إضافة لنشر ثقافة الالتزام الطوعي بالانضمام لمنظومة الفاتورة الإلكترونية.

- التعاون والتنسيق الدولي فيما يتعلق برقمنة النظم الضريبية وتفعيل دور أنظمة الدفع الإلكتروني بهدف تبادل التجارب والخبرات والمعلومات، وذلك للتصدي لظاهرة الملاذات الضريبية ومكافحة التسعير التحويلي والحد من ظاهرة التهرب الضريبي، لما لذلك من آثار سلبية وخصوصاً في الدول النامية.

قائمة المراجع

أولاً - باللغة العربية:

- 1- القرآن الكريم.
- 2- المعاجم:
- المعجم الوجيز الصادر عن مجمع اللغة العربية. طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم سنة (1416) للهجرة/ 1995 ميلادي.
- بن منظور. (1992). لسان العرب. مجلد (4). بيروت. دار صادر.
- 3- الكتب العامة:
- الأباصيري، فاروق محمد أحمد. (2002). عقد الاشتراك في قواعد المعلومات عبر شبكة الإنترنت. مصر. دار الجامعة الجديدة.
- أبو الهيجاء، محمد إبراهيم. (2011). عقود التجارة الإلكترونية. ط: 2. عمان: الأردن. دار الثقافة.
- أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم. (1998). البطاقات البنكية الإقراضية والسحب المباشر من الرصيد. دمشق: سورية. دار القلم.
- أبو فارة، يوسف. (2004). التسويق الإلكتروني. عمان. دار وائل للنشر.
- أبو فردة، محمود محمد. (2009). الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الإنترنت. عمان: الأردن. دار الثقافة.
- إسماعيل، محمد سعيد أحمد. (2009). أساليب الحماية القانونية لمعاملات التجارة الإلكترونية، دراسة مقارنة. ط: 1. بيروت: لبنان. منشورات الحلبي الحقوقية.
- آل علي، رضا صاحب أبو حمد. (2002). إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر. الأردن. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- برهم، نضال سليم. (2009). أحكام عقود التجارة الإلكترونية. عمان: الأردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- البغدادي، كميث طالب. (2008). الاستخدام غير المشروع لبطاقة الائتمان. ط: 1. الأردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

- بلعيساوي، محمد الطاهر. (2012). الوجيز في شرح الأوراق التجارية. ط: 4. الجزائر. دار هومة للنشر.
- بن سعيد، لزهر. (2012). النظام القانوني لعقود التجارة الإلكترونية. ط: 1. الجزائر. دار هومة.
- بوراس، أحمد. بركة، السعيد. (2016). أعمال الصيرفة الإلكترونية. الأدوات والمخاطر. القاهرة. دار الكتاب الحديث.
- بيومي حجازي، عبد الفتاح. (2005). مقدمة في النظام القانوني للتجارة الإلكترونية في دولة الإمارات. ط: 1. الإسكندرية. دار الفكر الجامعي.
- بيومي، حجازي، عبد الفتاح. (2002). النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية. المجلد الأول. الإسكندرية: مصر. الناشر: دار الفكر الجامعي.
- بيومي، حجازي، عبد الفتاح. (د. ت). النظام القانوني للحكومة الإلكترونية. الجزء الأول. الإسكندرية: مصر. الدار الجامعية.
- التميمي، علاء. (2012). التنظيم القانوني للبنك الإلكتروني على شبكة الإنترنت. مصر. دار الجامعة الجديدة للنشر.
- جمال، سمير حامد عبد العزيز. (2006). التعاقد عبر تقنيات الاتصال الحديثة، دراسة مقارنة. القاهرة: مصر. دار النهضة العربية.
- الجنبهي، منير محمد. الجنبهي، ممدوح محمد. (2005). البنوك الإلكترونية. الإسكندرية: مصر. دار الفكر الجامعي.
- جيتس، بيل. (1995). المعلوماتية بعد الإنترنت، طريق المستقبل. سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت.
- الحجاوي، حسام. (2004). أصول محاسبة ضريبة المبيعات وتطبيقاتها في الأردن. عمان: الأردن. دار الحامد للنشر والتوزيع.
- حسن، يوسف حسن. (2012). البنوك الإلكترونية. الطبعة الأولى. القاهرة. المركز القومي للإصدارات القانونية.
- حماد، طارق عبد العال. (2000). تطبيقات التكنولوجيا في المصارف. القاهرة. أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.
- الحمود، فداء يحيى أحمد. (1999). النظام القانوني لبطاقة الائتمان. ط: 1. عمان: الأردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

- الحموري، ناهد فتحي. (2010). الأوراق التجارية الإلكترونية. ط2. عمان: الأردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- حوالف، عبد الصمد. (2016). النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر، دراسة مقارنة. الإسكندرية. دار الجامعة الجديدة.
- الخضر، رفاف. (2016). بطاقة الائتمان والالتزامات الناشئة عنها. الإسكندرية. دار الجامعة الجديدة.
- د، آل شبيب، دريد كامل. (2012). إدارة البنوك المعاصرة. الطبعة الأولى. عمان. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- د. أبو حشيش، خليل عواد. (2004). دراسات مقدمة في المحاسبة الضريبية. دار مكتبة الحامد. عمان: الأردن.
- د. آل شبيب، دريد كامل. (2015). إدارة العمليات المصرفية. الطبعة: 1. عمان: الأردن. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- د. البحري، حسن مصطفى. (2009). القانون الدستوري. الطبعة الأولى. دمشق: سورية. الجامعة الافتراضية السورية.
- د. الجهني، أمجد حمدان. (2010). المسؤولية المدنية الناشئة عن الاستخدام غير المشروع لبطاقات الدفع الإلكترونية. الطبعة: 1. عمان: الأردن. الناشر: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- د. الحكيم، جاك. (2001). الحقوق التجارية (2). الطبعة (6). دمشق: سورية. منشورات جامعة دمشق: سورية.
- د. الحلاق. محمد. (2018). التشريع الضريبي. دمشق: سورية. مطبوعات جامعة دمشق.
- د. الحلاق، محمد. د. الحردان، عبد الهادي. (2011). دراسات في التشريع الضريبي. دمشق: سورية. مطبوعات جامعة دمشق.
- د. السراج، عبود. (د.ت). شرح قانون العقوبات (القسم العام). الجزء الأول: دمشق: سورية. جامعة دمشق.
- د. الهوش، أبو بكر محمد. (2006). الحكومة الإلكترونية "الواقع والآفاق". الطبعة الأولى. القاهرة: مصر. مجموعة النيل العربية.
- د. بشور، عصام. (1988). المالية العامة والتشريع الضريبي. دمشق: سورية. مطبعة الداودي.

- د. بشور، عصام، د. نور الله، نور الله. د. البطريق، يوسف. (1989). التشريع الضريبي. دمشق: سورية. مطبعة خالد ابن الوليد.
- د. بشور، عصام، د. نور الله، نور الله. د. البطريق، يوسف. (2001). التشريع الضريبي. ط(6). دمشق: سورية. مطبعة خالد ابن الوليد.
- د. حداد، إلياس. (2002). القانون التجاري. جامعة دمشق. دمشق: سورية. منشورات جامعة دمشق.
- د. الحكيم، جاك. (2001). الحقوق التجارية (2). الطبعة (6). دمشق: سورية. منشورات جامعة دمشق: سورية.
- د. حسونة، عبد الباسط. د. الشيخ، مصطفى. د. عزام، زكريا. (2008). أسس التسويق الحديث، مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق. عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- د. حمزة، طارق محمد. (2011). النقود الإلكترونية كأحدى وسائل الدفع. ط:1. منشورات زين الحقوقية. بيروت.
- د. داود، عبد الرزاق الباز. (2004). الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال الحكومة. الإسكندرية: مصر. الناشر: منشأة المعارف.
- د. شباط، يوسف. د. العكام، محمد خير. (2007). المالية العامة. جامعة دمشق.
- د. صديق، رمضان. (2020). الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي. القاهرة: مصر. دار النهضة العربية.
- د. صديق، رمضان. (2020). الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي. القاهرة: مصر. دار النهضة العربية.
- د. عبد القادر. دانا حمه. (2013). السرية المصرفية في إطار تشريعات غسيل الأموال، دراسة تحليلية مقارنة. مصر. دار الكتب القانونية.
- د. عكاشة، هشام عبد المنعم. (2004). الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة، دراسة مقارنة. مصر. دار النهضة العربية.
- د. كافي، مصطفى. (2012). النقود والبنوك الإلكترونية. سورية: دمشق. دار مؤسسة رسلان.
- د. كورتل، فريد. (2009). تسويق الخدمات. الطبعة الأولى. الجزائر. دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.
- د. متري، موسى. (2022). التشريعات المصرفية. جامعة دمشق. دمشق: سورية.

- د. محمد، ذكرى عبد الرزاق. (2016). عقد شراء فواتير الديون التجارية من الوجهتين العملية والقانونية. الإسكندرية: مصر. دار الجامعة الجديدة.
- د. ناشد، سوزي عدلي. (1999). ظاهرة التهريب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية. الإسكندرية: مصر. دار المطبوعات الجامعية.
- ربضي، عيسى غسان. (2012). القواعد الخاصة بالتوقيع الإلكتروني. ط: 4. عمان: الأردن. دار الثقافة.
- الرومي، محمد أمين. (2004). التعاقد الإلكتروني عبر الإنترنت. ط: 1. الإسكندرية: مصر. دار المطبوعات الجامعية.
- زريقات، عمر خالد. (2007). عقد البيع عبر الإنترنت. عمان: الأردن. دار الحامد للنشر والتوزيع.
- زين العابدين، ناصر. (2011). مبادئ علم المالية العامة. القاهرة. دار النهضة العربية.
- سعودي، محمد توفيق. (2002). بطاقات الائتمان والأسس القانونية للعلاقات الناشئة عن استخدامها. دار الأمين للطباعة.
- السقا، إيهاب فوزي. (2007). الحماية الجنائية والأمنية لبطاقات الائتمان. مصر: الإسكندرية. دار الجامعة الجديدة للنشر.
- السنباطي، عطا عبد الله. (2012). الإثبات في العقود الإلكترونية. القاهرة: مصر. دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.
- الشافعي، جلال. (2000). أساليب الفحص الضريبي الحديثة. الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.
- الشافعي، جلال. (2006). الموسوعة الحديثة في المحاسبة الضريبية. الجزء الرابع. طرق وأساليب الفحص الضريبي.
- الشبلي، حسين محمد. الدويكات، مهند فايز. (2009). التزوير والاحتيال بالبطاقات الائتمانية. الطبعة الأولى. عمان: الأردن. الناشر: دار مجدلاوي.
- الشمري، ناظم محمد نوري. العبد اللات. عبد الفتاح زهيرن. (2008). الصيرفة الإلكترونية، الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع. الطبعة: 1. عمان: الأردن. دار وائل للنشر والتوزيع.
- الشنراقي، حسام محمد نبيل. (2013). الجرائم المعلوماتية، دراسة تطبيقية مقارنة على جرائم الاعتداء على التوقيع الإلكتروني. مصر. دار شتان للنشر والبرمجيات.
- صادق، مدحت. (2001). أدوات وتقنيات مصرفية. مصر: القاهرة. دار غريب للطباعة والنشر.

- الصعيدي، عبد الله. (1994). الاقتصاد السياسي، النقود والبنوك وبعض المتغيرات الاقتصادية في التحليل الكلي. الناشر: كلية شرطة دبي.
- الصغير، جميل عبد الباقي. (1999). الحماية الجنائية والمدنية لبطاقة الائتمان الممغنطة. القاهرة. دار النهضة العربية.
- الصيرفي، محمد. (2005). التجارة الإلكترونية. الطبعة: 1. الإسكندرية: مصر. مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع.
- الطائي، حميد وآخرون. (2006). الأسس العملية للتسويق الحديث - مدخل شامل. الأردن: عمان. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- الطيطي، خضر مصباح. (2008). التجارة الإلكترونية من منظور تقني وتجاري وإداري. عمان: الأردن. دار الحامد للنشر.
- عبد الله، خالد أمين. (2014). تدقيق الحسابات. القاهرة: مصر. الناشر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
- العبودي، عباس. (2010). تحديات الإثبات بالسندات الإلكترونية ومتطلبات النظام القانوني لتجاوزها. ط: 1. بيروت: لبنان. منشورات الحلبي الحقوقية.
- العطار، محمد حسن رفاعي. (2007). البيع عبر شبكة الإنترنت في ضوء قانون التوقيع الإلكتروني لسنة 2004. الإسكندرية: مصر. دار الجامعة الجديدة.
- العلاق، بشير عباس. (2002). تطبيقات الإنترنت في التسويق. ط: 1. عمان: الأردن. دار المناهج.
- العلاق، بشير. (2010). التسويق الإلكتروني. عمان: الأردن. دار اليازوري للنشر.
- العلي، أنس. (2005). النظام القانوني لبطاقات الاعتماد. بيروت: لبنان. منشورات الحلبي الحقوقية.
- عمر، محمد عبد الحليم. (1997). الجوانب الشرعية والمصرفية والمحاسبية لبطاقات الائتمانية. القاهرة: مصر. الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث.
- عوض الله، زينب حسين. (1995). اقتصاديات النقود والمال. بيروت: لبنان. الناشر: الدار الجامعية.
- فهمي، خالد مصطفى. (2007). النظام القانوني للتوقيع الإلكتروني في ضوء التشريعات العربية والاتفاقيات الدولية. الإسكندرية. دار الجامعة الجديدة.

- فهمي، خالد مصطفى. (2007). النظام القانوني للتوقيع في ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريعات العربية. الطبعة: 1. الإسكندرية: مصر. دار الجامعة الجديدة.
- فوزيل، نادية. (2002). الأوراق التجارية في القانون الجزائري. الجزائر. دار هومة للنشر.
- قايد، محمد بهجت عبد الله. (2001). الأوراق التجارية الإلكترونية. ط: 1. مصر. دار النهضة العربية.
- القليوبي، سميحة. (2016). الأوراق التجارية. القاهرة: مصر. دار النهضة العربية.
- كنانة، خيرى مصطفى. (2009). التجارة الإلكترونية. الطبعة الأولى. عمان. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- كيلاي، محمود عبد الراضي. (1998). المسؤولية عن الاستخدام غير المشروع لبطاقات الوفاء والضمان. القاهرة: مصر. دار النهضة العربية.
- الكيلاي، محمود. (2004). التشريعات التجارية والمعاملات الإلكترونية. ط: 1. عمان: الأردن. دار وائل الطباعة والنشر والتوزيع.
- لطفي، محمد حسام محمود. (1998). استخدام وسائل الاتصال الحديثة في التفاوض على العقود وإبرامها. القاهرة: مصر. الناشر: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.
- مبارك، عبد التواب. (2006). الدليل الإلكتروني أمام القاضي المدني. دار الثقافة العربية. القاهرة. مصر.
- مبارك، عبد التواب. (2006). الدليل الإلكتروني أمام القاضي المدني. القاهرة: مصر. دار الثقافة العربية.
- مجموعة من الأوراق تم تقديمها خلال ورش عدة أقامتها الأمم المتحدة "للجنة الاقتصادية لغربي آسيا". (2005). التطوير الإداري وتطبيقات الحكومة الإلكترونية "وقائع أعمال مختارة". الطبعة الأولى. الناشر: مكتبة صادر ناشرون.
- منصور، محمد حسين. (2003). المسؤولية الإلكترونية. الإسكندرية: مصر. دار الجامعة الجديدة للنشر.
- منصور، محمد حسين. (2007). المسؤولية الإلكترونية. الإسكندرية: مصر. الناشر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- المهدي، أحمد. (2006). الإثبات في التجارة الإلكترونية. مصر. الناشر: دار الكتب القانونية.
- ناصر، حمودي محمد. (2009). العقد الدولي المبرم عبر الإنترنت. ط: 1. عمان: الأردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

- ناصيف، إلياس. (2019). المصارف العربية في مواجهة التحديات القانونية الدولية. ط:1. جامعة الدول العربية. بيروت. المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية.
 - نجم، عبود. (2004). الإدارة الإلكترونية – الاستراتيجية والوظائف والمشكلات. دار المريخ للنشر. الرياض: السعودية.
 - النوري، حسين. (1974). سر المهنة المصرفي في القانون المصري والقانون المقارن. القاهرة. مكتبة عين شمس.
 - الوادي، محمود حسين. الوادي، بلال محمود. (2011). المعرفة والإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها المعاصرة. الطبعة الأولى. عمان. دار صفاء للنشر والتوزيع.
 - وهدان، رضا المتولي. (2008). النظام القانوني للعقد الإلكتروني والمسؤولية عن الاعتداءات الإلكترونية. الطبعة الأولى، جامعة المنصورة. دار الفكر والقانون.
 - ياسين، سعد غالب. (2005). الإدارة العامة وتطبيقاتها العربية. المملكة العربية السعودية. الرياض: السعودية. معهد الإدارة العامة.
 - يوسف، أمير فرج. (2009). التجارة الإلكترونية. الإسكندرية: مصر. المكتب الجامعي الحديث.
 - يوسف، أمير فرج. (2013). الجرائم التجارية الإلكترونية وأساليب مكافحتها وكيفية حماية المستهلك الإلكتروني وأطراف العقد الإلكتروني. الإسكندرية: مصر. مكتبة الوفاء القانونية.
- 4- الكتب المتخصصة:**
- إبراهيم، هشام محمود. (2012). الحكومة الإلكترونية. مصر: القاهرة. الناشر: مركز الخبرات المهنية للإدارة.
 - الأسدي، علي عبد العالي خشان. (2013). حجية الرسائل الإلكترونية في الإثبات المدني. بيروت: لبنان. منشورات الحلبي الحقوقية.
 - الأبيوكي، عادل رمضان. (2009). التوقيع الإلكتروني في التشريعات الخليجية. ط:1. مصر. الناشر: المكتب الجامعي الحديث.
 - البياتي، نادية ياس. (2014). التوقيع الإلكتروني عبر الإنترنت ومدى حجته في الإثبات. ط:1. عمان: الأردن. دار البداية.
 - بيومي ججازي، عبد الفتاح. (2008). الحكومة بين الواقع والطموح. ط:1. المجلد الأول. الإسكندرية: مصر. دار الفكر الجامعي.
 - بيومي ججازي، عبد الفتاح. (2008). الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح. دراسة متأصلة في شأن الإدارة الإلكترونية. دار الفكر الجامعي.

- بيومي، حجازي، عبد الفتاح. (2007). النظام القانوني للحكومة الإلكترونية. الكتاب الأول. مصر. دار الكتب القانونية.
- الخميسة، صدام. (2013). الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري. ط:1. إربد: الأردن. الناشر: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
- د. الطعمانة، محمد. د. العلوش، طارق. (2004). الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- د. ساعاتي، أمين. (1999). إعادة اختراع الحكومة الإلكترونية. الطبعة الأولى. دار الفكر العربي.
- د. صديق، رمضان. (2005). الإدارة الضريبية الحديثة. القاهرة. دار النهضة العربية.
- د. محمد نصير، مبروك. (2022). الضرائب الإلكترونية. مصر. الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
- د. مطر، عصام عبد الفتاح. (2008). الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق. الطبعة: 1. دار الجامعة الجديدة.
- سليم، أيمن سعيد. (2004). التوقيع الإلكتروني، دراسة مقارنة. القاهرة: مصر. دار النهضة العربية.
- الشورة، جلال عايد. (2009). وسائل الدفع الإلكتروني. عمان: الأردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- طه، مصطفى كمال. بندق، وائل أنور. (2009). الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكتروني الحديثة. ط:1. الإسكندرية: مصر. دار الفكر الجامعي.
- عبد الحميد، ثروت. (2007). التوقيع الإلكتروني. الإسكندرية: مصر. دار الجامعة الجديدة.
- عبد الفتاح فايد، عابد فايد. (2007). الكتابة الإلكترونية في القانون المدني. مصر. دار النهضة العربية.
- القرشي، عمر جعفر. (2015). أثر الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري. الطبعة الأولى. منشورات الحلبي الحقوقية.
- قنديل، سعيد السيد. (2006). التوقيع الإلكتروني. مصر. دار الجامعة الجديدة.
- النجار، فريد. النجار، وليد. (2006). وسائل المدفوعات الإلكترونية – التجارة والأعمال الإلكترونية المتكاملة. الإسكندرية: مصر. الدار الجامعية.
- يوسف، أمير فرج. (2008). التوقيع الإلكتروني. مصر: الإسكندرية. دار المطبوعات الجامعية.

5- الرسائل العلمية:

- رسائل الماجستير:

- الأطرش، نجمة علي محمد. (2013). الازدواج في الضريبة على الدخل وطرق تجنبه. رسالة ماجستير. جامعة طرابلس.
- براهيم، ياسين. (2014). الاستعمال غير المشروع لبطاقة الدفع. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص. كلية الحقوق. جامعة قسنطينة. الجزائر.
- بلحة، فراس. (2015). محفظة النقود الإلكترونية. رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في القانون التجاري. دمشق: سورية.
- بن رجال، جوهري. (2002). الإنترنت والتجارة الإلكترونية. مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر.
- بوزيان، يوسف. حدو، عبد الهادي. (2022). رقمنة الإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي. دراسة نظام التصريح الإلكتروني عبر بوابة JIBAYATIC. رسالة ماجستير. جامعة ابن خلدون - تيارت. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- حداد، شهرزاد. (2017). الدليل الإلكتروني في مجال الإثبات الجنائي. رسالة ماجستير في الحقوق. جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي: الجزائر.
- راوية، مسعودي. (2014). التسويق الإلكتروني وأثره على جودة الخدمات المصرفية. رسالة ماجستير. جامعة الجزائر.
- رحال، فؤاد. (2006). تحرير تجارة الخدمات المصرفية على تنافسية البنوك. مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة بسكرة. الجزائر.
- زرقان، هشام. (2016). النظام القانوني لبطاقات الدفع الإلكتروني. رسالة ماجستير. جامعة خيضر بسكرة. الجزائر.
- زغدودي، آمال. (2014). جريمة الغش الضريبي. مذكرة لنيل شهادة الليانس. جامعة قالمة.
- سليمان، نجلاء علي الصادق. (2009). الرقابة المالية على الإدارة في التشريع الليبي. رسالة ماجستير. كلية القانون. جامعة طرابلس.
- سيد، شاهين. (2017). قياس أثر أنشطة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال على ممارسات التجنب الضريبي. رسالة ماجستير. كلية التجارة. جامعة القاهرة.
- الشوا، نسرين. (2004). اتجاهات موظفي القطاع العام نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية في الأردن. رسالة ماجستير. الجامعة الأردنية. عمان: الأردن.

- شيبان، حكيمة. (2016). دور الكتابة في العقد الإلكتروني. مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماجستير. جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي: الجزائر.
- شيروف. فضيلة. (2010). أثر التسويق الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية - دراسة حالة بعض البنوك في الجزائر. مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الأخوة منتوري. الجزائر.
- صغانية، جهان. (2022). دور رقمنة النظام الضريبي الجزائري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. رسالة ماجستير. جامعة 8 ماي 1945. قالمة.
- طمين، سهيلة. (2011). الشكلية في عقود التجارة الإلكترونية. رسالة ماجستير. جامعة مولود معمري. الجزائر.
- العاقر، جمال الدين. (2009). التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي - دراسة حالة بلدان المغرب العربي. مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة منتوري. قسنطينة.
- عبد اللطيف، فوندو. نصر الدين، عمر. (2022). أثر استخدام الأنظمة الإلكترونية الحديثة في الفحص الضريبي. رسالة ماجستير. جامعة بو ضياف. المسيلة: الجزائر.
- عبد الله، هويدا محمد علي. (2018). نظام الدفع الإلكتروني وأثره على التحاسب الضريبي. رسالة ماجستير. كلية التجارة. جامعة النيلين.
- العبيدي، ازدهار. عزيز، جاسم. (2004). دور بحوث التسويق في نشر وظيفة الجودة لتحقيق رضا المستهلك. دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات النسيجية. حله. ماجستير جامعة الكوفة.
- عربه، ساره. (2016). دور الحكومة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية - مدينة دبي - أنموذجاً. رسالة ماجستير. جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي: الجزائر.
- عطا الله، هدى غازي. (1997). الجوانب القانونية للبطاقات الائتمانية. رسالة ماجستير. الجامعة الأردنية. الأردن.
- عطاسده، إياد محمد عارف. (2009). مدى حجية المحررات الإلكترونية في الإثبات (دراسة مقارنة). رسالة ماجستير في القانون الخاص. مؤسسة النجاح الوطني. نابلس: فلسطين.
- فواظمية، حمزة. (2018). مستقبل الدفع الإلكتروني في الجزائر. رسالة ماجستير. جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم. الجزائر.
- قريشي، قاسم. شافعي، أحمد. (2014). وسائل الدفع الإلكترونية. مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية. جامعة أبي بكر بلقايد. الجزائر.

- القطوى، شمسان علي محمد ثابت. دور الفحص الضريبي في تحقيق أهداف الضرائب (دراسة حالة: الوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين). صنعاء. رسالة ماجستير. أكاديمية السودان لعلوم المالية والمصرفية والمالية.
- قلقول، فريدة. (2013). أهمية أنظمة الدفع الإلكتروني في المصارف، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي الجزائر.
- محمد، أحمد حسين. (2001). الحكومة الإلكترونية في الأردن وإمكانية التطبيق. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك. العراق.
- مركان، ساره. (2017). تقييم مدى فعالية الإصلاحات الجبائية في ظل تطبيق قانون المالية للفترة 2010 - 2015. رسالة ماجستير. جامعة تيسلمسيت. معهد العلوم الاقتصادية والتجارية.
- مطلق، مراد محمود يوسف. (2007). التعاقد عن طريق وسائل الاتصال الإلكتروني (دراسة مقارنة). رسالة ماجستير. كلية الحقوق. جامعة عين شمس. القاهرة.
- مفتاح، فاطمة. (2020). النظم الضريبية الدولية. جامعة ابن خلدون وتيارت. مطبوعة دروس موجهة لطلبة أولى ماجستير محاسبة وجباية معقدة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- مقراني، إيمان. منلا يخاف، محمد أمين. (2016). الآليات القانونية للحد من التهرب الضريبي. رسالة ماجستير. جامعة أحمد دراويو. أدرار: الجزائر.
- ميداني، محمد عاطف. (2021). دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية. رسالة ماجستير. جامعة القدس. فلسطين.
- وافد، يوسف. (2011). النظام القانوني للدفع الإلكتروني. مذكرة ماجستير في القانون العام. جامعة مولود معمري وزو. الجزائر.
- يدو، لويظة. قاري، حياة. (2011). الغش الضريبي وآلية مكافحته. مذكرة لنيل شهادة الليسانس. جامعة البويرة.
- رسائل الدكتوراه:
- براهيم، حنان. (2015). جريمة تزوير الوثيقة الرسمية ذات الطبيعة المعلوماتية. أطروحة دكتوراه. جامعة بسكرة.

- بركة، السعيد. (2011). واقع عمليات الصيرفة الإلكترونية وآفاق تطورها في الجزائر. رسالة دكتوراه. جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي. الجزائر.
- د. إسماعيل، محمد عبدو سعيد. (1986). الشركات متعددة الجنسيات ومستقبلها في الدول النامية مع إشارة إلى مصر. رسالة دكتوراه. جامعة عين شمس.
- د. العكام، محمد خير. (2003). دور السياسات الضريبية في البلاد العربية في إنجاز السوق العربية المشتركة. رسالة دكتوراه. جامعة القاهرة.
- د. سلامة، أحمد كامل. (1980). الحماية الجنائية لأسرار المهنة. رسالة دكتوراه. القاهرة: مصر.
- د. صابوني، جميل عبد الرحمن. (2005). التهرب الضريبي الدولي للشركات عابرة القوميات (دراسة مقارنة). رسالة دكتوراه. كلية الحقوق. جامعة عين شمس.
- د. عبد الكريم. نيفين عصمت. (2010). التعاون الضريبي من أجل مكافحة التهرب الضريبي في إطار العولمة والتجارة الإلكترونية. رسالة دكتوراه. جامعة الدول العربية. المنظمة العربية للتنمية والثقافة والعلوم. معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة.
- زروق، يوسف. (2013). حجية وسائل الإثبات الحديثة. رسالة دكتوراه في القانون الخاص. جامعة أبي بكر بلقايد. تلماسن.
- زيدان، محمد. (2005). دور التسويق في القطاع المصرفي في حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية. رسالة دكتوراه. جامعة الجزائر.
- شلاش، محمد ربيع مصطفى. (2010). الضريبة على التجارة الإلكترونية. رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق. جامعة دمشق.
- علي، أسامة سيد محمد. (2010). التنظيم التشريعي والتعاقدى للتجارة الإلكترونية وآثارها على الخدمات المصرفية. رسالة دكتوراه في الحقوق. قسم القانون التجاري. جامعة القاهرة. القاهرة: مصر.
- قدي، عبد المجيد. (1995). فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية. أطروحة دكتوراه. معهد العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر.
- المري، عايض راشد عايض. (1998). مدى حجية الوسائل التكنولوجية الحديثة في إثبات العقود التجارية. رسالة دكتوراه. جامعة القاهرة. مصر.
- مستو، بديع عبده. (2009). العلاقة التبادلية بين إصلاح النظام الضريبي السوري والتحول الاقتصادي. أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق. جامعة دمشق. دمشق. سورية.

- ناصر العلي، مهندس. (2014). الحكومة الإلكترونية وانعكاساتها على العمل الإداري. أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه - القانون العام. كلية الحقوق. سورية: دمشق.
- 6- **المجلات والصحف والدوريات:**
- إبراهيم، محمد السيد خلف. (2019). العدالة الضريبية. جامعة المنوفية. كلية الحقوق. مج (50). مصر. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية.
- أبو العيون، محمود (2002). ضوابط العمليات المصرفية الإلكترونية. العدد (1736). ملحق خاص بالأهرام الاقتصادي.
- بن صالح، كريمة. طلحي، فاطمة الزهراء. (2018). استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاهتمام بالكفاءات البشرية كمدخل لعصرنة البنوك الجزائرية في ظل الاقتصاد المعرفي. العدد (3). مجلة نماء للاقتصاد والتجارة.
- جزر، هاني التابعي محمد. (2017). حوكمة الإدارة الضريبية أداة لتنمية المخاطر. مجلد (18). عدد (2). كلية التجارة. جامعة بورسعيد. مجلة البحوث المالية والتجارية.
- الجميل، سرمد كوكب. (2007). تحديات تمويل الحكومة الإلكترونية. مفاهيم وآليات. مج (4). العدد (17). مجلة البحوث المستقبلية.
- حبو، زهرة. (2011). التهرب الضريبي الدولي. المجلد (27). العدد (1). مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.
- حسن، جمال قاسم. عبد السلام، محمود. (2020). التجارة الإلكترونية. العدد (20). صندوق النقد العربي. الإمارات العربية المتحدة. سلسلة كتيبات تعريفية.
- الحمزة، عبد الحليم. (2018). الفحص الضريبي الإلكتروني كأداة لتفعيل عمل الإدارة الضريبية: نحو نموذج لنظام المعلومات الإلكترونية في الإدارة الضريبية في الجزائر. جامعة تبسة. العدد (12). مجلة دراسات جبائية.
- حميدوش، علي. (2020). اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والعوائد". العدد (8). المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي.
- الخطيب، خالد. (2000). التهرب الضريبي. المجلد (6). العدد الثاني. سورية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.
- خليفة، محمد يوسف عبد الرحيم. (2022). أثر التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي المصرية في دعم حصيلة الإيرادات الضريبية (في ضوء مصر 2030/2020). المجلد (13). العدد (3). جامعة قناة السويس. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية.

- د. أبدير، رفعت فخري. (1984). بطاقة الائتمان من الوجهة القانونية. الكويت. بحث منشور في مجلة إدارة الفتوى والتشريع.
- د. الحياصات، حمدان محمد. د. الشرفاء، أمجد جميل. (2012). دور القبض الإلكتروني للإيرادات في تعزيز فاعلية الرقابة في القطاع العام بالأردن. دراسة ميدانية. مج (27). العدد (3). الأردن. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات.
- د. العجال، عدالة. كريمة، أحلام. (د.ت). دور التسويق الإلكتروني في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية. دراسة إحصائية تحليلية. جامعة مستغانم. مجلة المالية والأسواق.
- د. المرصفاوي، حسن. (1962). حق الاطلاع لموظفي الإدارة الضريبية. العدد (2). السنة (2). القاهرة. مجلة قضايا الحكومة.
- د. الميهي، رمضان عبد الحميد. (2022). أثر تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني كأحد آليات التحول الرقمي على تحسين المنظومة الضريبية المصرية في ضوء رؤية مصر 2030. جامعة مدينة السادات. كلية التجارة. مصر. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية.
- د. حسن، سيدة أحمد أحمد. (2023). التحول الرقمي للأنظمة المحاسبية دائرة على الإيرادات، دراسة تطبيقية على مصلحة الضرائب بالقاهرة. العدد (2). الجزء (1). المجلة العلمية للبحوث التجارية.
- د. شحاتة، محمد موسى علي. (2020). دور تفعيل آليات التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر 2030 "بين حتمية التغير ونتائج التطبيق". جامعة مدينة السادات. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية.
- د. صابوني، جميل. (2021). دور منظومة الدفع الإلكتروني في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي. المجلد (1). العدد (1). مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية.
- د. صديق، رمضان. (2002). نظرية التنسيق الضريبي ومدى إمكانية تطبيقها في واقع النظم الضريبية العربية. مجلد (5). العدد (1). الكويت. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية.
- د. صديق، رمضان. (د.ت). الموازنة بين حق الممول في الخصوصية وحق الإدارة الضريبية في الحصول على المعلومات. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية.
- د. عبد المنعم، هبة. الفران، صبري. (2021). دراسة حول رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية. صندوق النقد العربي.
- د. قدوري الرفاعي، سحر. (د.ت). الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي. العدد السابع. جامعة حسيب بن بو علي بالشلف. الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا.

- د. نصير، مبروك محمد السيد. (2023). استخدام برنامج الرقمنة الحكومية لمنظومة الإقرارات الإلكترونية والفاكورة الإلكترونية في تطبيق الفحص الضريبي الإلكتروني بمصلحة الضرائب المصرية. كلية التجارة. جامعة دمياط. مصر. المجلد الرابع. العدد الأول. الجزء الثاني. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية.
- دياب، ريهام محمود. (2022). دور الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمات المصرفية. مجلد (3). عدد (9). مصر. المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب. المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات.
- زهرة، محمد المرسي. (1999). حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات. بحث منشور في الجوانب القانونية الناجمة عن استخدام الحاسب الآلي في المصارف. القاهرة. مجلة اتحاد المصارف العربية.
- سالم، طاهر علي. (2015). دراسة تحليلية للجوانب المرتبطة بالفحص الضريبي الإلكتروني. جامعة قناة السويس. مجلد رقم (6). عدد (1). المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية.
- السعد، أحمد محمد أحمد. (2005). أحكام التعامل ببطاقة الائتمان في الشريعة الإسلامية. مج (20). العدد (5). عمان: الأردن. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات.
- الشافعي، جلال. (2004). التجارة الإلكترونية والضرائب. عدد (198). يونيو. مجلة الأهرام الاقتصادي.
- الشافعي، محمد إبراهيم محمود. (2004). النقود الإلكترونية: ماهيتها - مخاطرها - وتنظيمها القانوني. أكاديمية شرطة دبي. السنة الثانية عشر. العدد الأول. مجلة الأمن والقانون.
- شاكر، علي غانم. (2017). دور نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي، دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية. المجلد (7). العدد (4). جامعة المثنى العراق. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية.
- الشناوي، محمد وليد. (2018). الحماية الدستورية لحقوق دافعي الضرائب. دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة. العدد (65). مجلة البحوث القانونية والاقتصادية.
- الشورابي، محمد عبد المنعم وآخرون. (2007). معوقات الفحص الضريبي للمعاملات التجارية الإلكترونية والحلول الممكنة. الجمعية المصرية للمالية والضرائب. العدد (27). مصر. مجلة البحوث المالية والضريبية.
- صبيح، نبيل محمد أحمد. (2005). بعض الجوانب القانونية لبطاقات الوفاء المصرفية. العدد الأول. الكويت. مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت. مجلة الحقوق.

- الصميدعي، محمد جاسم. (2005). البنوك الإلكترونية- النشأة والتطور والمستلزمات. المجلد الخامس. العدد الأول. مجلة الرابطة.
- صندوق النقد العربي. سلسلة بحثية دورية جديدة بعنوان "موجز السياسات". دائرة الإحصاء والأبحاث.
- عرب، يونس. (2000). البنوك الإلكترونية. الجمعية المهنية للبنوك الأردنية. المجلد (19). العدد (3). مجلة البنوك.
- علي، أحمد حسين. أثر استخدام النظم الخبيرة على مهام وأحكام المراجع. مجلد (36). عدد (1). مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية.
- غزالي، نزيهة. (2011). الآليات القانونية لحماية وسائل الدفع الإلكتروني في التشريع الجزائري. عدد (19). الجزائر. مجلة البحوث السياسية والإدارية.
- الفتلاوي، حيدر مجيد عبود. (2013). معوقات فرض الضرائب الجمركية على نشاط التجارة الإلكترونية. كلية الاقتصاد. جامعة الكوفة. العراق. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية.
- القطناني، خالد محمود. (2004). أثر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية. مجلد (13). عدد (2). مجلة المنارة للبحوث والدراسات.
- القلاف، وليد. (2001). الحكومة الإلكترونية والتجربة الإماراتية. العدد (37). مجلة آفاق الإنترنت.
- كليش، فرانك. (2000). ثورة الانفوميديا "الوسائط المعلوماتية وكيف ستغير عالمنا وحياتك؟". ترجمة حسام الدين زكريا. سلسلة عالم المعرفة. العدد (253). الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- محمد، ياسمين. (2002). التوظيف الإلكتروني. العدد الصادر بتاريخ 2002/3/26. جريدة القبس الكويتية.
- مصطفى، عز الدين كامل أمين. (2001). الصيرفة الإلكترونية. العدد (26). السودان. مجلة الصيرفي.
- ملال، محمد طارق. (2013). آليات وأسباب التهريب الضريبي الدولي وإمكانية تجنبها. المجلد (4). العدد (1). جامعة الجزائر. مجلة دراسات.
- الهندي، عدنان. (2000). التجارة الإلكترونية والخدمات المصرفية والمالية عبر الإنترنت. لبنان: بيروت. اتحاد المصارف العربية.

7- البحوث والمؤتمرات والندوات:

- ESCWA. منشورات الأمم المتحدة. نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية. آفاق علمية وتوجهات إقليمية. (2019).
- UNCITRAL. منشورات الأمم المتحدة. تعزيز الثقة بالتجارة الإلكترونية. فيينا (2009).
- أ. الشرقاوي، محمود أحمد إبراهيم. (2003). مفهوم الأعمال المصرفية وأهم تطبيقاتها. بحوث مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون. جامعة الإمارات العربية المتحدة. المجلد (1).
- أ. ونوس، منذر. (2022). ورشة عمل بعنوان (الإصلاح الضريبي والربط الإلكتروني). جامعة دمشق. كلية الاقتصاد. دمشق: سورية.
- الحكومة الذكية. منشورات الهيئة العامة لتنظيم قطاعات الاتصالات، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- حنا، نعيم فهم. (2005). نحو حوكمة النظام الضريبي. المؤتمر السنوي العلمي الخامس. حوكمة الشركات وأبعادها. جامعة الإسكندرية.
- د. أبو شنب، عمار أحمد محمد. (2009). ضبط الجودة ومعايير أداء الحكومة الإلكترونية. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر (أمن المعلومات والحكومة الإلكترونية). المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- د. الشاذلي، أحمد شفيق. (2019). دور التقنيات المالية في تحسين إدارة المالية الحكومية. صندوق النقد العربي في دراسات اقتصادية. العدد (53).
- د. المهاني، خالد محمد. (2019). التهرب الضريبي وأساليب مكافحته. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية. جامعة الدول العربية. القاهرة.
- د. حسن، سهام محمد علي. (2010). التهرب الضريبي وأساليب مكافحته. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية. جامعة الدول العربية. القاهرة.
- د. مولوج، كمال. (2017). أثر تبني نظام الدفع الإلكتروني على الحد من التهرب الضريبي في الجزائر - دراسة ميدانية. المؤتمر العلمي الثالث لعلوم المعلومات. اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات، الفرص والتحديات في الفترة من 10-11 أكتوبر. الجزائر.
- الدسوقي أبو الليل، إبراهيم. (2003). توثيق التعاملات الإلكترونية ومسؤولية جهة التوثيق تجاه الغير المضرور. مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون. جامعة الإمارات العربية المتحدة. دبي.

- دليل الأسئلة الشائعة عن منظومة الفواتير الإلكترونية. (2020). إعداد ومراجعة اللجنة التنفيذية لإدارة التغير. خدمات Microsoft.
- دليل الممول التعريفي بمنظومة الفواتير الإلكترونية. (2020). تم إعداده لمصلحة الضرائب المصرية. خدمات Microsoft.
- سرحان، عدنان إبراهيم. (2003). الوفاء (الدفع الإلكتروني). كلية القانون. مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون. جامعة الشارقة.
- السلطان، فهد بن صالح. (2003). الهندرة والحكومة الإلكترونية. ورقة مقدمة في مؤتمر التجارة الإلكترونية. الرياض.
- الشرقاوي، محمود أحمد إبراهيم. (2003). مفهوم الأعمال المصرفية الإلكترونية، وأهم تطبيقاتها. مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون. دبي.
- صدقي، سامي محمد. (2003). دراسة العائد والتكلفة لمشاريع الحكومة الإلكترونية. ورقة عمل مقدمة في ندوة للحكومة الإلكترونية (الواقع والتحديات). عمان: مسقط.
- صندوق النقد العربي. رقمنة التحصيل الضريبي: تجارب عربية. الاجتماع السابع لوكلاء وزارات المالية العرب أبوظبي (عن بُعد). يناير. 2022.
- طایل، مجدي محمد محمود. (2007). توظيف التسويق الإلكتروني كأداة للتميز. منظمات الأعمال. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التجارة الإلكترونية. جامعة الملك خالد. السعودية.
- عبد الرزاق، سحر مصطفى. (2019). التحول الرقمي تحدي جديد لمهنة المحاسبة والمراجعة. المؤتمر السنوي الرابع والعشرين لبحوث الأزمات بعنوان "إدارة التحول الرقمي لتطبيق رؤية مصر 2030". كلية التجارة. جامعة عين شمس.
- عبد الغني، سالم. (2005). الاقتصاد الرقمي في الوطن العربي قاطرة تتأخر واستثمارات تتعثر. جامعة أم القرى. السعودية.
- عبد الغني، سالم. (2005). الاقتصاد الرقمي في الوطن العربي، قاطرة تتأخر واستثمارات تتعثر. جامعة أم القرى. السعودية.
- عبد الغني، عمرو أبو اليمين. (2005). فرص وتحديات التسويق الإلكتروني في ظل الاتجاه نحو العولمة. الملتقى الإداري الثاني للجمعية السعودية للإدارة (الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة). الرياض: السعودية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- العبد الله، علي سعيد. (2003). دور الأنظمة والتشريع في تطبيق الحكومة الإلكترونية. ورقة عمل مقدمة في ندوة الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح. مسقط: عمان.

- عصفور، وائل إسماعيل. (1999). بطاقات الوفاء. مجلة البنوك في الأردن. عمان.
- عيسى، طوني. (د.ت). حول الدفع الإلكتروني بالبطاقة الائتمانية في شبكة الإنترنت، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية. أعمال المؤتمر السنوي لكلية الحقوق. جامعة بيروت. ج(1). الجديد في التقنيات المصرفية. منشورات الحلبي الحقوقية.
- الفريج، إبراهيم. (2003). أثر انتشار الانترنت على مشاريع الحكومة الإلكترونية. ورقة مقدمة إلى ندوة الحكومة الإلكترونية. عمان: مسقط.
- فريق التحول الرقمي في وزارة الاتصالات والتقانة. استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية في الجمهورية العربية السورية. منشور على موقع الوزارة.
- قشقوش، هدى حامد. (2003). الحماية الجنائية للتوقيع الإلكتروني. مؤتمر الأعمال المصرفية بين الشريعة والقانون. كلية الشريعة والقانونز جامعة الإمارات.
- القليوبي، سميحة. (2002). وسائل الدفع الحديثة. بحث منشور في أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق: الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية. منشورات الحلبي الحقوقية. لبنان.
- مرشد. تنفيذ تسيير التجارة. منشورات الأمم المتحدة. السداد الإلكتروني للرسوم والضرائب الجمركية على الخط. (2022).
- مشروع تطوير مصلحة الضرائب. منظومة الفاتورة الإلكترونية.
- منشورات الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. إستراتيجيات الحكومة الإلكترونية في الدول العربية (الواقع وآفاق التطور). (2013).
- المؤتمر الوطني الثالث للحكومة الإلكترونية السورية بعنوان (ولادة مشروع الحكومة الإلكترونية في سورية). بمبادرة الجامعة الحكومية السورية والذي عقد في دمشق. داما روز. (2009).
- موسى، أحمد جمال الدين. (2002). النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية. الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية. المؤتمر العلمي السنوي الأول لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية. ط(1). منشورات الحلبي الحقوقية.
- موسى، عصام حنفي. (2003). الطبيعة القانونية لبطاقات الائتمان. مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون.
- نوفل، محمود حسن. (2003). الحكومة الإلكترونية في المدن العربية بين الطموحات والمحاذير. مؤتمر الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح. المنعقد في الفترة 10-12 أيار. عمان: مسقط.

- وهيبة، عبد الرحيم. (د.ت). مداخلة بعنوان: تقييم وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها. الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصـرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية. المركز الجامعي لتتـمـراسـت.

8- القوانين والقرارات واللوائح التنظيمية:

- القانون رقم 7/ لعام 2023 الخاص بالتوقيع الرقمي وخدمات تقانة المعلومات.
- القانون رقم 20/ لعام 2022 الخاص بالجريمة المعلوماتية.
- القانون رقم 3/ لعام 2014 الخاص بالمعاملات الإلكترونية.
- القانون رقم 2/ لسنة 2002 بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية في الإمارات العربية المتحدة.
- القانون رقم 24/ لعام 2003 (قانون الدخل).
- قانون التجارة السوري رقم 33/ لعام 2007.
- القانون رقم 33/ لعام 2009.
- المرسوم بقانون اتحادي رقم 46/ لعام 2021 بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة.
- القانون رقم 4/ لسنة 2022 بشأن تنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي. منشور في الجريدة الرسمية لحكومة دبي.
- قانون المعاملات الإلكترونية (القانون الفيدرالي) لعام (2000).
- القانون رقم 4/ لعام 2009 الخاص بالتوقيع الإلكتروني وخدمات الشبكة (ملغى).
- قانون اتحادي رقم 8/ لعام 2006 في شأن المعاملات والتجارة الإلكترونية.
- قانون رقم 15/ الخاص بتنظيم استيفاء ضريبة البيوع العقارية لعام 2021.
- القرار رقم 7/ الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء السوري لعام 2022.
- المرسوم التشريعي رقم 8/ لعام 2021 السوري.
- المرسوم التشريعي رقم 30/ لعام 2023 القاضي بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل.
- قانون بمرسوم اتحادي رقم 1/ لعام 2006 بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية.
- مرسوم بقانون اتحادي رقم 8/ لعام 2017.
- قرار رقم 6/ رقم 17/1686 تاريخ 29 أيار 2023 الصادر عن وزارة الاتصالات والتقانة.
- قانون الاستعلام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي رقم 25/ لعام 2003.
- قانون الإجراءات الضريبية رقم 7/ لعام 2017. دائرة القضاء – أبو ظبي. الطبعة الأولى.
- قانون السرية المصرفية السوري رقم 30/ لعام 2010.

9- المعاهدات والاتفاقيات:

- اتفاقية الأمم المتحدة للنقل البحري للبضائع. الموقعة بهامبورغ. (1978).
- بودابست. (2001). سلسلة المعاهدات الأوروبية رقم (185).
- الأمانة العامة لمجلس التعاون الدول الخليج العربية (2016).

10- المواقع الإلكترونية:

- موقع منظومة الدرهم الإلكتروني <https://www.moec.gov.ae/e-dirham..E-dirham>
- موقع الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية الرسمي <http://www.sep.com.sy>
- <https://tigratuna.com>.
- <https://www.egovconcepts.com>. الحكومة الإلكترونية الذكية، تعريف الحكومة الذكية
- www.sca.gov.ae. الموقع الرسمي لهيئة الأوراق المالية والسلع
- <https://fintechgate.net/2023/05/23/checkout>.
- <http://go.ey.com/2XLaBBB>.
- <http://www.swissfo.ch>.
- <http://www.syriantax.gov.sy>. الموقع الرسمي للهيئة العامة للضرائب والرسوم
- <https://www.bbc.com/arabic/vert-cap-42741366>.
- <http://www.aleqt.com/2014/08/14/article-876519.html>.
- <https://uabonline.org/ar>. موقع اتحاد المصارف العربية
- www.digitallibrary.un.org. The Global Digital Library
- www.oecd.org. موقع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
- <https://www.Tax.gov.ae>. موقع الهيئة الاتحادية للضرائب
- info@mof.gov.ae. موقع وزارة المالية الإماراتية
- <https://www.nytimes.com>. The New York Times.
- <https://elibrary.medi.u.edu.my>. بن طاطة، عتيقة. (2009). النظام الضريبي في كل من سورية والجزائر.
- Arab-ency.com.sy. موقع الموسوعة القانونية المتخصصة

ثانياً – باللغة الأجنبية:

- (OECD: 1998): organization de cooperation et de developement economiques con Currence fiscal domageable un proble mondial, 1998, OECD, France.
- A research paper on tax Havens Listing in multiple Huse: blind winking or conniving, (2019). By South Centre.
- Agbedzani Yagra Constant, (2011). **Effectiveness and efficiency of Income Tax Collection in Berekum District Tax Office**, Master Thesis, Kawme NKrumah University of Science and Technology.
- Agbedzani Yayra Constant. (2011). **"Effectiveness and efficieny of income tax collection in Berekum distrct tax office"**, Master;s thesis, Kwame Nkrumah University of science and technology.
- **Alabama Department of Revenue, Sales & use Tax Division**, February. (2020).
- Alan Sangster, (1991). **Expert system in the accounting: a textbool Review**, the British accounting review, vol 23–No2.
- Alexander Brensten, **Monetary policy implications of Digital money**, Kyklos, 1998, vol.51, no.1, p.90. Aleksander.berentsen@vwi-unibe-ch. Accessed 12/12/2007.
- Antonio Faúndez– Ugalde, Rafael Mellado Silve, Eudrdo Lizana, use of artificial intelligence by tax administrations (2002), available on line at:
- ANZ Bank, **personal financial services**, terms and conditions, ANZ phone banking, Melbourne, Australia, 2009.
- Arguelles, Alexander, **English French Spanish German Dictionary**, Librare Du Liban, Publishers, 2006,.

Available at: <http://www.ejisdc.org>.

- BAS Jacobs. **Digitalization and taxation in: Sanjeev Gupta and others (eds)**, Digital Revolutions in public finance international Monetary fund publications, Washington DC. 2017.
- Basu, S. (2004), **E–Government and Developing countries**, an overview international Review of law computers and Technology, 18(1).
- Bekkai, M, **Comment améliorer la gestation des sources humaines à travers ll'intégration des nouvelles techonologies de l'information et de la communication – cas de l'office nationale des aéports et ies de l'information**, majestère en management des services public, maroc, (2003),.
- BERNER, **les moyens de paiement des espèces à la monnaie électronique**, banque éditeur, 1997,.
- Bruno Koch. **the e-invoicing journey, 2015– 2025**, Sponsored by Compacer, Switzerland, Document No: Billentis 1905211.

- Bruno Koch. **the e-invoicing journey, 2015–2025**, sponsored by Compacer, Switzerland, Document No: Billentis /9052/1.
- BURGER, J, (2011). **Les délits pénaux fiscaux: une mise en perspective des droits français**, lux embourgeois et internationaux. Thèse de doctorat. Université Nancy 2.
- Carlos Silvani and Katherine Bear, **Designing a tax administration reform strategy: Experiences and Guidelines**, authorized for distribution by Vito Tanzi, IMF (International monetary fund), 1997.
- CARY, Charlie & DRUTMAN Lee, (2003). **How corporation are using tax offshore havens to avoid paying taxes, a citizen works briefing paper**. Available at:
- Central Bank of Sweden (2000 and 2006): "Financial Stability Reports", Echikson, W. (2001), "The Dynamo of E– Banking", article in Business week Magazine, April, 16th, 2006.
- Chen, Chunyan, Zhahg, Ziyi. (2018). **Link age between fintech and traditional financial sector in U.S.** Master's thesis within Business administration in finance. University of Jonkoping.
- Chief Executives Group on information management and technology, December 1999, Electronic Government: Briefing for incoming ministers, New Zealand.
- Cleary M. D (2017), **understanding Revenue Administration: Results from the second survey of the revenue administration Fiscal information tool**. International Monetary fund.
- DAGHFOUS, Naoufel & TOU FAILY Elissar: **"L'impact de l'adoption de E-banking sur la performance commercial des banques – cas du marché Libanais"**, Voir le Sit:
- Daniel Paltrinere (**1er from Monétique du Maghreb, de 1, Afrique centrale et del, Ouest**), Presentation du DEGAS Visa, Marrakech, 16/2/2006,.
- Denis Edwards– Dowe: **E. Filling and E. payment – the forward paper presented at Caribbean organization of tax administration**, (COTA), General Assembly Belize City, Belize, July, 2008.
- Dhillon and J. Jan Bouwer. (2005). **"Reform of Tax administration in Developing Nations, In Revenue Matters: A guide to achieving high performance under taxing circumstances"**, edited by Brian Dustrud, and Lisa Barr, available at:
- D'hoir lauprête Catherine, **'Droit Du Crédit'**, Edition EUIPSES, Lyon, 1999,.
- Directive 2014/ 55/ EU of the European parliament and of the Council of 16 April 2014 on Electronic invoicing In public procurement Text with EEA relevance.
- Dr. Patrick MulyunGi, Dr. Olouch Oloch. (2018). **"Effect of electronic Tax system on tax compliance among small and medium tax payers in RWANDA: Case study of NYARUGENGE sector"**. international journal of management and commerce innovations, ISSN 2348–7585. Vol (6). Issue 1. pp(1169–1178). Month: April, September, avaibalbe at: www.researchpublish.com.
- E. Lichtblau & M.Apuzzo, **Justice department Appel's refusal to unlock Iphone à marketing strategy**, the New York times, available at:
- Ebert, C. & Duarte, C. H. C. (2018). **Digital transformation**, Lee Software, (4).
- Elana Dure, Investioedia (2021): **2020 created 56 new US**. Billionaires:
- En cas d'utilisation d'une carte, l'irrêvo cabilité de l'Ordre s'explique que très simplement par la volonté de protéger le fournisseur et d'en faire un moyen de paiement fiable; elle est en outre

compatible avec la notion de choix (définitif) du créancier quant à l'option relative à l'obligation alternative de restitution. Claire Deschamp– populin, op, cit,.

- European central Bank, **Report of Electronic Money**, August, 1998.
- European commission, (1998), **proposal for European parliament and council directives on the taking up**, the pursuit and the supervision of the business of electronic money institution, 5com(98), 727...available at:
- European Commission. (2013). **Commission Expert Group on Taxation of digital economy report**, Burssels.
- **Financial Integrity for sustainable development; a report of the high level panel on international financial accountability**, transparency and integrity for achieving the 2030 agenda: FINANCIAL INTEGRITY FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT.
- Gabriel Zucman, **the hidden wealth of nations**, Chicago University of Chicago Press, 2015.
- GAO, **Electronic Government**, United States General accounting office, 2000,.
- Georges Ripert René Roblot: **Droit commercial**, Tome 2. 15^{ème}, édition par Philippe Delebecque et Michel Germain, L.G.D.J. Paris, 1996,.
- Gerald Stuber, **The Electronic Purse an over view of Recent Developments and policy issues**, Bank of Canada, Jan 1996, p.3. available at:
- Gill. S. and Cosserat. W. (1993). **Modern auditing**. JOHN WITEY & SONS, New York.
- GKoutzinis Apostolos, **Internet banking and the law in the Europe**, Cambridge University press, UK, 2006.
- Global Delivery Initiative: **Creating an Electronic Tax administration system in Zambia**, Case study, 2019.
- GORDON, A. Richard. **Tax havens and their use by United States taxpayers**: an overview, the Minerva Group, Inc. 2002.
- Gouthière, B. (2019). **Les Impôts dans les affaires internationales**, Paris: édition Francis Lefebvre, 13^e édition.
- Guibourg, G. and Segendorf, B, (2007), **"A note on the price and cost structure of retail payment services in the Swedish Banking sector, 2002"**, Journal of Banking and Finance, vol.31.
- Guillermo Jimenez and Others. **information technology for tax administration USAD's leadership in public financial management**, Feb 2013.
- Guillier Mojemenes and others. **information technology for tax administration**, USAD's leadership in public financial management, Feb, 2013.
- Guiltinam, Joseph, Paul, Gordan, W and Madden, Tomas, J. (1997). **Marketing management strategies and programs**, sixth Edition, MCGraw–Hill companies, Inc. U.S.A.
- H. Tillman, **Marketing banking, Addison Mesty pub**, California, 1966.
- Harriet Stranahan, Mary Malley Borg: Horizontal Equity implications of the lottery tax", national tax journal, (March, 1998).
- Hines, R, James, **Do tax havens, Flourish?** NBER working papers, 10936, November, 2004,.

- Ho, J. and Pardo T.A (2004). **toward the success of E- Government initiatives: mapping known success factors to the design of practical tools**, proceedings of the 37th Hawaii International Conference on system sciences.
<http://corporate.findlaw.com/business-operations/electronic-signature-legislation.html>.
<http://luxor.acadiau.ca/library/ASAC/V27/Content/authors/n/naofel,%20daghfous/Limpact%20de%20Laadaption.pfd.2015>.
<http://www.citizenworks.org/corp/tax/taxbrief.php>.
<https://www.revenueproject.com>.
<https://aei.pitt.edu/10704/01/75162.pdf>. Accessed 12/3/2007.
<https://home.kpmg/xx/en/home/insights>.
<https://Kairoscenter.org/kairos-center-policy-briefing-11-the-140-million-is-a-theory-of-change>.
<https://publications.g.G.ca/collections-2008/bank-banque-canada/FB3-1-74E.pdf-accesse-dim19/4/2013>.
<https://www.digitalbusiness.africa/impots-en-algerie-le-paiement-electroniquerenforce>,
<https://www.investopedia.com/2020-created-56-new-U-S-Billionaires-5094234>.
<https://www.nytimes.com/2016/>.
- Hyung Cul Lee (2016)., **can electronic tax invoicing improve tax compliance?** A case study of the republic of Korea's Electronic tax invoicing for value- added tax, equitable Growth, finance and institutions global practice group.
- J.J. Chen, C. Adams, **User acceptance of mobile payment: a theoretical model for mobile payments**, in: Proceeding of the fifth international conference on Electronic business (ICEB), Hong Kong, December, 2011.
- Jean – Marc Lhrm. (2012). **L'Avenir des Moyens de Paiement en France**, Mars. (2012).
- Jean Materne ZAMBO, (2022), **Impôts en algérie: Le Paiement électronique renforce'**. 18/2/2022, Consulté le 15/6/2022, Available at:
- JEANTIN Michel, **Paul Le Cannu, droit commercial: instruments de paiement et de crédit**, entreprise en difficulté, 5éme, édition, Dalloz, Paris, 1999,.
- Jianjun Li, Xuan Wang & Yaping Wu, **can government improve tax compliance by adopting advanced information technology**, journal homepage.
- John Wennig, E-commer Ce, **Current Issues in Economics and finane**, Fedral Reserve Bank of New York, No (3), Vol (6), March, 2000.
- Jones, Sally, A, (1991), **The law relating to Credit Cards**, Oxford, London,.
- Kairos Centre for Religions, Rights and social justice: policy Brief April 2021:
- Kimberly A. Houser & Debra Sanders. (2017). **The use of Big Data analytic the IRS: Efficient Solutions or the end of privacy as we know it?** Summer.
- Kolther, P. (2001), **marketing management: analysis planning, implement and control**, prentice Hall, Inc, India.

- Laudon and Laudon, (2004). management information system: managing the digital firm, pearson prentice – Hall, USA.
- Layne Karem, (2001). Developing fully E-Government: A four stage model. Government information Quarterly, USA, vol (18).
- Louis Pimienta, Le secret professionnel de l'avocat, Thèse, Paris, 1937.
- Luc Bermet, E, Principe de technique ban carie, Paris, 2010.
- Márcio F, Verdi, Raul Zambrano, Electronic invoice in Latin America, Forum 22 of the General assembly iota. Organization of tax administrations, Podapast Slovakia, 2018.
- MargairaZ Andrélla. (1988). Fraude fiscales et ses succédanées, comment on échappe à l'impôt, edition Blonay, Sucisse.
- Mathieu Bellon, Jille Chang, Era Dabla– Norris, Salma Khalid, Frederico Lima, Enrique Rojas, and Pilar Villena: Digitalization to improve tax compliance: Evidence from VAT E- invoicing in Peru, IMF, working paper No: WP/ 19/231, international monetary fund, Washington DC., November, 2019.
- Measuring E- Service quality from the customer's perspective on empirical study on 'K-Al-Tarrs Whak, International research journal of finance and economics, issue 91-2012, p.125, banking services.
- Michael G, Gallingham, and Agna Sandmo. (1972). Income Tax Evasion: A theoretical Analysis, journal of public Economics, Vol. 1. No. (1).
- Michael Keen and Joel Slemrod. (2016). optional Tax Administraton, NBER working paper, 22408, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Mirza Maulinarhadi, et al. Determinant Factors of tax paper Satisfaction in using the electronic tax invoice Number (E-NOFA) in the Emerging technology, Era, Advances in Economics, Business and management Research, Volume /9/, 2020.
- Mohd Rizal Palil. (2010). "Tax knowledge and tax compliance determinants in self-Assessment system in Malaysia. Ph.D. the University of Birmingham.
- Mohd Rizal Palil. (2010). Tax knowledge and Tax compliance determinants in self – Assessment system in Malaysia, Ph.D, the University of Birmingham.
- Mouna Fourat, Jamil Chaaboubni, usage de l'internet banking par les entreprises et effets sur la qualité des servives, CAIRN. INFO, 2018/5n°103.
- Moynihan, D. P. 2004, Building secure election: E- Voting, Security and systems theory, public administration.
- Munira Thinam, Sathyan & et la, 2022, Enterprise Digital transformation: Technology, Tools, and Use Cases, Auerbach publications,.
- Myung, Jae Sung. Rajul Awasthi, Hyung Chul Lee. Can Tax incentives for Electronic Payments Reduce the shadow Economy? Korea's Attempt to reduce under reportin in Retail Business.

- Nath. A. & Saha. P. (2012), **Evaluation of government e-tax websites: an information quality and system quality approach**. Transforming government: people, process and policy, vol. 6. No. (3).
- Nicoletti, Bernardo, 2021, **Benefits and challenges of Digital transformation**, Springer International publishing, palgrave macmillan.
- Nzaro, R. and Magidi, N. (2014). **Assessing the Role of Electronic payment systems in Financial institutions. A case of savings bank in Zimbabwe**, Global journal of management and Business research Finance, vol. 14 (2),.
- OECD, The E- Government imperative in OECD E- Government Studies, OECD, Paris, 2003.
- OECD, The E- Government imperative in OECD E- Government studies, OECD, 2003, Paris.
- OECD: technology tools tackle tax evasion and tax fraud, Paris, 2017.
- P. Kotler, **Marketing management, analysis planning in plementation and control**, Englewood cliffs, New Jersey, Prentice- Hall Inc, 1994.
- Pamela Ciarcia. (2018). **Frances Co Boicci**, Camilla Valoti, the electronic invoice, Rodl and partner.
- Paul Christy, U.S. **E-Government in: Simplified Delivery of services to citizens** "Washington: U.S dept. commerce, 2002.
- Paul, J. Strayer, **Fiscal Policy and politics, Harper & Brothers publishers**, New York, 1958.
- Piotr Dybka, Michal Kowalczyk, Pawel opala, Andrzej Toroj, **Reducing the shadow Economy through Electronic Payments. EY building a better working world**.
- Richard A. Musgrave and Peggy B. Musgrave, **public finance in theory and practice** 4th, ed, McGraw- Hill Book Company, New York, 1989.
- Richard, B, Chase, Nicholas, J, Aquilino, (1995), **"production of operation management"**, 7th ed. The MaCgraw- Hill co, Inc.
- Ruda Cucos, "open government data: helping parents to find the best school for their kinds", 13 May, 2013.
- S. Danchev, E. Demian, E, papa da Kis and Others. (2015). IOBE, iopyma OLKONOML KON& BIOMHXANL KON EPEYNON, foundation for Economic & Industrial research, Digital Payment and tax revenues in Greece, October.
- S. Danchev, E. Demian, E, Papadakis, **Digital payments and tax revenues in Greece**, IOBE.
- Sandy and Ismaila. (2019). **the need for green companies in Nigeria: A study of Electronic invoicing**, the African Journal of information systems, volume 11, Issue 1, Article 1, p. 1:26.
- Sara M. Linton, jd, PhD, Msis, (2006). **Technology and taxes: the development of expert system in taxation and their effect on the demand for professional tax preparation**; case study workshop- Indiana University Northwest, Smlinton@lun.edu.
- Sardi Antoin: **L'auditin terne des Banques "to Edition**, presses universit aires de France, Paris, 1990.

- Satoru Araki: Electronic Tax payer services in Asia and The pacific, a publication of the management, Governance, and participation division, Regional and sustainable development department, Issue 20, 2013.
- Schneider, F. (1986). **Estimating the Danish Shadow Economy using the currency Demand Approach: An Attempt**, Scandinavian journal of Economics, vol. 88 (4).
- Sebastian Beer, Maria Coelho, an sébastien Leduc: hidden treasures: the impact of Automatic Exchange of information on cross– border tax evasion, IMF working paper, No. WP/ 19/286, December, 2019.
- SMITH Rob, SPEAKER Mark et Thomsan Mark, **Comment faire votre commerce sur internet**, edition campus presse, Paris, 2000.
- Stéphane piédelièvre, instruments de crédit et de paiement, Dalloz, Paris, 9ème, éditons, 2016
- **The consumer advisory board of the federal reserve board of the USA**, federal reserve board consumer advisory council meeting, 1996, nov.2. p.5...
- The world Bank: covid–19 to add as many as (156) Million Extreme poor by 2021.
- Thomas J. Smedinghoff and Ruth Hill Bro of Baker & Mckenzie LIP, **Electronic signature Legislation**, Disponible à:
- Thomas, F. Stafford, **Aylct online tax payment systems as an emergent aspect of governmental transformation**,
- Tim Gillis. **Digitalized tax collect is impacting tax departments are embracing technology for digitalized tax collection**, KPMG, at:
- TOERING **Jean Pierre et BRION François, Les Moyens de paiement**, Edition que sais – je? 1^{ère} édition, Paris, 1999.
- TOERING Jean Pierre et BRION François, les moyens de payement, PUF, 1ère édition, 1999.
- Turban, E. Lee, J. Vineland, (2004), **'Electronic Commerce': A managerial perspective**, person Education, Inc, upper saddle River, New Jersey.
- Vilmos, S. Karnouskos, **Towards a global mobile payment service, in: Proceeding of the third international conference on mobile business (ICMB)**, New York, USA, July, 12–13, 2004.
- Wanger, C. et al. (2003), **Enhancing E– Government in Developing countries: managing Knowledge through virtual communities**, The electronic journal on information systems in developing countries, 14(4), 1–20.
- Will Fitzgibbon, **international consortium of Investigative. Journalists**. (2019). "The Dummy Company at the Heart of Deutsche Bank Money Laundering probe".

www.elesvier.com/locate/CLSR

Abstract

Many countries are still developing visions and strategies to catch up with the full transition towards e-government, in particular, government departments, which continue to operate under red tape and administrative complexity s role in developing the performance of departments and institutions should be recognized, and the important role of electronic payment systems in promoting and developing the concept of e-government, as well as the effective and influential role of such systems in the performance of banks.

At the tax level, in order to achieve the tax's financial objective and achieve transparency, electronic payment systems had to be utilized to enhance tax collection efficiency and digitization to improve tax administration performance.

The introduction of technology in tax systems, the application of electronic invoicing and electronic connectivity to achieve tax justice, the efficiency of tax collection, the expansion of the tax base and the treatment of all problems related to the automation of tax administration in terms of the incompatibility between the tax administration's entitlement to information, the right of the taxpayer to maintain his privacy and the confidentiality of his data, and in terms of addressing the phenomenon tax evasion.

Syrian Arab Republic

Damascus University

Faculty of Law

Financial and legislative department



The Role of Electronic Payment

In the efficiency of Tax Collection

Comparative Study

**A thesis prepared to earn the Ph.D Degree from Financial and
legislative department**

Supervised by:

Dr. Jameel Sabouni

Prof. at Public Law at law faculty

Prepared by:

Sarah Jamal Zain Alabdeen

2024